مخطوطة

شرح المصباح

المؤلِّف: مجهول

- ينقص أوله.

الظرفية ان كانت تامة وانما تبقى في الاول
لمشابهتها الحروف في الاحتياج الى ما تضيف
اليه بخلاف الثاني فانها حينئذ جعلت اسما
بزوال سرها من غير التفات الى المضاف اليه
فلم تشبه الحروف فلم يبن فهنا اي في قوله
الحمد لله لم يحذف المضاف اليه فلم يبن
بل تبرك منصوبا على الظرفية والعامل فيه اما
القيام مقام الفعل ورايحة الفعل كما فيه في
عمل الظروف لا اردت لان ان تقطع ان
تعمل ما بعدها فيما قبلها لاقتضائها صدر
الكلام الذي دخلت هي عليه حمد هو الوصف
بالجميل على جهة التعظيم وهو مجرور لكونه مضافا اليه
الى الله وهو علم لذات واجب
الوجود بالاستحقاق لجميع المحامد واضافة حمد الى الله اضافة
المصدر الى المفعول والفاعل متروك اذ تقدير الكلام
بعد حمدي الله تحذف الفاعل وهو ياء المتكلم
لدلالة المقام عليه فاضيف المصدر الى المفعول
فكل مصدر من الفعل المتعدي على خمسة اقسام
الاول ان يضاف الى الفاعل ويذكر المفعول منصوبا

ولا واما المشاعة والكرم والصنعة
وبابه وهو اعم من ان يكون فعلا اختياريا
كتب التفسير ان الحمد يختص بالفعل الاختياري
فهو اتا لان سلمنا ان جميل يمدح بما ذكر
بالاختيار قلنا الجواب اما على المثال الاول
وعلى ما ضعف المدح على ما ضعف
لا يجوز ان يكون الفعل الاختياري
الباقي غير اختياري وكذلك
اما الحسب فلانه ما يعد من المفاخر
من المفاخر سواء كانت مفاخر نفس
او غيره او غيره على ذلك
الجميل او غيره حامدا او محمودا على ذلك
الحمد يقتضي اعم ان يكون الفاعل
وبه يمتاز عن المدح اعم ان قبل الكيف
وبه يمتاز عن الشكر اعم ان كان باللسان
او غيره وبه يمتاز عن الثناء اعم ان كان
يقتضي قولهم الحمد لله على علمه وحلمه
قدرته ان يكون علمه وحلمه وقدرته
وشجاعته وعلى الحمد عليه فيدخل
على صفاته ايا ما وان الحمد يكون
عبد اختياريا

نحو عجبت من ضرب زيد عمرا والثاني ان يضاف الى
الفاعل ويترك المفعول نحو عجبت من ضرب زيد
اى من ان ضرب زيد بفتح الضاد والثالث
ان يضاف الى ما يقوم مقام الفاعل نحو عجبت
من ضرب زيدا اى من ان ضرب زيد بضم الضاد
والرابع ان يضاف الى المفعول ويذكر الفاعل
وفوعا نحو عجبت من ضرب اللص الجلاد والخامس
ان يضاف الى المفعول ويترك الفاعل نحو
تستحب تبريد الصلوة في الصيف اي تبريد
المصلي اياها واما مصدر اللازم فقسم واحد وهو
ان يضاف الى الفاعل نحو حيث بعد ذهاب زيد
فهذه الاضافة كلها معنوية مفيدة للتعريف
الا اذا كان المصدر بمعنى الفاعل او المفعول ح
يكون اضافته لفظية كاضافتها كما سيجيء
وربما جره بالحمد لله كفاء افضاله وقال شريف
الدين الحجايي في شرحه له كفاء مصدر بمعنى
الفاعل منصوب على انه صفة مصدر محذوف اي
حمدا كفاء افضاله اى مكافيا في افضاله ولكونه مضافا
الى معموله وبمعنى اسم الفاعل جاز وقوعه صفة للنكرة

وان كان المضاف اليه معرفة وهو فضاله والعلم
ان عمل المصدر على ثلثة اقسام الاول ان يعمل خاليا
عن الالف واللام والاضافة فح يرفع وينصب
كالفعل نحو عجبت من ضرب زيد عمرا اى من ان ضرب
زيد عمرا وهذا اقوى من احواله الثلثة لقوة شبهه
بالفعل ح لانه نكرة كالفعل والثاني ان يعمل مضافا
كما مر وهذا ضعيف من الاول لانه معرفة بخلاف
الفعل لكن عار عن الالف واللام فهو من الجهة
شابه الفعل فجعل عمله والثالث ان يعمل معرفا باللام
نحو عجبت من الضرب زيدا عمرا وهذا اضعف من
القسمين الاولين لكونه معرفة صورة ومعنى
ولذلك لا يعمل الا في الضرورة كقوله لقد علمت
اولى المغيرة اني كررت فلم انكل عن الضرب
مسمعا وهو نادر مع انه يحتمل ان يكون نصب
مسمعا بفعل مقدر وهو اعني وبمصدر آخر منون
تقديره عن الضرب ضرب مسمعا لا يقال قد ثبت
عمله في التنزيل فكيف يحمل على الضرورة وهو قوله
تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء فبالسوء متعلق بالجهر
وهو عامل فيه مع انه مصدر معرف باللام لان المراد
بالجهر الجهر بالسوء لا الجهر مطلقا لانا نقول
الجهر بالسوء في حكم الجهر بالقبيح فكأنه قال
لا يحب الله القبيح فالجهر بالسوء مفعول به
للجهر لا ظرف له

Mehmet Ali Ayni

هنا بالعمل العمل غير واسطة وفي الآية بواسطة
حرف الجر فلا نقض **ذي** بمعنى الصاحب وضعت للتوة
في جعل اسم الجنس كالفرس والمال والانعام
صفة لشيء مثلا لا يقال جاءني زيد
الفرس والمال بل يقال ذو الفرس والمال
وكذا لا يقال الله الانعام بل يقال ذو
الانعام ولا يقطع عن الاضافة ولا يضاف
الى العلم والضمير لفقدان الجنسية فيهما
اما قوله لا يعرف ذا الفضل من الناس
الا ذوو فشاذ لا يقاس عليه شيء مجيء
به ههنا لجعل الانعام صفة بيته وهواي ذو
من الاسماء الستة المعتلة المضافة وهي
ابوه واخوه الى آخره فانها بالواو رفعا وبالا
نصبا وبالياء جرا في الاكثر وشرط كونها
مضافة الى غير ياء المتكلم لانها ان لم تضف
يكون اعرابها بالحركات نحو جاء من اب ورأيت
ابا ومررت باب وان كانت مضافة الى ياء
المتكلم يكون اعرابها تقديريا او تكون مبنية

او واسطة بين المعرب والمبني وهذا ضعيف
وفي وهنا بالياء لانه مجرور على انه صفة
لله كما قرء وهو مضاف الى **الانعام** وهو الابل
الخير الفرض والعوض والجزاء لكونه مضافا
اليه لذي **جاعل** مجرور لكونه بدلا من الله
ولا يجوز ان يكون صفة له لان جاعل
نكرة والمطابقة شرط بين الصفة والموصوف
في التعريف والتنكير لاتحادهما في الصدق
دون البدل الا انه اذا ابدل النكرة من
المعرفة فالوصف حسن عند اكثر النحاة و
واجب عند ابن الحاجب كما قال في الكافية
اذا ابدل النكرة من المعرفة فالنعت واجب
لكن وجوبا او حسنا اذا كان البدل عين
المبدل منه كقوله لنسفعا بالناصية ناصية كاذبة
لا مطلق لكن هذا مذهب الكوفيين وعند
البصريين لا يشترط كونه على لفظ المبدل منه
كذا في الكباب فان قيل لم لم يتعرف جاعل هنا
بالاضافة قلنا لانها لفظية غير مفيدة للتعريف
بل للتخفيف بسقوط التنوين لان اصله جاعل النحو

لا معنوية حتى تفيد التعريف يعني ان الاضافة
قسمان لفظية وهي اضافة اسم الفاعل
الى مفعوله او المفعول الى ما يقوم مقام الفاعل
اذا اريد بهما الحال او الاستقبال نحو مررت
برجل ضاربِ زيدٍ الآن او غدا او معمور الدار
كذلك واما اذا اريد به الماضي او الاستمرار
فمعنوية مفيدة للتعريف نحو مررت بزيد
ضاربِ امسِ ومالكِ عبيدٍ او الصفة المشبهة
الى فاعلها نحو مررت برجل حسنِ الوجه و
كل ما عداها معنوية مفيدة للتعريف او التخصيص
اذا كان المضاف اليه معرفة او نكرة نحو
جاءني غلام زيدٍ او رجلٍ وانما افادتها
مع الاضافة دون اللفظية لان الاتصال
نهاية في اللفظ والمعنى وفي اللفظية في اللفظ
فقط والمعنى على الانفصال ولذا استميت
لفظية فجاعل اسم الفاعل اضيف الى مفعوله
وهو النحو مراد منه الحال او الاستقبال دلالة
عمله في المفعولين وهما النحو والكاف في كالملح و
لا تعمل ما لم يكن بمعنى الحال او الاستقبال و

الاعتماد باحد الاشياء الستة كما سبق
فيكون اضافته لفظية فتقدير الانفصال
غير مفيد للتعريف او التخصيص فلا يصلح
كونه صفة له فيكون بدلا منه ويجوز فيه
الرفع والنصب ايضا اما الرفع فعلى انه خبر مبتدأ
محذوف اي هو جاعل على النحو واما النصب
فبتقدير اعني او امدح فان قيل بعد جعلكم
اياه بدلا منه من اي قسم من اقسام البدل
لان اقسامه اربعة بدل الكل من الكل كقولك
اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين وبدل
البعض من الكل نحو جاءني القوم اكثرهم او
بعضهم وبدل الاشتمال نحو سلب زيد ثوبه
وبدل الغلط نحو مررت برجل حمار يعني اراد
ان يقول مررت بحمار فسبق لسانه الى رجل
ثم تداركه فقال بحمار لدفع هذا الغلط فيكون
الغلط في المبدل منه فمعنى بدل الغلط ابدال شيء
من الغلط وهذا لا يكون الا من غير روية
وفكر فجاعل لا يجوز ان يكون من الاول والثاني
لانتفاء هما الكلية والجزئية وهو متعال عنهما

واعلم انهم جعلوا الظرف مستقرا بفتح القاف على الحذف والايصال اى استقر فيها وهو من قبيل قولهم الماء
مشترك كما شيع به الكلام الشريف فى وجه التسمية بالمستقر وقد عرفت وجهها واما وجه التسمية
باللغو فلان الظرف بهذا النظر الى ظاهر الكلام لانه فضلة يتم الكلام بدونها او لانه ملغى
من جهة العمل حيث لا يعمل اصلا لانه للمظهر والمضمر قال بعض المحققين من شرح اللباب او
تسمية حالية عن المناسبة بينه وبين
اصطلاح النحاة ثم قال واما اذا
خلا عن الامرين فسميته باللغو لتوغله
فى التنزيل والحديث نفيا واذا الحلا
بالادب فسميناه ظرفا خاصا اى
خاصا عامله وسميناه المستقر ظرفا
عاما اذ الملحوظ فى الاول خصوص
العامل وفى الثانى عمومه انتهى
منه

الثالثة يكون لغوا مثال المستقر زيد فى الدار
اذا قدر المتعلق حاصلا او مستقرا او موجود
فى الدار ومثال اللغو زيد حاصل فى الدار
او مررت بزيد وماله حظ من الاعراب
هو المستقر ولا يتم الكلام بدونه بل هو جزء
الكلام وليس اللغو كذلك لانه متعلق
لعامله المذكور والاعراب لذلك العامل
ويتم الكلام بدونه تأمل ولا تغفل فانه نكت
شريف والصلوة مجرورة معطوفة على حمد
اى اما بعد الصلوة وهى من الله رحمة ومغفرة
ومن عباده دعاء ومن ملائكته استغفار
فان قلت ليس للصلوة الا معنيان لغوى
وهو الدعاء وشرعى وهو الاركان
المعلومة والافعال المخصوصة فمن اين جاز
ان يكون الصلوة من الله تعالى بمعنى الرحمة قلت
لما كانت للصلوة حقيقة وهو الدعاء والاركان
المعلومة والافعال المخصوصة وغاية وهى
الرحمة ولما كان معناها الحقيقى غير متصور من
الله لانه يدل على الاحتياج والله منزه عنه

قوله ومثال اللغو آه

اى الفرائض الستة التى هى التحريمة والقراءة
والقيام والركوع والسجود
والقعدة الاخيرة مقدار
التشهد منه

كالقعدة الاولى وتكبيرة الركوع والنطق ما يوجب
السجود وقدر القيام وغير ذلك مما
فصلت الستة التى هى فرائض الصلوة
الورقة البيضاء وعاية الترتيب فى الفاتحة وضم
الصلوة على سبيل التوضيح وتقديم الاركان والاطمئنان
والاحتياط فيما يجب والتشهد فى
والسنن الاخذ الشمال فى رفع اليدين
المتحمة وتشراصابعه وجهر الامام بالتكبير
والثناء والتعوذ والتسمية والتأمين
وتثليث التسبيح وتكبيرة السجود وتسبيح
سترا وصحيحه وتثليث اصابعه وتفريج اصابعه
المجنى والاذان والاقامة وجهر الامام بالتكبير
وجهر ذكر الانتقال عند انتقاله
ليسمع

اى كائنا كالملح فى الطعام متعلق بجاعل
ايضا وكلاهما ظرف لغو لمستقر فان قلت
ما الفرق بين اللغو والمستقر قلت ان
الظرف انما يكون مستقرا اذا اجتمع فيه
امور ثلثة الاول ان يكون المتعلق
متضمنا فيه والثانى ان يكون المتعلق من
الافعال العامة كالحصول والكون والوجود
والاستقرار والثالث ان يكون مقدرا
غير مذكور فاحترزنا بالشرط الاول عن مثل
ورت بزيد فان المتعلق هو المرور ليس متضمنا
فى الجار والمجرور بل هو امر خارج عن الظرف
واحترزنا بالثانى عن قولنا زيد فى الدار اذا لم
قدر متعلقه اكل بقرينة دالة عليه فيكون
ههنا المتعلق مقدرا فى الظرف لكنه ليس من
الافعال العامة ولذلك احتاج ذلك المتعلق
الى قرينة ولو كان عاما مما احتاج اليها وبالقيد
عما اذا كان المتعلق متضمنا للظرف وهو
من الافعال العامة لكنه مذكور لفظا نحو زيد
حاصل فى الدار واذا لم يوجد هذه الشروط

الثالثة

حمل على غايته وهي الترجمة فاعلم ان حروف العطف
عشرة عند بعض النحاة ومنه ابن الحاجب وهي
الواو والفاء وثم وحتى واو واما وام و
لا وبل ولكن ولنسعة عند البعض ومنهم الزمخشري
وهي ما عدا اما لان فيها مانعا لكونها
للعطف من وجهين الاول وقوعها قبل
المعطوف عليه في قولنا جاءني اما زيد واما
عمرو والثاني دخول حرف العطف عليها
في واما فلو كانت حرف عطف لامتنع دخول
حرف عطف اخر عليها الا يرى انه لا يقال
جاءني زيد او عمرو فلهذين المانعين لم يجعلها
للعطف فالحاصل انهم لم يجعلوها حرف
عطف لورود السؤال على من يجعلها له
في قولنا جاءني اما زيد واما عمرو بان يقال
ان حرف العطف فيه اما الاولى او الثانية
فان كان الاولى فما المعطوف عليه وان كان
الثانية فاي حاجة الى الواو التي هي حرف
عطف وحل هذا الاشكال مبني على تمهيد
مقدمة وهي ان للنحاة في اما المبوقة بمثلها

ثلثة اقوال فقول بعضهم ان اما ليست عاطفة لا
الاولى ولا الثانية والعاطفة هو الواو واما
اما ههنا فللتردد والتقسيم فقط وقول بعضهم
ان العاطف اما الثانية دون اما الاولى
للواو ويكون لعطف اما الثانية على اما الاولى
فيكون اما الاولى للتردد فقط واما الثانية
للتردد وعطف عمرو على زيد في المثال المذكور
وقول بعضهم ان اما الاولى والثانية مجموعهما
حرف عطف والواو حرف كما قلنا قد عطفت
اما على اما الاولى واما الاولى والثانية قد
عطفتا عمرا على زيد فاندفع السؤال على من
الاقوال الثلثة ظاهر فافهم فالبحث عن مباحث
من الحروف العاطفة وبيان الفرق بينها لا يليق
بهذا المقام على نبيه على حرف جر نبي مجرور بها
والضمير مجرور المحل لكونه مضافا اليه للنبي
وهو راجع الى الله والجار والمجرور متعلق
بالصلوة والنبوة فعولة كالمذكورة والانوثة
وهي ما ارتفع من الارض فخم يكون معنى النبي
الذي شرف على سائر الخلق وهو فعيل بمعنى

القسم الثالث وان امكن كونه من الاول
لضعف الاشتمال ووجود التعلق بينهما كما صرح به
النحاة فلا يلزم ما ذكرتم من ابهام الجزئية هذا
لكن يبقى هنا سؤال ناشئ عن اقسام البدل و
هو ان قولنا جاءني زيد غلامه واخوه وحماره
من اي قسم من اقسام البدل قلنا انه من الرابع
وهو بدل الغلط لان عدم كونه من الاول
والثاني ظ وكذا من الثالث وهو بدل
الاشتمال لان شرطه كون المتبوع بحيث
يطلق ويراد به التابع وكون النفس عند
ذكره منتظرة ومتشوقة الى ذكر التابع وهذا
الشرط منتف فيما قلتم من المثال فلا يكون
من بدل الاشتمال فتعين انه بدل الغلط
لانحصار الاقسام في الاربعة كذا ذكر في حواشي
المطول شرف الدين الجرجاني لكن فيه سقط
ما فيه لا يخفى على الفطن المتأمل في الكلام متعلق
كالملح اما الكاف وصح ان جعلناها بمعنى
المثل او الجار مع المجرور ان جعلناها حرف جر

ولا من الثالث لان الاشتمال انما يستعمل
في الاجسام غالبا ولا من الرابع وهو ظاهر
فلا يكون جاعل بدلا من الله لان انتفاء
الاقسام عنه بأسرها يدل على انتفاء
المقسم به وهذا معنى قول اهل المعقول لا
وجود للعام الا في ضمن الخاص والافراد قلنا
التحقيق هنا ان القول ببدلية جاعل من
الله مجاز مرسل من قبيل اطلاق اسم المتبوع
على التابع لان البدل في الحقيقة موصوفه
وهو آله اذ التقدير اله جاعل النحو وعليه يدل
على هذا التقدير لكشراط بالاعتماد اما على
الموصوف او على غيره اذ لو لم يكن التقدير كذلك
لبطل العمل ويلزم ترك الواجب على مذهب
ابن الحاجب وهو وجوب النعت اذا ابدل
النكرة من المعرفة او ترك الحسن على مذهب
الجمهور كما قرر بيانه فيكون حينئذ من القسم
الاول مجازا بمعنى بدل البعض من البعض لا بدل
الكل من الكل حتى يلزم ما ذكرتم من ابهام
الجزئية والكلية وبدلية جاعل على مجازيته من

من اجتماعها وهو للايضاح غالبا وان جيء به
للمدح كما قال صاحب الكشاف ان البيت الحرام
في قوله جعل الله الكعبة البيت الحرام عطف
بيان جيء به للمدح لا للايضاح كما يجيء الصفة
كذلك والفرق بينه وبين الصفة ان الصفة
مشتقة غالبا بخلافه وبينه وبين البدل
ان البدل مقصود بالنسبة كما ذكر المبدل منه
كالبساط له وعطف البيان بالعكس لان
المقصود فيه هو الاول دون الثاني ثم وصفه
بكمال الغاية بقوله سيد اي مقتدى الانام
اي الخلايق سيد مجرور على انه صفة محمد والانام
مجرور لكونه مضافا اليه سيد ثم الصفة اما
للتخصيص وهو عند النحاة عبارة عن تقليل
الاشتراك الحاصل في النكرات نحو رجل عالم
لان رجلا بحسب الوضع يحتمل كل فرد من
افراد الرجال فلما قلت عالم قللت ذلك
الاحتمال وخصصته ببعض افراد العالم
او للتوضيح وهو عبارة عن رفع الاحتمال
الحاصل في المعارف نحو زيد العالم او التابع

المفعول او من السماء وهو الخبر فالنبي من اخبر
عن الله وهو فعيل بمعنى الفاعل فان
قلت ما الفرق بين النبيء وبين الرسول
قلت بينهما عموم وخصوص مطلق لان
الرسول من له كتاب رباني والهام الهي
والنبي من له الهام الهي فالنبي اعم من
ان يكون له كتاب رباني اولا فكل رسول
نبي من غير عكس فكلما اطلق النبي على رسولنا
محمد عليه السلام فالمراد به النبي الذي هو بمعنى
الرسول لانا وجدنا بدونه تحقيقا بمعنى العموم
فليتأمل كما يجيء في هذا المقام ولذا اجعل قوله
محمد عطف بيان لنبيه مجرورا وعطف
البيان انما يكون باسم مختص بالمبين عند
اكثر النحاة وعند بعضهم لا يلزم كونه مختصا به
واستدل بقول الشاعر والمؤمن العائذات
الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند
فان الطير عطف بيان للعائذات مع انه
ليس باسم مختص بها لكن لا يشترط كون الثاني
اوضح من الاول لجواز ان يحصل الايضاح

وحالة النصب والجر بالياء والنون نحو رأيت
المؤيدين ومررت بالمؤيدين وكذا كل جمع بالواو
والنون في حالة الرفع وبالياء والنون في
حالة النصب والجر وكذا اعراب التثنية لكن حالة
الرفع بالالف والنون نحو جاءني المؤيدان
وحالة النصب والجر بالياء والنون نحو رأيت
المؤيدين ومررت بالمؤيدين وكذا كل تثنية
وهنا حالة جرة لوقوعه صفة للمجرور وهو اصحابه
لكن يسقط نونه بالاضافة الى الاسلام
لان الاضافة لا تجتمع مع التنوين والتنوين
لانهما يدلان على الانفصال والاضافة تدل
على الاتصال فلا يجتمعان ولا يسقط الياء من
الكتابة ليلا يلتبس بالمفرد فان قلت لم لم يجز
تحريك يائه كما حرك ياء التثنية عند التقاء
الساكنين نحو مررت بغلامي القوم قلت لانها
لو كسرت لزم اجتماع الكسرات بخلاف ياء التثنية
فان ما قبلها مفتوح ولا ساغ ايضا الى الفتح
والضم وهو ظاهر واسم الفاعل هنا وهو المؤيد
تعرف بالاضافة وجعل صفة لمعرفة وهي اصحابه

لان زيدا يحتمل التاجر وغيره فلما قلت
التاجر وضحكه وعيشته او للمدح نحو زيدا
العالم او للذم نحو زيد الجاهل او للترحم نحو
زيد الفقير او للتأكيد نحو ذهب امس الدابر فان
امس يدل على الدبور والدابر تأكيد له وهذا
اي كونه للمدح الى آخره اذا كان الموصوف
معلوما قبل الوصف والا يكون من قبيل
التخصيص او التوضيح والصفة هنا اي في قوله
محمد سيد الانام لمجرد المدح وعلى آله معطوف
على نبيه والضمير راجع الى محمد والجار والمجرور متعلق
بالصلوة واصل آل اهل او اول وعن الكسائي
انه قال سمعت اعرابيا فصيحا يقول اهيل
واهيل وآل واويل وخص استعماله في الاشراف
ومن له خطر عظيم دينا ودنيا كان او اخرويا بخلاف
الاهل واصحابه جمع صحب كظاهر واظهار
وهو معطوف على آله والضمير مجرور المحل لاضافة
الاصحاب اليه وراجع الى النبي مؤيدي اي المقوى
واصله مؤيدين وهو جمع المؤيد اعرابه بالحروف
حالة الرفع بالواو والنون نحو جاءني المؤيدون

قوله وصوم شهر رمضان وجمعه رمضانات وارمضاء على وزن اصفياء قيل انهم لما نقلوا
اسماء الشهور عن اللغة القديمة سموها بالازمنة وقعت تلك الشهور فيها فوافق
هذا الشهور ايام رمضى الحر فسميت بذلك وزاد لفظ شهر اشارة الى ان العلم هو
شهر رمضان وحرم وتحرزا عن الوقوع في المكروه على ما ذهب اليه اصحابنا مالك الى ان
ذكره بدون ذكر شهر معه مكروه

مطلق

لكونه بمعنى الماضي والاستمرار لان تأييدهم
الاسلام في الزمان الماضي واذا كان بمعنى
الماضي والاستمرار تعرف من الاضافة كما مر
ومعنى الاسلام شهادة ان لا اله الا الله و
ان محمدا عبده ورسوله واقام الصلوة وايتاء
الزكوة وصوم شهر رمضان وحج البيت
ان وجب ومعنى الايمان الاعتقاد بالله تعالى
وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وبالقدر
خيره وشره والفرق بينهما بالعموم والخصوص
المطلق والعام هو الاسلام والخاص هو
الايمان لان معنى الايمان عبارة عما يطمئن
من الاعتقادات الحقيقة ومعنى الاسلام عبارة
عما يظهر من الاعمال الصالحة ولا شك ان
الاعتقادات الحقيقة يظهر آثارها على صفحات
الاعمال الصالحة وآثار الاعتقادات الحقيقة
هي الاعمال الصالحة فيكون كل مؤمن مسلما
فليس كل مسلم مؤمنا اذ رب شخص يرى
مسلما في الظاهر غير منقاد ومعتقد في الباطن
وعند اكثر المتكلمين هما لفظان مترادفان

فكل مؤمن مسلم وبالعكس هذا معناهما الاصطلاحي
واما اللغوي فالايمان هو التصديق والاذعان
والقبول والاسلام هو الدخول في السلم
والوصول وباقي البحث مذكور في الاصول
فلما قال المصنف رحمه الله اما اردف جوابه
بالفاء بقوله فان الولد الآخر الفاء جواب
اما لتضمنها معنى الشرط كما مر وان حرف من
حروف المشبهة بالفعل ومعنى ان وان وكان
ولكن وليت ولعل وعمل هذه الحروف نصب
الاسم ورفع الخبر مثل ان زيدا قايم وكذا
غيرها فالولد منصوب على انه اسم ان و
الآخر منصوب ايضا على انه صفة الولد ومشابهة
هذه الحروف الافعال في ملازمتها الاسماء
كالافعال وكون اواخرها مبنية على الفتح
كالافعال الماضية وانتهائها لثلاثي ورباعي
كالافعال فلما شابهتها بهذه المشابهة
الحق منصوبها بالمفعول ومرفوعها بالفاعل
وهذا مذهب البصريين وعند الكوفيين
الخبر مرتفع بما هو مرتفع به قبل دخول هذه الحروف

ولا عمل للحروف فيه ومن خصايص هذه الحروف
ان لا يجوز تقديم اخبارها على اسمائها
فلا يقال ان قايم زيدا مثلا لبقاياه بهن
الافعال في العمل الا اذا كان الخبر ظرفا فانه
يجوز تقديمه على الاسم لتسامح منزلة الاسم لما
بين الظرف والمظروف من شدة الاتصال
والاحتراز كقولك ان في الدار زيدا
وفي التنزيل ان الينا ايابهم ثم ان علينا
حسابهم وقد تحذف اخبارها كخوان مالا
وان ولدا اي لنا مالا وان لنا ولدا هذا
في الظرف واما في غيره فكقوله تعالى ان الذين
كفروا بالذكر لما جاءهم وان الذين كفروا
ويصدون عن سبيل الله وللمسجد الحرام قال
صاحب اللباب واما الاسم فلا يحذف
وعلله القائل بان الاسم مشبه بالمفعول والخبر
بالفاعل وبعدم حذف المشبه بالمفعول لضعف من المشبه
بالفاعل فلضعفه لم يحذف الا اذا كان ضمير
الشان مثل ان زيد قايم فانه زيد قايم وقد
جاء في غير ضمير الشان حذف الاسم لضرورة
الشعر كقوله فلو كنت جنيا عرفت قرابتي
ولكن زنجي غليظ المشافر ولكنك هكذا
قيل ولكن فيه نظر لانه يجوز حذفه في غير ضمير
الشان من غير ضرورة كقوله فليت دفعت
الهم عني ساعة اي فليتك او فليتني وقد
قال ابن عصفور يجوز حذف اسمائها
في فصيح الكلام فالاولى على هذا ان يقال ان
حذفه في ضمير الشان اكثر منه في غيره فليتأمل
ثم دعا المصنف لهذا الولد الاعز بقوله لا زال
اي دام وثبت لان النفي وهو لا اذا دخل على ما
فيه النفي وهو زال يفيد الاثبات فلا زال فعل
من الافعال الناقصة وهي كان وصار واصبح
وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا
وراح ومازال وما انفك وما فتئ وما برح
ومادام وليس وهذه الافعال تدخل على المبتدأ
والخبر ترفع الاول وتنصب الثاني شبيها
بهما بالفاعل والمفعول في الافعال التامة
مثل كان زيد قايما وكذا غيره فاسم لا زال مستتر

المفعول على الفاعل وهو جائز وفي بعض
الافعال يجوز تقديم أخبارها على اسمائها
مثل قائما كان زيد وهو على ثلثة اقسام قسم
يجوز على الاتفاق وهو من كان الى راح
لانها افعال متصرفة فجاز تقديم المنصوب
عليها وقسم لا يجوز اتفاقا وهو ما في اوله
ما وكلمة ما مانعة من التقديم لانها اما نافية
فلها صدر الكلام واما مصدرية فلا يتقدم
معموله عليها وقسم مختلف فيه وهو ليس
والصحيح الجواز نحو قائما ليس زيد لوقوعه
في القرآن نحو يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم
واذا تقدم معمول معموله فتقديم معموله اولى
واما الجملة اي عنى جملة لازال الى قوله لما
استظهر جملة معترضة بين الاسم والخبر وهما
لا محل لهما من الاعراب لان الجملة لا تستحق
الاعراب ما لم تقع موقع المفرد ومما يقال ان
المعترضة من لازال الى قوله اردت ليس شيء
لان العامل في ما اردت واردت مع معموله
خبران اخر لفظا لكنه مقدم رتبة فيكون

خبر لازال واعلم ان الخبر في مثل قولنا كان زيد في الدار وشر من الكرام هو المتعلق المحذوف
والظرف معا لان المقصود هو الاخبار بوجود الشيء فيكون الفعل والظرف كلاهما هو الخبر الا
انهم حذفوا بعض الخبر حذفا لازما واقاموا البعض الآخر مقامه وسموه باسم الخبر هكذا قالوا
واعلم ان قولنا ان لا زال جار ومجرور متعلقه خبر لازال رمز منه الى هذا البيت مع ما يتفاهم ان خبر
لازال يكون منصوبا فالمنصوب المحل هو هنا اما مجموع الجار
والمجرور متعلقه عند الاكثرين او
المجرور فقط عند المحققان فتكليف
بصحة قوله مع متعلقه خبر لازال او
وجه الانتفاع على ان كون منصوب
المحل هو المجرور فقط انما يستقيم في الظرف
المقصود دون المستقر والكلام انما هو
في المستقر (كذا وجده)

فيه مرفوع المحل راجع الى الولد كاسمه جار ومجرور
مع متعلقه خبر لازال اي كائنا كاسمه فيجوز
ان يكون الكاف بمعنى المثل فيكون خبر لازال
وحذف اي لازال مثل اسمه مسعودا بدل من
كاسمه بدل الكل من الكل او بدل الاشتمال لان
الاشتمال اعم من اشتمال المبدل منه او البدل
بل وجود التلبس من احد الطرفين يكفيه كما قيل
وما قيل ان مسعودا خبر لازال وكاسمه حال من
الضمير المستكن في لازال ليس بسديد لان الحال
قيد لعامله وهو دعاء للولد والقيد ينافيه
لان الدعاء المطلق افصح واولى من المقيد
وانما يقال لهذه الافعال ناقصة لانها
لا تتم باسمائها كلاما تاما ومن ثم عدلوا عن تسميته
مرفوعها هذه الافعال فاعلا لقصوره عن رتبة
الفاعل وهو ان يتم الكلام به وهكذا القول
في منصوبها حيث لم يسموه مفعولا به لانه
ليس على رتبته وهو كونه فضلة يتم الكلام بدونه
ويجوز تقديم اخبار هذه الافعال على
اسمائها مثل كان قائما زيد لانه كتقديم

المعترضة الى لما لا الى اردت **والى اهل** مجرور
بالى **الخير** مجرور لانه مضاف اليه لاهل والجار
مع المجرور متعلق بقوله **مودودا** وهو معطوف
على مسعودا تقديم ومودودا الى اهل
الخير ثم اخر رعاية لاوالسجع وبه سقط ما قيل
ان حق الظرف اللغوى التاخير ابدا اما
بكونه فضلة وحق الظرف المستقر التقديم اعلاما
بكونه عمدة ومحتاجا اليه فهنا قدم اللغو
هو قوله والى اهل الخير على قوله مودودا اعنى سقط
هذا السؤال بقوله قدم رعاية لاوالسجع وان
كان حقه التاخير فان قيل ما السبب والنكتة
فى تقديم له على كفوا فى قوله تعالى ولم يكن له كفوا احد وانه
ظرف لغو متعلق بكفوا قلت انما قدم له
عليه للاهتمام بشانه اذ الآية مسوقة لنفى
المكافات عن ذات الله تعالى وهذا الغرض
مستفاد من هذا الظرف فكان تقديمه اهتماما
ثم قصد المص الى بيان سبب ارادة التعليم
لهذا الولد فقال **لما استظهر** اى قراء وحفظ عن
ظهر القلب اعلم ان لما يجىء على اربعة اوجه فعل

نحو لما لما موا وجازمة اذا دخل على المضارع
نحو لما يركب ومجمعنى حين اذا دخل على الماضى
نحو جئتك لما ضرب زيد اى حين ضربه ومجمعنى
الا اذا لم يدخل عليها نحو قولك تعالى ان كل نفس
لما عليها حافظ اى الا عليها حافظ ولما فى قوله
لما استظهر بمعنى حين لدخوله على الماضى وهو
ههنا اسم مبنى والاتحاد الصورى بين كونه اسما
وبين كونه حرفا سبب بنائه كمذ فانه مبنى حال
الاسمية بجيء اسما على صورة الحرفية كذلك لما
واستظهر فعل ماض فاعله مستتر فيه عايد الى الولد
ومحل الجملة الفعلية جر لكونها مضافا اليها لما
التى اضيف اليها لما لابد ان تكون فعلية لما فيها من
فى معنى المجازات والعامل فيها اردت ليحفظ وقت
استظهاره دون استظهر لانه مضاف اليه لما
والمضاف اليه لا يعمل فى المضاف والا لزم كون الشىء
عاملا فى نفسه وهو غير جايز **مختصر** منصوب على انه
مفعول استظهر ومضاف **الى الاقناع** اضافة المسمى
الى اسمه اى المختصر هو الاقناع **وكشف** اى ازال
عنه اى عن المختصر الوانى وكشف للعطف وكشف

فعل ماض فاعله مستتر فيه عايد الى الولد ومحل
الجملة جر لكونها معطوفة على جملة استظهر
بحفظ الباء فيه للاستعانة اى كشف عنه
باستعانة حفظه وهو حرف جر وحفظه مجرور
بها والجار مع المجرور متعلق بكشف والضمير
في بحفظه مجرور المحل لكونه مضافا اليه
للحفظ ويجوز ان يكون عايدا الى الولد فتكون
من اضافة المصدر الى الفاعل والمفعول متروك
تقديره بحفظ الولد المحتضر ويجوز ان يكون
عايدا الى المحتضر فتكون من اضافة المصدر
الى المفعول والفاعل متروك تقديره بحفظ
المحتضر الولد فضلة منصوب لانه مفعول
كشف ومضاف الى القناع وهو ما تغطى
المراة به رأسها وفضلة ما نزل الى وجهها
وفيه استعارة بالكناية لان المصنف
شبه المحتضر بالمراة المحجوبة في المقبولية
ومَيلان النفس اليها واثبت له ما يلزمها
من القناع وهذا التشبيه المضمر في النفس
استعارة تخييلية
مكنية واثبات المذكور استعارة تخييلية

وهي قرينية للمكنية فهما متلازمان وجودا
وفي كشف استعارة تبعية لان معناه
ازال صعابه ونال به مراده وطرح الجهل عن
نفسه واحاط اى ادرك الشيء بتمامه وكماله واعرابه
كاعراب كشف من غير فرق بمفرداته متعلق
باحاط اى بمسائله والهاء والضمير المجرور المحل لكونه
مضافا اليه للمفردات عايد الى المحتضر حفظا
منصوب على التمييز وهو فاعل في المعنى لان
المعنى احاط حفظه والتمييز اما بمعنى الفاعل
كهذا وكقوله تعالى واشتعل الرأس شيبا
اى شيب رأسي او بمعنى المفعول كقوله تعالى
وفجرنا الارض عيونا اى عيون الارض واتقن
اى احكم واثبت وهذه الجملة الفعلية معطوفة
على جملة احاط او استظهر وباقي اعرابه ظ ما
موصولة لا بد لها من صلة مشتملة على ضمير عايد
الى الموصول لان الموصول مع صلته لما تنزلا
منزلة الشيء الواحد فلا بد من شيء يصل
بينهما ويجوز حذف هذا العايد اذا كان منصوبا
نحو قوله تعالى أهذا الذي بعث الله رسولا اى بعثه

Scanned with CamScanner

قوله تابط شرا علم شخص فانه كان في الاصل جملة دالة على نسبة الثابط المأخوذ بالابط الى
شخص شرا مفعوله ثابط ثم جعلت اسما لرجل وهو ثابت ابن جابر الفهمي واعرابه
تقديري على رأي والتفصيل هنا سوان الجملة ثم حيث جملة قبل جعلها علما منقولة بل عدت قسما
رابعا من المبنى الاصل والمابعد العلمية فقيل انها من المشكل المحكية على بنائها وقيل معربة محكية لانه
صار المجموع بالعلمية اسما واحدا اجراء له مجرى كلمة واحدة فكان مستحقا لانه يجري

اعرابه حالة اضافته الى ياء المتكلم لفظي في
النصب والجر نحو رأيت مسلمي ومررت
بمسلمي لوجود الياء التي هي علامة النصب و
الجر فيهما وتقديري في الرفع نحو جاءني
مسلمي اصله مسلموي فالياء المدغمة في ياء
المتكلم منقلبة عن الواو فالواو التي هي علامة
الرفع مقدرة في الياء فيكون الاعراب في
حالة الرفع تقديريا والثالث ما فيه اعراب
محكي اما جملة منقولة نحو تابط شرا علم شخص
او مفرد في قول الحجازي من زيدا في استفهام
من يقول ضربت زيدا وذلك ان كل اسم كان
معربا في الاصل وحكي ذلك الاعراب فاعرابه
المحكي تقديري وفي نحو خمسة عشر علما على
الفتح في قول والرابع في الاسماء المنقوصة
وهي الاسماء الستة اواخرها ياء مكسور ما قبلها
نحو القاضي والرامي في حالة الرفع والجر نحو
جاءني القاضي ومررت بالقاضي بالاسكان
لاستثقال الضمة والكسرة على الياء وحالة
النصب لفظي لخفة الفتحة عليها نحو رأيت

الاعراب في آخره كسلك فتبقى
جائني تابط شرا برفع شرا لكن لما
اشتغل الجزء الاخير منه بالاعراب
المحكي حيث حكي لفظة الجملة للدلالة
على القصة في الاصل امتنع ظهور
الاعراب لفظا فصار معربا بالاعراب
التقديري فكلام الشارح ههنا مبني
على هذا القول سيد علي

قوله بالاسكان الياء فيها

وألوا عشرون وأخواته والخامس في كلا
مضافا الى مضمر حالة الرفع بالالف نحو جاءني
كلاهما وحالة النصب والجر بالياء مثل رأيت
كليهما ومررت بكليهما فان اعراب ما من
الاسماء اي من الاسماء الستة الى هنا
بالحروف اللفظي لان حروف الاعراب
فيها ملفوظة والتقديري في سبعة مواضع
الاول في الاسماء التي في اواخرها الف
مقصورة سواء كانت للتأنيث مثل حبلى وذكرى
عن الواو والياء مثل رحى وعصا وغيرهما فانه
انما كان اعراب هذه الاسماء تقديريا لعدم
قبول الالف الحركة مادام الفا الثاني في
ما اضيف الى ياء المتكلم مفردا نحو هذا غلامي
ورأيت غلامي ومررت بغلامي او جمعا
موصوفا بان اعرابه بالحركة نحو هن مسلمات في
ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات في الاحوال
الثلث في الاصح وفي قول حالة الجر لفظي
لوجود الكسرة واحترزنا بقولنا موصوفا
بان اعرابه بالحركة عن الجمع المذكر السالم فان

وكذلك والصلة لابد ان تكون من احدى
الجمل الاربع الاخبارية اى الاسمية نحو الذى
ابوه منطلق زيد والفعلية نحو الذى انطلق
ابوه عمرو والظرفية نحو الذى فى الدار خالد
والشرطية نحو الذى ان تكرمه يكرمك بشر
وقوله فيه اى فى المختص صلتها والضمير
المستكن فى فيه المنتقل من حصل بعد حذفه
لان تقدير اتقن ما حصل فيه فاعل الظرف
عايد الى ما والضمير البارز فى فيه مجرور المحل
راجع الى المختص والموصول مع الصلة منصوب
المحل على انه مفعول اتقن ولما كان فى قوله
ما فيه من الابهام بين بقوله من النحو والجار
مع المجرور منصوب المحل على انه حال و
هى اما لبيان هيئة الفاعل نحو جاء فى
زيد راكبا او المفعول به نحو رايت زيدا
ماشيا وهذا اكثرى لانه قد يقع الحال من المبتدا
والخبر والمضاف اليه لكنه قليل لا يكون
الا فى كلام المصنفين وهى الحال اما
لبيان هيئة الفاعل ان جعلناها حالا من

قوله فان من الاوثان حال من الرجس لكونه معرفة ان تخصيص الذكر بالبيانية لكون الكلام
فيه لا يقتضى نفى ذلك لحكم المذكور عن باقى حروف الجارة بانهم قد قالوا الجار والمجرور
مطلقا ان وقع بعد النكرة المحضة فصفة لها نحو رايت طائرا على غصن وبعد المعرفة
المحضة فحال عنها نحو قوله تعالى فخرج على قومه فى زينته اى مستزينا حيث وقع بعد
ضمير ذى 2-6 وبعد غير المحض منهما
فيحتمل لها اما نكرة المحضة فمنعوته
ثم بانع فى اعتصانه فان النكرة
المحضة بالصفة قريبة من المعرفة
واما المعرفة الغير المحضة فنحو يعجبنى
الدهر فى الكمامة فان المعرفة بلام
الجنس كالنكرة فى القرب ثم قال بعض المتاخرين
ان الظرف مطلقا كاليوم والفوق
وغير ذلك من الظروف المعرفة
كالجار والمجرور يعينه فى تلك الاحكام
المذكورة فاعلم ذلك

الظرف المستكن فى فيه لانه فاعل الظرف
كمر والعامل فيها الظرف او لبيان هيئة
المفعول ان جعلناها حالا من الموصول
لانه مفعول اتقن والعامل فيه هو اتقن لان
العامل فى الحال هو عامل فى ذى الحال ومن فى من النحو
بيانية ومن البيانية مع مدخولها صفة
عما قبلها ان كان ما قبلها نكرة نحو رايت
رجلا من قبيلة قريش وحال ان كان ما
قبلها معرفة كما فى ما فيه من النحو لان الموصول مع
الصلة معرفة وكقوله تعالى فاجتنبوا الرجس
من الاوثان فان من الاوثان حال من الرجس
فان قيل كيف يمكن ان يكون الموصول مع الصلة
معرفة وكل منهما نكرة وانضمام النكرة الى النكرة
لا يفيد التعريف قلنا يمكن ان يحصل من الانضمام
والانضمام هيئة مفيدة للتعريف وان كان
كل منهما نكرة كقول بعض المنطقيين ان انضمام
الكلى الى الكلى يفيد الجزئية او نقول ان الصلة
يجب ان تكون معلومة عند المخاطب حتى
جاز ان توضح وتخصص المبهم الذى هو الموصول

اشارة الى جواب
انهم قالوا ان التعريف هو الاشارة
الى علم المخاطب عند قول اللفظ سواء
كانت تلك الاشارة بوجوه اللفظ كما
فى العلم او بغيره مثل الاشارة
فى اسماء الاشارة والموصولات وحصلت
المعلومة فى ضمن الاشارة وكالنسبة
فاذا اقلت لقيت
رجلا عالما فان قيل كيف يصح وقوع جملة
صفة للنكرة مع ان الجملة خبرية والصفة
انشائية قلنا لان المقصود من الجملة
الواقعة صفة هو الخبر
ان اضيفت قوله تعالى
ان يكون لها ولد
فى موضع النصب
ان يكون لها ولد
مفعولا

قوله من جهة اللفظ والمعنى مثالا عن المفرد فان التميز وهو ما يرفع الابهام المستقر عن ذات
اما بعين بعض المحتملات التي شاءت وحصلت باعتبار اصل الوضع لا بحسب العارض
عن ذات لا عن جهة الذات على تسمين تميز عن المفرد وتميز عن الجملة لانه رفع الابهام
عن ذات مذكورة فهو تميز عن المفرد اذ لا تبع ذلك الا عن مفرد تام باحد الاعتبارات
الاربعة وان رفعه عن ذات متعددة
فهو تميز عن الجملة اذ لا يكون ذلك الا
عن نسبة في جملة او عن شبهها او
في اضافة نحو طاب زيد نفسا وزيد
طيبت اگا وبالزيد فارسا وعجبني
طيب زيد ابا فقوله المص لفظا
ومعنى من هذا القسم الثاني لانه
رفع الابهام الكائن في مضمون الجملة
اعني وقوع الاتفاق على منصفاته

واعلم ان قول النحاة ان العامل في الحال
هو العامل في ذي الحال انما هو في مذهب اكثرهم
والا ينتقض بقولنا وان هذه امتكم امة
واحدة فامة حال والعامل فيها اسم
الاشارة وامتكم ذو الحال والعامل فيها
ان كذا في شرح التسهيل لفظا ومعنى
منصوبان على التميز من اتقن لان الاتقان
قد يكون من جهة اللفظ او من جهة المعنى او من
جهتهما معا فلما قال لفظا ومعنى علم ان
اتقانه اياه من جهة اللفظ والمعنى فهو تميز عن
الجملة وبمعنى المفعول لان معناه اتقن لفظه
ومعناه اردت فعل فاعل ان مصدرية المظ
فعل مضارع منصوب بها وفاعله مستتر فيه
وهو انا والضمير البارز المتصل منصوب المحل
لانه مفعول المظ وهو عايد الى الولد المظ
منصوب المحل على انه مفعول اردت واردت
مع ما عمل فيه مرفوع المحل على انه خبر ان اى فان
الولد الاعز مراد مني تليمظ ومعنى المظ
اذيقه واطعمه وفيه استعارة بالكناية

قوله معنى المظ اذيقه واطعمه فان التليمظ تفعيل من لمظه بلمظ بالضم لمظا اذا تتبع
بلسانه بقية الطعام في الفم اذا خرج لسانه فصح به شفتيه وقد يكنى به عن لازمه اعني
الاكل والذوق فكذا التليمظ المطلق ههنا واريد به لازمه اعني الاطعام والاذاقة مع ذوق
الكناية المطلوب بها الصفة ومع كون كناية يكون استعارة تخييلية قرينتها للمكنية
ولا تنافي بينهما لان الكناية لفظ مستعمل في معناه الحقيقي فكذا التخييلية اذ هي التحقيق
اثبات ما يلايم المشبه به الذي هو
امر عقلي واللفظ مستعمل في معناه
الحقيقي كما مر تفصيله وقيل معناه
الاعطاء تاك يلمظ فلانا من حقه
اي اعطاء بعض حقه عليه

بالمطعومات
لان المص شبيه في نفسه كلام الامام
اللذيذ المرغوبة ثم اثبت له ما يلازم المطعومات
من الاذاقة والاطعام وهذا هو الاثبات
استعارة تخييلية كما مر ومعناه الحقيقي
التربية والتعليم من كلام مجرور بمن متعلق
بالمظ الامام مجرور مضاف اليه للكلام
المحقق مجرور على انه صفة للامام والحبر
مجرور معطوف على المحقق ومعنى الحبر هو العالم
المتيقن وقيل هو مقلوب من البحر لان العالم
مجمع العلم كما ان البحر مجمع الماء والعلم والماء
سبب الحيوة اما الماء فظ واما العلم فبقوله ع
من صار حبرا بالعلم لم يمت ابدا فلهذه المناسبة
يطلق البحر المقلوب من البحر على العالم المتيقن
المدقق من دق الشئ اذا علمه على وجه
اليقين واطلع فيه على سر خفي وهو مجرور
لكونه صفة البحر ابي مجرور بانه بدل من الامام
بكر مجرور لكونه مضافا اليه لابي والكلام
في ابي كالكلام في ذي الانعام واني بكر كنية
الامام وهي من اقسام العلم لان العلم ما

اعلم ان الظاهر ان من قوله من كلام
للتبعيض فكانه ان ارد الى ان المظ
والمذاق فطرة من بحر كلام الامام
فعلى هذا يكون قوله من كلام الامام
مفعولا محذوفا اي المظ شيئا من كلام الامام وتحتمل انه يكون
من زائدة على من يجوز
زيادة من في
الاثبات
للدليل
قوله مقلوب من البحر
تعليل كان حيث اخر الباء
مكان الحاء وقدم الحاء مكان
الباء
سيد محمد
بما ان كلا من البحر والعالم مجمع الحيوة
على سبيل الاستعارة بين المناسبة او
البحر المقلوب عنه عليه بهذين
المناسبة
سيد محمد
وبملايمة ترشيح التحقيق اثبات ما يلايم المشبه به
والتدقيق اثبات دقايقها
اي وجوده فيها
سيد محمد
وهو بتحتين
سيد محمد
قوله بدل من الامام
بدل الكل من الكل
سيد محمد
قوله والكلام في ابي
كالكلام في ذي الانعام

القاضي بالنصب وقد جاء بالاسكان
في حالة النصب ايضا للضرورة كقوله
مهلا بني عنا مهلا موالينا لا تنبشوا بيننا
ما كان مدفونا • والاستشهاد في ان موالينا
بالسكون حالة النصب لانه مفعول لأمهل
المقدر الدال عليه مهلا وكذا في مثل اعط
القوس باريها بالسكون حالة النصب و
الخامس في الجمع المصحح مضافا ملاقيا ساكنا
بعد نحو جاءني صالحوا القوم ورأيت
صالحي القوم ومررت بصالحي القوم فاعرابه
بالواو رفعا وبالياء نصبا وجرا لكنهما
سقطتا في اللفظ لملاقاتهما الساكن
بعدهما وهو لام التعريف في القوم فالحرف
الذي به الاعراب غير ملفوظ بهما فهو
معرب تقديرا بالحرف اذ لا اعتبار
بالخط بل المعتبر هو اللفظ وليس في اللفظ
واو ولا ياء وقولنا ملاقيا ساكنا بعد يشمل
اي ساكن كان من نحو لام التعريف او الالف
الذي اوله همزة الوصل نحو جاءني صالحوا

ابنك الى آخره فلو لم يلاق ساكنا كقولك
صالحو ابلدك وصالحي بلدك كان الواو
والياء ملفوظا بهما فهو كان معربا بالحروف
لفظا فلذلك احترز عنه والسادس في الاسماء
الستة اذا الاقاها ساكن بعدها فهي معربة
بالحروف تقديرا نحو ابو البشر وابا البشر
وابي البشر والتابع في التثنية مضافة ولاقاها
ساكن بعدها حالة الرفع نحو هذان ثوبا ابنك
اعرابه بالالف وهي ساقطة في اللفظ لسكون
ما بعدها فهو معرب تقديرا بالالف بخلاف
النصب والجر نحو نظرت الى ثوبي ابنك ورأيت
ثوبي ابنك بكسر الياء فيهما لان اعرابهما بالياء
وهي باقية فيكون معربا لفظا وهو ظ وانما
اطنبت الكلام في هذا المقام لانه مزالق الاقدام
واما المحلي ففي الاسماء المبنية كالموصولات و
المضمرات واسماء الاشارات وكالافعال
الماضية والجمل والحروف فان الاعراب
في هذه المذكورات محلي لا لفظي ولا تقديري
والفرق بين التقديري والمحلي ان التقديري

الاعراب المحلي هو الذي لا يظهر
بل في محله في اللفظ

قوله وام كلثوم اسم لواضع من زوجك النبي عليه السلام والثاني هو العلم المعبر المصدر
باب او غيره اما يقصد به الذم او المدح اولا فالاول اللقب بفتحتين والثاني العلم
اي العلم الاصطلاحي والا يلزم كون الشيء قسما من نفسه بهذا تقدير كلامه وفيه خلل
من وجهين الاول انه جعل المقسم العلم بالمعنى الكلي لا بمعنى الاصطلاحي وهم قد
صرحوا بخلافه والثاني انه جعل قسيم الكنية واللقب هو العلم وقد جعلوا قسيمها
الاسم دون العلم حيث قالوا الكنية
علم صدر بأب او ام او ابن ونحوه
واللقب علم يشعر بمدح او ذم مقصود
منه قطعا وما عداهما من الاعلام
يسمى اسما وهكذا قرر الشريف
الجرجاني في شرح المفتاح وذكر في المفصل
ان العلم لا يخلو من ان يكون اسما كزيد و
كنية كابي عمرو او لقبا كبطة ولعل
الشارح انما قال والثاني العلم اشارة
الى ان ما عداهما من الاعلام يسمى علما
في اصطلاحهم كما يسمى اسما
فبالضرورة جعل المقسم العلم بالمعنى
اللغوي لا بمعنى الاصطلاحي احترازا
عن توهم تقسيم الشيء الى نفسه وغيره

سيد علي

جُعل علامةً بمعنى اللغة لا بمعنى الاصطلاح
ثم إما أن يُصدَّر بأبٍ وأمٍ أولا فالأول
كنية كأبي بكر وأبي عمرٍو وأم كلثوم والثاني
إما أن يقصد به الذم أو المدح اولا فالأول
اللقب والثاني العلم عبد القاهر عطف
بيان لأبي بكر بن سقطت همزة ابن لوقوعه
بين العلمين وهو مجرور لكونه صفة عبد القاهر
وهو مضاف الى عبد وهو مضاف الى الرحمن
الجرجاني مجرور صفة نسبية للامام لان المراد
معرفته لا معرفة آبائه سقى فعل ماض فاعله
الله ومفعوله ثراه اى قبره ومنزله منصوب
تقديرا والضمير في ثراه مجرور المحل لانه مضاف
اليه لثرى عائد الى الامام وسقى قد يتعدى الى
مفعولين كقوله تعالى وسقاهم ربهم شرابا
طهورا وجعل فعل ماض من الجعل وهو من
افعال القلوب ايضا يتعدى الى المفعولين الممتنع
الاقتصار على احدهما فاعله مستتر فيه عائد الى
الله الجنة مفعول الاول مثواه اى مكانه
مفعوله الثاني والهاء فيه كالهاء في ثراه و

هذان الفعلان اعني سقى وجعل خبران لفظا
انشاآن معنى في معنى الا ولانهما دعاء و
الدعاء في قوة الامر وانما عطف على الاخبار
باعتبار الصورة ولا محل لهذه الجملة من الاعراب
لعدم وقوعها موقع المفرد وهو ظ فاعلم
ان الاعراب على ثلثة اقسام لفظي وتقديري
ومحلي فاللفظي في خمسة مواضع الاول فيما
آخره حرف صحيح من نحو زيد وعمرو ونحو جاءني
زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد وكذا غيره
او في حكم الصحيح وهو ما في آخره ياء او واو
ساكن ما قبلها نحو ظبي ودلو فانهما في حكم
الصحيح في تحمل الحركات الثلثة نحو هذا ظبيٌ
ورأيت ظبيا ومررت بظبيٍ وكذا دلو والثاني
في الاسماء الستة المعتلة المضافة الى غير
ياء المتكلم نحو أبوه واخوه الى آخره والثالث
في التثنية مثل الزيدان في نحو جاءني الزيدانِ
ورأيت الزيدين ومررت بزيدين والرابع
في جمع المصحح نحو جاءني الزيدون ورأيت
الزيدين ومررت بالزيدين ويلحق بالجمع المصحح

قوله فانه هو الحرف فليتأمل ورد عليه قول الجمهور الجار مع المجرور في مررت بزيد مثلا منصوب المحل وكذا قولهم نحو الجملة منصوبة المحل ومرفوعة المحل فانهم استعملوا المحل هنا مع انه ليس بموضع لم يستحق الكلمة الاعراب لاجل بنائها لان مجموع الجار والمجرور وكذا الجملة وان كان كل منهما مبنيا لكن ليس بكلمة مبنية الا ان يراد بالكلمة معنى يجاذبها ملاك المحل وغيرها لكن يبقى ان يقال ان يزيد لم يجمع والم يقع في محل لو وقع فيه يظهر فيه الاعراب اذ لو وقع عقيب مررت مررت اسم معرب لم يظهر فيه النصب لكونه فضلا لازما لا ينفصل للشبه به هذا واعلم ان هذا الفرق الذي ذكر بين الاعراب التقديري والمحلي انما هو على الاصطلاح المتأخرين وهو المحل الذي هو قسيم الاعراب واما الاوائل فلا يفرقون بينهما ولذا قال جار الله في المفصل الاسم المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او محلا

انما يستعمل حيث استحقت الكلمة الاعراب لكن لا يظهر فيها المانع كما مر في الاقسام المذكورة في الاعراب التقديري والمحلي انما يستعمل حيث لم تستحق الكلمة الاعراب لاجل بنائها على معنى انها وقعت في محل لو وقع فيه غيرها لظهر فيه الاعراب فالمانع من الاعراب في المحل مجموع الكلمة لبنائه بخلاف المانع في التقدير فانه هو الحرف فليتأمل فانه من تقايس النحو حتى يعلق اي يتشبث من علق الشيء اذا تشبثه وبيان هذا التركيب موقوف على تمهيد مقدمة وهي ان حتى يجيء على ثلثة معان الاول للجر نحو اكلت السمكة حتى رأسها فحتى ان المجرور اما ان يكون ما ينتهي به المذكور قبلها كالرأس في اكلت السمكة حتى رأسها فان الرأس جزء اخير منها او ينتهي المذكور عند ذلك المجرور نحو سمعت البارحة حتى الصباح والصباح شيء ينتهي اليه عنه لانه ليس بجزء منها بل ملاق

ملاق بها ثم اختلف النحاة في ان ما بعدها هل يدخل فيما قبلها ام لا فقال عبد القاهر ان حتى ظاهر في ان ما بعدها يدخل فيما قبلها فاكل الرأس وبنم الصباح في المثالين المذكورين وكذا عند ابن الحاجب وجار الله العلام وعند اكثر النحاة لا يدخل هكذا قال ابن جني وابو نصر رحمهما الله ان هذا الاختلاف لا يقيم مطلقا بل الوجه ان يقال ان كان المذكور بعدها بعضا للمذكور قبلها يدخل كالرأس مثلا والا فلا يدخل كالصباح وعلى هذا اشاره في كلام المبرد في المقصد وابن الدراك في الفصول والثاني كونها للعطف نحو جاءني زيد حتى عمرو ورأيت زيدا حتى عمروا ومررت بزيد حتى عمرو ولكن يشترط في مجانسة ما بعدها لما قبلها لانها للغاية والدلالة على احد طرفي الشيء والغاية والطرف لا يكون الا من جنس المغيا وذي الطرف فلا يقال جاء القوم حتى حمار ولا رأيت الرجل حتى امرأة ولا اكلت الخبز حتى الرمان ثم

والثالث كونها ابتدائية اعم من ان يكون ما
بعدها مبتدأ وخبرا نحو جائني القوم حتى
زيدٌ ذاهبٌ او كلاما مستقلا نحو جآءني
العلماء حتى ذهب الجهلآء فاذا عرفت هذه
المقدمة فاعلم انتهاء في قوله حتى يعلق يجوز
ان تكون جارة بمعنى الى وان المصدرية
مقدرة بعدها والفعل منصوب بهما لان
حرف الجر لا يدخل على الفعل الا بعد تقدير ان
بعد والشرط حتى ان يكون ما بعدها مستقبلا
بالنسبة الى ما قبلها نحو اسلمت حتى ادخل
الجنة وههنا كذلك لان التعلق بطبعه امر مستقبل
متوقع بالنسبة الى ما قبلها وهو ارادة التلميظ
والجملة اعني يعلق مجرور المحل بحتى متعلق
بالمظه والمجرور ههنا وهو العلق بطبعه شئ
ينتهي المذكور قبل حتى وهو ارادة التلميظ عن
لابه وهو ظاهر ويجوز ان تكون عاطفة فيكون
ويعلق معطوفا على المظه فيكون الجملة منصوبة
المحل لكونها معطوفة على الجملة كذلك وهي المظه
لانها مفعول اردت وشرط كونها للعطف وهو

وانما قلنا منصوبة المحل لانها منقطعة اردت

كون ما بعدها مجانسا لما قبلها موجودا ههنا
لانها للدلالة على احد طرفي الشيء وهو ارادة
تعليم العلم للولد وطرفاه ارادة التلميظ والعلق
بطبعه فيكون بين التلميظ والعلق مجانسة
ولا يجوز ان تكون ابتدائية لان ما بعدها ليس
بمبتدأ وخبر ولا كلاما مستقلا منقطعا عما
قبلها فلا تكون ابتدائية اعم من نظر في هذا البحث
فانه من غوامض النحو بطبعه متعلق بيعلق
والضمير المجرور المحل لاضافة الطبع اليه عايد الى الولد
وهو ما يكون مبدأ الحركة مطلقة سواء كان
لها شعور كحركة الحيوانات او لا كحركة الافلاك
والاحجار والطبيعة ما يكون مبدأ الحركة من
غير شعور هكذا قال الامام في شرح الاشارات و
الفرق بين الطبع والطبيعة بالعموم والخصوص
مطلقا والعام هو الطبع فالمراد ههنا من الطبع
الذات المتصفة بطبعه بذاته ولفظه من لفظه
مجرور من والهآء ايضا مجرور المحل لاضافة
لفظ اليه عايد الى الامام فهو من اضافة المصدر
الى الفاعل الحلو مجرور صفة اللفظ والجار

والمجرور في محل النصب على انه حال من فاعل
يعلق وهو ما الموصول في ما يتفجر الى السيل
منه متعلق بيتفجر والضمير المجرور بمن عايد
الى الموصول ينابيع مرفوع فاعل يتفجر وهو جمع
ينبوع وهو عين الماء الخ مجرور لانه
مضاف اليه لينابيع ومحل الموصول مع الصلة
رفع على انه فاعل يعلق وانما قلنا ان من لفظ
حال من فاعل يعلق لانه لا يجوز ان يكون حالا
من الضمير المجرور في منه لوجوه الاول ان الحال
انما لبيان هيئة الفاعل او المفعول كما مر وهذا
الضمير ليس بفاعل ولا مفعول فلا يكون حالا
منه الثاني انه اذا كان ذو الحال معرفة يجوز
تقديمه على الحال وهذا الضمير معرفة فيجوز تقديمه
على ذي الحال وهي من لفظ الحلو فيكون تقدير
حتى يعلق بطبوعه منه من لفظ الحلو وهذا التقدير
غير جائز لانه يلزم منه تقديم ما في حيز الصلة و
هو منه على الموصول وهو ما وما في حيزها لا يتقدم
عليه لانه في حكم الصلة والصلة لا يتقدم عليه
وكذا ما في حكمها والثالث ان من لفظ مقدم

على هذا الضمير والحال لا تتقدم على صاحبها المجرور
في الاصح لا يقال ان المجرور لازم على تقدير جعلكم
اياه حالا من الموصول لان الحال من الشيء اصلها
ان يكون متأخرا عنه فتكون في حيز الصلة
ايضا لانا نقول لانم ما ذكرتم بل اللازم حينئذ
تقديم ما في حيز الموصول وما في حيزه لا يكون
من تتمة الصلة التي كالجزء من الموصول وتقديم
ما في حيز الموصول جايز فنظرت الفاء لعطف
هذه الجملة معطوفة على جملة اردت وتجوز
ان يكون الفاء علامة لجزاء شرط محذوف
تقديره الشرط هكذا اذا كان كذلك اي اذا كان
المولد مستحضرا للمختصر ومحيطا بمفرداته فنظرت
فيكون الجملة المجعل على انها جواب الشرط المحذوف
في مختصراته متعلق بنظرت والضمير المجرور المحل لكونه
مضافا اليه للمختصرات عايد الى الامام المضبوطة
مجرورة لانها صفة المختصرات فان قيل ان للمختصرات
جمع والمضبوطة مفرد فكيف تكون صفة لها
والمطابقة شرط بين الصفة والموصوف في الافراد
والجمع اذا كانت الصفة فعلا له وقايمة به كما سيجيء

وهنا كذلك لان المضبوطة قائمة بها قلت ههنا
قاعدة وهي ان الصفة اذا اسندت الى ضمير
الجمع كانت في حكم الفعل في جواز الوجهين الافراد
والجمع كما ان الفعل كذلك في قولنا النساء جاءت
اوجيئن على لفظ الواحد والجمع وههنا ان المبسوطة
اسندت الى ضمير المحترمات فيجوز الجمع والافراد
فافرد المص رحمه الله للاختصار وكذا الكلام في
قوله المبسوطة **دُوَنَ** منصوب على الظرفية والعامل
فيه نظرت **كُتُبٌ** جمع كتاب مجرور لاضافة دون
اليها **المَبْسُوطَةُ** مجرور على انها صفة الكتب
فَوَجَدْتُ الفاء فيه كالفاء في نظرت وهو يتعدى
الى مفعولين الاول قوله **أَكْثَرَهَا** منصوب على انها
مفعول وجدت والهاء مجرور المحل كلونه مضافا
اليه لاكثر عائد الى المحترمات **تَعَاوُرًا** اي
تداولا واستعمالا نصب على التميز من اكثر لانه
تم بالتنوين تقديرا فنصبه على التميز لان كل
تنوين سقط بالاضافة كهذا التنوين او نائبه
كخمسة عشر اذا صلة خمسة وعشرة ثابت تقديرا لان لفظ
وان سقط لفظا **بَيْنَ** منصوب على الظرفية والعامل

فيه

فيه تعاورا **الأَئِمَّةُ** جمع امام مجرورة لاضافة
بين اليها والمفعول الثاني لوجدت قوله
المِائَةَ او بدل من اكثر على تقدير ان وجدت
يتعدى الى مفعول واحد بدل البعض من الكل
وهذا الاعراب اذا كان بمعنى صادفت اما اذا
كان بمعنى علمت يتعدى الى مفعولين اكثر مفعوله
الاول والمائة مفعوله الثاني **وَالتَّتِمَّةُ** معطوفة
على المائة وكذا قوله **وَالجُمَلُ** وهو الثلثة اعني
المائة والتتمة والجمل اسم كتاب للشيخ عبد القاهر
فَاسْتَطْلْتُ فعل فاعل والفاء فيه كالفاء المذكورة
ثم نظرت قبل وهو ماخوذ من طال يطول فيتعدى
بالنقل الى باب الاستفعال **أَنْ مَصْدَرِيَّةٌ** **أَكْلِفَهُ** فعل مضارع
منصوب بان فاعله مستتر فيه وهو نا والضمير البارز
المتصل منصوب محلا على انه مفعول اول لاكلفه
وعايد الى الولد وهو يتعدى الى المفعولين ومفعوله
الثاني قوله **جَمْعَهَا** والهاء مجرور المحل لاضافة
الجمع اليه عايد الى الكتب الثلثة والجملة الفعلية
اعني اكلفه مع ما عملت فيه منصوب المحل على انها
مفعول استطلت **وَاحْمِلَهُ** معطوف على اكلفه وهو

قوله كراهة مصدر منصوب على انه مفعول له لاستطلت وهو اى المفعول له ما يكون باعثا
على مضمون الفعل العامل فيه سواء كان علة غائية متاخرة عنه فى الوجود نحو جئتك
اصلا حاك او سببيا او سببا لكن باعثا عليه فى التصور مقدما عليه فى الوجود ايضا
سيد على

يتعدي الى مفعولين ايضا الاول الضمير المتصل
والثاني قوله رفعها والهاء مجرور المحل
لكونه مضافا اليه لرفع عايد الى الكتب الثلثة
كراهة مصدر منصوب لانها مفعول له
من استطلت وهي مضافة الى مفعولها و
هو ما موصولة فيها اى فى الكتب الثلثة
والضمير عايد الى ما فيها صلة والموصول مع الصلة
مجرور المحل لاضافة كراهة اليه وذكر الفاعل
متروك تقديرا كراهتي ما فيها من الاشياء جمع شئ
كقول واقوال عند الكسائي وعند سيبويه
اصله شيئاء على وزن فعلاء كحمراء استكرهوا
اجتماع الهمزتين بينهما الف فنقلوا الهمزة
الاولى الى موضع الفاء فصارت اشياء
على وزن افعاء فعلى الاول منصرف وعلى
الثاني غير منصرف وهي مجرورة بمن والجار
مع المجرور في محل النصب على الحال من الموصول
وهو بمعنى المفعول المعادة اسم مفعول من
الاعادة مجرورة على انها صفة الاشياء
والكلام ههنا كالكلام في المضبوطة و

اعلم

اعلم ان شرط نصب المفعول له ثلثة الاول
ان يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل والثاني
ان يكون مصدرا والثالث ان يكون
مقارنا للفعل المعلل في الخارج وان لم
يوجد من الشرايط يكون مجرورا باللام
نحو جئتك لاكرامك الزايد لفقدان الشرط
الاول فان المجئ فعل المتكلم والاكرام فعل
المخاطب وجئتك للتسمن لفقدان الشرط
الثاني فان التسمن ليس بمصدر وخرجت
اليوم لمخاصمتك زيدا امس لفقدان الشرط
الثالث فيجئ لمية هذا في محله ان شاء الله
تعالى والواو للحال ان للشرط في الاصل
كانت فعل شرط وهو من الافعال الناقصة
كما وواسمه مستتر فيه وهو عايد الى الاشياء
لا تخلو فعل مضارع منفي بلا جزاء الشرط
وهو منصوب المحل لانه خبر كان والشرط مع فعله
وجزايه جملة شرطية منسلخة عنها معنى
الشرط لانها وقعت في موضع الحال من الاشياء
وهو في معنى المفعول لانها عبارة عن

قوله تابع لمحله دون لفظه مثلا لا يقال مضى من الدار بكسر الراء برفعه فان قلت لم جاز يا زيد الظريف برفع الظريف حملا على لفظ زيد المبني على الضم قلنا بهته حركة المنادى المبنية حركة الاعراب في العروض حيث ان حركة الاعراب عارضة بسبب مجيء العامل كما ان حركة البناء في المنادى المفرد المعرفة عارضة بسبب النداء

المَوصولة في كراهته ما فيها وهي مفعول الكراهة تأمّل وسيجيء تحقيق هذه المسئلة في بحث الحال من الافادة مجرورة بمن متعلق بلا تخلو فاستصفيت فعل فاعل والجملة معطوفة على استطلت منها الهاء مجرور المحل بمن عائد الى الكتب الثلثة متعلق باستصفيت هذا اسم من اسماء الاشارة مبني على الفتح لشبهه الحروف في الاحتياج الى المشار اليه كما ان الحروف محتاجة الى متعلقاتها لكن محله النصب لانه مفعول استصفيت المختصر منصوب لانه صفة هذا فيكون تابعا للمبنى وتابع المبنى تابع لمحله ونفيت معطوف على استصفيت عن حرف جر كل مجرور بمن متعلق بنفيت والتنوين عوض عن المضاف اليه اى كل واحد منها اى من الكتب الثلثة ما مصدرية تكرر فعل ماض والضمير فيه عايد الى كل وهو في تقدير المصدر بما وهو مفعول نفيت اى نفيت عن كل واحد منها تكرر ولا يجوز ان يكون موصولة لانه يلزم ان يكون المنفي نفس المسئلة المتكررة وهو غير جائز لان المراد نفي التكرر دون المتكرر

قوله عن كل واعلم ان تنوين العوض انما عوض عن المضاف اليه اذا كان كذا فحذف نحو يومئذ حينئذ اصلها يوم اذ اذ كان كذا فحذف المضاف اليه واذ وعوض عنه التنوين و كذا اذا عوض عن الجزاء او عن الجملة الشرطية كما ذكروا وتنوين جوار من انه عوض عن الياء عند سيبويه وعن الحركة عند المبرد وعن الاعلال عند البعض منهم

قوله على كل واعلم ان الاشياء في بحث الحال من الافادة مجرورة بمن متعلق بلا تخلو

قوله تابع لمحله دون لفظه مثلا لا يقال مضى من الدار بكسر الراء برفعه فان قلت لم جاز يا زيد الظريف برفع الظريف حملا على لفظ زيد المبني على الضم قلنا بهته حركة المنادى المبنية حركة الاعراب في العروض حيث ان حركة الاعراب عارضة بسبب مجيء العامل كما ان حركة البناء في المنادى المفرد المعرفة عارضة بسبب النداء

ولو حكم بجواز نفيها لم يكن الكتاب مشتملا لهذه المسئلة المتكررة وهو غير مراد بل مؤد الى الفساد لانه يلزم مثلا ان لا يكون مسئلة الفاعل وقوع مذكورة في الكتاب وبطلانه بين هكذا قيل لكن فيه ما فيه لانا لا نسلم انه يلزم من نفي المتكرر نفي نفس المسئلة المتكررة التي هي مسئلة نحوية لان المتكرر هو الموصوف بصفته التكرار ولا يلزم من نفي المجموع نفي كل جزء اعني الموصوف مع صفته لان نفي المجموع قد يكون بنفي قيد من قيوده فلم لا يجوز ان يكون ههنا كذلك فنفي المتكرر بنفي تكرر لا بنفي نفسه حتى يلزم ما ذكرتم او نقول يجوز ان يكون ما موصولة بتقدير المضاف هكذا ونفيت عن كل واحد منها تكرار ما تكرر في يستقيم الكلام فافهم فانه من مزالق الاقدام استقلالا منصوب على انه مفعول له من نفيت او على انه حال من ضمير نفيت بمعنى مستقلا للمفاد متعلق باستقلالا ومصدر بمعنى الاعادة والتكرار والاستقلالا معطوف على استقلالا فجاز فيه الوجهان ايضا للمفاد متعلق باستقلالا وهو اسم مفعول من افاد يفيد واللام فيه

قوله حكم مجاز في الوجهان حينئذ حال ايضا

قوله ولو حكم بجواز نفيها لم يكن الكتاب مشتملا لهذه المسئلة المتكررة وهو غير مراد بل مؤد الى الفساد لانه يلزم مثلا ان لا يكون مسئلة الفاعل وقوع مذكورة في الكتاب وبطلانه بين هكذا قيل لكن فيه ما فيه لانا لا نسلم انه يلزم من نفي المتكرر نفي نفس المسئلة المتكررة التي هي مسئلة نحوية لان المتكرر هو الموصوف بصفته التكرار ولا يلزم من نفي المجموع نفي كل جزء اعني الموصوف مع صفته لان نفي المجموع قد يكون بنفي قيد من قيوده فلم لا يجوز ان يكون ههنا كذلك فنفي المتكرر بنفي تكرر لا بنفي نفسه حتى يلزم ما ذكرتم او نقول يجوز ان يكون ما موصولة بتقدير المضاف هكذا ونفيت عن كل واحد منها تكرار ما تكرر في يستقيم الكلام فافهم فانه من مزالق الاقدام استقلالا منصوب على انه مفعول له من نفيت او على انه حال من ضمير نفيت بمعنى مستقلا للمفاد متعلق باستقلالا ومصدر بمعنى الاعادة والتكرار والاستقلالا معطوف على استقلالا فجاز فيه الوجهان ايضا للمفاد متعلق باستقلالا وهو اسم مفعول من افاد يفيد واللام فيه

أما للعهد والمعهود هو الولد المذكور أو بمعنى الجنس
فالمراد كل من استفاد من هذا المختصر وقول من قال
إن اللام فيه بمعنى الذي لا للجنس لأنه في الصفة وهي
فيها بمعنى اسم مفعول لا حرف تعريف ولا يكون للجنس
باطل لأنا نقول القول بكون اللام فيه للجنس على
مذهب المازني فإن اللام عنده في الصفات مطلقاً
سواء كانت بمعنى الحدوث كالضارب وغيره أو
لا كالمؤمن والكافر حرف تعريف ولو سلم فلا نسلم
أن الموصول في الحقيقة ينافي الجنسية والاستغراق
كقولنا أكرم الذين يأتونك الا زيداً واضرب
العالمين الا عمراً ونحو ذلك فإنها في هذين
المثالين للجنس والاستغراق والا لكان صحة الاستثناء
الذي شرط دخول المستثنى في المستثنى منه
على تقدير السكوت فليتأمل غير منصوب على
الحالية من ضمير استصفيت مدخر مجرور لاضافة
الغير اليه وهو اسم الفاعل من الافتعال اصله
مُدتخر وجاز فيه مدخر بالذال المنقوطة ومدذخر
بالدال المقلوبة ومدذخر بفك الادغام فضل
منصوب على أنه مفعول مدخر النصيحة مجرورة لاضافة

فضل

قوله شرطين الأول كونه بمعنى الحال والاستقبال أي عند تجرده عن اللام إذ عند دخول اللام الموصول
عليه ليس هو في الحقيقة اسم فاعل حتى يشترط في عمله كونه بمعنى الحال أو الاستقبال بل
هو داخل في صورة الاسم كما أشرنا إليه نحو الضارب اباه أمس زيد الآن ضرب وإنما
اشترط ذلك ليتم شبهه لفظاً ومعنى وأما إذا كان بمعنى الماضي فيشبه الماضي معنى لا
لفظاً ويشبه المضارع لفظاً لا معنى فلا يتم شبهه للماضي ولا للمضارع فلا يعمل

فضل إليها وأما عمل مدخر في فضل لأنه أريد الحال
والاستقبال واعتمد أيضاً على غير وهو في معنى
النفي يعني أن عمل اسم الفاعل مشروط بشرطين
الأول كونه بمعنى الحال أو الاستقبال والثاني اعتماده
على أحد الأشياء الستة الأول حرف النفي كما قائم
زيد أو ما في معناه كما في قول الشاعر وإن أحراً لم
يغن الا بصالح لغيره يهين نفسه بالمطامع فإن مهين
عمل في نفسه لاعتماده على غير والثاني حرف الاستفهام
ملفوظاً نحو أقائم زيد أو مقدراً كقوله ليت شعري
مقيم العذر قومي أي مقيم العذر والثالث المبتدأ
صريحاً نحو زيد قائم أبوه أو مئولاً كقوله وكم مالي عينه
من شيء غيره والرابع الموصوف نحو مررت برجل عالم
أبوه والخامس ذو الحال بأن يكون اسم الفاعل
حالاً نحو جاءني زيد راكباً غلامه ويجوز فيها
الاعتماد تقديراً أيضاً والسادس الموصول نحو الضارب
أبوه قال ركن الدين العلوي في كبيره للكافية بعد
وغفل عنه الملخص رحمه الله وزاد بعضهم على وجوه الاعتماد
أن يعتمد على حرف كتمنى أو نحو يا طالعاً جبلاً وبعضهم
على أن يكون حالاً أو الزيدان وهذا الاشتراط عند

عمل أحدها ومما يجب أن يعلم أن
هذا الاشتراط إنما هو في عمله حال
غير الفاعل والظرف والمفعول
المطلق فإنه يعمل عندهم سواء كان
بمعنى الماضي أو الحال أو الاستقبال
وسواء مصغراً أو مظهراً سببياً أو غير
سببي نحو ضارب أو ضارب
أبوه أو ضارب في داره عمراً وإنما
لأنه أدنى المشابهة بالفعل يكفي للرفع
شبه اختصاص الرفع بالفعل
وكذلك يعمل في الظرف والجار والمجرور
مطلقاً لأن الظرف يكفيه رائحة
الفعل لاتساعه وكذلك يعمل في
المفعول المطلق من غير هذا الشرط
لأنه ليس بأجنبي غير الشرط

حملا .. انا يحذف خبر ليس الا وليس غير خاصة دون غيرها من ادوات
الاستثناء ومنها انه كما يكون منظرا يحذف خبره كذلك يحذف اضاره نحو قوله تعالى شهد الله
انه لا اله الا هو ومنها ان الاستثناء الواقع عقيب الجمل كقولك القائل من قذف
زيدا فاجلد واحكم بفسقه ورد شهادته الا ان يتوب فعند الشافعي رحمه
الله يرجع الى الكل وعند ابي حنيفة
رحمه الله يختص بالجملة الاخيرة
وذهب بعضهم الى التوقف والبحث
عنه خارج عن الفن فان قيل
كيف تعملون في قولكم لا حول ولا
قوة الا بالله فان الاستثناء
الواقع بعد الجملتين ينصرف الى
الثانية عندنا وهو ههنا منصرف
الى الجملتين لان معناه لا حول
عن معصية الله الا بالله ولا
قوة على طاعة الله الا بالله
قلنا ان الاستثناء المذكور
راجع الى الثانية وتقدير الجملة
الاولى لا حول عن معصية الله
الا بالله والدليل على ذلك
ان الحول والقوة
لما كانا بمعنى واحد صح رجوع الاستثناء
اليهما لتنزيلهما منزلة شيء واحد

شرح السيد على
زاده

النحوية مجرورة صفة الاصطلاحات وانما
لم يقل النحويات لانها اسندت الى ضمير
الجمع وهو الاصطلاحات فيجوز الوجهان
كما مر فان قيل النحوية ليست بفعل ولا بمفعول
فابن الاسناد قلنا انه لا وجود له الا في هما قلنا
ان الياء فيها ياء النسبة فيكون في معنى الفعل
او التقدير في الاصطلاحات المنسوبة
الى النحو فلا اشكال وهي اي الاصطلاحات
ههنا بمعنى المصطلحات فلهذا جمعت وان
كانت مصدرا لفظا وهو اي ذكر المصدر وهو
ارادة اسم المفعول كثير كاللفظ بمعنى الملفوظ
وغيره وهي عبارة عن الالفاظ المتعددة
كالكلمة وانواعها من الاسم والفعل والحرف
والكلام وانواعه من الجمل الاربع التي الاسمية
والفعلية والشرطية والظرفية يتوقف عليها
المباحث الآتية ولذا قدم هذا الباب على سائر
الابواب واردفه بقوله الباب رفع على الابتداء
الثاني مرفوع تقديرا على انه صفته
في العوامل الجار مع المجرور مرفوع المحل خبر المبتداء

قوله وانواعه اي
انواع الكلام
كلمة الخ

اللفظية

قوله من الجمل الاربع الاسمية والفعلية والظرفية واعلم ان الاصل ان يكون الجملة اثنتين
اسمية وفعلية لان المركب المشتمل على المسند والمسند اليه لا يتأتى الا من
اسمين او من فعل واسم فان بدئت بالاسم تسمى اسمية نحو زيد قايم وزيد
ابوه قايم وان زيدا قايم وهل زيدا قايم وما زيد قايما ونحو ههنا لك الامر و
شتان زيد وعمرو واقايم
الزيدان عند الجمهور خلافا لصاحب
اللباب فان مثل ههنا لك الامر
وما بعده من الجملة الفعلية دون الاسمية
وان بدئت بفعل يسمى فعلية كقام
زيد وهل قام زيد وزيد اضربته
وما عبد الله لان التقدير ضربت
زيدا اضربته وادعوا عبد الله وباخذ
ابن الحاجب وصاحب اللباب
مالك لكن الزمخشري وصاحب
اللباب الحقا ما اعتبارين آخرين
وجعلا بهما قسمين آخرين من الجملة
وبيانه ان الجملة الفعلية ان تجرد
فعلها عن الشرط ولزوم الانكار فان
فهي قسم من اقسامها يستعمله
بتذكر الاسم الاصلي عن الفعلية
والا فان تضمن الشرط يستعمل
شرطية سواء كانت مركبة من فعليتين
نحو ان تكرمني اكرمك او شرطيتين مع
نحو ان كان متى زيد يكتب فهو يحرك
يمين لم يكتب وان لزم الانكار فتسمى
تلك الجملة ظرفية سواء كان ملفوظا
في الظرف او مقدرا فان الجار والمجرور
كما اشرنا اليه يسمى ظرفا اصطلاحا
نحو زيد في الدار اي استقر زيد
وقولنا في الشرطية معنى
قيد زاده صاحب اللباب قال وقولي
الى الشرط لا يجوز ان يكون جملة
شرطية لفظا لانهم يقولون
ان تكرمني اكرمك وان كان
فيكون الجملة شرطية لفظا
الشرطية معنى انتهى

اذا كان الشرط
ماضيا

عند البصريين وأما عند الكوفيين والأخفش
فلا اشتراط عندهم اعتماداً عليها فعلى هذا قولنا
قايم زيد وقايم فيه عند البصريين خبر مقدم
على المبتدأ لا غير وعند الكوفيين والأخفش
يحتمل الأمرين احدهما ان يكون مبتدأ وزيد
مرفوع بانه فاعله ساد مسد الخبر والثاني
خبراً مقدماً وزيد مبتدأ وأما قايم الزيدان
والزيدون فممتنع عند البصريين لامتناع ان
يكون قايم خبراً عن الزيدان والزيدون لكونه
مفرداً وجايز عند الكوفيين والأخفش على
تقدير ان يكون مبتدأ وما بعده فاعله ساد
مسد الخبر وكذا الخلاف بعينه من غير تفرقة في
الظرف في الاعتماد وعدمه **في** حرف جر
رعاية مجرورة به متعلق بمحذوف فهو مصدر مضاف
الى مفعوله وهو **عباراته** وذكر الفاعل
متروك تقديره في رعايتي عباراته والضمير
البارز المتصل مجرور المحل لاضافة
العبارات اليه عايد الى الامام **الفصيحة** مجرور تبعاً
لها صفة العبارات ولم يجمع مع ان الموصوف جمع

للاختصار

للاختصار كما مر في المضبوطة **ولم** من الجوازم
وهي لم وكما وأن ولام الامر ولاء النهاية
أطو فعل مضارع مجزوم بلم سقط الياء
علامة للجزم لان اصله اطوى وفاعله مستتر فيه
وهو انا والجملة معطوفة على جملة استصفيت
ذكر منصوب لانه مفعول لم اطو **شيء** مجرور
لاضافة الذكر اليه **من** حرف جر **مسائلها** مجرور
بها والهاء مجرور المحل لكونه مضافا اليه المسائل
عايد الى الكتب الثلثة والجار مع المجرور متعلق بلم
اطو **الا** حرف من حروف الاستثناء وهي الاواو
حاشا وعدا وغير وسوى وغيرها **ما** موصولة
ندر فعل ماض صلته وفاعله مستتر فيه عايد الى ما
والموصول مع الصلة منصوب المحل اما على الاستثناء
من ذكر شيء والعامل فيه الا او الفعل السابق
ذكره وهو لم اطو بواسطة الا على اختلاف المذهبين
او على انه بدل من ذكر وهو بدل البعض من الكل او
بدل الاشتمال والعامل فيه لم اطو اى لم اطو ذكر
شيء الا اطوى ذكر ما ندر بحذف المضاف وهو ذكر
وهو غير ذكر الذي هو المبدل منه فافهم وأما مجرور المحل

على البدلية اما من شئ والعامل فيه ذكر اى لم اطو ذكر
شئ الا ذكر ماندرا ومن المسائل ع من مسائلها
والعامل فيه من اى لم اطو ذكر شئ الا من المسائل
التي ندرت ولا يجوز ان يكون بدلا من الضمير المجرور
في من مسائلها لعدم مساعدة المعنى لان هذا الضمير
راجع الى الكتب الغلثة فيكون تقدير لم اطو
ذكر شئ من مسائل الكتب الغلثة الا الكتب
النادرة وهو ظاهر الفساد وما قيل في وجه الفساد
انه اذا كان بدلا منه يلزم دخول الا بين المضاف
وهو المسائل وبين المضاف اليه وهو ماندر بتقدير
نتيجة المبدل وهو الهاء في مسائلها فاسد لان
المراد بالنتيجة التنبيجة في المعنى لا في اللفظ حتى يلزم
ما ذكر ثم اوشاع معطوف على ندر فيما فرف
جر ما موصولة بينهم منصوب على الظرفية وهم
ضمير متصل مجرور المحل لاضافة بين اليه عبارة عن
النحاة وعامل الظرف محذوف وهو مستتر فيه فاعله
عايد الى ما والعامل مع المعمول جملة ظرفية صلة ما
والموصول مع الصلة مجرور المحل بفي متعلق بشاع
وانتشر معطوف على ندر او على شاع والثاني اولى

ولم حرف جزم ازد فعل مضارع مجزوم بلم اصله
ازيد سقط الياء لالتقاء الساكنين وهو الياء و
الدال فيه اى في المختصر متعلق بلم ازد شيئا منصوب
لانه مفعول لم ازد اجنبيا صفة شيئا الا حرف
استثناء ما موصولة كان فعل من الافعال
الناقصة صلتها اسمه مستتر فيه عايد الى ما بالزيادة
متعلق بقوله خرجنا وهو منصوب على انه خبر كان و
الاصل ما كان خرجنا بالزيادة ثم اخرت خرجنا رعاية
للسجع والموصول مع صلته منصوب المحل اما على الاستثناء
من لم ازد فيه شيئا والعامل فيه الا او لم ازد كما مر
في لم اطو الا ماندرا او على البدلية من شيئا فالعامل
فيه لم ازد والجملة اعني لم ازد مع ما عملت فيه معطوفة
على جملة لم اطو ومبنى الاستثناء طويلة لا يليق
ذكرها في هذه الاوراق لكن منها مسئلة لطيفة
من الاستثناء المكرر لا بد من ذكرها لامتحان
الاذهان واختبار الافهام وهي اذا قال قايل لفلان
علي عشرة دراهم الا ستة الا ثمانية الا سبعة
الا خمسة الا اربعة الا ثلثة الا اثنين الا واحدا
ولو قال له علي عشرة الا واحدا الا اثنين الا ثلثة

قوله لا يليق ذكر وجه التخريج هنا ولا علينا ان نبينه فنقول اما ان اللازم في الاول
خمسة فلانا اخرجنا التسعة من العشرة بقي واحد وادخلنا مع ثمانية صارت تسعة و
اخرجنا منها سبعة بقي اثنان وادخلنا معها ستة صارت ثمانية واخرجنا
منها خمسة بقي ثلثة وادخلنا معها اربعة صارت سبعة واخرجنا منها ثلثة
بقي اربعة وادخلنا معها اثنين
صارت ستة واخرجنا منها واحدا
بقي خمسة فكل وتر منفي خارج و
كل شفع موجب داخل كذا قرر شرح
الرضي وفي التعليق سبيل هذه المسئلة
ان يجمع المثبت على حدة ويجمع المنفي
على حدة ثم ينقص المنفي عن المثبت
بقي هو المقرر فالمثبت عشرة و
ثمانية وستة واربعة واثنان
والمجموع ثلثون والمنفي خمسة
وسبعة وخمسة وثلثة وواحد
والمجموع خمسة وعشرون فاذا انقصت
الاقل من الاكثر بقي خمسة واما ان
اللازم في الثاني واحد فان القايل
لما استثنى الاثنين بقي
من تلك العشرة اذ لا يجوز ان يكون ذلك
الاستثناء من العشرة لا في الاثنين لان
الاستثناء الاكثر من الاقل لا يصح وهكذا
فيقول الا ستة بقي ستة من العشرة
فيقول الا سبعة بقي ثلثة من العشرة
فيقول الا ثمانية بقي واحد واعلم ان عبارة البيك هكذا
بعد ما يصح دخوله فيه كان من المنفي ثم
الاثنان بقي محموله عاما عشرة
الا ثمانية وهكذا الا واحد
فالتاسع واحد اثنين وهكذا الى التسعة
ثم خمسة ولو ذكرت بعد الا
الا ستة الا ثمانية الا سبعة
الا خمسة الا اربعة الا ثلثة الا اثنين الا واحدا

فالبحث في الرابع من العوامل وان كانت معنوية
بخلاف الخامس فان البحث فيه من التعريف و
التنكير والتانيث والتذكير وغيرها فانها
من مهمات الفن وان كانت مقصوده في
هذا الفن والفرق ظاهر بين من هذا الفن
وبين في هذا الفن والمقصود من هذا
الفن مقدم على المقصود في هذا الفن
فلهذا قدم الرابع على الخامس فافراد الصفات
في الابواب بناء على ما في المضبوطة لكن لابد
ههنا ذكر وجه حصر الابواب في الخمسة بان
يقال المبحوث عنه في هذا الكتاب لابخ من
ان يكون موقوفا عليه بلا شك الاية اولا
فالاول هو الاول وان كان الثاني فلابخ
اما ان يكون البحث من جهة العاملية اولا فان
كان الاول فلابخ اما ان يكون العامل فيه
تكليفيا او سماعيا او معنويا فالاول الثاني
والثاني الثالث والثالث الرابع فان
كان الثاني وهو ان يكون البحث لا من جهة
العاملية فهو الخامس فان قيل لا يلزم من عدم

كون

كون البحث من جهة العاملية ان يكون الكتاب
الخامس فلم لا يجوز ان يكون شيئا آخر قلنا
هذا السؤال عام في كل حصر جعلي لا عقلي لكن
يندفع بالاستقراء لا بالعقل لان العقل
يجوز ان يكون شيئا آخر
غير الخامس ممن
يعون الله تعالى عن يد
عبد الضعيف عمن
مصطفى

هذا ... الا واحد الا اثنين الا ثلثة الا اربعة الا تسعة فاللازم واحد لانك اذا قلت
الا اثنين بعد الا واحدا صار اللازم سبعة ثم اذا قلت الا ثلثة بقي اللازم اربعة ثم
اذا قلت الا اربعة صار اللازم ثلثة ثم اذا قلت الا سبعة بقي اللازم اثنين ثم
اذا قلت الا تسعة بقي اللازم واحدا

واعلم ان استثناء المساوي عن
المساوي او الناقص منه لا يصح الا
اذا ضم اليه ما يخرج عن المساواة
وههنا كذلك انتهى اذا عرفت هذا
فلعل الشارح انما قال له على عشرة
الا اثنين الا ثلثة الخ بدون التعرض
الى الواحد بناء على هذه العبارة لكن
لا يذهب عليك ان الظاهر ان ما في
الكتاب مسئلة وما ذكره في الكتاب
مسئلة اخرى غيرها لا ينبغي ان
يتكرر فيها الا واحدا كما لا يخفى على
المدرك المنصف فلهذا احترزنا
في وجه تخريج المسئلة الثانية ما ذكرنا
وعليك بالتدبر فانه بحث لا
يليق بالتدبر واعلم ان في تخريج
المسئلة الاول تقديرا آخر قد لاح
ببالي وجال في خيالي قبل العثور
على ما ذكره الاعالي ثم وجدته ههنا عرضا
عند بعض المحققين في شرح الكتاب
وهو الذي حققه بقوله ان في هذا المثال
يكون الثاني من المستثنى منه
الاول ويكون المستثنى الاول
الاول الذي يستثنى منه الثاني ان كان منفيا كان الثاني مثبتا وان كان
مثبتا كان الثاني منفيا وتعلم وجه الضبط ههنا اعني الاول ان يجعل في
كل وتر كالتسعة والسبعة والخمسة والثلثة والواحد منفيا ويجعل زوج

الا اربعة الا خمسة الا ستة الا سبعة الا ثمانية
الا تسعة فاللازم في الاول خمسة وفي الثاني
واحد لا يليق ذكره لوجه التخريج ههنا وترجمته
الى سميته والواو للعطف وترجمته فعل
فاعل ومفعول وهو ضمير البارز راجع الى
المختصر والجملة معطوفة اما على جملة استصفيت
او على جملة لم ازد والاول اولى من جهة المعنى
بكتاب مجرور بالباء متعلق بترجمت المصباح
مجرور لاضافة الكتاب اليه اضافة العام الى
الخاص كخاتم فضة ليستضيء الى ليتنير اللام
جارة وان المصدرية مقدرة بعدها لانها لا تدخل
الفعل الا بعد تقديرات بعدها ليكون الفعل في قوة
الاسم ليكونه في تاويل المصدر كما مر في حتى يعلق و
يستضيء فعل مضارع منصوب بها وفاعله الضمير
المستتر فيه وهو راجع الى الولد بانواره متعلق بيستضيء
والهاء مجرور المحل لاضافة الانوار اليه راجع الى
الكتاب والمراد بانواره مسائله اللطيفة ومباحثه
النفيسة وفيه استعارة بالكناية لان المصنف
شبه المختصر بالمصباح في ازالة الظلمة اما ازالتها

في المصباح فظ واما في المختصر فلانه مزيل لظلمة الجهل
بالممارسة والاشتغال به وهي في الحقيقة من اشد
الظلم ثم اثبت له ما هو من لازم المصباح بقوله
بانواره والتشبيه المذكور استعارة بالكناية
وهذا اثبات استعارة تخييلية قرينية لها
للمكنية ويستضيء الى يغتنم معطوف على يستضيء
والضمير المستتر فيه عائد الى الولد مغانم منصوب مفعول
ليستضيء وهو بمعنى الغنايم واضافتها الى آثاره
اضافة العام الى الخاص اي مغانم من آثاره لان
المغانم هي الآثار الحاصلة من المختصر والمراد بها
مسائله الشريفة التي فوق كل مغنم والضمير البارز
مجرور المحل لاضافة الآثار اليه راجع الى المختصر و
كسرته فعل فاعل ومفعول وهو الضمير البارز
المتصل وهو عائد الى المختصر والجملة معطوفة
على جملة ترجمته ومعنى كسرته طويته وجعلته
مشتملا على حرف جر خمسة مجرور بها متعلق بكسرته
ابواب مجرورة باضافة الخمسة اليها الباب
مرفوع على الابتداء الاول صفته في الاصطلاح
الجار مع المجرور في محل الرفع على انه خبر المبتداء

عثلا: وبجعل كل شفع كالثمانية والستة والاربعة والاثنين مثبتا الثاني ليسقط المستثنى من المستثنى منه
ثم يضبط ما بقي من المستثنى منه الى المستثنى الثاني حافظا مبلغه ثم يسقط من هذا
المجموع المستثنى الثالث وهلم جرا الى ان يبلغ الواحد مثلا اذا اخرجت التسعة من
الستة والتي ذكرت بقي منها الواحد وهذا الواحد اذا ضم الى الثمانية مثلا عادت
تسعة فاذا اخرجت من هذه
التسعة الثمانية بقي اثنان
واذا ضم اثنان الى الستة عادت
ثمانية واذا اخرجت من هذه الثمانية
الخمسة بقي الثلثة واذا ضم هذه
الثلثة الى الاربعة صارت سبعة
واذا اخرجت من هذه السبعة ثلثة
بقي اربعة واذا ضم هذه الاربعة
الى اثنين صارت ستة فاذا اخرجت
من هذه الستة واحد بقي خمسة
هذا وههنا قواعد اخر مهمة لا ينبغي
ان نهمل وان طال الكلام منها ان
لام الامر المغير غالبا ولذا لا يتبع الا بعد
الفعل الواقع بعد الا لا يتبع الا
بعد النفي فاذا وقع بعد الا مضارع
مثبت كان نحو ما جاءني الا ليضربني
فقبلها فعل مثبت وبعدها فعل مجزوم
فكل نفي كان نحو ما جاءني الا يضربني
فيما قبلها فعل مثبت وبعدها فعل مجزوم
وان وقع بعدها فعل مثبت كان نحو ما جاءني الا ليضربني
ان يكون قبلها فعل منفي كتوقف شرط
ما تاتيهم من رسول الا كانوا به يستهزؤن و
في نحو النفي
فان ممكنا ما اشكل الا فعلت
بعد الا كقولك فعلت الا ان يشاء الله
الا ان يشاء الله وقوع الجملة الاسمية
كانت حالا كقولك جاءني زيد
الا ابوه قائم وهي صفة في الاصل
واما الواقعة بعد النكرة فان صفة والا جود
ان يكون حالا عند مجوز وخطا او وهما فقط ما ورت
بل لا بد من احد الامرين اما تقدير
في المفرد نحو ما جاءني احد الا زيد
ان حذف الموصوف يجوز
تحقيق عند قيام قرينة
قال ابو حيان ان
حالا..

بسم الله الرحمن الرحيم

متن
كتاب المصباح للامام
ناصر اى عبد السيد
المطرزى

ان من الحروف المشبهة بالفعل الناسخة للاسم والرافعة
للخبر فاسمها اى تفضيل الحق من حق الامر اذا ثبت او من
حقيقة اذا اثبته او من حق الفعل اذا اوجبه والحقيق
بمعنى الجدير والكل وجه مضاف الى ما موصولة بمعنى الذى
او موصوفة بمعنى شىء وصلة او صفته بتوشح بتزين
مطاوع وشح يقال وشحها فتوشحت اصله من الوشاح
وهو شىء ينسج من اديم عريضا ويرصع بالجواهر وتشد
المراة بين عاتقها وكشحها مع ما بعده اعنى قوله
بذكره صدور جمع صدر بمعنى اول وفى الصحاح صدر
كل شىء اوله اى اوايل الكتب جمع كتاب وهو معروف
والدفاتر وهى الكراريس ديوفر اى يتكثر من قولهم
متوافرون ولوفر ولوافر يجيئان بمعنى اوفر من الوفور
بمعنى التمام ويجوز ان يكون من قولهم لوفر على كذا اذا كان
مصروف الهم اليه وراعى حرمانه على نشره بسط من نشر
المتاع بسط السنة جمع لسان اذا ذكر بمعنى العضو واذا
انث بمعنى الجارحة فجمعه السن البادى الحاضر وبمعنى
الغائبة فى الصحاح المبدأ خلاف المحضر والحاضر اى

اى السنة جميع الانام او الانسان او الملك عليه السلام
او السنتها والانعام وجزه قوله حمدا لله تعالى على
زواهر جمع زاهرة من زهرة النار زهورا اضاءت
اباديه جمع ابد جمع بد فهو جمع الجمع كالكارع وهى فى اللغة الجماعة
المخصوصة والنعم والقوة والمراد هنا الوسطى اى نعماؤه
المضيئة التى اشرقت من اشراق وجهه اضاءة وتلألأ
حنانا فى ظلم جمع ظلمة بسكون اللام وهى خلاف النور
والضم فيه لغة الدياجير جمع الدجور وهو الليل المظلم
وانما ح الدجور الظلام وليلة دجور مظلمة فاجوح
لانه نعت الموصوف اى فى ظلم الليالى المظلمات وتجون
الحمل على المبالغة فى الاشراق او ذبا لاضداد وتوقف الاشياء
بتباشيرها اوايلها يقال تباشير الصبح لاوايله وكذا اوايل
كل شىء واصباحها بفتح الهمزة جمع صبح واذا كسرت ممدودة
سمى به الصبح كذا فى الكشاف واستنارت على صفحات
الايام جوانبها فى الصحاح صفحة كل شىء جانبه غرتها جمع
غرة وهى بياض فى جبهة الفرس فوق الدرهم واوضاحها
جمع وضح بفتح الصاد وله غير معنى لكن المراد هنا البياض
تمثيل للايادى صورا وتتميمة مشابهة بصور حقيقية بهذه
المذكورات فاستعارها للنعم التصويرية يعنى نعماء الله تعالى

كثيرة ٤

على كل احدٍ بمرأى كل ذى عين و بصيرة لا تغيب عنه كما
لا تغيب الاصباح فى الظلام والاوضاح فى صفحات الايام
حمداً انصب بفعل محذوف او بجد مذكور لانه يجوز نصب
المصدر المفعول المطلق بما يرتبط به مضمونه من فعل او وصف
كذا راسا من الدواب اضناف جمع صنف العبيد
الحاضر المهتيا، من سوابقها بيان لاضناف العبيد قال
منهاج محل النصب و يمترى اى يحلب و يستدر اخلاف
المزيدة جمع خلف بالكسر هو حلمة ضرع الناقة الفاء مال الدين
والآخران من لواحقها يعنى ان حمد الله تعالى على اولى
من النعم ضانها من التلف و زادها بالكرم وبهذا
ترضيع من اقسام التسبيح مثل قول الحريرى وهو بطبع
الاسجاع بجواهر لفظه و يقرع الاسماع بزواجر
وعظه ثم لما كان اجل نعمه الواصلة الى عباده دين
الاسلام و به التوصل الى النعيم الدايم فى دار السلام
وذلك بتوسط رسوله عليه السلام صار الدعاء له
تلو الثناء على الله الملك العلام من الواجبات فلذلك
قال ثم الصلوة على المستقل اى المطيع من استقل
الشئ اذا عده قليلا فكان المطيع عاد الشئ الكثير
قليلا بأغباء الرسالة اى اثقالها جمع عبء بالكسر

بالكسر الحمل الثقيل معناه انه عليه تحمل مشاق الرسالة
والقالها من غير اعانة ملكٍ او نبى آخر معه بخلاف غيره
من الانبياء فانه كان لاكثر انبياء بنى اسرائيل معين و
مقوٍّ من ملك او نبى كما كان لموسى اخوه هرون و
يوشع بن نون و لعيسى جالوت و طالوت و سمعون
عليه المتوشح برداء المجد والسيادة فيه استعارة
تصريحية حيث شبه ما عشى الانبياء عند المجد والسيادة
من بعض الاوصاف بالرداء لاشتماله على المرتدى مثل
لباس الجوع محمد مجرور على انه عطف بيان للمستقل
المبعوث من سرة البطحاء السرة الوسط البطحاء مثل
الابطح سيل فيه رقاق الحصا يريد انه مبعوث من اشرف
النازلين فى بطحاء مكة يقال لهم قريش الاباطح وهم
بنو عبد مناف و بنو عبد الدار و بنو عبد العزى وغيرهم
ويقال لهم الابطحيون ايضا ولغيرهم قريش الضواحى وهم
الذين يسكنون فى خارج بطحاء مكة لعدم ان
يشملهم وهم معيص بن عامر بن لوى و يتيم بن غالب بن
فهر و محارب والحارث بنا فهر والنازلون بطحاءها
خيرهم و وسطها خير خيرهم فاذا كان محمد عليه السلام
مبعوثا من وسطها يكون خير خير هم المجرور صفة اخرى
للعاجز

ويبذلون فيه طاقتهم في تحصيل مطالبهم وشرّه
ما يجيئهم من أجاءه الى كذا اي الجاءه واضطره
ومنه قوله تعالى فاجاءها المخاض الى جذع النخلة قال
مجاهد الجاءها وقال ابو عبيدة اضطره الى محنة
عرقوب المحنة النقمة الذي في العظم الوقوب هو العصب
الغليظ الموتر فوق عقب الانسان هذا مأخوذ من
المثل ولفظه شرّ ما يجنك الى محنة عرقوب شرّ فاعل
يجنك الا انه قدم للقصر مثل شرّ اهر ذا ناب المراد
منه الفقر المعنى الفقر يلجئهم الى عرقوب كان المصنف
جعل وجوده كمحنة العرقوب وعدم فضل الطالبين
كالفقر فالمعنى يحوج الى عدم فضلهم مع قلته بضاعة
في العلم هذا فصل الخطاب نبه به بين كلامين
اشعارا بالاشتغال عن كلام آخر اي خذ هذا
او مضى هذا وقد لهوا على من الخ بالمسئلة
او من الخ السحاب اي دام مطره وبالمكان
قال الاصمعي اقام به لشوفع جمع شافعة وهي
ذات شفاعة الاقتراح اي السؤال من اقترن
عليه شيا اذا سالته عنه من غير روية يريد انهم
على بان اكثروا سؤالهم وطلبهم واسفوا دلو

الى

الى من اسف للامر واليه اذا قرب منه ودنا
اليه وهو في الاصل من اسف الطاير اذا طار قريبا
من الارض حتى كاد رجلاه تصيبانها واسفت
السحابة اذا دنت من الارض قال عبيد بن الابرص
تذكر سحابا قد تدلى حتى قرب من الارض وان مستقّ
فويق الارض هيدبه يكاد يدفعه من قام بالراح او ... احد واجع
نظرهم الى من الاستشاف وهو شدة النظر وحدته
وفي الحديث ان الشجعي كره ان يسف الرجل النظر
الى امته وابنته واخته بالابرام بالالحاح من ابرمه
اذا اتله واضجره او بالاحكام من ابرمت الشيء اذا
حكمته فكانهم لما لم يعطوا مرادهم وسؤلاتهم
عنه فكانهم اتلوا او حكموا ملتمسهم والالحاح و
قد مر معناه ان اجمع لهم ان جعل معمولا للاحوا
يكون مفعوله من غير اراد تحاب حذف وان جعل
معمولا لاسفوا فلابد من ارتكابه وحذف من و
اللام من ان وان غير عزيز اي لان اجمع لهم قبلة
الصحيفة فيها الحكمة قال ابو عبيده كل كتاب يعمد
اليه فجله وقول النابغة فجلتهم ذات الاله ودينهم
قويم فما يرجون غير العواقب منه ان روى بالجيم والا فمعناه
الى الاستقيم

لفصاحته مصافح الخطباء المصاقع جمع مصقع بمعنى
بليغ يقال خطيب مصقع اى بليغ فالمعنى المبرز بفصاحته
بلغاء الخطباء ثم كانه قيل ما فعل النبى عليه السلام بهم
فقال بالقطع عبر به وجه كل آثار العبارة فيه وهو كناية
عن سببه لان من شان السابوح اثارة العبارة فى وجه
المسبوق شفاشق جمع شقشقة بالكسر كالبرنة يخرجها البعير
من فيه اذا هاج وهدر لما شبه النبى عليه السلام بالفحل الهادر
شبه لسانه بشقشقته ففيه استعارة بالكناية واستعارة
تخييلية الهادرة المصوتة من هدر البعير هديرا اذا ردد
صوته فى حنجرته ترشيح لها ضرب هذا مثلا للخطيب والمتكلم
اذا صال فى المقال لارتفاع صوته وحدته فى الكلام
وقت فى عضد هو الساعد من المرفق الى الكتف وفيه
اربع لغات عضد بالضم والكسر كحذر وبالسكون وبضم
العين وسكون الضاد مثل ضعف كل منطبع مبتلع
ناطح وهو بليغ المعنى وكسرته وغلبه يقال فت
فى اعضاده اذا فرح عنه اعوانه حقايقه جمع حقيقة
خلاف المجازة وما يحق على الرجل ان يحميه والذمار قال ابن
الحاجى حقيقة جعفر والكل من الاخيرين سبيل الا ارادة
النادرة من ندر الشئ ندورا اذا شذ فى القحاح

ومنه

ومنه النوادر اى القليل وجودها وعلى آله بمعنى اهله
الا ان الاول لا يستعمل الا شراف بخلاف الثانى
المحابه مصابيح الظلم المصابيح جمع مصباح بمعنى الناقة
التى تضيء من تبركها والمراتع جمع مرتع النهار والقدح
الذى يقطيح به والسراج وهو المراد هنا والمجاديح الكرم
مصادره يقال مجاديح السماء لانواءها التى لا تكاد
تخطئ وهى ثلاثة كواكب والعباس مجاديح بغير الفا لانه
اشبع الكسرة فانبعث فان نوع الادب الادب
اربان ادب النفس وادب الدرس والمراد هنا هذا
العلم الذى شرع فيه على تكثير شجوجه جمع شجج بالكسر
والسكون وهو طريق الوادى ومنه الحديث ذو شجون
وتشعب فنونه اى وتفرع انواعه عز اى قل وجوده
لا يكاد يوجد على الطلبة جمع طالب مرامه مطلبه مفعل
من رمت الشئ ارومه رواما اذا طلبته واستعصب
صعب زمامه منقوده يقطيس بانف شامخ بالاضافة
ويجوز التوصيف من شمخ الرجل بانفه اذا تكبر
اى من اجله وهو كناية عن صعوبة هذا الفن وتنبو
من نابى يونع اذا تباعد وجانف بنطف جانح العطف
بكسر العين وسكون الطاء المهملة من الانسان جانبه

من الرأس الى الوَرِك الجالح من تجح الفرس جموحا وجاحا
اذا غلب فارسه من الاستعصاء اى لاجله ويقال
البضانا بلطه اذا اعوص اى تباعد ويُعوِّض عنك بهذا
النوع لما فيه من العوليصات على انه اى هذا النوع فى
زماننا مطموس مندرس من طمس طَمْسًا المعالم اى جعلها مُتَعَلِّم
الاثر الذى يستدل به على الطريق مخفوض موضوع قال
والله يخفض من يشاء ويرفع اى يضع الدعايم جمع دعامة
عماد البيت هَفَّت بمعنى اندرست وقد يجئ متعديا كقوله
عفاه كل خنان رسومه آثاره من رسم الدار لاثرها
واندرست ضواه الاعلام من المجارة للطريق جمع ضوة
كثوى لقوة وفى الحديث ان الاسلام صوى ومنارا
كمنار الطريق وانتكث انتقضت من نكثت الحبل فانتكث
اى نقضته فانتقض مرابرمه جمع مربرة من الحبال ما لطف
وطال واشتد قبله وانتقضت قواه تزعزعت بنيانه
اى تحركت من زعزعته فتزعزع اى حركته فتحرك والبناء
الطائط وتَضَعْضَعَت انهدمت يقال ضعضعه اى هدمه
حتى الارض اركانه جمع ركن وهو الجانب القوى من الشئ
واشرف من اشرفت عليه اذا اطلعت عليه من
فوق على الدرهوس والمعنى اقبل عليه دُرْسَه من درست
الكتاب درسًا ودراسة لان من اطلع على الشئ
اقبل عليه واشتغل من اشتغل على الشئ اذا اشرف ولم
يبق من حزبه اصحابه الا قوم بِلِدَح عجفى تأنيث الاعجف
المهزول اى لم يبق من اهل الفضل الا من لا بضاعة
قليلة وهذا مثل يضرب فى حقة واصل ان بهسا كان
سابع سبعة اخوة يَرْعَوْن ابلا فاغار عليهم ناس مع
الشيح كان بينهم عداوة فقتلوا غير بهس ولم يقتلوه
لِمَأْفَةٍ وقالوا الافايدة فى قتله فقال اذهب بكم الى
الحوض فاسقى السباع فذهب بهم فلما جاء الغد
نزلوا فحفروا اجزوزا فى يوم شديد الحر وقالوا اظللوا
لنا حتى لا يفسد فقال لكن بالاثلاث لكم لا بظلى لكم
لقوم اخوة القتلى فى ذلك الموضع وظلوا يشوون من
لحم الجزور ويأكلون فقال لبعضهم ما اطيب لومنا وما
اخصبه فقال بهس لكن على بلدح قوم عجفى يريد والله
واقاربه وبلدح اسم موضعهم منقول من بلدح
الرجل اذا وَعَدَ ولم يُنجز. يشير ان جذبهم نُنسيه هذا
الخصب الذى هو فيه كان لم يكن بين لجون بفتح الهاء
جبل بمكة وهو مقبرة الى الصفا انيس هو الموانس
يقال ما بالدار انيس لا احد ولم يَسْتَنِم بمكة سامر من السمر

انهم يحبون فيحاولون مواضع متقدمة اى كتابا فى صنف
الاعراب العلم اصناف صنف منه علم الاعراب "
مشتملة على ما يفتقر اليه من الفصول والابواب كما
من عادتهم ان يجعلوا كتابهم مشتملا على ابواب
ثم على فصول فالتمس بهذه الطايفة من المصنف
ان يجمع لهم فى هذا الصنف كتابا شاملا ما ذكر لكل قدم
الفصول رعاية للتسبيح فكنت اعتذر اليهم بانواع
العلة لقلة البضاعة فى هذه الصناعة واعتل عليهم
اى اتاهم ببلة بالا وتاد جمع وتد والاجلة جمع جليل
كاعزة لعزيز يريد بهما العلماء واخاد عهم اى اصرفهم
بفعل كفعل المخادع عما لوا واما لوا اليه اخادع الاكمال
جمع اخدع فى المثل فلان اخدع من الصب واوعد هم
من يوم الى يوم ضرب اخماس لاسداس هذا من
مثل يضرب لمن يجزع ويحتال فظهر شاويده عيزه و
لفظ ضرب اخماسا لاسداس اصله ان جماعة من
العرب يرعون ابلا باهم فيقولون للربع الخمس وللخمس
السدس قال ابو سعد انما يقولون كذا ليرجعوا الى
اهليكم فصاروا مثلا للمخادع وضرب بمعنى بين كقوله
تعالى ضرب الله مثلا والاخماس جمع الخمس والاسداس

جمع

جمع السدس بالكسر فيهما وهما من اظماء الابل فاقل
ان ترعى الابل اربعة ايام وترد اليوم الخامس والسادس
ان ترعى خمسة ايام وترد اليوم السادس وذلك
ان الرجل اذا اراد سفرا بعيدا عود ابله الخمس ثم
السدس الى العشر والمعنى اظهر الاخماس لاجل الا
كقول ثعلب الله يعلم لولا انثى فرق من الامير لغاب
ابن نبراس موعد قاله له ثم اخلفنى غداة غد افرب
اخماس لاسداس وقول الكميت الستم ايقظ الاقوام
افيده واضرب اخماسا لاسداس علما منى اى
لعلمى منصوب على انه مفعول له لاعتذاره بان دون ما
فرطا من خرطت العود اخرطه واخرط بالكسر خرطا اذا
قشرته وخرطت الورق اذا حتته وهو ان تقصل
على اعلاه ثم تمر يدك عليه الى اسفله وذا المثل دونه
خرط القتاد وهو شجر له شوك كالابر يضرب للامر الذى
دونه مانع ويجشم تكلف من جشمته اذا كلفته
على مشعة عرق القربة قال الاصمعى لغت من فلان عرق
القربة ومعناه الشدة ولا ادرى ما اصله وقال غيره
العرق انما هو للرجل لا للقربة واصله ان القرب
انما تحملها الاماء الذوافر ومن لا معين له ورب ما احتاج

وهو الحديث بالليل مرسم بسم فهو سام والمعنى ان
اهل الفضل انقرضوا باسرهم وصار الحال كان لم
يكن احد من منهم على وجه الارض فتركت ايام
الحداثة يقال افعل ذلك الامر بحداثة اى فى اوله
وطراوته وعنوان الصبا اوله قد الف على
اجمع سواد جماعة من طالبى طالبى علم الادب
وانحنف اطاف حولى جم غفير كلمتان يستعملان
فى موضع الشمول والاحاطة الجم الكثير من الجموع
وهو الكثرة والغفير من الغفر وهو التغطية من
تتخليه متناولية من انتحل فلان شعر غيره اذا
لنفه فاذا ادعاه فقد تناوله مع قلة بضاعتى
هى لغة قطعة من مال تبعثها للتجارة فى الصناعة
اى علم الادب وخبية من خاب الرجل خيبة اذا لم ينل
ما طلب قدحى هو قدح الميسر فى البراعة هى الكمال
فى العلم من برع الرجل ويبرع بالضم براعة اذا فاق
اصحابه فى العلم نظنون حال من فاعل الف وبعض
الظن اثم ان عندى صبابة هى شىء قليل اى بقية
من اقداح جمع القدح الذى للشرب او فوز تمام
سهام من قداح جمع قدح بكسر القاف وسكون الدال

وقد يجمع على اقداح ينابرون يلازمون على الاقبال
اى المراودة والى ويثابرون يتجالسون من ثافته
اذا جالسته واصله من ثفنات البعير جمع ثفنة وهى
ما يقع على الارض من اعضائه اذا استناخ كالركبتين
وغيرهما كانك الصقت ركبتك بركبته فى المصادر
المنافنة باكسيهم ذا نونشئت للاقتباس للا
من اقتبست منه علما استفدته منه باين يدى
ويواظبون على الاعتكاف اى الاقامة والاحتباس
حول بنى ايدا تكل فقدان المراة ولدها وكذلك
الثكل بالتحريك ازءمها اجتها ولدا هذا من قصة
بهيس وذلك ان بهيسا ذهب الى امه فاخبرها الواقعة
فلما علمت قتل ابنائها الستة عطفت على بهيس
فقال الناس اجبت ام بهيس بهيسا فقال بهيس
ثكلا ازءمها ولدا فصار مثلا ضرب فى الضرورة
التى الجاءت الناس الى المجئ المعنى ههنا فقدان
ارباب الفضل ازءمهم والجاءهم الى ان حاموا
حول على انهم لم اكن اهلا للافادة يتركبون كل
صعب وذلول فى تحصيل مرامهم اى ركوب مبالغة
فى الركوب اى ركوبا كاملا اى رجل اى رجلا كاملا

الكريم الى حلها بنفسه فتوق لما يحصل من المشقة
والبأس والحياء من الناس فيقال تحشمت لك
عوق التوبة منه بالمصادر وهو طريق واسع يضرب لمن
يبقى شدة من الامر فالمعنى لعلمي ان عندهم امرهم مانعا
يمنعه وشدة من جوده عنه فلما لم يبتدعوا من سوء الم
ولم أجد بدا اى فراق ومنه قولهم لابد من كذا كانه
قيل لافراق منه من تحقيق آمالهم جمع أمل وجهت
ركابي هي الابل التي سار عليها والمراد بها ههنا قواه
المدركة شطر مطالبهم نحوها يقال قصدت شطره اى
نحوه قال اقول لام زنباع اقيمي صدورا لعيس شطر
بني تميم ومنه قوله تعالى فولوا وجوهكم شطره وتوجهت
تلقاء مدين هو قرية شعيب مآرب جمع مأرب وفيها
لغات ارب وارية وارب ومأربة ومأربة مأخوذ
من قوله تعالى ولما توجه تلقاء مدين فالمعنى ههنا
توجهت خداء مطالبهم ومآربهم خائفا كموسى عليه
وكتبت في شرح المصباح كتابا جمعت فيه من القواعد
جمع قاعدة هي والقانون ايضا امر كلي ينطبق على جميع
جزئياته وبالتفصل مقدمة كلية يصلح ان يكون
كبرى لصغرى سهلة المحصول ليخرج ما هو بالقوة الى

الفصل

الى الفعل مالفتح الغلق بفتح اللام المغلاق وهو ما يغلق
به الباب وضبطت حفظت بالجزم لان ضبط الشيء حفظه
بالجزم في الشوارد والنوادر من شرد البعير شرودا
وشرادا اذا نفر ما يسبع من الاشاعة يقال اسبع
الى غضة اى امهلني ولا تعجلني الشرق الشجا والغصة
وفي المصادر شراب بكلوماذن فالمعنى ما يسهل
الماء، وينفذه في الحلق ومن البيانية في كلا الموضعين
مع مجروره في محل النصب على الحال من الموصول الجوازة
تقدمها اذ الحال صاحبها معرفة وهو اى الموصول
في كليهما في محل النصب على المفعولية الا ان العوالج
الموانع عاقتني منعتني عن ترجيحه اصلاحه من رجحت
المال اصلحته والمت عليه وتشذيبه من شذبت
الشجرة تشذيبا اذا قطعت شذبها وهي
ما يقطع مما تفرق من اغصان الشجر والربائث
جمع ربيثة وهي الاحر الذي يحبسك من ربثه عن
حاجة اربثه بالضم حبسه وفي الحديث اذا كان
يوم الجمعة بعث ابليس جنوده باء خذول عليهم
بالربائث اى يذكرونهم بالحوائج التي تشبههم
شبطتني من بثطه عن الامر تبثيطا شغله عن تنفيذه

وتهذيبه فلم انقل السواد وهو ما يكتب اولا من الشرح
او المتن ولم اقف لم اسوّ منه ما انا واى انعطف و
اعوج وقد سنوا حدودا من ستة السكين حدّدته
لانشاخه صوارم اقلامهم وهو السيف القاطع
شبّه الاقلام بالسيوف القاطعة وسلوا اخرجوها
من غلافهم من سللت السيف اذا اخرجته واستجلوا
قديدهم وهو اللحم المطبوخ في القدر فاستلوا القوا
اللحم في المِلّة وهي الرماد والحاره هذا مأخوذ من المثل
ولفظه استجلت قديدها فامتلت فكان المصنف
جعل من استنسخه قبل ان يثقف اوده بمنزلة
من استجلى القديد فامتلّه وطارت الاجزاء فيها
بينهم بقوادمها قوادم الطير مقاديم ريشه وهي
عشرة في كل جناح واحدتها قادمة وخوافيها قال
الاصمعي الخوافي ما دون الربّات العشر من مقدم
الجناح شبّه الاوراق بالطيور وانتشارها
بالطيران فاثبت لها من لوازم الطيور وشاعت
عوارض السقم والاعتلال فيها اى في تلك
الاجزاء والمراد منها اعراضها من التغيرات والتحريفات
تبيينه قوله يجرفون الكلم عن مواضعه ويتصحفون

من تصفحت الشئ اذا نظرت في صفحاته فهي مبادية ومقاطعه
المراد من المبادى التصورات ومن المقاطع التصديقات
المستعملان فيه اى التعريفات والمسائل فمن متصرف
فيه بالزيادة والنقصان تقضاه وهذا اى تقضاه المقاطع
وهذا للمبادى ومن مفوق نحوه من فوّقته جعلت له
فوقا وهو موضع الوتر من السهم السهم القدح والنصل
الكلأ عينية وذما منصوبان على انهما مفعولان مطلقا
متوكيدان لانفسهما اى يغتابون غيبة ويذمون ذما
كانه مأخوذ من قوله تعالى ايحب احدكم ان يأكل لحم
اخيه ميتا والمستعمل في الغيبة الاكلة بالضم وبالكسر
الا انه دعا اليه مجاورة الذم جزاء نصب على المصدر
اى يجزون وثنى جزاء سنمار اسم رجل ذو مال حبان
بنى الخورنق اسم قصر بالحيرة معرب للنعمان بن
امرء القيس فلما فرغ من بنائه القاه من اعلاه
فخرّ ميتا لئلا يبنى لغيره مثله فصار مثلا يضرب
لمن يجزى للاحسان بالاساءة فكان المصنف
شبّه بسنمار نفسه وكتابه بالخورنق والمغوّق
بالنعمان فكما ان النعمان قتل سنمارا بغير ذنب فكذلك
المغوّق يرمى اليه اسهم القدح والطعن بغير استحقاق

ويلك كلمة عذاب يقال ويله وويلك وويلي يرفع
مجردا وينصب مضافا فالرفع على الابتداء والنصب
على اضمار الفعل لعمري هو والعمر بالضم وأن كانا
مصدرين بمعنى الا انه استعمل احدهما وهو المفتوح
العين في القسم منصوبا مجردا عن اللام نصب
المصادر ومرفوعا على الابتداء والخبر محذوف
مع اللام اى لعمري قسمي او ما اقسم به من حظيات
جمع حظية تصغير حظوة بالفتح سهم صغير قدر ذراع
ويصغر اذا لم يكن له نصل لقمان بن عاد كان بينه
وبين رجلين من عاد عداوة فلقيهما ذات
يوم مع كل منهما جعبة مملوءة نبلا وليس معه غير
نبلين فحذرهما فنثرا ما غير سهمين ثم رجوا ما لقمان بن
وكانت زوجة لقمان مطلقة عمرو اى نكر عنده لما
فتح الا عمرو وكان يغيظ لقمان فقال اكثرت فوالله
لاقتلنه فقالت لا تفعل فلم يقبل قولها فذهبا
الى شجرة لها ظلال بهاجت بردا بلها فبقيا
فصعد لقمان فلما وردت الابل بجر دعمرو واكبت
على البئر حتى سقى فرمى لقمان من فوقه سهما فوقع
على ظهره فقال جبس احد حظيات لقمان فذهب

مثلا

مثلا يضرب لمن يعرف بالشدة والعداوة ثم جاءت
منه هنة من جنس افعاله فوقع بصره على الشجرة فاذا هو
عليها فارة فتله فتبسم ضاحكا فقال لم تضحك قال
اضحك الا نفسي قال او أما منعت من قتلك
وتقول لا فتح عمرو ولم اسمع كلامها فقال عمرو وهبنك لها
فخلى سبيله فاحظيت ما صرت بمنزلة بغير الا بؤس جمع بائس
وهو الشقي من هذا الغويبة تصغير الغار وهو المغار هذا
مأخوذ من المثل ولفظ عيسى الغويبة البؤس قال الاصمعي
اصله انه كان غار فيه ناس فانهار عليهم او اتاهم فيه
اعداء فقتلوهم فصار مثلا لكل شئ يخاف ان يأتي منه
شر نكأت به الزباء لما تنكب قصير بالاجمال عن الطريق
المنهج واخذ على الغويبة معناه لعل الشر يأتيك من
قبل المغار فكان المصنف جعل كتابه بمنزلة الغويبة
وكلام الطاعنين بمنزلة البأس ولا حليت معطوف
على حظيت ولا زايدة اى لا صرت ذا حلي الا بمنزلة
الاديم الجلد من كل كسير وعويبة الاول تصغير كسير
والثاني تصغير اعور الالف الياء خفف لازدواج
الثاني هذا من مثل قالته امامة بنت نشبة بن مرة
بن عوف بن سعد بن ذبيان لفظه كسير وعويبة وكل غير

واصله ان امامة كان تزوجها رجل اعور يقال له خلف
رواح فمكثت عنده زمانا حتى ولدت له حمزة واولادهم
نشزت فطلقها ثم تزوجها رجل آخر يقال له حارثة
بن مرة وكان ابرح مكسور الفخذ فلما رانه كذلك قالت
كسير وعوير اى زوجاى وكل غير خير بضرب فى الخصلتين
المكروهتين قال ايدخل من ينشاء بغير اذن وكلهم كسير
وعوير وابقى فى ورآء الباب حتى كانى حقيبة وسواى
ايز ولم ازل احدث اخبر نفسى بان آرآب اصلح ومنه
قولهم اللهم ارآب بينهم اصلح قال كعب بن زهير طعنا
طعنة حرآء فيهم حرام ريا بها حتى الممات ما الشعب
تنزع من الشعب الطريح واغصان الشجرة تنوقت
من صدوع جمع صدع شعث اى من شقوقه وانفطر الثوب
من فطرته فانفطر اى شققته فانشق وقوم بالنصب
عطفا على ارآب استوى ما انزح اعوج من الزوج
من كعوبه رماح وانا طرا لخنى الفضل من اطرت القوس
اذا حنيتها وتهيات استعداد للاصلاح من هذا
الكتاب لانه قد انهار وسع من انهارت الطفة و
سعتها الفتق الشق من الشيء فتقا شققته
واتسع على الرافع من رقعت الثوب ما الرقاع

الحرف وهو معروف روى ان الغمان لبعث جيشا الى بني
سليم فهزمهم بنو سليم فجر الجيش على عطفان فاجتاحهم
على بني سليم فهزموهم ايضا فوضت عطفان الى بني
سليم بالرحم التي كانت بينهم فقال ابو عامر من بني
سليم قصيدة منها لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الخرق
على الراقع ومن لى اى من يرحم لى بكر بد من سكرة
النهر سكر اسدوته هذا الحرف بالضم والسكون بعد
ضم الجيم كلاهما لغتان كعسر وعسر ما الكلة السيول من
الارض ومنه قوله تعالى شفا جرف هار اى الهار المهدم
يقال هار الجرف يهور هورا وهورا اذا هوى ومنه حرف
هار يريد هابر على القلب مثل شاك او تظليل لحم
بالانثلاث اسم موضع فى النوار جمع حاجر قد وهى ضعف
النهار عند اشتداد الحر لفظ المثل لكن بالانثلاث لحم
لا يظل قاله بيهس وقد مر قصته فصار مثلا يضرب
فى الشيء الذى يترك ضايعا لا يهتم به احد والمراد
بهذا اصلاح الفاسد وقد ضيعت اللبن فى الصيف
هذا من مثل لفظ ضيعت اللبن فى الصيف بناء
مسدوة لان المخاطب بها امرة وهى وختونش سب
لفظ كانت تحت عمرو وكان شيخا كبيرا فنشزت فطلقها

ثم نزوجها فی جبل الوجه فاخذت فبغت رسولا الی عمرو
تطلب منه اللبن فی الصیف فحص الصیف لان سؤالها کان
فیه فصار مثلا یضرب لمن یطلب شیئا قد فوته علی نفسه
فلما رجع الرسول واخبرها بما قال ضربت بدها علی منکب زوجها
وقالت بهذا مع عدم لبنه جم فصار مثلا یضرب لمن یقنع
بالیسیر اذا لم یجد الخطر وقد سبقت قوارع بالنصب علی
المفعول جمع قارعة وهی شدیدة من شدائد الدهر الغذل
الملامة مضاربة بالرفع علی الفاعل السیف هذا
مثل قاله ضبة بن اد لفظ سبق السیف العذل
واصله ان ضبة کان له ابنان فوجههما الی طلب الابل
فوجدها احدهما ومضی الآخر فی طلبها فلقیه الحارث
بن کعب فسال برده به ولم یعطه ثم اخذ ماله فقتله
وعلیه برد ابنه فقال ما هذا البرد ان فاضر
الواقعة فقال ضبة بسیفک هذا قال اعطنیه انظر
الیه فاخذه صار ما فاعطاه الحارث ثم قتله
فقیل له یا ضبة انی الشهر الحرام فقال سبق السیف
العذل فصار مثلا یضرب للمتندم حین
لا ینفعه فرکته بعرة بفساده وعیبه وطوبته علی
غره علی کثره وفتحه من طویت الثوب علی غره ای

علی کسره الاول وروی عن رؤبة انه قال اطوه علی کسره
بعد ما عرض علیه ثوب فنظر الیه وقلبه برید ترکته
علی ما کان علیه من غیر اقامة اودوه والتسویة اعوجاجه
زمانا فزمانا وهلم جرا تعالوا علی جنسک کما یشهل
علیکم وجرا منصوب علی المصدر ای جروا جرا واصل
ذلک من الجرة وهو السوق وهو ان یترک الابل ترعی فی
مسرحها واول من تکلم به عاند بن یزید الیشکری حین غاب
عن اخته فقال وان جاوزت مقفرة رمت بی الی اخری
کذلک هلم جرا الی ان ورد متعلق بترکت ای نهمة
ترکی ورودی ماء مدین الفضائل ماخوذ من قوله تعالی
ولما ورد ماء مدین ووفدت من وفد فلان علی الامیر
اذا اورد وعلیه رسولا علی محط منزل من حط اذا نزل
رحال جمع رحل للبعیر وهو رحل اصغر من القتب الافاضل
جمع الافضل حضرة بالجر عطف علی بیان مدین ومحط
مولانا الشیخ الامام الذی یقتدی به لمجاری الانام
کاشف اسرار الحقائق ومنشئ اللطائف و
الدقائق واضحها من قولهم نشئ الاحادیث
بضمها عارجا بنیة الفروع والاصول ناشر اروبة
المنقول والمنقول ممهد القواعد العقلیة ومبنا

الاحكام الدينية برهان الحق والملة والدين حجة
الاسلام والمسلمين قدوة العلماء المتبحرين علم
الهدى استاذ اهل الدنيا لازالت رباع جمع ربع
هو الدار بعينها حيث كانت اى ديار العلوم بلطائف
نكتة مأهولة معمورة وارحام جمع رحم الحكم بعواطف
فكره مبلولة موصولة من قولهم بل الرحم وصلها
وفي الحديث بلوا ارحامكم ولو بالسلام اى صلوها
غبت استغنت وفي بعض النسخ غبت اى عجزت زهر
مناقبه جمع زهرة وهي نور البيت المناقب جمع منقبة
وهي بالفارسية بهر عن وسم علامة التوليف و
كبر عظم عمرو مأثره عن طوق التكليف والتوصيف
هذا ما خوذ من مثل قاله جذيمة الابرش في حق ابن
اخته عمرو بن عدي ولفظ كبر عمرو عن الطوق وذلك
ان لجذيمة خادما من ابناء الملوك يقال له عدي
فعشقت اليه اخت جذيمة رقاش فقالت اذا سكر
جذيمة فاخطبني فيفعل فاعطاها فخافت رقاش
الانكار عند الافاقة فقالت لعدي ادخل على
اهلك فدخل بها وليس فيها جداد فقال جذيمة
ما هذا فقال انكحتني اختك رقاش البارحة فانكر

فجعل

فجعل يضرب بالتراب وجهه ورأسه اقبل على رقاش
وقال حدثني وانت غير كذوب اخبرت بنت ام نهجبان
ام بعيد وانت اهل لعبد ام بدون وانت اهل لدون
قالت بل زوجتني كفوا كريما من ابناء الملوك فقال
جذيمة فلما راى عدي فعله ذلك خاف على نفسه فهرب
منه ولحق بقومه ومات هناك ثم ولدت رقاش
منه غلاما فسماه جذيمة عمرا وتبناه واحبه حبا
شديدا فاذا بلغ ثماني سنة استهوته الجن ثم وجده
مالك وعقيل فانيا به الى جذيمة فادخلته امه الحمام
والبسته ثيابا به وطوقته طوقة من ذهب ولما راه
جذيمة قال كبر عمرو عن الطوق فصار مثلا يضرب لمن
استعمل شيئا استغنى عنه بل الاوصاف تتضاءل
من رجل متضائل اى شيخ ضعيف اى يتحاقر وتضعف
ودل جنابه بالفتح الفناء وما قرب من محلة القوم و
آل الكتاب تتزين وتتحلى به ما ان مدحت محمد المغالي
لكن مدحت مقالتي بمحمد فلحظ نظرا الى بهاء الانعام
والاجلال وزفرت عطف على جناح الاكرام وان ضاق
من اشتمل عليه عطف من قولهم زفرت القطايا اذا
ركب جناحيه حول الشيء يريد ان يقع عليه وتوائرت

بسم الله الرحمن الرحيم

ان احق ما يتوشح بذكره صدور الكتب والدفاتر
ويتوفر عن تنشره ألسنة الباوي والحاضر حمد الله
تعالى على زواهر آلائه التي اشرقت في ظلم الكد
بتابينه ناوا صباحها واستنارت على صفحات
الايام غررنا واوضاحها حمدا ابرنبط اصناف
العقيد من سوابقها وتميز اخلاف المزيد من لواحقها
ثم الصلوة على المستقل باعباء الرسالة المتوشح
ببرآء المجد والسيادة محمد المبعوث من سرة البطحاء
المعجز بفصاحة مصاقع الخطباء غير في وجه كل بليغ
شقا شفة الباورة وقف في عضد كل منطيق حصاة
الباورة وعلى آله واصحابه مصابيح الظلم وجي
الكرام اما بعد فان نوع الادب عاكرة بشجونه
وشقت فنونه نوع تاب في على الطلبة مرامه والتقى
زمامه بقطيس مالف شامخ من الاباء ومينبوع
يعطف جامح من الاستصعاب على انه في زماننا

في زماننا مطموس المعالم مخصوص الدعائم عفت
رسومه واندرست صوآه وانتكثت مرايره و
قواه وتنزعت بنيانه وتضعضعت اركانه و
واشرف على الدروس ودرس واشفى و
يبوح من فرنه الاقوم ببلدح عجفى كان لم
يكن بين الحجون الى الصفا انيس ولم يسمر بمكة
سامر وقد كانت ايام الحداثة وعنفوان الصبح
قد الف على سواد من طالبه واحتف الى جم
غفير من متجانبه مع قلة بضاعتي في الصناعة و
خشية قدحي في البراعة يظنون وبعض الظن اثم
ان عندي ضالة من اقداحها او وقورسيهم مع
قداحة بنابرون على الاخلاف الى وشنا فنون
للاقتباس بين يدي وبواظبون على الاعتكاف
حول بيتي ابدا وشكل ارتهنها ولدا يتركبون كل
صعب وذلول لتحصيل مرامهم اي ركوب وسترا
ما يجشمهم المانحة عرقوب هذا وقد انحوا على شنوا فوا الا
واشتوا الى بالاهرام والالحاح ان الجمع لم يحكمه
في صنف الاعراب مشتملة على ما يفتقر اليه من الفصول
والابواب فكنت اعتذر اليهم بانواع العلة
الاعتذار الاتيان بالعذر

واعتذر عليهم بالاوناد والاجلة واخاوعهم عا
لوتوالبه اخاوع الاليماس من يوم الى
يوم ضرب اخماس لاسداس عما مني بان دون
مرامهم حظ القتاد وتخشع عرق الوبة منه
بالمراصاد فلما لم يرتدعوا عن سوالهم ولم اجد بدا
من تحقيق آمالهم وجبت ركابي شطر مطالبهم ولو
جبت تلقاء مدين مارهم وكنت في شرح المصباح
كتابا جمعت فيه من القواعد ما لو الفلق ضبطه
من الغوارد ما لبسبع الشرف الا ان العوائق عاقني
عن ترقيمه وتذهيبه والرمائث شطتني عن
تبقيحه وتهذيبه فلم انقل السواد والتقف منه الا
قدر ما استوت الانتاج صوارم اقلامهم وسلوا واستجلوا
قدر بهم فامتلوا وطارت الاجزاء فيما بينهم
بقواد مهما وخوافيها وشاع عوارض السقم
والاعتلال فقاجرقون الكلم عن مواضعه
يتصحفون في مبادية ومقاطعه فمن متصرف
فيه بالزيادة والنقصان لغفا وهدما ومن
متوقف يخوم اسهم القدح والقطع اكلا وغيا
وما جزاء ستمار بني الخورنق للنعمان وملك لؤي

لوى من خطبات لقمن فاخطبت بغير الابوس
من هذا الغوير ولا جبت الا بتزوج الاديم من
كل كسير وعوير ولم ازل احدث بان ارأب
ما انشعب من صدوعه والفظ واقوم ما الوح
من كعوبه وانا بكل بهمات قد انهد العنق والنهج
على الواقع الخرق ومن السكر هذا الجرف الهائر
او تطفيل لحم بالاسلاء في الهواجر وقد ضيعت الكلا
في الصيف وشيفت قوارع القول مضارب
السيف فتركته بوه وطويته على غره ويلم
جرا الى ان وردت ماء مدين الفضائل و
على محط رحال الافاضل حضرة مولانا الشيخ
الامام ملجاء الانام كاشف اسرار الحقايق
ومنشئ اللطايف والدقايق ناشر راية
المعقول والمنقول عارفا بنية الفروع والاصول
بمهد القواعد العقلية مبين الاحكام الدينية بر
الحق والدين حجة الاسلام والمسلمين وارث
الانبياء والمرسلين قدوة العلماء المتبحرين علم
الهدى استاذ الدنيا لازالت رياع العلوم بلطا
فته ماهولة وارتحام الحكم بعواطف فكره مبلولة

غث زبره منابه عن وسم التوليف وكبر عمرو
مآثره عن طوق التسليف والتوصيف بل الاوصاف
تتفاضل دون جنابه والقاب تتزين وتتحلى به
شعر، ان مدحت محمدا بمقالتي، لكن مدحت
مقالتي بمحمد، فالحظ الى بلوط الاعظم والاجلال العظيم
ورفرف على جناح الاكرام والاشتمال و
توارت الى استشوار فوائده وتناثرت على
فرائد قلائده فكنت اهدي بانواره وأعرف
من تيار بحاره واستشرف الى روابع
فقره واستطلع طلع لوامع فكره واشتد
منقودي من بدايع حكمه واظفر بمنشودي من
جوامع كلمه ابدا الا انهس او انس قلائد الآل
فرائده ولم ازل اتلقف من لفظه ما هو الدر المنثور
والارى المنثور والسحر الحلال والماء الزلال
ان اشار الى بان اجل قداح نظري في فلك
وانخل مافيه وامتخض زبدة معانيه والتقط
روابع نكته وعيونه واقتلد الانيق
من عيونه مستمرا على وتيرة الايجاز والاختصار
صادفا بوجهي عن الاطالة والاكثار معرضا عن

عن محض الكتب موضاعن التوض لما ليس من مسائل الكتاب
فتليت اشارته بالامتثال الانقياد وتشرفت بامتطا
علالة الجد والاجتهاد وتصديت لتسويد هذا الاوجز اختصره وانتقاه
عن طويلة تلبيته لدعوته ووفدتها الا حضرته لتكتسي من ميامن
قبوله بهجة الاقبال وتزدري من ملامح نظره برداء القوة والجمال
والله تعالى ولي التوفيق وبيده تحقيق الامنية حقيق وهو حسبنا ونعم الوكيل
قوله اما بعد حمد الله اما اجازه فيها معنى الشرط فلذلك
كانت الفاء لازمة لها قال سيبويه قولهم اما زيد
منطلق معناه مهما يكن من شيء فزيد منطلق والفاء
زحلف الفاء الى الجزاء لانها تدل على ان ما يليها من خبر في الشرط
والجزاء لفظا وتضمنها معنى الابتداء لم يليا صفحها
فلا يليها الا الاسم وتستعمل في الكلام على وجهين احدهما
ان يستعملها المتكلم لتفصيل اجمل على طريق الاستئناف
كما تقول جاءني اخوتك اما زيد فاكرمته واما خالد فا
واما بشر فقد اعرضت عنه والثاني ان يستعملها المتكلم
في كلام مستأنف من غير تقدم ما يكون كلاما ومنه ما جاء في
اوايل الكتب وبعيد الظروف الزمانية وكثيرا ما يحذف منه
المضاف اليه ويبنى على الضم ويسمع غالبا وههنا لم يحذف المضاف
اليه ويبين وترك منصوبا على الظرفية والعامل فيه اما عند سيبويه

قوله "يشبه" شعر انه يكون له احتمال آخر غير ما ذكره وذلك لانه يحتمل ان يكون من قبيل اضافة الصفة الى موصوفها كجرد قطيفة واحلاق ثياب ويحتمل ايضا ان يكون من قبيل اضافة العام الى الخاص كيوم الاحد وعلم الفقه وانما افردنا بالبيان من بين هذه الاحتمالات الثلث لخفاء فحوانا فتارة

ان فجرنا عيون الارض

ولما لزم من كلامه سؤال تقديره ان يقال لانسلم ان جاعل بدل من الله بل هو وصف له على ما ذهب اليه بعض شارح المصباح كصاحب الاصباح اشار الى جوابه بقوله ولا يجوز ان يكون وصفا لله تعالى

قوله صلح بفتح اللام افصح يقال صلح يصلح صلوحا مثل دخل يدخل دخولا واما الظم فلغة ايضا والرواية عن السكاكي بفتح اللام

باد شناخ عالیة او ره انتقاب احمد که جائز قورون
ابن عباسی بردناخ مذهبین قوی لبد رحاصح صح

قوله اما بادی بدء وهو مرکب من شا بعد کـ ١٧ اذا کاشه وقوله فانی احمد الله
معناه مهما یکن من شیء فانی احمد
حاشیه

فیما تقیده ولا یمکن ان تحمل العامل فی الحال الا لانها
لا تعمل الا فی الظروف وفاقا ولاعمال المنظ ما بعد احرو هو
وقوعه فی صلة ال وشیء مما فی حیزها لا یتقدمها قوله
جاعل النحو فی الکلام کالملح فی الطعام وحد التشبیه بین
الملح والنحو ظاهر وهو الصلاح باستصلاحهما والفساد
باهمالهما فان الملح ان استعمل فی الطعام صلح والا افسد
کذا النحو ان استعمل فی الکلام نحو ضرب زید عمرا برفع الفاعل
ونصب المفعول صلح الکلام وصار منتفعا به فی
تفهم المراد واذا لم یستعمل فلم یرفع الفاعل ولم ینصب
المفعول فسد الکلام وخرج عن الانتفاع به وجاعل مجرور
علی انه بدل من الله ولا یجوز ان یکون وصفا لله تا
لکون الاضافة غیر محضة لانها اضافة اسم الفاعل الی
مفعوله علی معنی ان یجعل النحو فی الکلام کالملح فی الطعام
ومن شرط الموصوف والصفة ان یتطابقا تعریفا
وتنکیرا بخلاف البدل والمبدل منه ونظیره ما ذکره
صاحب الکشاف فی قوله شدید العقاب بعد
قوله من الله العزیز العلیم بانه بدل من الله دون الصفة
لکونه نکرة فی تقدیر الانفصال معنی لا یقال اضافة
اسم الفاعل الی مفعوله انما یکون غیر محضة اذا اردت

قوله خلت الابهام الرافع اياه من هو الابهام الكائن
في الاسم الموصول والابهام الرافع اياه التمييز هو
الابهام الكائن في مضمون الجملة اعني وقوع الا
على المفعول لان الشيء قد يكون بالشيء
بلفظه وقد يكون بالشيء معناه وقد يكون بالشيء
جميعا الى غير ذلك من الاحوال فاذا قيل لفظا ومعنى
ارتفع الابهام وتبين المراد قوله ان المنطاى
اطعم واوفيه والتلبيط تتبع الانسان بقية الطعام
في الفم وقد يكنى به عن الاكل لانه من روادفه وتوابعه
قوله والجر المدقق الجرثي الاصل واحد الاجرا
ويقال للرجل العالم بتجرير الكلام والفتح والكسر لغتان
كذا ذكره الجوهري في الصحاح قوله حي يليق من لفظ
الملوين لفظ ظرف مستقر منصوب المحل على الحال من
فاعل يليق وهو الاسم الموصول اعني ما يتبع ولا يجوز
ههنا ان يكون حالا من القيم المتصل بمن لان تبعا
مما في خبر الصلة لا يتقدم على الموصول قوله فوجدنا
اكثر تعاورا التعاور التداول يقال اعوروا الشيء
اذا تداولوه اي تداولوه فيما بينهم وانتصابه على
التمييز قوله كراهة ما بينهما من الاشياء المتعاوة

قوله ان المنطاى الشره الذي يتمطى في مشيه
قوله والتلبيط تتبع الانسان بقية الطعام
في الفم وقد يكنى به عن الاكل لانه من روادفه وتوابعه
قوله والجر المدقق الجرثي الاصل واحد الاجرا
ويقال للرجل العالم بتجرير الكلام والفتح والكسر لغتان
كذا ذكره الجوهري في الصحاح قوله حي يليق من لفظ
الملوين لفظ ظرف مستقر منصوب المحل على الحال من
فاعل يليق وهو الاسم الموصول اعني ما يتبع ولا يجوز
ههنا ان يكون حالا من القيم المتصل بمن لان تبعا
مما في خبر الصلة لا يتقدم على الموصول قوله فوجدنا
اكثر تعاورا التعاور التداول يقال اعوروا الشيء
اذا تداولوه اي تداولوه فيما بينهم وانتصابه على
التمييز قوله كراهة ما بينهما من الاشياء المتعاوة

وجاعل الليل سكنا قال قلت اجعل جاعل بمعنى
الجعل بمعنى الخلق مثله قوله تعالى وجعل الظلمات
والنور واجعل الكاف منصوب المحل على المفعولية من
النحو دون المفعول الثاني فتأنى لك جعل اضافة
محضة موقوفة فلك بمكن ان يوجه الكلام على هذا الوجه
الزاية لكما يتعلق من حيث المعنى و بالانتصاب
جاعل على الحال او على المدح ولا ارتفاعه على انه خبر
مبتدإ محذوف وجه قوله موئذي السلام
مجرور على الوصفية لما قبله به واسم الفاعل ههنا
قد تنوّن بالاضافة لكونه بمعنى الماضي قوله لا زال
كما سمعوداً هذه الجملة مع ما فيها جملة معترضة بين اسم
ان وخبرها والمحل لها من الاعراب والاوجه ان الجعل
كما سمع خبر اللازال مسعوداً بدلاً منه اى لا زال كافياً
كما سمع او مثل اسمه لا زال مسعوداً قوله لما استظهر
اى حفظ وقرء عن ظهر القلب وحاجة ان ظرف بمعنى حال
وهي مضافة الى الجملة بعدها والعامل فيها اردت
اى اردت تلمظه وقت استظهاره والجملة اعني
اردت مع ما عمل فيه مرفوعة المحل على الجزئية لان اى
فان الولد الاعز مراد مني تلمظه او مريد انا تلمظه

نحن بصدد ان اسم جاعل هنا يكون في معنى
الحال او الاستقبال لما عمل عمل الفعل وقد
اصافه في حكم الانفصال واما قلنا انه قد عمل
لان جاعل ههنا بمعنى الجعل وهو مصدر
افعال القلوب المتعدية للمفعولين المتمتعة
على احد المفعولين وقد عمل في الثاني وهو انا الكاف
وصفه في قوله كما لك ان جعلناه اسماً او الجار
والمجرور مع المتعلق به لك يجوز ان جعلناه حرف جر
بشهادة فحوى الكلام واذا عمل في الثاني عمل
في الاول والا يلزم الافتصار على احدهما وهو ممتنع فوجب
ان يكون عاملاً في الاول وان يكون اضافة غير محضة

19

انما قال ولا يحسن ولم يقل ولا يجوز انه يجوز ان يكون موصولة بحذف المضاف
ويكون التقدير ونفيت عن كل واحد منهما انكسار ما انكسر رباعيها

قوله وانظر في قوله منهما راجع الى الكتب الثلثة

اي بوكل دال تتعقبه ذ فاعل اليه دال عوض عن
مضاف تتلو ضمير دكن
قولنا في كتب الثلثة دن يا راجع بوسه

انتصاب كراهة على انها مفعول لها وهو مصدر
مضاف الى المفعول وذكر الفاعل متروك اي كراهتي
اياها قوله ونفيت عن كل منهما ما انكسر اي عن كل واحد
منهما والتنوين عوض عن المضاف اليه كما في قوله تعالى
وكلا آتينا حكما وعلما وما في ما انكسر مصدرية والفعل
في ضمير كل اي نفيت عن كل منكسر ه ولا بأس ان يكون ما
موصولة لان المنفي هو الانكسار دون المنكسر قوله
استثقالا للمعاد وانتصاب استثقالا واستثقالا
على انها مفعول لها والانتصاب بهما على الحال مستثقلا
ومستثقلا وضم الفاء وازاد بالمعاد المنكسر وهو نوع من
المصدر دون المفعول كمثل ما تقدم وذكره واللام فيه
للعهد او كل من يستفيد منه واللام للجنس قوله
غير مدغم انتصاب غير على الحال من ضمير المتكلم
المتصل بمستصعب وجاز مدغم بالدال والذال
والدال المدغم فيه منقلب من تاء الافتعال ومثله
ادكر واذكر وقد حكى ايضا نحو اذدكر قوله
الا ماندر فحل الموصول ما امنصوب على الاستثناء
او على البدل من ذكر شيء اي لم اطوالا ذكر ما ندر بحذف

المضاف اليه مقامه صح صح

قوله والتعريف انما يكون للحقيقة للافراد وذلك لان التعريف للازالة الجهالة والازالة تحصل بما يمكن ضبطه والافراد لا يمكن ضبطها لكثرتها فافهم محرره

ذلك بقوله لفظة فلا بد من التنوين لذكر المفرد
احترازا عنها وعلى هذا حكم سيبويه وضربت
وضربنا ونحوها مما جرى فيه الكلمتان مجرى كلمة
واحدة فان قلت اليس التنوين لذكر المفرد ينبغي
عن التاء في اللفظة اذ المعنى المفرد فلا يكون مدلولا
والا اللفظ متعدد قلنا ان مثل عبد الله علما يدل
على معنى مفرد مع ان اللفظ متعدد ومثله لا يعد
كلمة بل كلمتين بدليل اعربوا الاسمين اعني المضاف
والمضاف اليه في قولك جاءني عبد الله والكلمة
الواحدة لا تكون موبة باعرابين ولانك انه
اذا كان علما كان معناه مجردا فاذا افراد المعنى
مع تعدد اللفظ يكون ممكنا فلا يكون التنوين
لافراد المعنى مغنيا عن التنوين لافراد اللفظ
فلا بد من الدال الموذن بالافراد في لفظ احترازا
عن مثل عبد الله وقول من قال ان الحد
منتقض لانه تام من اسم لا يتضمن على معنيين
يدل بهما المستفاد منه والثاني التركيب اعني
التطاريان عليه وكذا الفعل للدلالة على الحدث
والزمان غير وارد لان مدلول اللفظ هو المستفاد

واجب بان اللفظة يتناول ما كان ملفوظا به
حقيقة وما كان ملفوظا به حكما والمنوي في زيد
ضرب وان لم يكن ملفوظا به حقيقة فهو ملفوظ به
حكما بدليل الاسناد والفعل اليه وصحة تاكيده والعطف
عليه وغير ذلك من الدلائل التي كونها دالة
على معنى وقد احترز به عن المهملات المباركة للكلمة
في كونها لفظا نحو محب ومهب وجعفر مثلا وغير ذلك
من الالفاظ التي لا معنى لها ثم ان كل واحد من
اعني اللفظة والدلالة يشبه ان يكون واحد منهما
جنسا للكلمة بالنسبة الى الذي يركبان فيه وفصلا
ايضا بالنسبة الى الذي لا يشاركهما في القيد الثاني
يكون ذلك المعنى الذي هو عليه مفردا وقد احترز به
عن مثل الرجل فانه يدل على معنيين احدهما التعريف
وثانيهما الذكورة مع الادمية فهو كلمة لا كلمة واحدة
بهذا ذكره الزمخشري قال فان قلت اليس قد خرج
امثال هذا بالافراد الموذن به الياء في اللفظة
قلنا ان مثل الرجل لشدة امتزاج الحرف
بالاسم واتصاله به وفي وزنه العامل اياه اليه
قد تنزل منزلة لفظة واحدة بحيث يصح اطلاقا
اللفظ الواحدة عليها فلا يخرج امثال ذلك
بقيد الرجل

وفي حواشيه

وذلك صح

وفعل صح

بطريق المطابقة صح

بطريق المطابقة ولا تعدد وضعه بل التعدد لو كان
كان في جزئه وانما الذي يفهم منه من اللوازم
الآجلية والخارجة فلا دلالة للفظ عليه بحسب الوضع
والكلام فيه فان قلت البيت الغيبة يحصل عن ذكر
المفرد بالتنكير القايم مقامه اذا التنكير اللاسم الواحد
لمقتضى الافراد فانه اذا قال على معنى علم ان ذلك
المعنى لا يكون الا واحدا قلنا نعم الا ان المعنى
الواحد قد يكون مفردا اى لا ينقسم اجزاء اللفظ
على اجزائه وقد يكون مركبا كما اذا انقسم جزء اللفظ
على اجزاء المعنى مثل ضربت فانه يدل على معنى واحد الا ان
لفظة التعدد الراجع الى كون الدلالة بالوضع قالوا انه احتراز
عما يتغلط فيه العامة في مثل قولهم مبيوم للمشوم
وغير ذلك مما يجرونه ويغلطون فيه وقيل انه احتراز
عن مثل اخ فانه يدل بالطبع على الرجع لا بالوضع
وكذا اخ فانه يدل على الشمال بالطبع ايضا
لا بالوضع قال امثال ذلك لا يعد كلمات وللقائل
ان يقول على الاول ان المحرف تالج اما ان لا يكون
اطلق على المخصص الذي ليس بلفظ فيكون
اللفظ الدال لا لفظا وهو خلاف ما ذكرتم
جعله اولا للمعنى الخ على ما مر وقيل
فضمير الخ يعود الى المعنى المتواطئ
دال على الوجه المهملة
فالوجه على الاول
اتحاد الفعل

بحدث عنه ليكون ذلك شاملا للاسماء اللازمة للظرفية
مثل متى وحيث فانها وان لم يصح الحديث عنها الا انها
يصح ان يحدث عنه فانك اذا قلت آتيك متى طلع الشمس
كان المعنى آتيك وقت طلوع الشمس وكذلك اذا قلت
اجلس حيث زيد جالس معناه اجلس في مكان جلوس زيد
والوقت والمكان مما يحدث عنه نحو طاب الوقت واتسع
المكان وقد يراد واذ واذا من هذا القبيل نظرا لانها
لا يلزمان الظرفية نص على ذلك سيبويه في الكتاب فاجاز
اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو بمعنى وقت قيام زيد وقت
قعود عمرو واقع اذا ههنا مبتدأ وخبرا والمشد غيره و
بعد غد يا لهف نفسي من بعد اذ راح اصحابي ولكم
اذ وانهم حكموا عليه بانه منصوب المحل لوقوع الفعل عليه
في القرآن في اوائل القصص وهو اذ كر مضمرا او ظاهرا نحو واذ
قال ربك واذ قال الله وغير ذلك وقد اعترض بعضهم على هذا
باسماء الافعال نحو صه بمعنى اسكت وبه بمعنى اكفف
فانك لا تحدث عنه ولا عن معناه الذي هو عليه فان صه
يدل على اسكت وليس باتي الاخبار عن اسكت كما لا يأتي عن صه
وعلى هذا سائر اسماء الافعال والجواب انهم وان قالوا ان صه
اراد واوانزل عليها عقلية او وضعية فان اراد واالثاني
فضا اراد واوا وضعها لها بحقيقة او مجاز
الاول فضا كلام لغائب
الاول ممنوع

صلا

المراد بالمستقل عدم احتياج اللفظ في الدلالة المطابقة الى غيره وقد خرج بهذا التعريف
اسماء الموصولات من قبيل الحروف لان الاسماء لا يحتاج في دلالتها على المعنى المطابقة الى غيرها
بخلاف الحروف فانها يحتاج في دلالتها على المعنى المطابقة الى غيرها ١٢

المراد من الفصول المقومة النطق للانسان وهو فصل سائر الحيوانات
والمراد من لوازمه الضحك بالقوة فانما انتفى الضحك بالقوة انتفى الانسان

الاسم

الاسماء موضوعة لمواضع الافعال الا ان ذلك يجوز منهم
فان هذه الاسماء موضوعة لمواضع مصادرها
سادة مسد افعالها فاذا قلت صه فمعناه سكوتك بالنصب
على معنى اسكت سكوتك ثم اقيم صه مقامه فلما كان
هو سادا مسد الفعل عبر النحويون بانه اسم للفعل
قصر المسافة والا فهو اسم للمصدر في الحقيقة وهذا الذي
يحقق اسميته وقد يما كان يختلج هذا الناويل في صدري
حتى ظفرت بنص من ابي اسحق الزجاج فانه ذكر في
آمين انه حرف موضوع موضع الاستجابة كما ان صه
موضوع موضع السكوت والسكوت مما يحدث عنه
في قولك السكوت حسن فاذا لا فرق بينه وبين مني
في ان كل واحد منهما في معنى ما يحدث عنه واعلم
ان تعريف الاسم بجواز الحديث عنه مما لا ينفك عن ضعف
ولم يعر عن فساد فان صحة الحديث ليست من الفصول المقومة
للاسم ولا من لوازمه حيث لا يلزم من انتفائها انتفاء
الاسمية فان قلت احدهما اعني صحة الحديث عنه او كونه
في معنى ما يحدث عنه من لوازمه لامتناع تحققه بدون احدهما
قلنا التعريف باحد الشيئين ايضا غير مناسب لما فيه من
النكارة المنافية للتعريف على ان لقائل ان يقول الحكم على ما هو

نحو زيدٌ ضاربٌ اى ضاربٌ هو كما تقول زيدٌ ضَرَبَ

واما البارزة فلا تتصل الا بالفعل ولم يتعرض المصنف

لذكر البارزة ولعله اراد بالاتصال في قوله واتصل

الضمير العرفي اللغوي دون النحوي وحينئذ لا يتناول

هذا الا الضمير البارز الا ترى انك اذا قلت ضربتُ

وضربنا صح ان يقال اتصل هذا الفعل بشيء مما

اذا قلت زيدٌ ضرب فانه يمتنع ان يقال ان الفعل

قد اتصل به شيء الا بالاصطلاح النحوي لان الذي يشهد

بانه ما اتصل به شيء واما المرفوعة فقد احترزنا بها عن

المجرورة والمنصوبة فان المجرورة لا تتصل بالفعل اصلا

وانما تتصل بالاسم والحرف نحو غلامك ومررت بك

واما المنصوبة فقد تتصل بالحرف نحو اياني وانك وكذا خوته

وبالاسم ايضا عند الشيخ عبد القاهر فانك اذا قلت الضارب

والضاربه فالضمير فيهما ضمير المنصوب عين ما

يجيء بعد ان يقال ان اسماء الافعال قد اتصل بها

ضمير المرفوع البارز نحو هاتوا مثلا وهو علامة الفعل

والحال ان اسماء الافعال ليست بافعال حقيقة لانا

نقول لانا نعم ان ما اتصل بها من الحروف ضمائر منصوب

هي اليها بل هي حروف لا محل لها من الاعراب كالكاف

تعالَ يا فلانُ

قوله الغائم المغير الاعاق ... الخالي من خوت المراة وخويت ايضا

خوى اى خلا جوفها عند ... ومنه قوله تلك خاوية بيوتهم اى خالية

المختار من بفتح القاف ... وسرها لانها حركة الساكن اسيم موضع من اخر اق

الرياح ومرورها اى ... تماه مشتبه الاعلام لما عفى الحفض عنه اسم

لانه لو اتصل بالاسم لاجتمع الفان في التثنية وواوان في الجمع فان الف ضاربان اعراب

وليس ضميرا لانقلابها ياء في النصب والجر فلو ابرز واتصل به ضمير التثنية وهو الف ايضا

بر ليل ضربا ويضربان لاجتمع الفان وكذا الكلام في الواو

وحاصل السؤال النقض تقديره ان يقال لو صح ما ذكرتم من اتصال الضمائر البارزة المرفوعة

مخصصا بالفعل لما جاز اتصالها بغيره لكن التالي باطل لاتصالها باسماء الافعال تامل

لانه شاهد بالبصر ان التاء والنون

قد اتصل بهذا الفعل

قوله نحو غلامك فان الكاف فيه مجرور المحل لكونه مضاف اليه لغلام وبك فان الكاف

فيه مجرور المحل بالباء وقوله نحو اياني فان حرف من حروف المشبهة بالفعل

والنون للوقاية لوقايته ان من دخول الكسر عليها والياء للمتكلم وحده منصوب المحل

بان قوله وانك فان الكاف فيه منصوب المحل بان ضمير

انما ذكرتم بجميع مفرداته غير صحيح اذ لو صح

لما دخل غير الفعل وليس كذلك فاقتضى

فالكاف والهاء فيهما منصوب المحل

على انهما مفعولان للضارب

لان كون الظرف ظرفا باعتبار
وقوع الفعل فيه

اذ تحت كل مقيد مطلق والدال
على المقيد دال على المطلق في الجملة قاضية

اي على اعتبار كونها في معنى ما يحدث عنه
على اشتمال معناها المقيد على المطلق قاضية

اسم عين يمكن ادراكه بالبصر والاحاطة بالنظر كزيد
واسم معنى لا يمكن ادراكه بالبصر والاحاطة بالنظر كالعلم

المراد من الوجودي ما لا يدخل في معناه نفي كما يقال العلم انسان
والمراد من العدمي ما دخل في معناه نفي كما يقال الجهل فقد الانسان

قوله من ورآء الاعتراض من جهة ورود او من اجل جهة وهذا يدل على ان هذا
الوجه من وجوه اعتراضية اقوى الحاصل ان هذا التعريف ليس على ما ينبغي توجيهه
احدها انه حذف والقاسمة وثانيهما انه اعما اخذ ليدخل فيه الاسماء
اللازمة للظرفية حيث لا يجوز الاخبار عنها بل عن معنيها الدالة هي عليها
اي معنى الوقت ومعنى المكان توجيهه ما ارد ثم يكون ذلك معناها مطلقا وسواء اعتبار
وقوع الفعل او الاول ممنوع
اشار اليه بقوله فان
الاسماء اللازمة قال

الاسماء اللازمة للظرفية بانها في معنى الوقت والمكان
المطلقا فما بقي شيء من ورآء الاعتراض فان معنى
الاسماء اللازمة للظرفية ليست الوقت والمكان
مطلقا بل في معناهما مع اعتبار وقوع الفعل فيهما
والوقت والمكان المقيدين بهذا القيد مما لا يصح الحديث
عنه لامتناع كون الشيء مخبرا عنه مع كونه محلا للفعل
والا يلزم كونه مرفوعا ومنصوبا معا فظهر انها ليست
في معنى ما يحدث عنه فان قلت اذا كانت في معنى الوقت
والمكان المقيدين بالقيد المذكور فقد اشتمل معناها
على معنى مطلق الوقت والمكان فيصح ان يقال انها في
معناهما قلنا فعلى هذا يلزم ان يكون عامة الافعال اسماء
لكونها مشتملة على معنى المصدر والمصدر مما يحدث عنه

قوله كزيد والعلم والجهل ايراد هذه الامثلة ايذان منه
بان الاسم ينقسم الى عين وهو الدال على معنى يقوم بذاته كزيد
والى معنى وهو ما لا يقوم بذاته سواء كان معناه وجوديا
كالعلم او عدميا كالجهل قوله ومن علاماته الخ بعض علامات الاسم التقريبية

الالف واللام وانما اختص دخولهما بالاسم لانهما يفيدان
التعريف على ما سبق والتعريف ممتنع الا في الاسم لان الافعال
والحروف انما تدل على معان لا يتصور فيها التعريف

قوله لان المصدر انما اشتهر عدا
عما يحدث عنه لان المصدر
في الجملة

قوله وأرأيتك زيدا ما شأنه بفتح التاء فإن هذه الكاف حرف لا محل لها من الإعراب بل لمجرد الخطاب وهو بمعنى أخبرني لا بمعنى الرؤية القلبية أو العينية كما قال الرماني فمعنى أرأيتك هذا الذي كرمت علي وقوله تعالى قل أرأيتم إن أهلكني الله ومن معي فقال أرأيتم إن أصبح ماؤكم غورا وقد يجيء بمعنى انتبه رأيت زيدا فانزجر احتبه

في أبيك وباك وأرأيتك والتاء في أنت وأنما أسنادها الى الضمائر المستكنة ابدا لأنها لو كانت ضمائر فيها لفاعليها لوجب ان يكون اسنادها جميعها اليها كما في الافعال واذا كانوا يقولون يا هؤلاء أيهم ويا قوم حيهل وخوطبها ولا شك ان اسنادها الى ما استكن فيها كذلك هاتوا مسندة الى الضمير وانما الحق الواو اذا نابان المستكن فيه ضمير الجمع لا الواحد فهو كنحو الواو في أكلوني البراغيث وفي قوله تعالى وأسروا النجوى الذين ظلموا على احد التأويلات الثلث ومنها لحوق تاء التأنيث الساكنة احترز بها الساكنة عن المتحركة فانها تختص بالاسم نحو ملية واما الساكنة فلا تكون الا في الفعل نحو نصرت ونعمت وبئست وانما اختصت المتحركة بالاسم والساكنة بالفعل لثقل الفعل وخفة الاسم للتعادل بينهما قوله وله ثلثة امثلة المفتوح الآخر ويستعمل الماضي هو الدال على اقتران حدث بزمان قبل زمانك وهو مبني على الفتح وسبب بنائه ظاهر وهو نيابة فعل الامر الذي هو الاصل في الافعال البناء لان المعنى الموجبة للاعراب اعني

الفاعلية والمفعولية والاضافة فيها فلما لم يكن
ان يبنى ولا يعرب واما سبب بنائه على الحركة والاصل
في البناء السكون فهو ان له اذن في مشابهة بالاسم
وهو وقوعه تاما موقعه في مررت برجل قائم كما تقول
مررت برجل قائم ففضل بالحركة على فعل الامر الذي
لا يشابه الاسم بوجه من الوجوه والحاصل ان المضارع
لما ضارع الاسم مضارعة تامة من غير وجه اعرب جوازا
والماضي لما كانت مضارعته غير تامة لم يعرب ولكن
عدل عن اصل البناء الذي هو السكون الى الحركة والامر
لما لم يضارعه بوجه ما تبرك على اصل البناء وانما خيرت
الفتحة من بين الحركات لخفتها وثقل الفعل فهو ابدا
ممنوع الا ان يعرض ما يوجب سكونه او ضمه اما السكون
فعند الاعلال نحو دعا ورمى والاصل دعو ورمي وقد
ثبت من اصول التصريف ان الواو والياء اذا تحركتا
وانفتح ما قبلهما انقلب الواو والياء الفا والالف
لا تقبل الحركة وكذا عند لحوق بعض الضمائر نحو ضربت و
ضربنا وضربن وانما السكن عند لحوق هذه الضمائر فرارا
عن توالي اربع حركات فيما هو في حكم كلمة واحدة اعني
الفعل وفاعله اذ الفاعل كالجزء من الفعل على ما عسى يجيء

وقائم الاعماق خاوى المخترق ٤ مشتبه الاعلام لماع الخفق ٤

وقائم الاعماق خاوى المخترق ٤ مشتبه الاعلام لماع الخفق ٤

قوله قائم الاعماق النواحى الخالى من خوت المراة وخويت ايضاً خوصاً اى خلا جوفها عند الولادة ومنه قوله تعالى وتلك خاوية ببيوتهم اى خالية

المخترق بفتح القاف نحتتها وكسرها لانها حركة الساكن اسم موضع من اختراق الرياح ومرورها اى خلال الممر تمامه مشتبه الاعلام لماع الخفق من شبه اسم فاعل من اشتبه على الشئ

الاعلام جمع علم كعنب وهو العلامة والجبل لماع مبالغة لامع من لمع البرق لمعاناً ولمعاً اى ضاء الخفق السراب وسمى به لاضطرابه المعنى رب موضع مظلم الاطراف بكثرة الغبار خالى الطرف عن السالكين ملتبس الاعلام لماع السراب مظلم

قول رؤبة وقائم الاعماق خاوى المخترق فان الاصل المخترق ساكناً ثم لحقه التنوين فلا اختصاص لها بالاسم وقولهم التنوين يختص بالاسم اراد به الثلثة الاول وان الاخيرين فعله والفعل ما دخله قد والسين وسوف اعلم ان للفعل حداً وعلامات حده على ما ذكره الزمخشرى وغيره هو ما دل على اقتران حدث بزمان واما العلامات فمنها دخول قد وانما اختص دخوله بالفعل لانه موضوع لتقريب الماضى من الحال نحو قد قامت الصلوة او لتقليل الفعل فى المستقبل نحو ان الكذوب قد يصدق فيمتنع دخوله اذا الا على الماضى او المضارع ومنها دخول السين وسوف وانما اختص دخولهما بالفعل لانهما وضعا للاستقبال والاستقبال ممتنع الا فى الفعل فدخولهما ممتنع الا فى الفعل نحو سيخرج وسوف يخرج وفى سوف زيادة تنفيس وتاخير ومنها دخول الجوازم نحو لم يضرب ولما يخرج وانما اختص دخولها بالفعل لاختصاص الجزم بالفعل لاختصاص الجر بالاسم على ما سيجئ من بعد ومنها اتصال الضمائر البارزة المرفوعة نحو ضربت واكرما واكرموا واحترزنا بالبارزة عن المستكنة فانها لا تختص بالافعال بل تستكن فى الصفات

نحو

قوله التالية الاول يعنى تنوين الانصراف والتمكين وتنوين العوض

ان قربت وقت الصلوة على معنى انه لو قيل بدون قد لاحتمل ان يكون قريباً وبعيداً عنه

لانهم لما زادوا على السين غيراً جعلت الزيادة دليلاً على زيادة المعنى لانهم يستقبحون زيادة المعنى من زيادة اللفظ فى غير موقد سبق الايراد عليه والجواب عنه

اخرجه فى موضع واحد فى مواضع كثيرة

وانما قال احترزنا لان عبارة البارزة غير مذكورة فى المتن

قوله واتى اى مثالى الذى هو مماثلة الفعل فعل كان فى اوله احد الحروف التى سمى فى
الاصطلاح احدى الزوائد الاربع وهى التى يجمعها انيت وسمى ايضا حروف المضارعة
لحصولها المشابهة بينه وبين الاسم بها وليست مطلقة بدليل ذكر المص
بعد وهى الباء للغايب اى التى للغايب والتاء التى للمخاطب والالف
التى للمتكلم وحده والنون التى للمتكلم الذى معه غيره احتراز عن ياء التسمية
فى يبرتاء النسبة مخصوصة بالزتاء
وهو لختار، ومن تا، تكلم ومن همزة
اكرم ومن نون نرجس التركواء
اذا جهل نرجا اعلم انه لابد
من بيان ان الفرق بالزيادة دون
النقصان وبين ان الزيادة تحدث
من الحروف ومن اى الحروف
فى الاول دون الآخر

قوله بين
الماضى والمضارع
لاختلافهما فى معنى فقط على ما
ان يضع لكل معنى لفظا على حدة
خصوصا فى الافعال اذ اكثر ما يقع
التى طب فيه بيان الاحوال
وتحقق الاشتراك واورد كل على ما وجد
فى وقوع المشترك واورد الاصل اذ كثر
جاء كثيرة ولو لان الاصل ان
ما وقع فيه اختلاف

عطف على قوله واما السكون
واما الضم مع واو التضمير نحو ضربوا لان الواو اذا كانت
مدة فما قبلها مضموم ابدا قوله والثانى تتعاقب
على اوله الزوائد الاربع وانما اختصت من الزوائد
على اول المضارع لانه وجب المخالفة بين الماضى و
المضارع وكان الفعل اذا صدر عن المتكلم وحده
او عنه مع غيره او عن الغايب او عن الحاضر طلبوا
حروفا تدل على المضارعة وعلى اى من المعانى جيئا على
سنن الايجاز فوجدوا اولى الحروف بالزيادة حروف
المد واللين لكثرة دورها فى الكلام اذ المتكلم لا يخلوا عنها
او عن بعضها اعنى الحركات فعدوا الى الالف المحركة
ليتاتى الابتداء بها واختصوها بالمتكلم لموافقتها
اول انا واول اتنهما من الاصل اخف فاستانر المتكلم بالاخف ثم عمدوا الى الواو فوجدوا زيادتها
اقل لا تفضى الى الاستثقال لان الفار مما يقع واوا
فلو زيدت عليها واو اخرى ثم ادخلت الواو العاطفة
لادى الى اجتماع الامثال وكان يشبه ثلاث الكلب
فعوضوا عنها التا لانها كثيرا ما تبدل عنها نحو تراث
وتجاه والاصل وجاه وورائث وجعلوها للخطاب
والتانيث لكونها علما للطلب والتانيث فى الماضى

ولم يمكن الفرق هنا باسكانها فى احد الموضعين لوقوعها
اولا بخلاف الماضى ولم يمكن ضمها ايضا لالتباس
الفعل المبنى للفاعل بالفعل المبنى للمفعول ولا كسرها
ايضا لان ذلك يلتبس بلغة من يكسر حروف المضارعة
فيقول نعلم ثم عمدوا الى الياء فلم يجدوا مانعا يمنع
من زيادتها اولا فزادوها وتعين للغايب اعنى
غير المتكلم والمخاطب ثم طلبوا للمتكلم مع غيره حرفا
تزاد فى اول الفعل فوجدوا اليق الحروف بذلك
الموضع النون لانها علم للمتكلمين فى الجمع ولانها
اقرب الحروف شبها من حروف المد واللين لكونها
غنة فى الخشوم كما انها متوسطة فى الحلق فان قلت
فلم اختصوا المضارع بالحاق الزيادة دون الماضى قلنا
لان الصيغة المزيد عليها بعد الصيغة المجردة والزمان
الحاضر والمستقبل بعد الزمان الماضى فجعل الصيغة
السابقة للزمان السابق واللاحقة للاحق قوله
وسمى المضارع انما سمى مضارعا لانه يضارع الاسم
اى يشابهه وذلك من جهة اللفظ والمعنى واما التعليل
اما اللفظ فلموزنته اسم الفاعل فى حركاته وسكناته
نحو ضارب يضرب ومدحرج يدحرج واما المعنى فمن وجوه

قوله طلبوا للتكلم مع غيره
صورة تقطيعها كنرس ويدحرج
اما حقيقة كالمثال الفانى او اعتبارا
كان يتخيل الصيغة انها تستحيل
بالعظم نفسه فى الالف لانه
انما يعد ما يؤول الى العدم
وقيل تجاوزا وهو ضعيف لانه
لا غرض هنا فى مثل هذا التجاوز

قوله والاحق
اى صيغة المضارع
وهو الزمان الحاضر او المستقبل
طلبا للتشاكل وهو
لا غرض هنا فى مثل هذا التشاكل
جايز

قوله الثالث الموقوف الآخر ويسمى الامر فهو صيغة ساكنة الآخر تطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف الزوائد فخرج غير الفاعل المخاطب المفعول المخاطب او المتكلم والفاعل الغائب وصيغة ونزال اذ المراد بحذف الزوائد معلوم انه على طريقة افعل من يفعل فليس مثله بداخل في التعريف كما ظن وهذا اصطلاح يائي امر الفاعل المخاطب كثر استعمالا

نجرد بمعنى التوكيد ونظيره حرف التعريف في الله فانه يفيد التعريف مع انه عوض عن همزة آله ثم تجرد عن النداء للتعويض مصححا عنه معنى التعريف فلهذا اجيز نداؤه مع ان الجمع بين حرف التعريف وحرف النداء ممتنع فلذا قطع همزته نحو يا الله قوله والثالث الموقوف الآخر ويسمى الامر اعلم ان صيغة الامر للحاضر توخذ من المستقبل لامخالفة بين صيغتيهما الا ان تنزع الزايد ثم بعد ذلك ان كان ثانيه ساكنا تجتلب همزة الوصل ضرورة امتناع الابتداء بالساكن وان كان متحركا تركه على حاله فتقول من تضرب اضرب ومن تعد عد ومن تجرب تجرب ومن تحاسب حاسب وهذا معنى قوله اشتقا على طريق افعل اى يشتق من مضارعه كما اشتق افعل من تفعل واما قولهم في تكرم اكرم بقطع الهمزة فلان الاصل في تكرم تكرم بالهمزة لكون ماضيه على اكرم مجاورا بالامر على الاصل تفاديا بذلك عن الالتباس بين الامر من المجرد من الثلاثي وبينه من المزيد فيه واما حذفوا الهمزة من المضارع فرارا من اجتماع الهمزتين في فعل المتكلم نحو اكرم وقد حذفوا من الحال لاجراء الباب على وتيرة الاطراد ثم اعلم ان الامر موقوف عند البصريين

وهو طريقة مسلوكة فيما بينهم اذا الاصل ان الحاد البلد او كهم اختلافا بل هو اى الاتحاد واجب عندهم

احدها انه شايع فيختص اعنى انه صالح للزمان الحاضر والمستقبل ثم يختص باحدهما بدخول اللام او السين او سوف كما ان اسم الجنس شايع في امته ثم يختص بواحد بعينه بدخول لام العهد وثانيها انه بذلك قد شابه الاسم في كونه صالحا للفاعلية والمفعولية والاضافة واختصاصه بواحد منها عند دخول احد العوامل والثالث منها انه يتبوع قد شبه الاسماء المشتركة كالعين ونحوه وراجعها متباوده الفهم في كل واحد منها اعنى في اسم الفاعل والفعل المضارع الى الحال عند الاطلاق نحو زيد مصل وزيد يصلي واما الاستقبال فمن وجهين احدهما وقوعه موقعه نحو زيد قايم وزيد يقوم والثاني دخول لام الابتداء على كل واحد منهما نحو ان زيدا لقائم وان زيدا ليقوم فلما اشبه هذا النوع من الفعل الاسم من هذا الوجه سمي مضارعا واعرب بوجوه اعراب الاسم وعوض الجزم مكان الجر على ما سنبينه في موضعه ان شاء الله تعالى قوله ان اللام في قولك ان زيدا ليفعل مخلصة للحال فان قلت اذا كان اللام للحال فكيف جامعت حرف الاستقبال في قوله تعالى لسوف اخرج حيا وفي قوله ولسوف يعطيك قلنا ان اللام يفيد التوكيد والحال وفي الآيتين قد

تجرد

قوله والاصل في البناء السكون لان الاجناس الخ اعلم ان كل ما يدل على شيء ولا يدل جزء المبني على شيء يقتضي فكان اولى لاسيما انه اخف فكان ينبغي ان لا يعدل عن هذين الاصلين الا ان يكون مقتضى له اما المشابهة كما في الماضي والمضارع واما التقاء الساكنين او كون الكلمة على حرف او غير ما يوجد وذلك قال واما اعرب منها ما اعرب جميع منها راجع الى الافعال واما اعرب منها هو المضارع ما صفحة

اي مبني على السكون لان الاصل في الافعال البناء على سبقت الاشارة اليه والاصل في البناء السكون وانما اعرب منها ما اعرب وبني على الحركة ما بني لحصول المشابهة بينه وبين الاسماء وللمشابهة بين فعل الامر وبين الاسم بوجه من الوجوه فحري ان يكون باقيا على اصل البناء والكوفيون على انه معرب مجزوم لان الاصل في افعل التفعل كقولهم في امر الغائب ليفعل وعلى ذلك قراءة النبي عليه السلام فبذلك فلتفرحوا فحذفوا اللام جريا على سننهم في طلب التخفيف فيما يكثر استعماله ثم حذفوا حرف المضارعة تفاديا بذلك من وقوع اللبس بينه وبين المضارع فبقي الفاء ساكنا فاجتلبت همزة الوصل وابتدئ بها وصححنا ذكروا بان علة وجود الاعراب في الفعل المضارع وجود حرف المضارعة فما حرف المضارعة نابت كانت العلة ثابتة سليمة عن المعارضة فكان حكمها ثابتا ولهذا كان قوله تعالى فلتفرحوا امثاله معربا لوجود حرف المضارعة وحرف المضارع محذوف في محل النزاع فكانت علة الاعراب منتفية فيكون الاعراب منتفيا وهو المطلوب قوله والحرف ما جاء لمعنى ليس باسم

اسم ولا فعل الحرف ما دل على معنى في غيره وذلك لان الحروف وصل وروابط يتلاقى بها المعاني الاسمية والفعلية ولا عبرة بمفهوماتها على الانفراد الا ترى ان من في مثلا لا يتحصل على الانفراد حتى يتوسط بين كلمتين وعلى هذا سائر الحروف لا يقال ان في قد تدل على التوقع وعلى على الاستعلاء والى على الانتهاء وهلم جرا لان معان لا يحتاج في تصورها الى غيرها لانا نقول هذه الحروف قد تدل على المعاني المذكورة ولكن عند اخبارها الى الاسماء والافعال ولا تدل عليها دلالة الاستقلال فلا يصح ان يقال في واقع كما يقال الاستعمال واقع وعلى هذا سائر الحروف فهذا معنى قوله والحرف اداة بينها لا يكون حديثا ولا محدثا عنه واذ قد عرفت ان كلا من هذه الثلثة تسمى كلمة فاعلم انه اذا ائتلف منها اسمان او فعل واسم او افاد اسميا كلاما وجملة اعلم ان الكلام انما يطلق على ما يحسن السكوت عليه وذلك لا يتأتى الا بعد الاسناد وهو في عرفهم عبارة عن ضم احدى الكلمتين الى الاخرى على وجه الافادة التامة اي على وجه يحسن السكوت عليه والاسناد لا ينعقد بين الفعلين ضرورة امتناع قيام الفعل بالفعل ولا بين حرفين ولا بين حرف واسم وحرف وفعل لما عرف ان

قوله كلمته فوه الى فيّ ورجع عوده على بدئه استفنا عنها بالضمير وقد قالوا
فاه الى فيّ على الحاكي بمعنى مشافهتها على ان فاه اسم يلتزم عن مشافهته بمعناه وعند
اكثر اصحابنا وآما الكوفيون فهم ينصبونه باضمار جاعلا او ملاصقا كانه قيل كلمته
جاعلا فاه الى فيّ وعوده مبتدأ وعلى بدئه خبره والمبتدا مع خبره جملة اسمية في
محل النصب على الحال بدون الواو وقد روى منصوبا اما على المفعولية على ان رجع بمعنى
لازم بمعنى متعديا بحوان رجعك
الله الى طائفة منهم على ما قال الانباري
في الاسرار او على الظرفية على معنى
رجع في الطريق الذي جاء منه على ما
قيل في الصحاح

قوله ولو لا جنان الليل فالجنان
الظلمة يقال جنهم الليل اذا ستر
رجل لا جعفر اسم رجل عامر اسم
سربالة اي قميصه كما مر في سربالة
اي مقتصه كما مر في الفصاحة
مرفوع على الابتدا والجملة وقعت
خبره والمجموع جملة الزمخشري سنة
حالا ملاوما وعذرت القميص المعنى
عن الطعن يمنع الناظر
ولو لا ظلام الليل الذي يمنع الحاسد عن
النظر واخفى لحضر الحاسد ولراح
البصر آب عامر اسم رجل حضر
طرفه سربالة في مضايق الصدر
سربالة في مضايق الطعن والضرب الكشاف
حاله ما انواع الطعن صاحب الكشاف
وهو محكي عن الفراء

راجل وقد يحذف في النذرة نحو كلمته فوه الى فيّ
ورجع عوده على بدئه ونحو قول الشاعر ولولا
جنان الليل ما آب عامر الى جعفر سربالة لم
يمزق وعلى هذا اذا كانت منفية نحو لقيته
زيدا ولا مال له بل لوا ونهيا لا نحو لا تكرمه فهما عن اصل
الحال وعن نهجها في الاستعمال جميعا او جب
اللهم الا ان يكون الحال مؤكدة نحو هو الحق لا شبهة
فيه وقوله تعالى ذلك الكتاب لا ريب فيه على احد الوجوه
فهنا لا يسوغ الواو لكون الحال تامة التعلق
بصاحبها بل جرت مجراه في المعنى فتحلل الفاصل
هنا كتحلل الفاصل بين العصا ولحائها واما
الفعلية فلابد فعلها من ان يكون مضارعا
او ماضيا اذ الامر لا يتأتى وقوعه هذا الموقع لكونه
طلبا غير ثابت بنفسه فمحال ان يكون ثابتا
لغيره فان كان مضارعا فلابد من ان يكون مثبتا
او منفيا فان كان مثبتا فهو وارد على اصل الحال
ونهجه فلا يجوز الواو ونحو جاء الامير يقاد الجنائب
بين يديه وان كان منفيا فقد جاء فيه الامران
لورود ه على اصل الحال دون نهجه في الاستعمال نحو

جاء زيد لا يركب او ولا يركب وان كان ما
فكذلك يسوغ الامران لانحرافها عن نهجها اذ لا
بد فيه من قد ظاهرة او مقدرة مثبتا ومن حرف
النفي منفيا نحو جاء زيد قد ركب او وقد ركب
وقوله تعالى جاءوكم حصرت صدورهم اي قد حصرت
وعلى هذا قولك كنت اسعى في امر كذا ما كان يغنيني
السعي واما الظرفية فالظرف فيها لابد من
ان يكون عاملا في ضمير صاحب الحال المستكن فيه
او في اسم ظهر بعد آما الاول فبغير واو البتة
لانحرافها في سلك المفرد بل هو مفرد عند بعضهم
على ما سبقت اليه الاشارة وذلك نحو جاءني
زيد على فرس واما الثاني فسائغ فيه الواو وتركه
نحو جاء ني زيد وعلى كتفه سيف وذلك لما بينهما
من شبهي الجملتين الاسمية والفعلية لفظا ومعنى
واما الشرطية فلا تكاد تقع بتمامها موقع الحال فلا
يقال جاء زيد ان يسئل يعط على الحال بل لو اريد
ذلك يجعل جملة الشرطية خبرا عن ضمير ما اريد الحال عنه
نحو جاءني زيد وهو ان يسئل يعط فيكون الواقع موقع
الحال هو الجملة الاسمية دون الشرطية ولعل السر فيه

عمل كل فعل في فاعله وفاقا لان الظرف ههنا لنيابته
عن الفعل يعمل عمله لاستيماء وقد تقوى بالاعتماد وذلك
نحو قولك زيد في داره عمرو وجاءني الذي في الدار
اخوه ومررت برجل في كمه كاتب ولقيت زيدا
عليه جبة وشئ وفي الدار اخوك وما فيها ابوك واما
الاول وهو الظرف الذي لم يعتمد على شئ قبله فالاسم
الواقع بعده لا يخلوان يكون حدثا او غير حدث
فالثاني لا يعمل في المظهر بعده عند اصحابنا بل ارتفاعه
بالابتداء والظرف المقدم محتمل الضمير وهو مع ما تضمنه
الضمير مرفوع المحل بالخبرية نحو عندي مال فارتفاع مال
بالابتداء عندهم وفي الظرف المقدم ضميره وهو مع ما تضمنه
خبره وعند الكوفيين ارتفاع الاسم بعده بالفاعلية
مثله اذا اعتمد فانهم لا يشترطون لعمله الاعتماد
كما لا يشترطونه لاعمال اسمي الفاعل والمفعول و
افقههم الاخفش منا في المشتقين اعني في اعمال الظرف
واعمال الصفات من غير اعتماد هذا اذا كان الاسم
الواقع بعد الظرف غير حدث فان كان حدثا فارتفاعه
بالفاعلية عند سيبويه وان لم يعتمد الظرف وذلك
قولك يوم الجمعة الخروج وامامك الوقوف ومنه قوله

ومن آياته انك ترى الارض لات التقدير ومن آياته
رؤيتك وقوله ومن آياته ان تقوم السماء اذ التقدير
قيام السماء وعند الخليل لا فرق بين الحدث وغيره في
اشتراط الاعتماد وفارتفاع هذا الاسماء عنده
بالابتداء وهو الاقرب الى القياس فاذا تلخص عندك قولنا
قولهم عندي مال جملة ظرفية عند الكوفيين والاخفش
وعند البصريين جملة اسمية عنى الظرف مع ما تضمنه
من ضمير المبتداء جملة عندهم لكونه متأولا بالفعل
نحو استقر او حصل ودون اسم الفاعل بدليل
وقوعه صلة للموصول نحو الذي في الدار زيد وصلة
لا تكون الا جملة وعلى كلا المذهبين فالاستشهاد به
للجملة الظرفية صحيح لان المجموع او الجزء الثاني جملة ظرفية
بلا شبهة قوله وكل منها تقوم مقام المفرد فتكتسي
اعرابه اعلم ان الجمل كثيرا ما تقوم مقام المفرد فيقدر في
محلها اعراب المفرد القائم هي مقامه وهو المعنى من قوله
فتكتسي اعرابه وذكر لحكم الاستقرائي في ستة مواضع احدها
خبر المبتداء وذلك زيد ذهب ابوه وزيد اخوه ذاهب
بكر ان تقطع شركه وخالد في الدار فقولنا في الدار
جملة عند صحابنا السيد وسد استقر على ما ذكرناه آنفا
وعند الكوفيين مفرد لان التقدير فيه مستقر عندهم وانه

مع الضمير ليس بجملة على ما سنبين ذلك وثانيها
الخبر في باب إن نحو إن زيدا ذهب ابوه وبلغني
أن عمرا قد ذهب اخوه وكان عمرو غلامه اسد
وجاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وليت زيدا إن تأته
يكرمك ولعل زيدا في الدار ونائبها الخبر في باب
كان نحو كان زيد قام ابوه او ابوه قائم او إن
تعطه يشكرك او انت مكرم فهذه الجمل منصوبة المحل على
الخبرية ورابعها المفعول الثاني في باب حسبت
نحو حسبت زيدا قام اخوه على قياس ما تقدم وحكم
هذه الثلثة حكم خبر المبتداء وخامسها صفة
النكرة نحو مررت برجل اعجبني كرمه او ابوه كريم او ان
تره اعجبك حسنه او في حسبه شرف والجملة لا تقع
صفة للنكرة لوجوب التطابق بين الصفة والموصوف
تعريفا وتنكيرا او الجملة نكرة لكونها خبرا اشبيها بالفعل
فموصوفها لا يكون الا نكرة وسادسها الحال واعلم
اولا ان الحال لاستغناء صاحبها عنها وثبوتها
له في حال دون حال وتجيء فضلة ابدا لم تتجد
بصاحبها ذلك الاتحاد فاقتضت الحال لذلك
ان تؤكد وشبيهة الاشتباك بينهما بمزيد ربط و

والحال المؤكدة هي التي لا ينفك ذو الحال عنه مادام موجودا غالبا
نحو زيد ابوك عطوفا فالاب لا ينفك عن العطف مادام موجودا
غالبا غالبا

ان الجملة الشرطية لتصدرها بالحرف المقتضي
لصدر الكلام لايكاد ترتبط بشئ قبلها الا
ان يكون هناك فضل قوة ومزيد اقتضاء لذلك
كما في الخبر والصفة فان المخبر عنه لعدم استغنائه
عن الخبر يصرف الى نفسه ما وقع بعد ما فيه ادنى صلوح
لذلك وكذا الموصوف لمابينه وبين الصفة من
الاشتباك والاتحاد المعنوي حتى انهما قد جعلا
شيئاً واحداً في غير موضع بخلاف الحال فانها
تنقطع عن صاحبها جداً ولذلك سموها قطعاً
فلم يسوغوا وقوعها حالا الا بعد ان ابرزوها
في معرض الكلمة التي ليست بتلك المثابة نعم قد
اوقعوا الجملة المصدرة بحرف الشرط موقع الحال و
لكن بعد ما اخرجوها عن حقيقة الشرط وتلك الجملة
لم تخل من ان يعطف عليها ما يناقضها او لم يعطف
والاول ترك الواو مستمر فيه نحو ائتيتني
وان لم تأتني اذ لايخفى ان النقيضين من الشرطين
في مثل هذا الموضع لايبقيان على معنى الشرط بل يتحولان
الى معنى التسوية كالاستفهامين المتناقضين نحو قوله
تعالى انذرتهم ام لم تنذرهم واستغفرت لهم ام لم تستغفر لهم

واما

وأما التي فلا بد فيه من الواو نحو ائتيتني وان
لم تأتني واكرمك وان اهنتني ولو ترك الواو لالتبس
بالشرط حقيقة وقد ذكر الجرجاني في مسائله العشرين
بان الواو ههنا للعطف دون الحال والمعطوف
عليه محذوف والتقدير ان ائتيتني وان لم تأتني وان
لم تهنني وان اهنتني محتجاً بان ان للمستقبل والمستقبل
لايقع حالا والمحكوم عنه ظاهر فان الجملة المصدرة
بان لم تجعل حالاً الا بعد ما انسلخ عنها معنى الشرط
واذا كان كذلك لم يبق الا دلالة على الاستقبال
واذا جاز وقوع الشرطين المتناقضين حالاً
بجعلهما عن معنى الشرطية فليجز في الواحد على ان قوله
ان المستقبل لايقع موقع الحال ممنوع اذ يصح وقوع
المستقبل موقع الحال على ضرب من التاويل منه مسئلة
الكتاب وهي مررت برجل معه صقر صائد به غداً اي
مقدراً الصيد به غداً كما في قوله تعالى لتدخلن المسجد الحرام
ان شاء الله آمنين محلقين رؤوسكم ومقصرين اي مقدرين
التحليق والتقصير فوضح ان المستقبل لايمتنع وقوعه حالاً
في الجملة فمن اين هي مواضع الستة التي ذكر المصنف ان الجملة
فيها تقع موقع المفرد ووراءها اشياء اخر هي كالمتشعبة

Princeton University Library

ذلك عند كونها جملة وأما عند كونها مفردا فلان
الاعراب لفظا على نسبة وتعلق هناك معنوي
لم يفتقر الى تكلف تعلق آخر ثم ان للحال اصلا واسلوبا
ونهجا في الاستعمال ملحوظا اما الاصل فهو ان تكون
صفة منتقلة دالة على الحدوث والتجدد اللهم الا في
الحال المؤكدة نحو زيد ابوك عطوفا فلا يحرف بها
عن ذلك الا بتأويل واما النهج في الاستعمال فهو ان
تستعمل مبتدأ لفظا بدون حرف نفي فلا يكاد يقال
جاءني زيد لا راكبا الا في الالفاظ العامية
وكلام المولدين بل غير راكب ثم ان الجملة الواقعة موقع
الحال متى سيقت مساق هذا الاصل والنهج جرت
مجرى المفرد في استغنائها عن رابط يجمع بينها وبين
صاحبها بخلاف ما اذا انحرفت عن هذا الطريق فانها
تتوسط بما يدل على الربط بينها وبين صاحبها
حقيق واذا تمهد هذا فنقول اما الجملة الاسمية
فحقها ان تصدر بما يدل على الربط وهي الواو الموضوعة
لافادة معنى الجمع لكونها منحرفة عما هو اصل الحال اعني
التجدد والانتقال لكون الجملة الاسمية في الام العام
مفيدة لمعنى الثبات والدوام نحو جاءني زيد وغلامه

سواء كان ضربها
او غيرها فعل او اسم فاعل عامل
عمل فعل او ليس فاعل عامل غيره
الدوام في الجملة الاسمية التي خبرها
في الجملة الاسمية التي خبرها
احدها

الاعراب لفظا على نسبة وتعلق هناك معنوي
لم يفتقر الى تكلف تعلق آخر ثم ان للحال اصلا واسلوبا
ونهجا في الاستعمال ملحوظا اما الاصل فهو ان تكون
صفة منتقلة دالة على الحدوث والتجدد اللهم الا في
الحال المؤكدة نحو زيد ابوك عطوفا فلا يحرف بها
عن ذلك الا بتأويل واما النهج في الاستعمال فهو ان
تستعمل مبتدأ لفظا بدون حرف نفي فلا يكاد يقال
جاءني زيد لا راكبا الا في الالفاظ العامية
وكلام المولدين بل غير راكب ثم ان الجملة الواقعة موقع
الحال متى سيقت مساق هذا الاصل والنهج جرت
مجرى المفرد في استغنائها عن رابط يجمع بينها وبين
صاحبها بخلاف ما اذا انحرفت عن هذا الطريق فانها
تتوسط بما يدل على الربط بينها وبين صاحبها
حقيق واذا تمهد هذا فنقول اما الجملة الاسمية
فحقها ان تصدر بما يدل على الربط وهي الواو الموضوعة
لافادة معنى الجمع لكونها منحرفة عما هو اصل الحال اعني
التجدد والانتقال لكون الجملة الاسمية في الام العام
مفيدة لمعنى الثبات والدوام نحو جاءني زيد وغلامه

عن هذه منها المفعول الثالث في باب أعلمت زيدًا
عمرًا اشرف ابوه او ابوه شريف وان نكرة يكرمك
او عنده مال ومنها خبرلا التي لنفي الجنس نحو لا رجل
شرف حسبه ومنها خبر ما ولا المشبهتين بليس
نحو ما زيد ولا رجل ابوه قائم على قياس ما تقدم وتجمع هذه
المواقع التسعة قولنا ان الجملة انما تقع موقع المفرد
اذا كانت خبرا للمبتدإ قبل دخول العوامل اللفظية
او بعد او صفة للنكرة او حالا او قد يظن ان منها
الجمل المضاف اليها اسمًا الزمان نحو يوم يقوم زيدٌ
واذ الخليفة عبد الملك وليس بصواب لان المراد بالجملة
في مثل هذه المواضع هي الجملة الحقيقية التي لا تكون في
معنى المفرد بل واقعة موقعه والجمل المضاف اليها اسمًا
الزمان او المكان جملٌ في اللفظ دون المعنى لان الجملة
الحقيقية لا تقع مضافا اليها ولهذا قالوا ان المضاف
اليه في مثل هذا الموضع هو المصدر حقيقة دون الجملة

قوله وفيها ضمير عائد الى الاسم الاول السبب في
اشتراط الضمير في هذه المواضع لفظا او تقديرا ظاهر
لانه لولا ذلك لكانت الجملة منقطعة التعلق عما قبلها
بالكلية فلا تصلح خبرا او وصفا او حالا له فان قلت

قوله لانه لا يجيء شيء للما الذات ولا نائبا لرابط اذ تعلق
فاذا انتفى شيء انتفى ما ناب منه او ربط
بينهما اصلا

هذا ايشكل بالجملة الحالية عن الضمير نحو لقيتك والجيش قادم
وبالجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان نحو قوله تعالى قل هو
احد فانا نجد كلا منهما في الجملة الواقعة موقع المفرد وما ذكرت
من الجملتين غير واقع موقع المفرد فلا يرد علينا اما الاولى
فلان الحال المجردة عن ضمير صاحبها لا تكون الا جملة والحال
المفردة لا تتجرد عن ضمير ذي الحال بل لا تقول جاءني
زيدٌ راكبا عمرٌو مثلا فالجملة الحالية عن الضمير غير واقعة
موقع المفرد اصلا واما الثانية فلان ضمير الشان لا
يخبر عنه بالمفرد البتة فالجملة الواقعة خبرا له لا تكون
واقعة موقع المفرد فالحاصل انا قد حكمنا ان الجملة الواقعة
موقع المفرد انما هي الواقعة في هذه المواقع ولا يلزم من
هذا ان كل ما هو الواقع في هذه المواقع هي الواقعة موقع المفرد
ثم السبب في جواز اخلاء الجملة الحالية عن الضمير جريانها
مجرى الظرف لانعقاد الشبه بينه وبينها الا ترى انك اذا
قلت اتيتك والجيش قادم كان المعنى اتيتك هذا الوقت
والظرف لا يفتقر الى ضمير عائد منه الى ما تقدمه فكذا ما جرى
مجراه واما الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان فانما جاز
اخلاؤها عن الضمير بل وجب لانها عبارة عما كني عنه
بالضمير وبيان له فهي هو في المعنى فجرى مجرى قولك زيدٌ

قوله فلا يفتقر الى ما يصل بينهما كما لا يفتقر اليه قولك زيد اخوك اعلم ان هذا الكلام من
الشارح يمكن ان يحمل على مذهبه في لا يبرى التاويل في الخبر الجامد فلا يتاتى قوله فيما تقدم
زيد اخوك بتاويل هو اخيك لا يدل على ان فيه ضميرا والا لما ذهب الى التاويل المذكور لانا
نسلم فيه الضمير لابد وان يدل على المعنى النسبي وايضا ذلك التاويل لا يوجب ان يكون
فيه ضمير لعدم الغيبة والاختلال
قاعدة في عنا عنا مقررة عندهم وهي
ان الضمير لا يكون الا في المشتق
فثبت ان لا ضمير فيه فيتم التشبيه

اخوك في كون الخبر هو المبتدا فلا يفتقر الى ما يصل بينهما

قوله وسترى ذلك وعذر بيان هذه الاشياء
السنة لا بتفصيل وقوع الجمل هناك اذ ليس في
الكتاب منه عين ولا اثر وهذا الذي يبسط
من عذري في بسط الكلام في هذا الموضع وقد
بنيت ههنا على رموز خلا عنها الاصل المنتخب منه

قوله الاعراب ان يختلف آخر الكلمة باختلاف
العوامل انما سمي الاعراب اعرابا لانه يبين المعاني
ويوضحها من قولهم اعرب الرجل عن حجته اذا بين الا
ترى انك اذا قلت ما احسن زيد فلم تعرب لم يعرف
اتتعجب انت من حسن زيد ام نافٍ للاحسان عنه ام
مستفهم عما هو الاحسن منه من الاوصاف او الاعضاء
فاذا نصبت زيدا تبين ان المراد منه التعجب واذا
رفعت ظهر ان المراد نفي الاحسان عنه واذا جررت
مع رفع احسن علم ان المراد الاستفهام وقيل انه مأخوذ
من عربت معدته اذا فسدت والهمزة للسلب لان
الاعراب ازالة اللبس والفساد وانما جعل الاعراب
الاختلاف في آخر الكلمة دون اولها واوسطها
لان الاعراب علم احوال الكلم والكيس المصير الى الحال

قوله خلا عنها اي اخلت عنها واعراها اي اخلتها والنحاة
اعربت الفعل اذا اخلته ولم
اعربت بناء الكلمة اذا
التقدير بناء الكلمة عن
زالة الفساد

قوله من الاوصاف او
الاعضاء بيان لما قدم من الاخبار
لان المقصود الاستفهام عما هو
اعم من ان يتعلق بالاوصاف او
الاعضاء ثم يعرف بالاستفهام

قوله ان المراد الاستفهام
مما هو الاحسن منه من الاوصاف
في يزول الاشتباه وتبين المقصود
اعلم ان الظاهر من هذا التقدير ان
المراد من المعاني المقصودة
النفي والتعجب والاستفهام ويجوز ان يراد بالمعاني المقصودة العارضة عند التركيب اعني
الفاعلية والمفعولية والاضافة بيان انك اذا قلت ما احسن زيد بالنصب علم انه
ان زيدا فاعل احسن او مفعوله او مضاف اليه لا فاذا رفعت تعين انه فاعل
والمراد نفي الاحسان عنه فاذا نصبت تعين انه مفعوله فيكون المراد التعجب واذا
جررت تعين انه مضاف اليه فيكون الاستفهام

ان بعد الفراغ من الاصل فلنه اجمل الاعراب اختلاف
آخر الكلمة وانما قيد اختلاف آخر الكلمة باختلاف
العوامل ولم يطلق احترازا عن الاختلاف في آخر من
في قولك اخذت من زيد ومن ابنك ومن الرجل فان
مثل ذلك الاختلاف لا يكون اعرابا لان الحرف لا حظ
له في الاعراب وانما الحركة في نون من لاجل التقاء
الساكنين قوله وما في آخره الف لا يظهر فيه
الاعراب اعلم ان الاسم المعرب غير التثنية والجمع على حدها
لا بد من ان يكون صحيح الآخر او معتله فالاول مختلف
لفظا في الاحوال الثلث تقول جاءني زيد ورايت
زيدا ومررت بزيد واما الثاني فلا بد من ان يكون آخره
الفا او واوا او ياء فان كان الفا فالاختلاف
تقديري لامتناع الحركة على الالف وذلك نحو هذا عصا
ورايت عصا ومررت بعصا والفرق بينه وبين المبني
ان اعرابه تقديري من حيث ان الحركة مقدرة في آخر الكلمة
ولولا ذلك لما انقلب الواو والياء في عصا ورحى و
اعرابه المبني محلي ولا تقدير للحركة فيه وقد سبق الفرق فيما
تقدم بين المحل والتقدير وان كان ياء نظر فان تحرك
ما قبلها كالقاضي والعمي فارتفاعه تقديري وكذلك انجراره

قوله وما في آخره الف لا يظهر فيه
الاعراب اعلم ان الاسم المعرب غير التثنية والجمع على حدها
لا بد من ان يكون صحيح الآخر او معتله فالاول مختلف
لفظا في الاحوال الثلث تقول جاءني زيد ورايت
زيدا ومررت بزيد واما الثاني فلا بد من ان يكون آخره
الفا او واوا او ياء فان كان الفا فالاختلاف
تقديري لامتناع الحركة على الالف وذلك نحو هذا عصا
ورايت عصا ومررت بعصا والفرق بينه وبين المبني
ان اعرابه تقديري من حيث ان الحركة مقدرة في آخر الكلمة
ولولا ذلك لما انقلب الواو والياء في عصا ورحى و
اعرابه المبني محلي ولا تقدير للحركة فيه وقد سبق الفرق فيما
تقدم بين المحل والتقدير وان كان ياء نظر فان تحرك
ما قبلها كالقاضي والعمي فارتفاعه تقديري وكذلك انجراره

قوله ان اعرابه تقديري من حيث ان الحركة مقدرة في آخر الكلمة
ولولا ذلك لما انقلب الواو والياء في عصا ورحى
وفي هذا التعليل نظر لان الحركة موجودة في آخره
وانما تعذر ظهورها لاشتغال المحل بحركة
ما قبلها كالقاضي والعمي

قوله وما في آخره الف لا يظهر فيه
الاعراب اعلم ان الاسم المعرب غير التثنية والجمع على حدها
لا بد من ان يكون صحيح الآخر او معتله فالاول مختلف
لفظا في الاحوال الثلث تقول جاءني زيد ورايت
زيدا ومررت بزيد واما الثاني فلا بد من ان يكون آخره
الفا او واوا او ياء فان كان الفا فالاختلاف
تقديري لامتناع الحركة على الالف وذلك نحو هذا عصا
ورايت عصا ومررت بعصا والفرق بينه وبين المبني
ان اعرابه تقديري من حيث ان الحركة مقدرة في آخر الكلمة
ولولا ذلك لما انقلب الواو والياء في عصا ورحى و
اعرابه المبني محلي ولا تقدير للحركة فيه وقد سبق الفرق فيما
تقدم بين المحل والتقدير وان كان ياء نظر فان تحرك
ما قبلها كالقاضي والعمي فارتفاعه تقديري وكذلك انجراره

قوله لما انقلب الياء والواو في عصا ورحى
الفا لما تقدر فتعلم الفرق بينهما انما
يتعلل ما قدر فيتعلم بها والفتحة
ما قبلها

قوله ولا تعويل على الحركة فيه
وقوعها محلا لوقوع الحركة فيه اذ المراد
نظير ما وقع فيه تلك الحركة وهو المبني
بخلافه

لاستثقالهم الضمة والكسرة على الياء المتحرك ما
قبلها أما الضمة فلكونها اثقل الحركات واما
الكسرة فلافضائها الى اجتماع ثلث كسرات اعني
الياء وكسرته وكسرة ما قبله واما انتصابه فلفظي
لعدم ما يمنعه من الفتحة وذلك نحو جاءني القاضي
ومررت بالقاضي ورأيت القاضي وان كان ما
قبلها ساكناً فهو جارٍ مجرى الصحيح في تحمل الحركات
الثلث نحو هذا ظبيٌ ورأيت ظبياً ومررت
بظبيٍ وان كان آخر الاسم واواً فلا يكون ما قبلها
الا ساكناً وهو جارٍ مجرى الصحيح نحو دلوٌ ودلوٍ ودلواً
الاسماء المتمكنة ان يتطرف واو قبلها حركة
وقلبهم واو دلوٍ وحقوٍ في الجمع على افعُلٍ نحو أدلٍ و
أحقٍ فما يحقه **قوله** واصل الاعراب بالحركات
اعلم ان الحركات هي التي جعلت دلائل الاعراب ولذلك
ترامم لا يعدلون بها الى الحروف الا عن ضرورة
وذلك في ثلثة مواضع احدها الاسماء الستة مضافة
واعلم اولاً انها اسماء محذوفات الاعجاز حالة
الافراد فاصل اب أبوٌ كعصوٌ بدليل أبوانِ فكان
القياس ان تقلب الواو الفاً لتحركها وانفتاح

قبلها

قوله لعدم ما يمنعه اي من الفتحة لانه ليس
منه نوابي الاستثقال والملازم

قوله وانما علل كونه ثلث كسرات بالاستثقال لانه
لحذف السبب للتقدر بالكسر

قوله جاءني القاضي اصله القاضي بالرفع التقدر
لاستثقال الضمة

قوله ومررت بالقاضي اصله القاضي بالجر التقدر
لاستثقال الكسرة

قوله فلكونها اثقل الحركات ورايت القاضي
بالنصب لخفة الفتحة

قوله فلافضائها الى اجتماع ثلث كسرات اعني
الكسرة والياء وكسرة ما قبلها وطريق اضافته فتحاً
للفظي والجر بضاعف الثقل

قوله فلعدم ما يمنعه من الفتحة وذلك نحو جاءني
القاضي بنحركة المعتل فاجتمع الضم والكسر
والرفع والجر فاجتمع الضم والكسر والياء
فلما ضاعف الثقل لخفة الحركة العلامية
فقالوا ان الموجب لترك الاصل وهو
استثقال جميع وجوه الاعراب
وهو تضاعف الثقل لان عروضها يوجب
الحكمة لان عروض الشيء يوجب
الحكم المعلم فلا يوجب
نقيض الا والحكم

قوله ورأيت ظبياً ومررت بظبيٍ وان كان آخر الاسم
واواً فلا يكون ما قبلها الا ساكناً وهو جارٍ مجرى الصحيح
نحو دلوٍ ودلوٍ ودلواً الاسماء المتمكنة ان يتطرف واو قبلها
حركة والمذكور هذا مما يخصه الاسم المتمكن
والضابط المذكور للرفض لانه لو لم يرفض لوجب
ذلك الرفض لتركب الضمير صيغة
افعل وهو ممتنع

قوله وقلبهم واو دلوٍ وحقوٍ في الجمع على افعُلٍ
نحو أدلٍ وأحقٍ فما يحقه جعلت دلائل الاعراب
اذ الاعراب عبارة عن الحركات
وعرضه من هذا ان الفعل الحركات بدا كره
ما الاول في الدلالة على الاعراب
منه اورد كره فقوله ولذلك عن بعض
به لان عدم عدولهم عن بعضها
يسيل لاجل انهم جعلوها
دلائل الاعراب ولا الحركات
مختصة بهذا الحمل
بل يكون بعض
هذا الحمل

قوله فكان القياس ان تقلب الواو الفاً لتحركها وانفتاح
ما قبلها
فيتصور ذلك
بما علم الصرف كما كان
القياس ذلك في عصا
وكذا اصل اخوان وبنون
اخوان وبنون بدليل
حموان وحم حموين بدليل
بنوان وذوو ذوون وذوي
حموان وذوون قصوى
بدليل ذوون وذوي
على حذف غير الفعل
الاولين حملاً
على

قوله اعلم ان الحركات هي التي جعلت دلائل الاعراب ولذلك
ترامم لا يعدلون بها الى الحروف الا عن ضرورة
وذلك في ثلثة مواضع احدها الاسماء الستة مضافة
واعلم اولاً انها اسماء محذوفات الاعجاز حالة
الافراد فاصل اب أبوٌ كعصوٌ بدليل أبوانِ فكان
القياس ان تقلب الواو الفاً لتحركها وانفتاح

قوله اعلم ان نحو الاسماء الاربعة الاثنان يجوز ان يكون وجوبياً
اما لكونه مخصوصاً في الاسم او لا والاول هو المعرب والثاني اما ان يكون
مستقلاً في الفائدة او لا والاول هو المبني والثاني هو الحرف والاول
هو الفعل والثاني هو الصوت

قوله الا ترى انك اذا قلت ابٌ واخٌ وحمٌ وهنٌ وفوٌ
او اخت لم افقض زيادة الثقل

قوله جواب عن سؤال تقديره كان قياس فوك ان يحذف
فالمحذوف بالمثبت اولى

قوله فاجاب بقوله

ما قبلها كما في عصا الا انهم حذفوه حذفا غير قياسي

وقال الزجاج حذفوه فرقا بين المتشبث وغير المتشبث

والحذف بالمتشبث اولى لما فيه من الثقل المعنوي وهو

تضمنه الاضافة ودلالته على المضاف اليه غير المذكور

التزاما فاذا اضيفت الى غير ياء المتكلم زال بعض الثقل

اذ الاضافة ازالت التضمن اذ المتضمن هو المضاف

اليه وقد صرح به فرد ما حذف منها لاجل النقل و

اذا ردوا المحذوف لم يتأت لهم ان يجعلوا اعرابها

بالحركات بعد رد الواو لاستثقالها عليها ولم

يجعلوا الواو والفا في الاحوال الثلث مع تحركها وانفتاح ما

قبلها بل جعلوا اعرابها بالحروف تمهيدا لما نووه من

اعراب التثنية والجمع على حدها بالحروف على ما سيجيء

فاعربوا من الستة من الآحاد بالحروف اتباعا

للائق بها واستقامة للطباع الى قاعدة الاعراب

بالحروف في التثنية والجمع لئلا يبقيا كالمتوحشين

بلا نظير لهما في الآحاد وخصوا من الستة لانها

مقتضية للاضافة والاضافة فرع الافراد فضارت

التثنية في كونها فرع الواحد فقالوا جاءني

ابوه ورأيت اباه ومررت بابيه ولهم في ذلك

قوله وانفتاح ما قبلها مقتضيه اتباع وقلب هذا ما فهم القوم من بيان هذا الكلام
فورد عليهم ان لا حاجة الى الحذف والاتباع في حال النصب والا لزم تحصيل
الحاصل اقول يمكن التقرير على وجه لا يرد عليه وهو انه لما دل الدليل على ان
الاصل في الاسماء ما ذكر فكان القياس ان يقلب الفا ويجعل الاعراب
كاعراب المقصور ولكن لم يقلبوا بل عبروا الى هذا النمط ليكون اعرابها بالحروف
تمهيدا لما سيأتي في اعراب التثنية ويجيء بها ذكروه والذلك التغيير لاجل التمهيد
والتقرير طريقان احدهما انهم

لما حذفوا اي اردوا حذف حركة ما قبل الواو في الاحوال الثلث واتبعوها حركة الواو وما قبلوا ذلك الطريقة المسلوكة فيما بينهم ولم يمكنهم ذلك في جميع الاحوال بل مع حالتي الرفع والجر فعلوا ذلك فيهما كما فعلوا في ابنم واخواته ثم سكنوا الواو في حالة الجر وفي الرفع تخفيفا الا انهم بعد ذلك قلبوا الواو في حال الجر ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة كما في ميزان وانقلب الفا في حال النصب لتحركها وانفتاح ما قبلها فقالوا

طريقان احدهما انهم حذفوا حركة ما قبل الواو في الاحوال الثلث واتبعوها حركة الواو وكما فعلوا في ابنم واخواته ثم سكنت الواو في حال الرفع والجر تخفيفا فصار ابوه وابيه بعد الانقلاب في المجرور مثلها في ميزان لوقوعها ساكنة بعد كسرة وانقلبت الفا في حال النصب لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار اباه والثاني انهم نقلوا حركة الواو في حال الرفع الى ما قبلها بعد حذف حركته وقلبوها الفا في حال النصب لما تقدم ونقلوا حركتها في حال الجر الى ما قبلها وقلبت ياء لما ذكرنا فيها النقل حال الرفع والقلب حال النصب في القلب والنقل حال الجر وذكر جدي رحمه الله في تعليل اعراب هذه الاسماء وجها آخر وهو ان الواحد على النصف من المثنى والمفرد على النصف من المضاف وكذلك الحركات على النصف من هذه الحروف لان الالف والياء والواو في المثنى بمنزلة حركتين وفي المضاف بمنزلة حركة واحدة فلما كذلك الالف والياء فلما جعل اعراب الواحد وهو بالحركة لزم اعراب المثنى والمضاف الزائدين عليه بشطر بالحروف الزوائد على الحركات بشطر واختصوا هذه الستة دون سائر المقتضيات

للاضافة المحذوفات الاواخر لانها اطرد ردها
الى الاصول في التثنية اعني ابوان واخوان ولا
يقال بدليان الا فيمن يقول في الواحد يد بكسر
ومن العرب من يجعل اعراب هذه الاسماء حال اضافة
بالحركة مثلها مفردة ذيابا بالمضاف مذهب المفرد
فيقول ابه وابه واعلم ان هنوه وهنه لغتان
مشهورتان وكذلك حموه وحمه وفوه وفيه وفي
الحديث فاعضوه بهن ابيه ومن ابيك الكناب
وقد يذهبن من الميزر وفي كلامهم تبذن فاني
جهلها وجلادها وفي الحديث الا حموها الموت وفي
قولهم ويصبح ظمآن وفي البحر فمه وفي فمي ماء وهل ينطق
من به فيه ماء واصل فم فوه فحذف لامها حذفا
غير قياسي كما حذف حروف العلة لمشابهتها في
خفائها آيا ما ولم يكن في كلامهم اسم متمكن على حرفين
ثانيهما واو فابدلت منها الميم لتقارب مخرجيهما فلما
اضيف رد الى اصله ذيابا به مذهب اخوانه ومنهم من
يجعل هذه الاسماء مقصورة فيقول اباه في الاحوال
الثلث كما يقال عصاه قال الشاعر ان آباها وابا ابا ها
قد بلغا في المجد غايتاها وقول ابي حنيفة رضي الله عنه

لان الواو وهي اخت الضمة فهي على الرفع اول منها على
غيره فجعل علامة للرفع في الجمع والالف لما كانت
منقلبة لتباين التثنية حملت عليها فان قلت لم لا جعلوا
الالف في التثنية علامة للنصب لكونها اخت
الفتحة وحملوا الواو في الجمع عليها قلنا لما في ذلك
من وقوع الشركة بين الرفع والجر وهذا على خلاف
ما يوجبه المناسبة اذ المناسبة انما هي بين الجر والنصب
دون الرفع فاشركها في الحكم اولى ولما جعلا العين
الالف والواو علما متى الرفع في التثنية والجمع جعلوا
الياء علامة الجر فيهما لكونها اخت الكسرة وكسروا
ما قبلها في الجمع وفتحوا في التثنية فرقا بينهما والفتحة
لخفتها اولى بالتثنية لما مر فلم يبق للنصب علامة
فيهما فحملوه على الجر دون الرفع من وجوه احدها ان
الجر الزم للاسماء من الرفع لانه لا يدخل القبيلتين
بخلاف الرفع فالحمل عليه اولى لكالاسماء في التثنية و
الجمع المخصوصين بالاسماء والثاني ان الجر اخف
من الرفع فالحمل عليه اولى لكون الخفة مطلوبة والثالث
ان بين النصب والجر من التآخي ما ليس بينه وبين الرفع
لاشتراكهما في ان كل واحد منهما فضلة يتم الكلام بدونه

والرفع اخف من الواو والياء اخف الشقلين دون الكاء الجر تحريك

لان النصب علامة للمفعول والكلام يتم بدونهما والرفع علامة للمبتدا والخبر فكونهما فضلتين فاذا لكون النصب والجر فضلتين

لاشتراكهما في النصب والجر

لاولو رماه بابا قبيل وارد على ذا ثم ان من الاسماء
متى اضيفت الى ياء المتكلم لم يرد حرف العلة اذ لو رد
لاشتبه الواحد بالجمع نحو اخي واخي ولما لم يلزم ذلك
في فم حيث لم يكن له جمع سلامة رد فقيل في
وقد جاء في كما جاء فوه واما ذو فانها لا تضاف
الا الى اسماء الاجناس الظاهرة لانها موضوعة
وصلة الى الوصف باسماء الاجناس على ما عرف نحو
ونحو ابا رذوي ارومتها ذوو وما شاذ والنائب
التثنية والجمع المصحح واما جعل اعرابهما بالحروف
لانهما متفرعان على الواحد والاعراب بالحروف فرع
على الاعراب بالحركة فجعل الفرع للفرع كما جعل الاصل
للاصل وانما اختصت التثنية بالالف والجمع بالواو
والشركا في الياء لان الحروف ثلثة فاختص
واحد بهذا وواحد بذاك واشركا في واحد وجه
اختصاص الالف بالتثنية والواو بالجمع
هو ان التثنية اكثر في الاستعمال من الجمع السالم لاختصاص
بالعقلاء الذكور بخلاف التثنية والالف اخف
من الواو فاختص الاخف بما هو الاكثر في الاستعمال
والاثقل بما هو الاقل فيه وانما جعل اعلامتين للرفع
لانهما متفرعان على الواحد والاعراب بالحروف فرع
على الاعراب بالحركة فجعل الفرع للفرع كما جعل الاصل
للاصل وانما اختصت التثنية بالالف والجمع بالواو
والشركا في الياء لان الحروف ثلثة فاختص
واحد بهذا وواحد بذاك واشركا في واحد وجه
اختصاص الالف بالتثنية والواو بالجمع
هو ان التثنية اكثر في الاستعمال من الجمع السالم لاختصاص
بالعقلاء الذكور بخلاف التثنية والالف اخف
من الواو فاختص الاخف بما هو الاكثر في الاستعمال
والاثقل بما هو الاقل فيه وانما جعل اعلامتين للرفع

لانها متثنية لانها تثنية للاختلاف بخلاف الواو فانه

التنوين علامة الانصراف لان ادخل في الحروف بالزيادة
للعلامة حروف المد واللين ولم يمكن زيادتها في
الواحد للتباس الواقع بين الواحد والتثنية والجمع فزادوا
ما يناسبها وهو التنوين قوله وغير منصرف وهو
لا يدخله الجر مع التنوين اعلم ان احد مذهبي النحويين
هو ان غير المنصرف لما شابه الفعل وكان التنوين
علامة التمكن ولم يكن في الفعل قصدوا ان يمنعوه
ايا ما لموجب الشبه ولم يكن الجر مقصودا بالمنع الا انه
منع لكونه شريكا للتنوين في اختصاصه بالاسم
وقد حصل له ايضا انه قام مقام التنوين وعاقبه
في الاضافة والدليل على ان الجر غير مقصود بالمنع الا
انه منع بشفاعة التنوين انهم لما امنوا الحاق التنوين
بالاضافة ودخول اللام اعادوا الجر فلو كان من قصدهم
منع الجر على انفراده لما اتوا به حيث امنوا الحاق التنوين
ولهذا آثروا مع على الواو حيث قالوا منع الجر مع التنوين
والمذهب الثاني هو ان الجر مقصود بالمنع على حده وذلك
لان الجر ركن من اركان الاعراب وهذا الباب لما شابه
الفعل منع التنوين الذي هو علم التمكن ومنع بعض
وجوه الاعراب وهو لما آثروا الواو على مع قالوا منع

الجر والتنوين قوله وكان في موضع الجر مفتوحا
هذا عبارة صاحب الكتاب وقد قيل انه تسامح منه
في العبارة لان الفتح من القلب البناء وما لا ينصرف
ليس ببنى فحقه ان يقال وكان في موضع الجر منصوبا والصواب
ان استعمال الفتح ههنا تحقيق لان النصب ليس
يدل على الحركة فقط بل عليها مقترنا بالدلالة على المفعولية
فاذا قيل الاسم منصوب فمعناه ان فيه فتحة دالة على معنى
مخصوص من شانها ان تزول بزوال ذلك المعنى ومعلوم ان
الفتحة في دال احمد اذا اذا قلت مررت باحمد لا تدل على
تدل عليه في رايت احمد وضربت زيدا فيصح اطلاق النصب
عليه بل هي حركة قامت مقام اختها ونابت عنها لعلة اوجبت
ذلك فلما لم يكن فيها دلالة على المعنى الذي لاجله سميت نصبا
قيل وكان في موضع الجر مفتوحا واولى منصوبا لم يصح في الظاهر اذ
هو بمنزلة ان يقال وكان في موضع الجر مفعولا قوله والباب
المانعة من الصرف تسعة انما منع الاسم من الصرف بهن الابواب
لانه قد شابه بها الفعل لان الفعل بعد الاسم في التاليف لانه
مشتق من المصدر على ما سياتي من بعض وكل واحد من هذه التسعة
ثان لاول وفرع على اصل اذ العلمية فرع الجنسية والتانيث فرع
التذكير لجريه في الامر العام مجردا عن الزيادة والمؤنث مع الزيادة

وكان في موضع الجر منصوبا فاراد الشارح ان يحقق كلام صاحب الكتاب
بحيث لا يكون فيه تسامح فقال والحق ان استعمال الفتح ههنا تحقيق و
بتلقيه بالقبول حقيق لان النصب ليس يدل فقط لانه قد استقر ان انواع
الاعراب ليست حركات سازجة

بخلاف الرفع واشتراكهما في معنى المفعولية نحو جرت
زيدًا ومررت بزيد وفي الكتابة نحو مررت بك و
رأيتك والرابع ان النصب الى الجر اقرب منه الى
الرفع في المنحرج فالحمل عليه اولى ولانك لان النصب
من اقصى الحلق والجر من وسط الحنك والرفع من
الشفتين ثم انهم اختلفوا في نفس
حروف الاعراب ام دلائل الاعراب ام نفس الاعراب
والصحيح ما ذهب اليه سيبويه وهي انها حروف الاعراب
فالالف في زيدان بمنزلة الدال المرفوع من زيدٌ اي هي
بمنزلة الدال وفيه اختصاص الضمة بالفاعلية والياء
في زيدين بمنزلة الدال المنصوب او المجرور من زيد
واما النون فيهما فهي عوض من الحركة والتنوين الثابتين
في الواحد فان قلت اذا كان الالف في زيدان بمنزلة
الدال المرفوع من زيد فاي حاجة تدعو الى زيادة النون
بدلا من الحركة قلت ليس معنى قولنا الالف بمنزلة الدال
المرفوع انه بمنزلة الدال المتحرك بحركة الضمة بل معناه
انه بمنزلة الدال وفيه اختصاص الضمة بالفاعلية ففي
نفس الحروف دليل على معنى لاختصاص الحركة بحال دون
حال فمست الحاجة الى زيادة النون بدلا من لفظ الحركة

ومعلوم ان الحركة تغاير الاعراب وانما فتحوا نون الجمع و
كسروا نون التثنية للفرق بينهما فان قلت اليست الغنية
قد حصلت عنه باختلاف صيغتيهما قلنا ان الصيغتين
قد تتحدان في بعض الاسماء المعتلة فلا يظهر الفرق
ثمة الا باختلاف حركة نونيهما نحو المرأتين والمعلمين
والمصطفين ووجه اختصاص الكسرة بنون التثنية
والفتحة بنون الجمع هو ان اصل نون النون ان تكون
ساكنة لانها حرف مبني الا انها قد حركت لالتقاء
الساكنين والاصل في تحريك الساكن الكسر لان حركة
الساكن لا تكون الا حركة بناء فاء ورد لها ما هو بعد
الحركات من المعربات وهي الكسرة اذ قد وجدناها هاهنا
تدخل النونين من المعربات وهما الاسم غير المنصرف و
الفعل المضارع بخلاف اختيهما فاستوثرت نون التثنية
بما هو الاصل لكونها قبل الجمع ثم فتح نون الجمع فرقا بينهما
وليم يضم لثقل الضمة ووجه آخر وهو ان نون التثنية انما
وقعت بعد الف او ياء مفتوح ما قبلها فلم يستثقل فيها
الكسر واما نون الجمع فقد وقعت بعد واو مضموم ما قبلها
او ياء مكسور ما قبلها فاستثقلت الكسرة فيها اما التوالي
الاجناس واما الخروج من الضمة الى الكسرة ففتحت تخفيفا

قوله ان الحركة تغاير الاعراب اي لانم ان الاعراب هو الحركة لانه كم من حركة لا تكون اعرابا بل
الاعراب هو الاختلاف والحركة دالة عليه فلما كان الالف بمنزلة الدال وليس فيه
لفظ الاختلاف واجب ان يعوض عنى الحركة الدالة عليه النون ليكون زيدان
بمنزلة زيد في استيعابه الاختلاف والحركة والتنوين اقول كان الشارح اراد وتفصيلا
ذكر فيما تقدم في قوله بمنزلة الدال المرفوع من زيد الخ والاقتل حاجة اليه وايضا قوله ومعلوم
ان الحركة تغاير الاعراب لا دخل
له في الجواب بل ذكرنا ما
ذكرنا ما

قوله والفه منقلبة جملة اسمية
وقعت حالا من الضمير المستكن في
كان ان قرأ منقلبة من الرفع
وان قرأ بالنصب فكان الفه
منقلبة معطوفة على
الاسم

قوله على اختلاف
فيه اي في اصل كلا قال
ابن جني عين الواو لقولهم كلتا
بالتاء واذهبت الالف او عن الواو والميل
الى الاول لانها لا تكون وسطا والثاني
اولى لانها تقلب في التثنية
كلتوعتي لا كلوتي فتعاين الثالث
بل قسم الثاني لان الواو كثيرا ما تبدل
عن التاء بدليل اماتهم اثبت على غيه
عن الياء بدليل اثبات ذوات
يعلوت اسما فلان ذو تال ويدل
الشذوذ الا ما كان من ذوات
الياء وفوزته فعلى كرضي وكانت تاتي
في التثنية كلوي وذكروي وهو احسن من
قول الاكثرين وذكروي لان الفرق عنه
يكون بينهما بين الفرق
والتا كلا فوزته فعى
ما هكذا

قوله فيحمل كلا عليها خلافا
لقوله تقدير كلتي ليس بشيء وصورة ما
وهو الباء وفيها عندي نظر لانها حينئذ
كان لم تفد شيئا حظرة النصب في الجملة
ما هكذا

قوله لان ما يدخلان عليه لان الحرف
لا يستقل بالافادة بل لما توجد
الا وداخله على الاسم
ما هكذا

والثالث كلا اذا اضيف الى مضمر جعل اعرابه كاعراب
المثنى لوجهين احدهما قول المتقدمين وهو ان
كلا وان كان اسما مفردا والفه منقلبة عن الواو
والياء على اختلاف فيه فكان القياس ان يبقى
في جميع احواله على الالف كعصا وعصا زيد الا
انه مشبه بابي وعلى لزومه الاضافة لزوما
ما يدخلان عليه من الاسماء فقلبت الفه
مع المضمر دون المظهر فقيل كلا اخويك في الاحوال
الثلث وكلاهما في الرفع اذ لا حظ للاية وعليه
في الرفع فيحمل كلا عليهما وتقول في النصب والجر كليهما
كاليهما وعليهما وانما فعلوا ذلك في الى وعلى لانهم
رأوا الى وعلى يفتقران الى ما يدخلان عليه ورأوا
الضمير المجرور يحتاج الى ما يتصل به ولا يمكن ان
يكون مبتدا به فلما دخلت الى وعلى على الضمير المجرور
كان الاول في افادته محتاجا الى الثاني والثاني
في وجوده الى الاول فامتزجا امتزاجا تاما وصارا
كالاسم الواحد في ان احد الشطرين لا يستقل
بدون الثاني فلما حصل هذا الامتزاج مع المضمر دون
المظهر لان المظهر مستقل بنفسه غير محتاج الى ما يتصل به

احبوا ان ينصبوا علامة يستدل بها على هذا الامتزاج
قلبوا الالف ياء لان مثل هذا الياء لا توجد اصلا في
اواخر الكلم وانما توجد كثيرا في اوساطها كسيد وميت و
ليل وعيب ونحو ذلك واذا لم يوجد الامتزاج في المظهر
لم تقلب فان قلت ان هذا الامتزاج يوجد مع جميع الحروف
الداخلة على المضمر قلت نعم لكن قد امكن ههنا نصب العلامة
فجعلوا الالف المكسور لا يسقط بالمقصور والوجه الثاني وهو
ما ذكره المتاخرون ان كلا اسم مفرد اللفظ مثنى المعنى فجعل حكمه
عند الاضافة الى المضمر حكم المثنى وعند الاضافة الى المظهر حكم
الاسم المفرد المقصور توفيرا على الاعتبارين حقهما وانما نعكس
الفضية لان المظهر هو الاصل والمفرد هو الاصل والمضمر فرع
والمثنى فرع فجعل الفرع مع الفرع والاصل مع الاصل وبهذا اندفع
قوله واذا اضيف الى المظهر فحكمه حكم العصا لفظا اي كما ان
لفظ العصا لا يتغير في الاحوال الثلث فكذلك لفظ كلا ويقال
ان قوله لفظا احتراز عن الخط فان حكم كلا ليس حكم خطا لان
العصا لا يكتب الا بالالف لان الفها منقلبة عن الواو قطعا
وفي الف كلا اختلاف فمن جعلها عن الواو يكتب بالالف و
من جعلها من الياء كان القياس ان يكتبه بالياء وقيل
انها في حال الرفع يكتب بالالف وفي حال النصب والجر يكتب بالياء

ورتبته اذا مقدمة على رتبته وكذا وزن الفعل لان امثلة
الاسماء مخالفة لامثلة الافعال فاذا وجد فيها وزن الفعل
كان ذلك فرعية وكذا الوصف لان معرفة حال الشيء
متاخرة عن معرفة ذاته وكذا العدل لتاخره عن المعدول عنه
وكذا العجمة لان لغة العرب مقدمة عندهم على ما اخذوه
من غيرهم وكذا الجمع والتركيب لتاخرهما عن الواحد والمفرد
واما الالف والنون المضارعتان لالفي التانيث
فتفرعان على الفي التانيث من حيث مضارعتهما اياهما على
ما سنبينه عن قريب **قوله** متى اجتمع في الاسم سببان
من الاسباب المذكورة او تكرر واحد منع الصرف
لمشابهته الفعل من وجهين من حيث ان الفعل فرع و
هذا الاسم قد دخله الفرعية من وجهين واما سبب
الواحد فلا يمنع الصرف الا اذا تكرر لان السبب الواحد
متمائل بين الفرع والاصل فلم يترجح السبب الواحد
بجانب الفرع فجذبه الاصل لاصالته لان الاصل
في الاسماء الصرف واذا اجتمع فيه اثنان ترجح جانب
الفرع على جانب الاصل فمنع الصرف **قوله** وما وجد
ذلك فيه احد عشر اسما خمسة حالة التنكير انما منع الصرف
هذه الخمسة حالة التنكير لاجتماع السببين فيها او واحد

بهذا الفرق بين الواحد والمفرد فيكون الجمع فرعا على الواحد وثانيا له والمركب فرعا على المفرد وثانيا له

يكرر وزن التعريف اما افعل صفة فللوصفية والوزن الغالب
لان افعل في الفعل اكثر منه في الاسم واما فعلان فعلى
فللوصفية والالف والنون المضارعتين لالفي التانيث
في حمراء ووجه المضارعة ان الالف والنون ههنا زيادتان
زيدتا معا كما ان الالفين كذلك ثمة وان مؤنث
ما فيه الالف والنون تخالف لمذكره نحو سكران وسكرى
كما ان مذكر ما فيه الف التانيث تخالف لمؤنثه نحو احمر و
حمراء وان تاء التانيث لا يجتمع مع الالف والنون
ههنا كما لا يجتمع مع الالفين فلا يقال سكرانة كما لا
يقال حمراءة هذا اذا كان فعلان فعلى اما اذا كان
فعلان فعلانة فهو منصرف نحو سعدان وسعدانة وعريان
وعريانة لخروج الالف والنون عن مضارعة الالفين
من الوجهين الاخيرين حيث كان مؤنثه من لفظه ودخلته
التاء فان سمي به لم ينصرف لانه قد عرض له بالعلمية وجه
من المضارعة وهو امتناع التاء لان العلمية تمنع من
الزيادة كما تمنع من الحذف واما المعدول في نحو احاد
وموحد وثناء ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع
الى عشار عند بعضهم فللوصفية والعدل قال الله تعالى
اولي اجنحة مثنى وثلاث ورباع لانها معدولة عن

لانه اول احوال الاعراب فاستوفر بها ثم حذفوها في حال الجزم
حذف الحركة التي هي عوض عنها وحملوا النصب على الجزم لانه في
الفعل بمنزلة الجر في الاسم فقيل هما يفعلان ولم يفعلا ولن
يفعلا وكذلك البواقي ثم انهم اجروا حروف المد واللين التي في
المعتل اللام مجرى هذه النون في ان حذفوها في حال الجزم
وان كانت من نفس الكلمة لانها اشبهت الحركات من
حيث انها وكمية منها على قول بعض النحويين والحركات مأخوذة
منها على قول بعضهم وعلى كلا التقديرين فالمناسبة حاصلة
وايضا الحركات لا تقوم بانفسها حذفت في الجزم حذفت
الحركة فقيل لم يغز ولم يرم ولم يخش واثبتت ساكنة في الرفع
لاستثقال الضمة عليها وحركوا الواو والياء في نحو لن يغزو ولن يرمي واثبت الالف في النصب ثباتها في الرفع
لامتناعها عن الحركة وهذا الحكم اعني حكم حروف المد واللين
غير مذكور في المتن في اكثر النسخ وفي بعضها مذكور فلهذا
قد شرحناه **قوله** والاسماء على ضربين لما كان المعرب
هو ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا كان
المبني هو الذي يقابله وهو ما لا يختلف آخره باختلاف العوامل
لا لفظا ولا تقديرا فيكون حركة آخره او سكونه لا بعامل او جب
ذلك بل هو مبني عليه **قوله** ثم المعرب على ضربين منصرف وانما حصل

نصرها بعرف الى الياء في الحالتين **قوله** ويستويان
والنصب في خمسة مواضع قد سبق الاشارة الى العلة الموجبة
لاستواء لفظي الجر والنصب في التثنية والجمع السالم واما جمع
المؤنث بالالف والتاء وانما استويا فيه اطرادا للدفع
وهو المؤنث على وتيرة الاصل وهو المذكر وان لم تقم فيه
العلة التي اوجبت الحكم بذلك ولهذا انظار لا تحصى
واما ما لا ينصرف فانما استويا فيه لانه لما منع الجر شبهة الفعل
على ما سنبين ذلك كان اولى الحركات بان تقوم مقامها
الكسرة الفتحة لما بينهما من التآخي والتشاكل واما التسوية في
الضمير بينهما فيجيء من بعد ان شاء الله تعالى **قوله** ومن قيام الحرف
مقام الحركة النون في يفعلان اعلم ان النون في الافعال الخمسة
عوض من الحركة في يفعل وانما عوضوها عنها لانه لما وجب
ان يكون هذه الافعال معربة ولم يمكن ان يجعل اللام معتقب
الاعراب لان هذه الضمائر بعدها اوجبت كونها على وجه
واحد ولم يمكن ايضا ان يجعل الضمائر حروف الاعراب
لانها في الحقيقة ليست من نفس الفعل لزم زيادة حرف ينوب
مناب الحركة فوجدوا اولى الحروف بذلك حروف المد واللين
لكثرة دورها في كلامهم ولم يمكنهم زيادتها ههنا لامكان الضمائر
فزادوا حرفا شبيها بها وهو النون واختصت بحال الرفع

لانه

اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة لا يقال ان
الوصفية غير مؤثرة في المعدول عنها بدليل صرفهم ورب
بنسوة أربع وخمس حيث كانت عارضة فبالحري أن
لا تؤثر فيها لعدم افتراق الحال بين المعدولة والمعدول
عنها لانا نقول ان الاسمية قد غلبت على المعدول
عنها نحو ثلثة رجال واربع لنسوة فالتوصيف بها
يشبه التوصيف باسماء الاجناس على ضرب من
التأويل ولا اعتداد بهذه الوصفية حيث كانت
عارضة واما المعدولة فلا تستعمل الا وصفا فكانت
الوصفية لازمة لها فتؤثر الاتراك لا تقول ثلث
رجال وانما تقول رجال ثلاث فان قلت ما عدل عنه
ثلاث لا يستعمل الا وصفا اذ لا يقال ثلثة ثلثة رجال
وانما يقال رجال ثلثة ثلثة بمعنى ثلثة بعد ثلثة ومع هذا
لم يؤثر الوصفية والا لوجب ان يقال مررت بنساء
اربع اربع غير منصرفين للوصفية ووزن الفعل قلنا
ان الوصفية قد لزمت عند التكرر فلا تلزم في كل واحد
منهما وحده فبالحري ان ينصرف واما المجموع فلا يمكن
ان يمنع الصرف لان محل الصرف ومنعه هو الاسم المفرد
او ما هو في حكمه لا الاسمان واما ثلاث فانه اسم مفرد

قد لزمت له الوصفية فمنع الصرف لهذا وزعم بعضهم
ان العدل قد تكرر فيها يعني الانتقال عن صيغة الى صيغة
وعن الاسمية الى الوصفية والمحققون انكروا العدل
المعنوي لما ذكرنا من عدم الافتراق بين ثلاث وثلاثة
وثلاثة في المعنى واما ما فيه الف التأنيث مقصورة
او ممدودة فانما منع الصرف اسما كان او صفة
لان الف التأنيث فيه قامت مقام السببين اذ الالف
علم التأنيث كالتاء في طلحة وبناء الكلمة عليه حيث
لم يكن في الكلام حتى ضم اليه الالف بل الكلمة موضوعة
عليه جرى مجرى تأنيث نائب فهذا معنى قولهم انه لا ينصرف
للتأنيث ولزوم فان قلت البست التاء في طلحة ايضا
لازمة فما بالها لم تنزل منزلة سببين قلنا انما لزمت
التاء في طلحة بعد العلمية دون الجنسية واللزوم في حبلى و
بشرى عند وضعها والالف فيها كاحد الحروف من الكلمة وعلامة
التأنيث في حمراء وصحراء هي الهمزة وهي الالف في الاصل كما
في شكرى وعطشى لانهم لما رأوا اقبلها الفا قلبوها همزة
للبناء لوقوعها طرفا بعد الف زائدة وانما جعل الهمزة منقلبة
عن الالف ولم تجعل اصلا لانهم قالوا في جمع صحراء صحارى
فجعلوا الهمزة الفا حيث قلبت الالف لانكسار ما قبلها ياء

ثم جعلوها ياءً ايضاً لانكسار ما قبلها ولو كان الياءُ
الثانية منقلبة عن الهمزة كما كان ياء حطيئة الثانية
لوجب ان يظهر الهمزة في شيء من هذا النحو خوصحارٍ
على مثال هجارِيع كما ان اظهار الهمزة في نحو حطيئة
شايع كثير فان قلت اذا كان علامة التانيث هي التاء
والالف ليست في شيء من افادة التانيث فما معنى
قولهم الالف والنون لمضارعتان للالف التانيث
قلنا انما عبّروا عن هذين الالفين بالفي التانيث
ذهابا بهما مذهب القمرين للشمس والقمر والعمرين لعمر
وابي بكر رضي الله عنهما واما الجمع الاقصى فانما منع الصرف
لتكرر الجموعية فيه قالوا ان الجمع سببٌ واحد على
كل حال الا انه سببٌ لا يتصور ان يقترن به سببٌ
آخر مخالف له من الاسباب الثمانية وانما يقترن به
معنى هو كالتكرار له او تكريره على الحقيقة لانه جمع
ليس على زنته واحد كانه جمع آخر ثم قالوا ان الاصل
في هذا الباب اساوِرُ وانا عيمُ وسائر الجموع التي
ليس على زنته واحد مبنيٌّ عليهما والى هذا اشار
المصنف حيث قال كاساوِر وانا عيم وما كان على
مثالهما وانما قال ذلك لانهما جمعا مرتين فقيل

سوار

سوارٌ واسوِرَةٌ واساوِر ونَعَمٌ وانعامٌ وانا عيم فحصل
فيهما سببٌ متكرر ثم حُمِل عليهما نحو مساجد ومصابيح
لمشابهتهما اياهما من جهة الجمعية والوزن والامتناع من
الجمع مرة اخرى قوله فان كان الاوسط متحركا كان
الاسم منصرفا كصعافقة وانما صُرِف هذا الجمع لانه قد
خرج عن مثال منتهى الجموع فاشبه الآحاد لخروجه
وزنا وبنية قوله فان كان ثاني الحرفين بعد الالف
ياءً حذفتها في الرفع والجر انما نون مثل جوارٍ في الرفع و
الجر لانهم قد حذفوا الياء من مثال فواعل لانه جمع و
بناء ممتدٌ وانهم كثيراً ما حذفوا الياء في المفرد اجراءً
عنه بالكسرة قبلها نحو يوم يدع الداع والكبير المتعال فلما
كان ذلك جائزاً في المفرد التزم في الجمع كما ان بابَ سعيد
ومتبٍ يجوز فيه التخفيف والتثقيل فاذا جئت
الى باب كينونة لم يجز الا التخفيف لكونه اثقل فلما
حذف الياء حذفا لازماً خرج الاسم عن مثال منتهى
الجموع وصار على مثال سحاب فصُرِفت واما في المنصوب
فلم تحذف لانك تقول سألت الواد ومررت بالواد ولا
تقول قطعت الواد لان الياء تستحق الحركة في حال
النصب فيجري مجرى الياء في ضارب فيكون جوارِيَ

واعلم انه في معدى كرب ثلثة اوجه الاول وهو الاصح وهو بناء جزء الاول واعراب الثاني
ومنع صرفه وقوله ايضا اشارة الى هذا الوجه والثاني اعراب الجزئين معا واضافة الاول
الى الثاني ومنع صرف المضاف اليه والثالث اعراب الجزئين واضافة الاول
الى الثاني وصرف الثاني

قوله اذ بمعنى الوقت وذاك اشارة الى ان يضاف الاول الى الثاني
ففي المعنى مضاف الى الجملة قاضي

ضاربة وكريمة وامّا الثالث بالالف مقصورة
او ممدودة فلازم ابدا بناء الكلمة عليها وربما
وقع في اكثر النسخ من طلحة وسلمى فالظاهر انه
خطاء وقد وجدت في بعض النسخ سلمة فكان
سلمى وهو الصواب ولعل سلمى وقع تصحيفا عن
وكذا الاسمان اللذان جعلا اسما واحدا اذا لم يتضمن
الثاني معنى الحرف نحو معدى كرب وبعلبك فانه
لا ينصرف للعلمية والتركيب فان نكر صرف لزوال
احد السببين اما اذا تضمن الثاني معنى الحرف
فالاسمان مبنيان نحو خمسة عشر وسيجيء ويجوز
في معدى كرب ان يضاف الاول الى الثاني ايضا
ويجوز في الثاني اذ ذاك الصرف وتركه على ان يجعل
كرب اسم قبيلة مثلا فيقال معدى كربا وكرب
في الاحوال الثلاث قوله وكل ما لا ينصرف في
المعرفة ينصرف في النكرة الا نحو احمر انما لم ينصرف
نحو احمر اذا سمي به للعلمية ووزن الفعل فاذا
نكر عن العلمية لم ينصرف ايضا عند سيبويه و
ينصرف عند الاخفش حجته ان الاخفش ظاهر قال ان
الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير فبقي
ذكر في التلويح
ذلك طريقين احدهما
الثاني والعلم لواحد في الجماعة
المسمى به فاذا اريد بلفظ
زيد الموضوع لواحد من
يصار الى الجنس معقولا يحاكي
الجنس المعقول لواحد شخصي
الذي يسمى بالتواطي وثانيهما ان يكون
المنقول
ذكر المنوّن عوض
بالظلم او
العدل فتقول الكافرون
عوض
عاد الخفي
مسمى
هو موسى

على سببٍ واحدٍ وأما حجة سيبويه فهي انه كان
في اول احواله غير منصرف للوصفية ووزن الفعل
فلما سمي به زال الوصفية فلما نكر اعيد الى اصله الذي
ثبت له من منع الصرف وان كانت الوصفية زائلة
ليجري على الحكم الاصلي بعد ان دخله التنكير الذي هو
الاصل وقد ناظر ابو عثمان الاخفش في المسئلة
فقال له عن صرف اربع في مررت بنسوة اربع مع الوصفية
والوزن فقال كان في الاصل اسما منصرفا
والوصفية عارضة والحكم للاصل لا للعارض فاذا زفر
نحو احمر بعد التنكير حيث كان في الاصل وصفا و
العلمية عارضة واما ما فيه الف التانيث فانه
لا ينصرف نكرة على ما سبق فاذا سمي به كان
ابعد من الصرف فاذا نكر بقي غير منصرف ايضا
لبقاء السبب المتكرر واما فعلان فعلى فكاحمر
حذو النعل بالنعل واما الجمع الاقصى اذا سمي به لم
ينصرف لانه قد شابه الاعجمي المعرفة حيث لم يكن
له في الاحاد نظير فان نكرته لم يصرف ايضا في قول
ابي الحسن كما يصرف احمر في قوله بعد التنكير لان
المشابهة بالاعجمي بمنزلة سببين واذا كان

Harvard College Library

مبنية على الكسر لمشاكلة فعال التي في معنى الامر
ولم يستعمل فعال اسما في غير النداء الا نادرا وقوله
قوله أطوف ما أطوف ثم آوي الى بيت قعيدته
لكاع ولا يجوز في السعة جاءتي لكاع الا ان يجعل
لكاع علما لامرأة ثم تعدل عنه هذا قال عبد القاهر
وانما اختص بالنداء لان التعريف لا يكون الا فيه الا ترى
ان نحو خبيثة وفاسقة ليس بعلم وانما يتعرف بالنداء
اشباه هذا فلما اختص بالنداء في حال السعة قوله
واذا اضيف او دخله الالف واللام نجر اعلم ان الجار
ما لا ينصرف عند الاضافة ودخول الالف واللام على
قول من يقول ان المقصود بالمنع في هذا الباب هو
التنوين ومنع الجر بشفاعة التنوين انما هو نجر ومنع
الاسم بالاضافة ودخول اللام عن استحقاق التنوين
واذا لم يستحق استحال تقدير سقوطه فلا يسقط
الجر اذ ذاك لان سقوط تبع لسقوط التنوين واذا لم
يتصور سقوط التنوين لخروجه من حيز الوجود لم يتصور
سقوط الجر اذ لا يتصور العلاوة بغير حمل واما على
قول من يقول الجر مقصود بالمنع فالجر اره مهنا
لوجهين احدهما ان يقال ان القصد ان يمنع بعض

لا يكون في الفعل لانه فمنع الجر في بعض الاحوال
دون جميعها لئلا يجري اعرابه مجرى اعراب
الفعل في تغيره من الجر في كل حال والوجه الثاني
ان يقال ان الاسم اذا دخلته الاضافة او لام
التعريف خرج من شبه الفعل لدخول ما لا يكون في
الفعل فأعيد اليه ما أخذ منه لاجل شبهه وهو الجر
اما التنوين فلم يعد لعدم الامكان لا يقال ان
حروف الجر لما تدخل الفعل فكان يجب ان يعاد
معها الجر والتنوين لان اللام والاضافة اشتد
شبه الاسم من حروف الجر لانهما يجعلان النكرة معرفة
بخلاف حروف الجر فانها لا تحدث في معنى الاسم
شيئا فلم يعتد بدخولها وجواب ثان وهو ان
حروف الجر جاءت لتوصل الافعال الى الاسماء
فقولك ذهبت بزيد بمنزلة اذهبت زيدا فكان
معدودا في جملة الفعل من جهة المعنى فيصير
كانه لم يتصل به الاسم واما اللام بخلاف هذا الجر
من جملة الاسم واحد حروفه قوله والمبني نوعان
لازم وعارض واعلم ان الاصل في الاسم الاعراب
لانه ابدا عرضة لتوارد المعاني الموجبة للاعراب عليه

١٠٢

علا

اسماء الملائكة واسماء الانبياء عليهم السلام كلها لاينصرف
الا سنة محمد وشعيب وصالح وهود ونوح ولوط

الامر على هذا يجب ان لاينصرف عند التنكير على مذهبه الا
ايضا اذ التنكير لا يزيل مشابهة الاعجمي سببا والتعريف
الا ينصرف عند العامة
سببا يجب ان ينصرف على مذهب ابي الحسن بعد التنكير
لزوال احد السببين كما مر في احمر واما عند سيبويه
فيعود الى اصله قوله والثلاثي الساكن الاوسط
يجوز فيه الصرف وتركه نحو هند ودعد فقد اجتمع فيهما
التعريف والتانيث ونوح ولوط قد اجتمع فيهما
العجمة والتعريف فالقياس ان يمنع الصرف الا ان
الخفة فيهما قاومت احد السببين فصرفت لذلك
وقوم يجرونها على القياس فلا يصرفونها لوجود
السببين واللغة الفصيحة التي عليها التنزيل
هي الاولى قال الله تعالى كذبت قوم نوح وقال لما
جاءت رسلنا لوطا واما ما فيه سبب ثالث
من هذا النوع كماه وجور في اسمي بلدتين فان
فيهما التعريف والتانيث والعجمة فلم يجز فيه الا منع
الصرف لان الخفة قاومت احد الاسباب وبقي
اثنان واما المؤنث الثلاثي المتحرك الاوسط فاجاز
مجرى الرباعي نحو قدم اسم امراة وذلك لتنزل الحركة متزلة
الحرف الرابع ويدل على اجرائهم الحركة مجرى الحرف انهم قالوا

Princeton University Library

بالتسمية الى حبلى حبلى وحبلوى بالحذف والقلب ولم
يجيزوا في نحو حباري الا الحذف نحو حباري ولم يقولوا
حباروي لوقوع الالف خامسة ثم انهم جعلوا نحو حبزي
بمنزلة حباري فلم يجيزوا فيه الا الحذف وان كان الالف
رابعة لتنزيل الحركة منزلة الحرف حتى كان الالف خامسة
كذلك ههنا اجروا نحو قدم مجرى عناق فلم
يصرفوا اسم امراة وان سميت رجلا به صرف
لان الحركة وان تنزلت منزلة الحرف الا انها لا
تقوى قوته فلم يؤثر في منع الصرف ما لم يكن في المسمى
نائب بخلاف الحرف الرابع في عناق فانه تنزل
منزلة تاء التانيث ولهذا لم ترد التاء في الرباع
في التصغير والحركة لم تنزل منزلة التاء الا ترى انك
تقول في التصغير قديمة وعنيق والحاصل ان هذه
على ثلاث مراتب الاولى ما فيه التاء لانه يمنع الصرف
اذا سميت به رجلا او امراة والثانية لما زاد على
ثلثة احرف لان حرف الرابع لا يمنع الصرف في التذكير
الا بعد ان يكون الاسم قد جرى فيه التانيث قبل
تسميته المذكر به الا ترى ان كتابا اسم رجل منصرف
حيث لم يكن اسم مونث قبل التسمية والثالثة

عناق بياض
تانيث معنوى علم
العناق بالفتح او الاوهو
دابة كالجبل عنوق واشق
وغير اخته

لان الحرف الرابع انما قام مقام تاء التانيث اذا جرى على المونث
واما اذا لم يسم به التانيث مرة واحدة فلا يحكم عليه انه قام
مقام حرف التانيث

وانما بنى منها ما بنى لمناسبة ما بينه وبين ما
لا تمكن له اعني الحرف او الفعل ثم ان الاسم المبني
اما ان لم يكن له حالة اعراب او كان له ذلك
والاول هو المبني اللازم والثاني هو العارض وتعريف
المصنف اللازم بانه الذي تضمن معنى الحرف او ما اشبهه
ليس على وجهه لفساده طردا وعكسا لان المفرد
بلا التي لنفي الجنس يتضمن معنى الحرف والغايات
تشبهه وكذا القصد من المركب يشبه الحرف
والعجز يتضمن معناه ومثل هذه الاشياء ليس بمبني
بناء لازما واسماء الافعال نحو هيهات وشتان
لا تشبه الحرف ولا يتضمن معناه وهي من المبني
اللازم قوله كاين ومتى وكيف انما بنى اين
لتضمنه اما معنى حرف الاستفهام او المجازاة
لانك اذا قلت اين زيد فكانك قلت اني الدار
ام في السوق ام في المسجد ام في غيرها واذا قلت
اين تجلس اجلس فمعناه ان تجلس في الدار اجلس
فيها وان تجلس في المسجد اجلس فيه وهكذا وكذلك
متى لانك اذا قلت متى القتال كان المعنى اليوم
ام غدا ام بعد غد واذا قلت متى تخرج اخرج فالمعنى

ان تخرج اليوم اخرج اليوم وان تخرج غدا
اخرج غدا وهكذا وكذلك كيف فانه يتضمن
معنى حرف الاستفهام لان معنى قولك كيف زيد
اصحيح ام سقيم ولا يكون للمجازاة قوله او ما
اشبهه كالذي والتي شبه الموصولات بالحرف
من حيث انها تفتقر الى جملة توصل بها ولا تستقل
بالفائدة واتما بنى اين وكيف على الحركة والاصل في
البناء ان يكون للهرب من التقاء الساكنين او خير
الفتحة لخفتها قوله والعارض خمسة اشياء اتما بنى
المضاف الى ياء المتكلم على الكسر لان الاعراب فيه
يؤدي الى احد الامرين اما انقلاب الياء الفا
او واوا في حال النصب او الرفع واما خروج الياء
عن المدة وكلاهما خلاف الاصل فبني على الكسر
ابقاء على المدة والياء واما المنادى المفرد
المعرفة فاتما بنى لوقوعه موقع كاف الخطاب وهو
مبني فبني ما وقع موقعه الا ترى انك اذا قلت يا
زيد فقد توجه الخطاب اليه واتما بنى على الحركة
لعروض البناء فرقا بين ما يكون البناء فيه
عارضا وبين ما هو عريق في البناء واتما بني

الكلام مؤنثا والثانية ماكان علما وهو اما
ان يكون معدولا عن فاعلة كحذام وقطام
فانها قد عدلا عن حاذمة وقاطمة واما ان
يكون معدولا عن المصدر المعرفة كفجار للفجرة و
حاد للمحدة وهي ايضا علم الا انه من اعلام
الاجناس دون الاشخاص وفي فعال حينئذ سواء
كانت معدولة عن فاعلة او عن المصدر المعرفة
لعنان احديهما وهي الحجازية البناء على الكسر
شبيها بالتي في معنى الامر حيث شاركتها في
الصيغة فجعلوها مشاركة لها في الحكم ذهابا
بالحكم مذهب الصيغة والثانية وهي التميمية الاعراب
مع منع الصرف لما فيه من العلمية والتانيث والعدل
فان نكر صرف لزوال العلمية والتانيث المؤثر
لما ثبت انه لا يؤثر الا مع العلمية واللغة التي
عليها استعمال الفصحاء هي الاولى وعليها البيت
الذي انشده بيت اذا قالت حذام فصدقوها
البيت وهو للحتم بن صعب في امراته حذام وقيل
انه لامراة من العرب والثالثة فعال التي تختص
بنداء المؤنث نحو يا لكاع ويا خباث وهي ايضا

يا لكاع وما خباث
اي لئيمة في كسب المراة
يقال للمذكر يا لكع يا لكاع وللمؤنث
ما اخذه

المتحرك الاوسط فانه انما يمنع الصرف اذا كان اسم
امراة لنقصانه عن التاء بدرجتين قوله والعدل
حذام فيه مذهبان اعلم ان فعال في كلامهم على عدة
انحاء فالاول التي في معنى الامر نحو نزال وتراك و
هو قياس في كل فعل ثلاثي عند سيبويه وهي مبنية
لوقوعها موقع فعل الامر عند اصحابنا وعند الكوفيين
لتضمنها معنى لام الامر وانما بنيت على الكسر دون
السكون فرارا من اجتماع الساكنين وفعال هذا
مؤنثة بدليل قوله والانث اشبح من اساءة اذ ذهبت
نزال وملي في الذعر وذكر عبد القاهر انت
نزال عدل عن انزل وانث الفاعل لقصد
الفعل كما انث الفعل لتانيث الفاعل في ضربت هند
وفائدة تانيث الفعل التوكيد والمبالغة كانه
على معنى انزل ثلث مرات فجعل الياء التي هي ضمير
الجماعة في قولك افعلي يا جماعة كذا دالا على قصد
تكرير الفعل وجمعه ثلث مرات ونظيره ما ذكر ابو
عثمان في قوله تعالى رب ارجعون قال ان المعنى
رب ارجعني ارجعني ارجعني ونظيره القيا والمعنى
القه القه قال فلما عدل عن انزلي استعمل في

الكلام

على الضم لانه لم يمكن بناؤه على الفتح لالتباسه
بالحركة الاعرابية بالحركة البنائية فيما لاينصرف
ولا على الكسر لالتباسه بالمضاف الى ياء المتكلم
المحذوف عنه الياء اجتزاءً بالكسر نحو يا غلام
ولم يبن المنادى النكرة لانها لم تقع موقع كاف
الخطاب اذ المراد واحدٌ غير معينٍ كقولك لاعمى
يا رجلاً خذ بيدي ولا المضاف لان الاضافة
تمنع البناء لكون المضاف اليه بمنزلة التنوين
لكونه علماً للتمكن لايجتمع مع البناء واما
النكرة المفردة مع لا لنفي الجنس في نحو لا رجل
في الدار فانما بنيت لتضمنها معنى من الاستغراقية
كانه قيل لا من رجل في الدار وعلى الحركة لعروض
البناء وعلى الفتح لتناسب عمل لا وهو النصب وانما
المركب نحو خمسة عشر فانما بني الاول لنزوله من
الكلمة منزلة الصدر من عجزها والثاني لتضمنه
معنى الحرف اذ الاصل خمسة وعشرة وبنيا على الفتح
لخفته المطلوبة على الخصوص هنا واما نحو بعلبك
فلا يبنى منه الا الصدر حيث لا يتضمن الثاني
معنى الحرف واما ما حذف منه المضاف اليه نحو

جئتك من قبل فانما بني لان الاسم اذا حذف منه
المضاف اليه ونوي فيه وما الاضافة معنىً من معاني
الحروف واذا ظهرت المضاف اليه نحو من قبل هذا كان
معنى الاضافة مفهوماً من لفظ المضاف اليه فلم يتضمن
المضاف معنى بانما بني على الضم جبراً للمحذوف منه
بانوى الحركات وقيل بني على الضم لان النصب والجر
قد يدخلانه حال الاضافة نحو قبل هذا ومن قبله فلم
يبن على الفتح والكسر اتباعاً للتي الفته بين حركة الاعراب
والبناء قوله والمبني اللازم من الافعال الماضي
والامر بغير اللام قد سبق في صدر الكتاب ان الماضي و
الامر بغير اللام لاستحقاقهما الاعراب فبناؤهما لايكون
الا لازماً واما المضارع فقد استحق الاعراب
بسبب المضارعة فما بني منه مبنيّ بناءً عارضاً
وذلك ما لحقه نون جماعة النساء نحو يفعلن و
انما بني شبهاً بالماضي نحو فعلن عند سيبويه و
قال غيره انه قد ترك على اصل البناء ايذاناً بان
الاصل في الفعل البناء كما صحت القود تنبيهاً على
ان اصل باب بوب واما بني عند لحوق نون
التأكيد ثقيلة او خفيفة على الفتح لانه لما اقترن

الزيادة اشبه نحو بعلبك اسمين على الفتح كما بينا

قوله واعلم ان هذه الكلمات منها ما يعمل ويعمل فيه اعلم ان الكلمات الثلث تنقسم بحسب القسمة العقلية الى اربعة اقسام لانها اما ان تكون عاملة ومعمولا فيها وهو واقع كالافعال المضارعة وعامة الاسماء المتمكنة او لا تكون عاملة ولا معمولا فيها وهو ايضا واقع كالحروف غير العاملة والاسماء غير المتمكنة الا القليل منها واما ان تكون عاملة ولا يكون معمولا فيها وهو ايضا واقع كالفعل الماضي والامر بغير اللام والاسماء غير المتمكنة الجازمة للفعل المضارع واما ان لا تكون عاملة ويكون معمولا فيها وهذا القسم قد اهمله المصنف وظن انه غير واقع متوهما انه لا يتصور معمول فيه الا وان يكون عاملا لان المعمول فيه اما الفعل المضارع ولا شبهة في ان كل مضارع عامل واما الاسم المتمكن وكل متمكن يصح اضافته فيعمل الجر لا يقال ان ما فيه نون الجمع من الاعداد لا يصح اضافته البتة وهو متمكن حيث تقول عشرون وعشرين لانا نقول هب انه لا يعمل الجر الا انه ينصب الاسم بعده على التمييز فيكون عاملا

قوله والمصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل واسم الفعل وظرف المكان والزمان والآلة وعامة الاسماء المتمكنة كالمضروب والضارب والمضرب والمضرب والمضرب

قوله والاسماء الغير المتمكنة كالمضمرات والاسماء الاشارات والموصولات الا القليل منها اسم الاسماء الغير المتمكنة استثناء منقطع وهي ما وضع لمعنى في نفسه ولم يقترن باحد الازمنة الثلثة وهو لا يقتضي بنفسه شيئا آخر

قوله واما ما يعمل فيه اعلم ان الكلمات الثلث تنقسم بحسب القسمة العقلية الى اربعة اقسام لانها اما ان تكون عاملة ومعمولا فيها وهو واقع كالافعال المضارعة وعامة الاسماء المتمكنة او لا تكون عاملة ولا معمولا فيها وهو ايضا واقع كالحروف غير العاملة والاسماء غير المتمكنة الا القليل منها واما ان تكون عاملة ولا يكون معمولا فيها وهو ايضا واقع كالفعل الماضي والامر بغير اللام والاسماء غير المتمكنة الجازمة للفعل المضارع واما ان لا تكون عاملة ويكون معمولا فيها وهذا القسم قد اهمله المصنف وظن انه غير واقع متوهما انه لا يتصور معمول فيه الا وان يكون عاملا لان المعمول فيه اما الفعل المضارع ولا شبهة في ان كل مضارع عامل واما الاسم المتمكن وكل متمكن يصح اضافته فيعمل الجر لا يقال ان ما فيه نون الجمع من الاعداد لا يصح اضافته البتة وهو متمكن حيث تقول عشرون وعشرين لانا نقول هب انه لا يعمل الجر الا انه ينصب الاسم بعده على التمييز فيكون عاملا

قوله واعلم ان هذه الكلمات منها ما يعمل ويعمل فيه اعلم ان الكلمات الثلث تنقسم بحسب القسمة العقلية الى اربعة اقسام لانها اما ان تكون عاملة ومعمولا فيها وهو واقع كالافعال المضارعة وعامة الاسماء المتمكنة او لا تكون عاملة ولا معمولا فيها وهو ايضا واقع كالحروف غير العاملة والاسماء غير المتمكنة الا القليل منها واما ان تكون عاملة ولا يكون معمولا فيها وهو ايضا واقع كالفعل الماضي والامر بغير اللام والاسماء غير المتمكنة الجازمة للفعل المضارع واما ان لا تكون عاملة ويكون معمولا فيها وهذا القسم قد اهمله المصنف وظن انه غير واقع متوهما انه لا يتصور معمول فيه الا وان يكون عاملا لان المعمول فيه اما الفعل المضارع ولا شبهة في ان كل مضارع عامل واما الاسم المتمكن وكل متمكن يصح اضافته فيعمل الجر لا يقال ان ما فيه نون الجمع من الاعداد لا يصح اضافته البتة وهو متمكن حيث تقول عشرون وعشرين لانا نقول هب انه لا يعمل الجر الا انه ينصب الاسم بعده على التمييز فيكون عاملا

قوله والعامل عندهم اما ان يجب كون الكلمة على وجه مخصوص قد عرفت ان المعرب هو الاسم المتمكن والفعل المضارع وعرفت ايضا ان الاسم هو الاصل في الاعراب وان المضارع قد تطفل عليه فيه بسبب مضارعته فاعلم ههنا ان تطفل

قوله ولا ينصب التمييز ايضا اذ لا ابهام فيه لانا نقول كل علم قابل للتنكير بضرب من التاويل فيصح اضافته اذ ذاك فهذا الذي غر المصنف من اهمال القسم غير انه واقع لان من الاسماء ما لا يقبل اضافا البتة من ذلك خوطر او قاطبة فانه لا يجر المضاف اليه ولا ينصب التمييز وهو معمول فيه فيكون هذا القسم ايضا واقعا

قوله والاسماء المتضمنة معنى ان تجزم الفعل المضارع وقد بينت لتضمن الحرف نحو من تضرب اضرب وكذا اخواته الا ايا فانه لم يبن وان تضمن معنى الحرف لوجهين احدهما ايذانا بان الاصل في الاسماء الاعراب كما بنوا يفعلان ايذانا بان الاصل في الافعال البناء والثاني انهم حملوه على ما هو نظيره في المعنى وهو جزء وبعض وعلى ما هو ضده وهو كل فانهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره

قوله والعامل عندهم اما ان يجب كون الكلمة على وجه مخصوص قد عرفت ان المعرب هو الاسم المتمكن والفعل المضارع وعرفت ايضا ان الاسم هو الاصل في الاعراب وان المضارع قد تطفل عليه فيه بسبب مضارعته فاعلم ههنا ان تطفل

قوله على وجه مخصوص مفهوم منه ان المقتضى غير العامل هنا في الاسم ظاهر واما في الفعل فلابد من بيانه بان يقال ان وقوع المضارع بنفسه موقع الاسم سبب يحدث به تمثيته المشابهة المقتضية كونه على النصب وان الذي جزم عن ذلك يحدث به انحطاط رتبة المضارع المقتضي كونه على الجزم وكل من الامتيتة والانتقصية والانحطاط معان لابد ركها الا العقل ولا سبيل للحس اليها

كان الجزم مفقودا في الاسم وسموا مضارعة المضارع للاسم مقتضية للاعراب والمعنى الذي هو به اولى حظا من المضارعة اعني وقوعه موقع الاسم عامل رفعه والحرف الذي هو معه في تقدير الاسم او شبهه اعني ان واخواتها عامل النصب والحرف الذي جزمه عن تقدير الاسم او شبهه اعني ان واخواتها عامل الجزم اذا عرفت هذا اعرفت معنى قوله والعامل عندهم ما اوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص فان العامل بسببه يحدث المعنى المقتضي لكون آخر الكلمة على وجه مخصوص قوله والعامل ضربان هذا اغنى عن الشرح قوله لما رأيت اثر الاول في الثاني وعرفت علته اي عرفت علة تاثيره يريد انك اذا رأيت الغلام في غلام يريد يؤثر في الثاني فجرته وعرفت ان علة هذا التاثير هي الاضافة امكنك تعدية هذا الحكم الى كل ما وجدت فيه تلك العلة وعين بعضهم ان الصواب وعرفت علته اي علة الاول اي عرفت ان للاول اثرا في الثاني ولعل الاول اصوب قوله في العوامل اللفظية القياسية قوله قدمنا

الفعل او ما اشبهه من الحروف والاسماء وهو غيرها بوجه بالاسم المتمكن سبب لثبوت وصف فيه كالفاعلية او ما اشبهها او المفعولية او ما جرى مجراها او الاضافة وهو معنى معان معقولة تستدعي بجلالتها ان تستدل بها عليها فجعلوا وجوه الاعراب الذي هو الرفع والنصب والجر دلائل عليها وسموا تلك المعاني مقتضيات للاعراب والاشياء التي تعلقها به سبب لحدوث هذه المعاني عوامل وكذا مضارعة الفعل المضارع بالاسماء كما تقدم ذكره تستدعي اجراء حكم الاسم عليه في الاعراب فرفعوه حيث وجدوه او فرعا من المضارعة وذلك عندهم فيه موقع الاسم او الرفع اقوى وجوه اعراب الاسم ونصبوه حيث وجدوه لا يقع بنفسه موقعه لكن معه ما يجعله في تقدير الاسم او ما اشبهه حيث كان النصب اضعف وجوه اعراب الاسم وجزموه حيث وجدوه قد انحط عن رتبة المضارعة وذلك عند وجود ما يمنع من تقدير الاسم او ما اشبهه حيث

كان

قوله لان المطرد بمثابة الكلي لانه مالا اختصاص لشيء كالكلي آخذهو مالا يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة الاترى ان على الرفع وحده وعلى النصب والرفع لا اختصاص له بخبر ومبتدا مثلا لان علة الاول للزوم وعلى الثاني التعدي فتناول كلا ما وجد فيه تلك العلة بخلاف كذلك على الجر وقد عرفت بيانه كما ان الحيوان لا اختصاص له بانسان والانسان لاقتضائه للناطق بذا يد يل يتناول كلا منهما كلا من بزيد وعمرو وغيرهما وغيره اي غير المطرد

قوله بمثابة الجزئي لانه ما يختص شيئا كالجزئي من حيث ان الجزئي كل اختص على الجزء وعلمه كما ان الجزئي يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه فلا يتناول زيدا وغيره

الضابطية لاطراد ها لا خفاء ان المطرد يستحق التقديم على غير المطرد لان ما لا يطرد في كلامهم جرى مجرى الشاذ النادر عن القياس الخارج عن الاصل ولان المطرد بمثابة الكلي وغيره بمثابة الجزئي قوله ولان الفعل منها وهو الاصل في العمل وانما كان اصلا لكونه اشد تاثيرا واكثر فائدة لدلالته على الحدث والزمان والاسم انما يعمل بعد تقويتها بما به قوله اما الفعل فانه يعمل الرفع والنصب شرطا ان عمل الفعل مقصور على الرفع والنصب لان الرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة والفعل انما يقتضي الفاعل والمفعول وما يضاهيهما ولا يقتضي شيئا سوى ذلك فبالحري ان يكون عمله مقصورا على الرفع والنصب قوله اما الرفع فعام يريد ان عمل الرفع عم جميع الافعال لانها مستوية الاقدام في اقتضاء الفاعلية والفاعل هو المسند اليه عاملة متقدما عليه وقد سبق تفسير الاسناد في صدر الكتاب وانما وجب تقديم الاسم لان الفعل هو اللفظ الدال

على ثبوت معنى لشيء في زمان معين فاذا الاسناد كالجزء الذاتي لمفهوم الفعل والذهن متى تصور الاسناد لابد وان ينتقل الى المسند اليه والا لكان المعنى الاضافي اعني الاسناد مستقلا بالمفهومية فاذا من ضرورة الاسناد انتقال الذهن الى المسند اليه وذلك هو الفاعل واذا وجب هذا الترتيب في الذهن وجب في اللفظ ثم الفاعل لا يكون الا واحدا ولهذا اقال برفع اسما واحدا او ذلك لان وصف الفاعل عند النحويين ان يسند اليه الفعل مقدما عليه ولم يشترط ان يكون احدث شيئا بدلالة قولهم طاب الخبز ومات زيد فاذا كان شرط الاسناد لا الاحداث فليس لك ان تسند مرتين وقولهم ضرب الرجلان والرجال ليس بنقض لان المعتبر به انه لا يجوز ارتفاع اسمين مختلفين بجهة الفاعلية للفعل الواحد من غير عاطف نحو ضرب زيد عمرا وقوله او ان لم يظهر فمضمر اعلم ان الفاعل على ضربين مظهر نحو ضرب زيد ومضمر وهو اما منفصل نحو ما ضرب الا هو ولا يسند اليه الا عند تعذر الوصل وهو اما بارز او مستتر

كالمنوي في اضرب او خيلازم حـ

نحو قولك اعطيت زيدا درهما
فانه لو ذكرت المفاعيل لم يجز ان تقال
زيدا جيدة او زيدا درهم واعطوا من هذا الباب
ما يتعدى الى المفعول الثاني بواسطة الحرف ثم حذف
منه اما عاخترت الرجال اي من
الرجال اي الاله تع واختار موسى
قومه سبعين رجلا اي من قومه ومنه
قوله استغفر الله ذنبا لست احصيه
وسميت زيدا او كنيته اباعبدالله
والاصل الباء وعن ثم الاصل تقديم
ما هو فاعل في المعنى والمتعدى اليه
الفعل بنفسه ومن ثم لم يجز اعطيت
صاحبه الدرهم واخترت احدهم التقدم
للاظهار قبل الذكر لفظا ومعنى ويجوز
الاقتصار هنا اي في باب اعطيت على
احد المفعولين بمعنى يجوز في ثلثة
الاقتصار على الاول

كضربا وضربوا وضربت وضربن وامامستكن
سواء كان لازما كالمنوي في زيد ضرب
قوله ثم ان الفعل على ضربين متعد وهو ما
يتصل الى المفعول به من غير وساطة الحرف نحو
ضربت زيدا وهو على ثلثة اضرب متعد الى مفعول
واحد كضربت زيدا ومتعد الى مفعولين وهو
على نوعين لان المفعول الثاني لا يخ من ان يصح
حمله على الاول او لا يصح والاول هو افعال القلوب
نحو علمت زيدا قائما وسيجيء شرحها والثاني نحو
اعطيت زيدا درهما ويجوز الاقتصار هنا
على احد المفعولين نحو اعطيت زيدا ولا تذكر
ما اعطيته او اعطيت درهما ولا تذكر من اعطيته
ويجوز ان تسكت عنهما جميعا نحو فلان يعطي ويمنع
تفعل ذلك لتفيد به نوعا من المبالغة والتوكيد بذلك
بانه مسقط على الاطلاق واما في افعال القلوب
فلا يجوز الاقتصار على احد المفعولين نحو علمت
زيدا او منطلقا لان وضعها على ان تعرف الشيء
بصفة فلا يجوز ان تسكت على احدهما فتقدر ما
عقدت عليه حدثنك واما المفعولان مما فقد

ومنه قولهم من يسمع يخل اي يخل المسلوع صحيحا مطلقا على مذهب ابن السراج
ولو سلم انه يوم يقول نادوا شركائي الذين زعمتم شكائي وقوله ظننتم ظنتكم
بالصدر فكانه قال وظننتم ظنتكم لان الخ كبدكما لتكرير وعند قيام قرينة عند بعضهم
عادت بلا قرينة اذ من المعلوم بالضرورة ان العاقل لا يخ عن علم وظن فمع قرينة اغلبية
فاذا قلت علمت بلا قرينة لم تحذف ما حذفت بكلامك هذا الا ما كشف الضرورة او هو والحق
انه جائز مطلق لانك باعتبار انك اخبرت واعلمت مخاطبك انها عندك
ظن لا يقين او يقين لا ظن
احدث فيه من الثبات ما لا
خفاء فيه وضرب اقوى وهو
متعد الى ثلثة مفاعيل

حاز حذفها ومنه قولهم من يسمع يخل وضرب متعد الى
ثلثة وهو فعلان منقولان بالهمزة عن المتعدي
الى مفعولين وهما اعلمت وارايت تقول اعلمت
زيدا عمرا فاضلا وارايت زيدا عمرا فاضلا وقد جاز
الاقتصار ظننت وحسبت وخلت وازعمت وقد
بقي من اخبرت وخبرت وحدثت وانبات ونبات
معنى اعلمت فيتعدى تعديته قوله وقد يقام المفعول
مقام الفاعل اذا بني له الفعل اعلم ان المفعول ربما
تتوفر العناية بذكره فيبنى له الفعل ويجعل مسندا اليه
ويجعل ذكر الفاعل نسيا منسيا وعلامة البناء للمفعول
في الماضي ان يضم اوله وتكسر عين الفعل في
الثلاثي المجرد عن الزيادة والمزيد فيه واللام او
الرباعي المجرد والمزيد فيه والملحق بهما نحو ضرب
واستكرم فان اول المتحركات هو الت اذا لا
عبرة بهمزة الوصل وتدحرج وتدحرج وجلبب و
تجلبب وامافي المضارع فان يضم حرف المضارعة
ويفتح العين في الثلاثي المجرد والمزيد فيه واللام
الاولى في الرباعي المجرد والمزيد فيه والملحق
بهما نحو يضرب ويستكرم ويدحرج ويتدحرج

في مثال الرباعي والمزيد فيه وجلبب وتجلبب
في مثال الملحق بهما

وتجليب فهذا الاسم اعني اسم ما لم يسم فاعله
فاعل لفظا لكون الفعل مسندا اليه مقدما عليه
مفعول معنى كملت زيدا وطاب الخبز قوله و
يجوز الاسناد الى المفعول الثاني الاسناد الى
احد المفعولين المتغايرين ايا كان سائغ نحو اعطي
درهم زيدا او اعطي زيد درهما الا انهم قالوا
ان الاسناد الى ما هو فاعل في المعنى احسن
وهو زيد لانه عاط اي آخذ واما في المفعولين
غير المتغايرين فلم يسوغوا الاسناد الا الى
الاول نحو علم زيد قائما ولا يجوز ان تقول
علم قائم زيدا وذلك لان المفعول الثاني في هذا
الباب هو الخبر في الحقيقة فلا يحسن جعله مخبرا عنه
وقد اجاز ابن الانباري الاسناد الى الثاني
حيث امن اللبس فاجاز ظن قائم زيدا لانه
لا يلبس ان القيام هو المظنون دون الزيدية ولم يجز
ظن اخوك زيدا في ظننت زيدا اخاك للالتباس

قوله ومنصوب الفعل على ضربين اعلم ان المفعول به
من المنصوبات الخاصة ببعض الافعال وهو المتعدي
لانك تقول ضربت زيدا وبلغت البلد ولا تقول

مسئلة للالتباس لان ذلك يدل
على ان زيدا معلوم والاخوة
مظنونة فلو اقيم الاخ مقامه
لانعكس المعنى وهو غير جائز واما
سائر المفاعيل فلم يصح بعدم
جواز الاسناد اليه لكن اشار
وان يشتغل بيانه قلنا ان تشتغل
به فتشغل لا يجوز الاسناد الى
المشغول له لاستلزامه زوال
ما يشعر بالملابسة والى المشغول معه لانه مالوا ويستلزم وجودا المعطوف بدون المعطوف عليه
وبلا واو وجودا المشغول معه منتفيا عن الواو وكلاهما لا سبيل اليه والى المشغول فيه
ان كان ظرفا لازما اذ لا سبيل الى ارتفاعه والى التاكيد من المشغول المطلق لعدم
تاكد الكلام بمجرد ضرب شيء ما في جلس مكان او زمان او في موضع لان من الاشياء
معلومة قطعا من نفس الفعل وقد تقل بعضهم جواز الاسناد الى التاكيد بنته

فقد كنت ذكرته مرتين اجمالا وتفصيلا وما ذكره مرتين احد
محاذير قوة واحدة تهذين الوجهين يجمع قوله كما فيه
من سلوك طريقة الاجمال
حاشيه

وهبت زيدا وانما سمي مفعولا به لانه قد فعل به
ذلك الفعل وكذا التمييز فانه ايضا من المنصوبات
الخاصة لانه رفع الابهام فلا يجيء الا لما وجد فيه
الابهام فلا يجيء الا لما وجد فيه الابهام نحو طاب
زيد نفسا لانه يحتمل طيب الاصل والرائحة والعيش و
غيرها وكذا تصبب الفرس عرقا والتمييز يكب مزالا
عن اصله اذ الاصل في طاب زيد نفسا طابت
نفسه وكذا تصبب عرقه فازيل عنه ايذانا بضرب
من المبالغة والتوكيد لما فيه من سلوك طريقة
الاجمال والتفصيل وعلى هذا قوله تعالى واشتعل الرأس
شيبا اي شيب رأسي وقد فصحت هذه الجملة لما
فيها من الاستعارة التي هي ابلغ من الحقيقة واسناد
الاشتعال الى الرأس وايقاع شيبا تمييزا
عنه ايذانا بشمول اشتعال الرأس اذ يوزان
اشتعل شيب رأسي واشتعل الرأس
شيبا يوزان اشتعل النار في بيتي واشتعل
بيتي نارا والفرق ظاهر ولما فيها من سلوك
طريق الاجمال والتفصيل وغيرها من لطائف
الاعتبارات وكذا الحال المنصوب فانه من المنصوبات

لانها في المجاز وهو ابلغ منها لان
الانتقال فيه هو الملزوم الى اللازم
فيكون ابلغ لان المعنى انه كدعوى
الشيء ببينة ولا شك انها
ابلغ حاشيه

قوله بعضهم اعني ابا علي
الاشتغال الى آخره اي اذا
واقع بعد اسناد اي للايذان
بالاشتغال الى آخره اي اذا
واقع بعد اسناد
حاشيه

الخاصة بالافعال الناقصة وما جرى مجراها فان
قلت كيف جعل الخبر من معمول العوامل القياسية
وعامله سماعي قلت انه جعل الخبر قسما من معمول
الفعل الناصب على الاطلاق لا من معمول
الفعل الناصب القياسي فيلزم ما ذكرتم قوله
والعام في خمسة اعلم ان المصدر من المنصوب
العامة على معنى ان كل فعل لازما كان او متعديا
مبهما كان او غير مبهم ينصب مصدره او ما هو
في معناه نحو ذهب ذهابا وضرب ضربا وظاهر
طيبا لان في الفعل دلالة عليه فيا حري ان
يعمل فيه بنفسه ثم ان المصدر قد يكون مبهما
نحو ضربت ضربا فانه يتناول ضروب الضرب
من الشديد وغيره وكذلك يتناول المرة والمرتين
والمرار وقد يكون محدودا نحو ضربت ضربة و
ضربتين ويكون نكرة كما ذكرنا ومعرفة نحو ضرب
الضرب الذي تعلم ثم ان الفعل الذي ينصب
المصدر فاما ان ينصب مصدره او غير مصدره
فما هو بمعناه فالاول كما ذكرنا واما الثاني فاما
ان يكون مصدرا او غير مصدر والاول اما ان

ان يلاقيه في الاشتقاق كقوله تعالى والله انبتكم من
الارض نباتا فان نباتا وان لم يكن مصدرا انبت
الا انه يلاقيه في الاشتقاق او لا يلاقيه فيه نحو قعد
جلوسا واما الثاني فكنحو ضربته سوطا لانه اسم اقيم
مقام المصدر لانه لما كان آلة الضرب سد به مسد
البتة مصدر ساط يسوط بدليل قولهم ضربته بسوطين
اسواطا ولو كان مصدرا لما ثنى وجمع وذكر
بعضهم ان السوط لا يجوز ان يكون مصدرا لما
انه ضرب مخصوص وهو الضرب بالسوط فلا
دلالة ضربت عليه لان العام لا يستلزم الخاص
بخلاف العكس نحو سطته ضربا مثلا الا ان
لقائل ان يقول اذا لم يجز ان ينصب السوط
مصدرا بضربت لعدم دلالته عليه فاجز
ان لا ينصب به اسما بعد ما ذكرتم وايضا ما ذكره
منقوض بضربت ضربة وضربتين فان ضربت
لا يدل على الضربة والضربتين وانما هو الدال على
الضرب مطلقا فعلم والمفعول فيه هو ظرف
الزمان والمكان انما سمي المفعول فيه ظرفا لانه
محل الافعال شبيها له بالاواني التي تحل فيها

بلاغة

في الوصفية ووجه اختصاص الحال بالتنكير هو ان الحال
جرى مجرى الصفة للفعل ولذلك سماه سيبويه
نعتا للفعل واراد بالفعل المصدر الذي يدل
عليه الفعل واذا جرى مجرى الوصف للفعل و
الفعل نكرة لزم تنكيره قوله فاذا اردت
الحال عن النكرة فقدمها عليها اعلم ان نصب الحال
عن النكرة بدون التقديم قبيح الا اذا كان النكرة
موصوفة او مضافة او معرفة او مصدرة
بالاستفهام او مفصولا بينها وبين ذي الحال
بالا نقضا للنفي كما في قولك جاءني رجل من بني
تميم فارسا وقوله لا يترك بن احد الى الاحجام
متحوفا ريد الوغى بحمام وقولك هل اتيك رجلا
راكبا اذا اردت الاستفهام عن اتيانه
بالركوب وقولك ما جاءني رجل الا راكبا وتقول
في غيرها جاءني راكبا رجل وقبح جاءني رجلا
راكبا ولم يتعرض المصنف لما ذكرنا من القيود تسامحا
وتسامحا واطلق القول بالتقديم في كل نكرة و
الاستثنا بقوله لغرة موحش طلل قديم اما
يصح على مذهب الاخفش والكوفيين واما على مذهب

قوله لكونه مبتدأ عندنا لعدم الاعتماد وهو ممتنع لان اتحاد العامل فيها واجب لانها
نعت الصفة في الحقيقة فكما ان العامل في الصفة هو العامل في الموصوف كذلك العامل في الحال فصاحبها
وذهب بعضهم الى جواز ان يكون امتنع اتحد واجيب حال والعامل اسم الاشارة فيها
وصاحبها والصواب على ما ذهب اليه بعض قوم

سيبويه فلو جعلنا موحشا حالا عن طلل لاختلف
العامل في الحال وصاحبها لما ان العامل في الحال
هو الظرف وفي صاحبها معنى الابتداء لكونه مبتدأ
عند والصواب ان يجعل حالا من المستكن في الظرف
من ضمير طلل وحينئذ لا يكون هذا من تنكير ذي الحال
وتقديمها عليه في شيء اذ الحال متأخرة عن صاحبها
وهو معرفة واما عند الاخفش فلما كان ارتفاع ذي
الحال وهو طلل بفاعلية الظرف صح جعله حالا عنه
لان تنكيره لو جهين لتقديم الحال عليه وكونه موصوفا
بقديم والحاصل ان تقديم الحال على صاحبها قد يكون
لازما كما ذكرنا من نحو جاءني راكبا رجل وقد يكون
جائزا كما في جاءني راكبا زيد وقد يكون ممتنعا
وذلك اذا كان صاحبها مجرورا بالحرف جاءني
بزيد فهذا ممتنع عند النحويين الا ابن كيسان لان
الحال صفة في الاصل والصفة من التوابع وحق
حال التابع ان يقع بعد المتبوع والمجرور لا يتقدم على
الجار فكيف يتقدم ما هو تابع له واجازه ابن كيسان
مستشهدا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس
اذ المعنى وما ارسلناك الا للناس كافة وذكر الزجاج

قوله كالجهات الست للجسم يحوقدامك وخلفك فان الاسم الاول ثابت باعتبار
انك توصف ذلك المكان وانت فيه باعتبار انك بداية ولا شيء من نهايات الاولى
تداخل فيها وقبل المكان المبهم عالم ليس له نهاية والاقطار كخصص وغيرها من الملحقات
بها كعندو دون ولدى وسوى لكونها مبهمة لانك اذا قلت جلست عندك لا يختص مكانك
بعينه بل يتناول الامكنة التي حواليك فتبقى على هذا غيره ولفظ مكان كثيرة
الاستعمال فقيل للتخفيف بحذف نون
ولكان الامكنة كثيرة فكان في لفظه
ابهام كما في لفظ جهات الست

قال الشارح

مقدر بالمكان المبهم وهو على ضربين
منه ما هو مقدر بالمساحة كالفرسخ ومنه ما هو مقدر
بالمساحة حقيقة كالبيت والدار ومنه ما هو مقدر
بالمساحة حكما كالبلد فانه يختص بموضع
خطة وقد يقدر بالمساحة حكما كالبلد فانه يختص بموضع
مخصوص بالنسبة الى ما يحل فيه وكالدار والبيت
فانهما موضوعان لذلك الموضع المخصوص
فيه كالسقف والجدران والباب في الاول والجدران والسقف
والباب في الثاني فافهم

قال الشارح

الاشياء وقد سماه الكوفيون محلا لحلول الافعال فيها
ثم ان حكم ظروف الزمان كلها مبهمها ومحدودها
وحكم ظروف المكان المبهم كالجهات الست وغيرها واحد
سواء كان لازما او متعديا نحو سرت شيئا يوم الجمعة
وامامك واما المحدود من المكان كالسوق والدار فلا بد له من في ونحوها كما عدل الطريق الفعل
معدود من الشواذ قالوا وانما تعدى الفعل اللازم
الى جميع ظروف الزمان بنفسه ولم يتعد الى جميع
ظروف المكان لان الفعل يدل بصيغته على الزمان
كما يدل على المصدر فكما يتعدى الى جميع ضروب
المصادر فكذلك يتعدى الى جميع ظروف
الزمان واما المكان فلم يدل الفعل بصيغته عليه
فصار الفعل اللازم عنه بمنزلة من زيد وعمرو
فلم يصل فيه الا بوساطة الحرف وانما عمل في المبهم
منه بنفسه لانه اشبه الزمان من وجهين
احدهما انه مبهم غير محصور مثله فاذا قلت
خلفك كان هذا مشتملا على جميع ما يقابل ظهرك
الى ان ينقطع الارض كما انك اذا قلت قدام

قال الشارح

زيد يكون مشتملا على كل زمان منذ خلق الله العالم
الى وقت حدثك وكذلك اذا قلت يقوم كان مشتملا
على كل زمان مستقبل والثاني ان هذه الظروف
لا تستقر على وجه واحد لان الفوق يصير تحتا
واليمين يتحول شمالا كما ان الزمان المستقبل
يصير حالا والحال يصير ماضيا فلما اشبه المبهم
من المكان الزمان من الوجهين سلك به مسلكه
في الانتصاب قوله وعندهو ايضا من الظروف المكانية
وقد يستعار للزمان نحو عندك الليل وعند النهار
انه لغات عندو لا يستعمل الا ظرفا فلا يقال
عندك واسع وقد يدخل عليها من حروف الجر
من وحدها وقول العامة ذهبت الى عندهم خطأ
ولا كذلك امامك وخلفك لانك تقول امامك
خبر من ورائك والحاصل ان الظروف بعضها
لازم الظرفية فيكون منصوبا ابدا نحو عندو سواء
من ظروف المكان وذات مرة من ظروف الزمان
وبعضها مستعمل اسما وظرفا نحو الجهات الست
من المكان واليوم والوقت ونحوهما من الزمان
قوله ووسط الدار بالسكون قال جار الله

قال الشارح

بالجر والفتح وسوى بالقصر وضم السين
وكسرها ويدل على ذلك وقوعه
مطلقا صلة للموصول ولزوم ظرفيته
مذ ومنذ صلة للموصول وعند الكوفيون
عنى غير وبيني وبينه
الا يستشف وان

العلامة الفرق بين وسط بالسكون ووسط
بالتحريك أن وسط بالسكون يكون ظرفا وبالتحريك
يكون اسما لو قلت ضربته وسط رأسه أي وأحدث
الاعتماد وسط رأسه ولو قلت ضربت وسط
رأسه أي ضربت جرم رأسه لأن الوسط
الجرم والوسط كونه في ذلك الجرم وقال الجوهري
يقال جلست وسط الدار بالتسكين وفي وسط
الدار بالتحريك قال وكل موضع صلح فيه بين فهو
وسط وان لم يصلح فهو وسط بالتحريك ثم قال
ورجل سكن وليس بالوجه قوله وأما دخلت
الدار فتوسع وذلك لأن الدار محدود فكان
حقه أن يقال دخلت في الدار الا أنهم حذفوا
حرف الجر اتساعا وأوصلوا الفعل اليه ونصبوه
نصب المفعول به وذهب الجرمي الى انه فعل
متعد نصب الدار كبنيت الدار وقد دفعوا
قوله بأن مصدره جاء على فعول وهو من مصادر
الافعال اللازمة نحو قعد قعودا وجلس جلوسا
ولأن مقابله لازم اعني خرجت قوله و
المفعول له هو علة الاقدام على الفعل وانما عمل

من المنصوبات العامة لأن الافعال في نصبه
مستوية الأقدام وقد شرط في انتصابه ان
يكون مصدرا وفعلا لفاعل الفعل المعلل ومقارنا
له في الوجود ومتى فقد شيء من ذلك فاللام
هو نحو لك جئتك للتسمن ولآكل مك الزائر وخرجت
اليوم لمخاصمتك زيدا أمس لأن المفعول له
إنما انتصب لأنه ينتصب في ضمن الفعل الذي
قبله من المعنى على وجه من الوجوه ومن يتصف
بهذه الصفة الا بعد هذه الشرائط ومتى فقدت
فقد خرج عن هذا الوصف لأنه اذا كان غير مصدر
لم يكن من جنس الفعل فيتصور دخوله فيه واذا كان
فعلا لغير من له الفعل الاول فكذلك لأن الفعل
هذا لا يدخل تحت فعل ذاك وكذا اذا لم يقارنه
الاول في الوجود لأن الفعل الواقع أمس لم يتصور
دخوله تحت الفعل الواقع اليوم فلا يجوز الانتصاب
لعدم اقتضاء الفعل اياه قوله وخرجت مخافة
الشر ايراد هذا المثال يؤذن لفوائد منها ان المفعول له
كما ينصبه المتعدي ينصبه غير المتعدي وان المفعول له
ليس يجب أن يكون غرضا للفعل المذكور كما هو مذهب

قوله اشتق لذات من فعل
طرح لفظ كل لانها مما يجل التوصيف
لانه لا حاطة الافراد والتوصيف يكون
للحقيقة لا بالافراد

ان كافة حال من الكاف في ارسلناك والتاء
فيه للمبالغة والمعنى وما ارسلناك الا لتكف الناس
عن الشرك وانكاب الكبائر وذكر صاحب الكشاف
رحمه الله ان انتصاب كافة على المصدر اي وما
ارسلناك الا ارسالة كافة للناس اي عامة شاملة
لهم قوله اسم الفاعل كل اسم مشتق لذات من فعل
اي اسم الفاعل اسم مشتق لذات من فعل لا من
حيث هي تلك الذات بل من حيث هو فاعل في
الجملة واحترز بالمشتق من الفاعل المسند اليه الفعل
واحترز بقوله لذات من فعل عن اسم المفعول فانه
مشتق لكن لذات من وقع عليه الفعل واحترز بقوله
ويجري على يفعل عن الصفة المشبهة فانها وان كانت
مشتقة لذات من فعل الا انها لا تجري على يفعل
من فعله نحو كريم لا يقال الصفة المشبهة من افعال الطباع
ولا يقال للمتصف بها انه فعل شيئا لانا لا نعني
بقولنا فعل احدث بل المراد انه بحيث يصح ان
يسند اليه المشتق منه بصيغة فعل نحو كرم وانما فسر
الجريان بالموازاة ليشمل في الحركات والسكنات
لانهم ربما قالوا صفة جارية للواقعة بعد شيء صفة

اوجز او حالا فاحتاج الى تغيير الجريان ههنا نعم ان
اسم الفاعل انما يعمل عمل فعله اذا اريد به الحال او الاستقبال
دون الماضي وذلك لان الفعل كما دخل على الاسم في
الاعراب الذي هو مستحقه في الاصل دخل الاسم على
الفعل في العمل الذي هو له في الاصل فيقال زيد ضارب
غلامه عمرا الآن او غدا كما يقال يضرب والذي
بمعنى الماضي فهو مضاف الى ما بعده ابدا نحو هذا ضارب
زيد امس ولا تقول ضارب عمرا امس لان الاضافة حلت
محل الاسماء في الاعراب والاسماء على الانفاخ
العمل فلما لم يوجد لها اعراب من الاسم لم يعط
الاسم اذا كان بمعناه عمله واجاز ذلك الكسائي مستشهدا
بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه والصحيح ما ذكرناه
باسطا وان كان ماضيا في الظاهر الا ان المعنى
على الحال بدليل انك لو اوقعت المضارع موقعه
نحو يبسط لصح وذلك لان الحال الماضية تحكى على
صورة الحاضرة نحو كان زيد يضرب عمرا امس
واعلم ان شرط العمل الاعتماد على احد الاشياء الاربعة
المذكورة نحو ما ضارب الرجل غلامه امرأة ولا يضرب
في صدر الكلام فلا يقال قائم غلامك خلافا

قوله ثم ان اسم الفاعل
يعمل عمل فعله حال
فصله ظرفا به و مقدرا او متأخرا
فصله يرفع فاعلا ظاهرا او مضمرا
ينصب مفعولا بفصله ايضا واحدا
فصاعدا فعله فيما سابقه او لاحقه

قوله عمل

بعضهم بل يكفي كونه عذرًا له سواء كان غرضًا
أو غير غرض والا لما جاز خرجت مخافة الشر
لان المخافة لا تكون غرضًا وان المفعول له كما
يجيء نكرة يجيء معرفة خلافا لابن السراج قوله
المفعول معه هو المنصوب بعد الواو الكائنة
بمعنى مع وتعديتي من منصوبات العامة انما
يستقيم على مذهب الاخفش لان الباب قياسي
عنده وعند سيبويه مقصور على السماع وانما
حمل فيه غير المتعدي لانه قد قوي بالواو وتعدي
اليه كما عدي بالهمزة وغيرها من حروف الجر الا
ان الواو لا تعمل لانها في الاصل من حروف
العطف وانها لا تعمل والاخفش قاس انتصاب
ما بعد الواو على انتصاب مع نحو جئت معه وقد
زيفوا قوله بان مع منصوب على الظرفية والخشبة
في قولك استوى الماء والخشبة ليس بظرف الا
ان له ان يقول انهم اذا اقاموا الواو مقام مع
وكان الواو حرفا لا يتصور فيه الاعراب اعربوا
ما بعده اعراب مع كما انهم لما وضعوا الا موضع غير
اعربوا ما بقي اعرابه قوله والخامس من المنصوب

العام الحال فحقيقة الحال هي الهيئة التي عليها صاحب الحال
عند ملابسة الفعل له واتصافه او عليه نحو جاءني
زيد راكبا والمركوب هيئة زيد عند وقوع المجيء منه
وكذا ضربت زيدا قائما فان القيام هيئة زيد عند
وقوع الضرب عليه ومن هذا تبين ان صاحب الحال
هو الفاعل او المفعول ثم انه انما ان يكون فاعلا
او مفعولا لفظا وذلك عند ما يكون العامل فعلا
صريحا او ما يشبهه من الصفات العاملة عمله او
معنى وذلك عند ما يكون العامل بمعنى فعل نحو ما اشانك
قائما فذو الحال ههنا ليس بفاعل لفظا الا انه فاعل
معنى لان المعنى ما تصنع قائما وكذلك قولك هذا زيد
قائما فان زيدا مفعول معنى لا لفظا اذ المعنى
انبه على زيد واشير اليه قائما لما فيهما من معنى
التنبيه وفي ذا من معنى الاشارة وانما قلنا واعني الحال
جواب كيف لان كيف موضوع للسؤال عن الحال فلما كان
ان يكون الحال معمولا في جوابه قوله وحقها ان
تكون نكرة كما ان من حق ذي الحال ان تكون معرفة
وانما وجب ان يتخالف لانها اذا تطابقا تعريفا
وتنكيرا ربما ان لا يتطابقا اعرابا بتراعي الاعراب قبلها

قوله كما كان مرفوعا بيضرب فان قلت هل فيه
جريان على فعله كاسم الفاعل اجاب بقوله
ومضروب حاصله نعم فيه جريان كما في اسم الفاعل
الا ان الفرق بينهما ان اسم المفعول جار في
التقدير فان مضروبا مثلا جار في التقدير
كما مر

قوله لان اصله مضروب
بفتح الميم وضم الراء وعند
ان اصله ذلك بعد ما نقل
اليه الان اصله على الحقيقة
مُضْرَب بضم الميم وفتح الراء
مخففا لا بفتح الميم وحذف الالف
بضم الراء وصح للاستثناء في
كليهما بل بفتح الميم وضم الراء
قطف لمادة الاستثناء راجع
وكان اولى بالتغيير لتقلة حروفه في التقدير
بخلاف الرباعي

قوله واما نحو مكرم
ومعطى فلان اسم المفعول
تصريفه جار في جميع
الذات فقط ومعطى
اسم الفاعل جار في
الذات والحدث معا
فضرب زيدا فعل
واسم الفاعل
فاعل والاسم
فعل جار في
الذات فقط
والاسم
فاعل
جار في
الذات
والحدث
معا

قوله لان اصله مضروب
بفتح الميم وضم الراء وعند
ان اصله ذلك بعد ما نقل
اليه الان اصله على الحقيقة
مُضْرَب بضم الميم وفتح الراء
مخففا لا بفتح الميم وحذف الالف
بضم الراء وصح للاستثناء في
كليهما بل بفتح الميم وضم الراء
قطف لمادة الاستثناء راجع
وكان اولى بالتغيير لتقلة حروفه في التقدير
بخلاف الرباعي

قوله اسم المفعول لما كان اسم الفاعل
اسما مشتقا للذات من وقع منه الفعل او عمل عمل الفعل
للفاعل كذلك اسم المفعول لما كان اسما مشتقا
لذات من وقع به الفعل او عمل عمل الفعل المبني للمفعول
وهو بمنزلة اسم الفاعل في جميع ما ذكرنا من شرائط الزمان
والاعتماد تقول مررت برجل مضروب غلامه وفوعا
بمضروب كما كان مرفوعا بيضرب ومضروب جار في
التقدير على يضرب لان اصله مُضْرَب فاشبع فتحة الراء
فنشأ منها الواو وانما فعل ذلك لئلا يلتبس بمفعل
في بابه الآمع التاء وانما نحو مكرم ومعطى فجار على الفعل
لفظا فتقول زيد مكرم اصحابه ومعطى غلامه درهما
كما تقول يكرم ويعطي غلامه والصفة المشبهة وهي ما
لا يجري على يفعل اعلم ان نحو كريم ليس بجار على يكرم ولا
حسن على يحسن وكذا شديد وقوي وضعف وما
اشبه ذلك ومرتبة هذه الصفات بعد مرتبة اسماء
الفاعلين وانما شبهة بها من حيث انها تثنى وتجمع
وتذكر وتؤنث فاجريت مجراها في العمل فتقول مررت
برجل حسن وجهه وكريم آباؤه وشريف حسبه
ترفع هذه الاسماء بالصفة كما ترفعها بالفعل وانما

قوله ومضروب حاصله نعم فيه جريان كما في اسم الفاعل
الا ان الفرق بينهما ان اسم المفعول جار في
التقدير فان مضروبا مثلا جار في التقدير
كما مر

قوله اسم المفعول لما كان اسم الفاعل
اسما مشتقا للذات من وقع منه الفعل او عمل عمل الفعل
للفاعل كذلك اسم المفعول لما كان اسما مشتقا
لذات من وقع به الفعل او عمل عمل الفعل المبني للمفعول
وهو بمنزلة اسم الفاعل في جميع ما ذكرنا من شرائط الزمان
والاعتماد تقول مررت برجل مضروب غلامه وفوعا
بمضروب كما كان مرفوعا بيضرب ومضروب جار في
التقدير على يضرب لان اصله مُضْرَب فاشبع فتحة الراء
فنشأ منها الواو وانما فعل ذلك لئلا يلتبس بمفعل
في بابه الآمع التاء وانما نحو مكرم ومعطى فجار على الفعل
لفظا فتقول زيد مكرم اصحابه ومعطى غلامه درهما
كما تقول يكرم ويعطي غلامه والصفة المشبهة وهي ما
لا يجري على يفعل اعلم ان نحو كريم ليس بجار على يكرم ولا
حسن على يحسن وكذا شديد وقوي وضعف وما
اشبه ذلك ومرتبة هذه الصفات بعد مرتبة اسماء
الفاعلين وانما شبهة بها من حيث انها تثنى وتجمع
وتذكر وتؤنث فاجريت مجراها في العمل فتقول مررت
برجل حسن وجهه وكريم آباؤه وشريف حسبه
ترفع هذه الاسماء بالصفة كما ترفعها بالفعل وانما

قال كريم آباؤه بالجمع دون الواحد ليكون ارتفاعه
بالفاعلية على سبيل القطع اذ الواحد يحتمل مع
الفاعلية الابتداء نحو زيد كريم ابوه بخلاف الجمع
فانه لا يحتمل الابتداء اذ لو كان مبتدأ لقيل كرماؤه
آباؤه اذ المبتدأ وعلى عدة الخبر اذا كان هو هو فان
قلت كيف عملت هذه الصفات وهي بمعنى الماضي
نحو زيد كريم ابوه اذ الكرم شيء قد وجد قديما
وكيف جاز ان يزيد الفرع على الاصل اعني اسم الفاعل
قلنا ان هذه الصفات في حكم اسم الفاعل في انها
في معنى الحال الا ترى انك اذا قلت زيد حسن وجهه
فالحسن موجود في الحال كما في اسم الفاعل ولو لم يكن
الفعل موجودا قبل زمانك لا يقدح في كونه حالا كما
لا يقدح في الفعل الصريح في قولك زيد يعلم فنونا من العلم
فان علمه قد وجد من قبل وعلى هذا اسم الفاعل نحو زيد
قائم غلامه يريد الحال والقيام قد كان مع ذلك قبل
حالك بزمان ويدل على انها ليست بمعنى الماضي انك لو
قلت زيد حسن ابوه امس قبيح اليوم لم تجز حتى تدخل
كان ليدل على ان الحال محكية وليست بحاضرة كما في الفعل
واسم الفاعل نحو كان زيد يقوم امس وقائما غلامه والآن

قال

قالوا ان هذه الصفات ليست بمعنى الماضي
ولا بمعنى المستقبل فلا تقول زيدٌ حسنٌ
مريدًا سيحسن او حسنًا قد انقطع قوله
المصدر هو الاسم الذي اشتق منه الفعل انما
سمي المصدر مصدرًا لان الفعل يصدر عنه
والمصدر في الاصل هو الموضع الذي يصدر عنه
الابل والدليل على ان المصدر هو الاصل والفعل
فرع مشتق منه ان المصدر اسم يستقل
بنفسه يستغني عن الفعل والفعل لا يقوم بنفسه
ويفتقر الى الاسم ولان الفعل يدل بصيغته
على شيئين حدث وزمان والمصدر على شيء
واحد وهو الحدث ولشبهه ان الواحد قبل
الاثنين واصل له ولان المصدر له مثال واحد
والفعل له امثلة كما ان الذهب نوع واحد
يتخذ منه اشياء مختلفة ولان الفعل
يدل على ما يدل عليه المصدر والمصدر لا يدل
على مدلوله والفرع لا بد وان يكون فيه الاصل
وزيادة واما ما تمسك به الكوفيون من اعلال
المصدر باعلال الفعل وصحته بصحته نحو قام قيامًا

وقاوم قواما فذلك لا يدل على اصالة الفعل
مطلقًا وكون المصدر مشتقًا منه وان دل
فانما يدل على اصالته في التصريف لا الكلام فيه
كما لا كلام في انه الاصل في العمل والمصدر فرع
فيه عليه ولهذا قال ويعمل عمل الفعل اذا كان
منونًا نحو عجبت من ضربٍ زيدٍ عمرًا فكل فعل
له رفعٌ ونصبٌ كان لمصدره ذلك وانما قال
كما تقول من ان ضربٌ لان الفعل المصدر بان
بمنزلة المصدر في كونه فاعلًا ومفعولًا ومضافًا
اليه ومبتدأً اعجبني ان يخرج زيد وارجوان يخرج ويلغي
خبر ان يخرج وان يخرج خبرٌ له فلما كان بمنزلته
في الاعراب وفي هذه المعاني كان المصدر ايضًا
بمنزلته في العمل وفي امتناع تقديم ما يعمل فيه عليه
فلا تقول اعجبني زيدًا ضربك كما لا تقول اعجبني
زيدًا ان ضربت وقوله ويضاف الى الفاعل اعلم
ان المصدر المتعدي المضاف على ضربين اضرب
احدهما ان يضاف الى الفاعل ويذكر المفعول
منصوبًا نحو عجبت من دقِّ القصارِ الثوبَ
فالفاعل مجرورٌ لفظًا ومرفوعٌ معنًى ولذا حمل

قوله كما جاز في الفاعل فيه ان اضافة المصدر الى كل من الفاعل والمفعول جائز
لتعلقه بكل واحد منهما لكن اضافته الى الفاعل احسن من اضافته الى المفعول
لانه له واضافته اليه حقيقة لانه به اتصل وفيه حل وايضا الاضافة الى الفاعل
اولى من رفعه منونا لانه محل الذي يقوم به فجعله معه كملفوظ واحد اولى ولم
يجز ذلك في اسم الفاعل لانه فاعل فلم يجز اضافته اليه لامتناع اضافة
الشيء الى نفسه وسيجيء عنه في هذا الوجه
بينهما فرق من وجه آخر منها
ان الالف واللام في المصدر
للتعريف وفي اسم الفاعل بمعنى
الذي ومنها جواز تحمل اسم
الفاعل الضمير دون المصدر
ومنها عمله مطلقا بخلاف
اسم الفاعل ومنها
جواز تقديم معموله
عليه بخلاف
المصدر

المعطوف او الصفة على الموضع نحو عجبت من دق
القصار صاحبه بالرفع مثلا او من دق القصار
صاحبه بالرفع مثلا او من دق القصار الحاذق
والثاني ان يضاف الى الفاعل ويترك ذكر المفعول
نحو عجبت من ضرب زيدا ي من ان ضرب زيدٌ
عمرا والثالث ان يبنى المصدر للمفعول ويضاف
المفعول القايم مقام الفاعل نحو عجبت من ضرب
زيدا ي من ان ضُرِبَ زيدٌ وعلى هذا مسئلة
الكتاب عجبت من دفع الناس بعضهم ببعض والمضاف
اليه ههنا مرفوع معنى لانه مفعول لم يسم فاعله
والرابع ان يضاف الى المفعول ويذكر الفاعل مرفوعا
نحو عجبت من ضرب اللص الجلاد والخامس ان يضاف
الى المفعول ويترك ذكر الفاعل نحو قوله تعالى لا يسأم
الانسان من دعاء الخير اي من دعايته الخير والمضاف
اليه في الوجهين الاخيرين منصوب معنى لانه مفعول
يجوز الحمل عليه كما في الفاعل واما المصدر اللازم
المضاف فضرب واحد وهو ان يضاف الى الفاعل
نحو اعجبني ذهاب عمرو فان قلت انه ايضا يجوز
ان يضاف الى الظرف ويترك الفاعل مرفوعا

او على العكس او يترك ذكر الفاعل قلنا لا يجوز اضافته
الى الظرف الا بعد ان اتسع فيه فجعل بمجرى المفعول به
فالمصدر اذ ذاك بمنزلة المتعدي والكلام فيه وقد
يقبل المصدر معرفا باللام نحو قوله كررت فلم اتكل
عن الضرب متمما وهو قليل لم يجئ في التنزيل
لم يذكر المصنف لقلته ويدون قوله و
يترك ذكر احدهما كما في قوله تعالى او اطعام في
يوم ذي مسغبة يتيما اطعام مصدر منون
يتيما منصوب به وفاعله محذوف حذف
للعلم به ولم يضمر لان المصدر اسم جنس ولا
ولا شيء من اسماء الاجناس يتحمل الضمير و
يدلك على حذفه انك لا تقول اعجبني من هذا الامر
ظهور كله كما تقول ان ظهر كله وانما جاز حذوف
عن الفاعل مع امتناع ذلك في الفعل لان الفعل
ابدا خبر او على وصف جار مجرى الخبر بخلاف
ما يسند اليه فاذا قدرت حذوف من المسند اليه فقد
اخللت بخلاف المصدر فانه اسم والاسماء
كلها لا يلزم ان يكون مسندة الى شيء واما قوله تعالى
وهم من بعد غلبهم سيغلبون من قرأ سيغلبون

قوله لقلته ويدون والاعتراض على الشارح بقوله تعالى ان الله يجهر
بالسوء اذ بالسوء متعلق بالجهر وهو مصدر معرف باللام
غير وارد لان المراد ما لا يكون بواسطة الحرف قال الشيخ العبد
القاهر لا يكاد يوجد المصدر عاملا وفيه الالف واللام
ممن قدر نحو اجز كما الضرب بزيد

قوله ان يضاف المصدر الى الفاعل الخ اي ان يضاف المصدر الى الفاعل
حال كونه مبنيا للمفعول ويترك ذكر الفاعل

قوله ان يبنى المصدر للمفعول الخ اي ان يبنى المصدر حال كونه
مضافا للمفعول

قوله ان يضاف الى المفعول الخ اي ان يضاف المصدر حال كونه
مبنيا للفاعل

قوله ويترك ذكر الفاعل الخ اي ويترك ذكر الفاعل حال كونه
مضافا للمفعول

قوله ويترك ذكر احدهما اي ويترك ذكر الفاعل حال كونه
مضافا للمفعول او ويترك ذكر المفعول حال كونه مضافا للفاعل

قوله ويدون اي ويترك ذكر احدهما حال كونه مدونا

قوله ويترك ذكر احدهما اي ويترك ذكر الفاعل حال كونه
مضافا للمفعول او ويترك ذكر المفعول حال كونه مضافا للفاعل

قوله ويدون اي ويترك ذكر احدهما حال كونه مدونا

قوله ان يضاف المصدر الى الفاعل الخ اي ان يضاف المصدر حال كونه
مبنيا للفاعل

قوله ويترك ذكر الفاعل الخ اي ويترك ذكر الفاعل حال كونه
مضافا للمفعول

قوله ويترك ذكر احدهما اي ويترك ذكر الفاعل حال كونه
مضافا للمفعول او ويترك ذكر المفعول حال كونه مضافا للفاعل

قوله ويدون اي ويترك ذكر احدهما حال كونه مدونا

التنوين والتنوين لا يتصور مع اللام فيقدر
سقوطه بالاضافة لانا نقول ان التخفيف
الحاصل بسقوط التنوين وان كان مفقودا
الا انه قد حصل فيه من جهة اخرى الا ترى انك
اذا قلت حررت بزيد الحسن الوجه كان التقدير الحسن
وجهه فلما اضيفت افادت التخفيف من وجهين
احدهما سقوط الكناية من المضاف اليه وانتقال
الضمة الى الكسرة التي هي اخف منها لا يقال ان الكناية
وان سقطت فقد عوض عنها اللام لان اللام لا
توازي الكناية لثقلها وخفته قوله
الضارباز يدٍ انما جاز هذا لان هناك نونا تحفظ
وتعاقبه المضاف اليه فيكون في الاضافة فائدة
لفظية كما في قولك ضاربا زيدٍ وضاربو زيدٍ
وجاز الضارب الرجل مع انك لا تفيد فيه خفة لفظية
لانه يشبه حسن الوجه من حيث الظاهر اذ الضارب
صفة كالحسن والرجل اسم جنس محلى بلام التعريف
كالوجه فاجيز فيه الجر تشبيها به كما اجيز النصب في
الحسن الوجه تشبيها بالضارب الرجل ولا يجوز
الضارب زيدا اذ لا تفيد بالاضافة خفة لفظية

كما افادتها

كما اشرت اليه في الاضافة المحضة وانما لم يجز
الضارب زيدا لان الاضافة غير محضة فلا تفيد
خفة لفظية فلا يجوز النصب لعدم الفائدة
وانما جاز الضارب زيدٍ لان الاضافة محضة
وانما جاز الضارب زيدا لان الاضافة غير محضة
فلا تفيد خفة لفظية فلا يجوز النصب لعدم الفائدة
وانما جاز الضارب زيدٍ لان الاضافة محضة
وانما جاز الضارب زيدا لان الاضافة غير محضة
فلا تفيد خفة لفظية فلا يجوز النصب لعدم الفائدة
وانما جاز الضارب زيدٍ لان الاضافة محضة

كما افادتها في المثنى والمجموع والمضاف اليه ليس بهما
جنس فيشبه بذلك بالحسن الوجه واما نحو الضاربي
والضاربين والضاربه فسائغ لما فيه من استبدال
الضمير المتصل من المنفصل اذ الاصل الضارب اياك
واياي واياه فلما اضيف حصل التخفيف جدا
واما لم يجز ان يكون الضمير في مثل هذا ضاربي منصوبا
كما في الفعل لانهم لما رفضوا فيها يوجد فيه التنوين او
النون ان يجمعوا بينه وبين الضمير المتصل نحو ضاربني
الضاربانيَ والضاربونيَ كراهة اجتماع الزيادتين
في اخر الكلمة جعلوا ما لا يوجد فيه البتة اجراء للباب
على وتيرة الاطراد فاذا قلت الضاربين مثلا فالياء
لا يكون الا ضمير مجرور وبهذا اختار الزمخشري وميل
الامام عبد القاهر الى انه ضمير المنصوب بمنزلته في
يضربني قوله الاسم العام انما ينصب الاسم التام
التمييز لانه لابهام يقتضي ما يبينه وينتزع الابهام
عنه وانما وجب ان يكون الاسم عاملا في النصب
لانه بتمام قد اشبه ما ينصب المفعول من اسماء الفاعلين
والمصدر الا ترى ان قولك راقود خلا اسم
قدم الى امتنع عن الاضافة لما فيه من التنوين ومبهم

وانما صح ان يعمل ما اشتمل عليه
واغا نصب الاسم التام
لانه لو لم يضمره فلاح فمان
او كان بوهان
الكلام هو ايمان بخلاف المقصود
والمقصود
فهي

تقول التمر الى قوله
الكلام هو ايمان بخلاف المقصود
والمقصود
فهي

اي التخفيف اللفظ جدا لان المتصل
اخفض من المنفصل وفيه ما لا يخفى من
الضمير وقد مثل هذا فيما مضى محل النصب كما
ذهب اليه بعضهم فلا ورود لما
اذا عرفت هذا فاعلم ان قوله
وتيرة الاطراد
تقدير جواب ان يقال
ان الاصل ضارب اياك وضاربا يا
وضاربون ضاربي اياك فلما اضيف
اياك وضاربون اياي فلما اضيف
اسم الفاعل الى مفعوله طلبا للتخفيف
وكان المنفصل متصلا التزموا الاضافة
وان لم يحصل التخفيف لهربا من التقدير
الانفصال او لان يجتمع الضمير المتصل
او النون ان اتصلت به والا تجتمع وحدها
اسم الذي اتصلت به ومحلها آخر الكلمة كما ان
وهما ياء تنفيس ونون الاعراب
سيذكر

اي الضارب الى ضمير المتصلة

اي في كل واحد من الامثلة المذكورة

معطوف على
الضاربي

بالبنا للفاعل فالمصدر مضاف الى المفعول القايم
مقام الفاعل اى من بعد ان غلبوا سيغلبون و
من قراء بالبنا للمفعول فالمصدر مضاف الى المفعول
متروك وعلى هذا فالوجه ان يقراء الم غلبت الروم
بالبنا للفاعل وقد قرى به ويجعل الضمير المضاف
اليه المصدر لفارس للروم ومجال الكلام فى الآية
فصيح غير انه يفضى الى الاطناب المخل قوله والمضاف
كل اسم اضيف الى اسم آخر فان الاول يجر الثانى اعلم
ان الاسم غير اصيل فى العمل وانما العمل للافعال و
الحروف وانما عمل الجر هنا لان فى الكلام معنى حرف
الجر فتقوى بذلك على العمل قوله والاضافة
على ضربين اعلم ان المضاف اليه اذا كان معرفة فى
الاضافة المعنوية يتعرف المضاف نحو غلام زيد
لانك اذا قلت غلام كان شايعا فى امته
غير مختص بواحد فاذا اضيف تعرف وصار
لواحد بعينه ويكتسب منه وذلك ان قدر المعنى على
قدر اللفظ فكما ينزل من المضاف اليه المضاف
منزلة التنوين الذى لا يتصور فيه الانفصال
كذلك يجب ان يمتزج معنى الثانى بالاول فيكون مرتبة

اللفظ على قدر مرتبة المعنى اما اذا كان نكرة
فلا يفيد الاضافة الا التخصيص نحو راكب فرس
لانك اذا قلت راكب كان شايعا فى اجناس
ما يركب فاذا قلت راكب فرس خصصته
بالاضافة وزال عنه بعض الشياع وان لم يتعرف
لان المضاف اليه اذا لم يكن معرفة فكيف يكتسى
المضاف منه التعريف قوله وهى فى الغالب
بمعنى اللام او بمعنى من وانما قال فى الغالب احترازا
عن قولهم ثبت فى الغدر وقتلنى الطف وقد قيل ان من
الاضافة بمعنى فى اى ثبت فى الغدر وقتلنى فى الطف
لكن الغالب ان تكون بمعنى اللام نحو غلام زيد او بمعنى
من نحو خاتم فضة لان الغرض فيها تبيين النوع
فانك اذا قلت خاتم لم يعلم اى نوع هو فاذا اضفت
بينت والفرق بينها ان التى بمعنى اللام لا يجوز فيها
اطلاق المضاف اليه على المضاف وفى التى بمعنى من
جاز ذلك وقال الشيخ عبد القاهر وانما يقول النحويون
فى غلام زيد ان المعنى غلام لزيد ايضا فالمعنى الجر لان
ان اللام مقدرة ههنا كيف والمضاف اليه ينزل من المضاف
منزلة التنوين ويعاقبه فكما لا يجوز ان يفصل بين التنوين

والمنوّن بشيء كذلك لا يجوز ان يكون اللام فاصلا
بين المضاف والمضاف اليه ايضا فلو كانت اللام
مقدرة ههنا حتى يكون الجر بها لوجب ان لا يحذف
التنوين كما لا يحذف اذا ظهر اللام واعلم ان النحويين
اوردوا ههنا سؤالا وهو ان المضاف اليه قايم مقام
معنى حرف الجر ولفظها محذوف حذفا يخرجها
عن ان يكون في حكم المذكور اوفي عداد المضمر واذا
كان كذلك فلم لم يبن لتضمنه معنى الحرف اذ كل اسم
يتضمن معنى الحرف فهو مبني ثم اجابوا عنه بان بنا
الاسم لتضمن الحرف ما يجوز دون الواجب الالتزام
اعربوا ايا مع تضمنه حرف الجزاء وذكر عبد القاهر
ان في بناء الاسم ههنا نقضا للغرض اذ الحرف المتضمن
معناه الاسم حرف عامل وعمله الجر والعمل من العامل
بمنزلة الحكم من العلة فلم يتم التضمن الا بان يجعل
الاسم نظيره في كونه عاملا يحدث بها هذا الحكم
فلو بنيناه لم يتصور ذلك على ما استوفاه في هذا
مقتضى وارى ان ايراد هذا السؤال في المضاف
اولى منه في المضاف اليه اذ المتضمن لمعنى الحرف
هو المضاف دون المضاف اليه لانه الذي يعمل الجر بتوسطه

قوله لا يحذف اذا ظهر اللام ويمكن ان يقال يجوز
ان يجعل ذلك حاصبة لحذف اللام وايضا لو
كانت اللام مقدرة لم يبن فرق بين غلام
زيد وغلام لزيد

قوله آية عداد المضمر
ولكنه اذ ذهب بعضهم
الى ان العامل فيه الحرف
الجارة

قوله لم تتصور ذلك على ما استوفاه
اي كون الاسم عاملا

قوله مقتضى وهو اسم
الذي يضاف الى غيره وحقيقة وهو
الاسم الذي يكون عاملا اذا لم
يكن مضافا ولا مضاف اليه
والا اذا كان عاملا فان
المضاف يكون نقضا
للغرض

فلولا انه يتضمن معناه لما قوي على العمل ولا ان
تضمن غيره للحرف لا يكون موجبا لعلة ولا ان
المعنى من المتضمن ان يكون معنى الاسم مشتملا
على معنى ذلك الحرف الشرط بنيت ولتضمنها
اياه عملت الجزم والمتضمن على هذا التقرير
هو المضاف دون المضاف اليه لان العمل للمضاف
فوجب ان يكون المتضمن لمعنى الحرف اياه دون
غيره ولانه لو كان المضاف اليه متضمنا لمعنى
الحرف لوجب ان يكون عاملا في نحو وذلك محال
ادل على ذلك قول الشيخ ولن يتم لنا هذا التضمن الا بان
ينطق الاسم حكمه ونجعل مثله في كونه علة يحدث بها
هذا الحكم ومعلوم ان الاسم الذي اعطيناه حكمه في
كونه علة يحدث بها الحكم هو المضاف دون المضاف
اليه فالمتضمن للحرف هو ايضا لا واذا كان المتضمن للحرف
هو المضاف فلا يكون بناء المضاف اليه لازما على ما
ذكروا فان قيل فعلى ما ذكرت فالمضاف متضمن لمعنى الحرف
فهلا بني قلت الجواب ان الاضافة تمنع البناء في الاكثر
الاغلب اذ البناء مما يوجب مشابهة والاضافة مما
يعارض تلك المشابهة لانها من خصايص الاسم ولا تكون

قوله ولن يتم لنا هذا التضمن الا بان
ينطق الاسم حكمه ونجعل مثله في كونه علة يحدث بها
هذا الحكم ومعلوم ان الاسم الذي اعطيناه حكمه في
كونه علة يحدث بها الحكم هو المضاف دون المضاف
اليه فالمتضمن للحرف هو ايضا لا واذا كان المتضمن للحرف
هو المضاف فلا يكون بناء المضاف اليه لازما على ما
ذكروا فان قيل فعلى ما ذكرت فالمضاف متضمن لمعنى الحرف
فهلا بني قلت الجواب ان الاضافة تمنع البناء في الاكثر
الاغلب اذ البناء مما يوجب مشابهة والاضافة مما
يعارض تلك المشابهة لانها من خصايص الاسم ولا تكون

عشرة وليس نجمع على حد تسلم وسلمون اذ
لو كان كذلك لوجب ان يقع ثلثون على ثلثة
ثلث مرات كما يقع المسلمون على ثلثة انفس فلما
اختص ثلثون بثلث مرات عشرة علمنا انه
اسم موضوع مع الواو والنون لهذا العقد
المخصوص واذا كان موضوعا مع الواو والنون
فيمتنع ان يوجد بدون النون فلهذا قيل انه
لازم وكذلك الاضافة لانك لا تقول في ملؤه
عسلا مل عسل لانه مضاف الى النصب ويمتنع ان
يضاف الشيء مرتين واذا عرفت هذا
فاعلم ان تمثيله التام بالتنوين بقولهم ما في
السماء موضع كف سحابا فيه نظر لان
الاسم الذي فيه التنوين هنا اعني كف لا
ابهام فيه فيدفع وانما الابهام في قوله
موضع مضافا الى الكف اذ المقصود بالتمييز
هو الموضع لا الكف نفسها والموضع مضاف
الى الكف واضافته اليها تمنع من الجر ويوجب
النصب كما تمنع اضافة الملاء في قولك ملؤه عسلا
فان قلت ان الموضع وصف لا يتم به المعنى الذي

محتمل لاجناس المكيلات فينصب خلا مثلا
لاقتضائه اياه ومشابهته ضارب بالتنوين
في انه ايضا يقتضي مفعولا وهو قد امتنع من
الاضافة بالتنوين وكذلك منوان وقفيزان
في منوان سمنا وقفيزان برا قد تمانبون التثنية
وهما محتملان لاجناس الموزونات والمكيلات
فاشبههما ضاربان فنصبا ما بعدهما كما نصب
ضاربان وكذلك عشرون درهما لانه قد تم بنون
الجمع وهو محتمل لاجناس المعدودات فاشبه ضاربون
وعلى هذا ملؤه عسلا ومثله رجلا لان ذلك
لان ذلك مبهم كقفيزان ومنوان وقد تم بالاضافة
فاشبه انا معطيه درهما لان اضافة المعطى
الى الضمير تمنع من تجرد رهيم فهذا هو الاسم التام
ثم ان التام قد يكون زائلا وقد يكون لازما فالاول
هو التام بالتنوون ونون التثنية لانك تقول
في راقود خل راقود خل وفي منوان سمنا
منوا سمن واما الثاني فهو التام بنون الجمع و
الاضافة اذ ليس لك ان تقول في عشرون درهما
عشر دراهم لان عشرون اسم موضوع لمضاف

عشرة

في الحرف والفعل الا ترى انهم لم يبنوا المضاف
المتمكن والمتمكن بالتاء لتنفي الجنس مع ان العلة
التي اوجبت بها البناء في مفرد منهما قائمة او تقول
ان المضاف اليه لشدة امتزاجه بالمضاف ومعاقبة
التنوين ينزل منه منزلة التنوين الذي هو علامة التمكن
والاسم لا يبنى مع التنوين فكذا مع ما قام مقامه
قوله ولفظية اعلم ان الاضافة اللفظية
هي التي لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا وانما تفيد
تخفيفا في اللفظ والمعنى كما هو قبل الاضافة
وهي اما اضافة اسم الفاعل الى مفعوله الى الصفة
المشبهة الى فاعلها اما الاول فنحو هررت برجل
ضارب زيدا الان او غدا ويدل على ان هذه
الاضافة غير حقيقية وانها في تقدير الانفصال
انك تصف النكرة بالمضاف وتوقعه حالا نحو هررت
برجل ضارب عمرا والحال لا تكون الا نكرة واما الثاني
فنحو هررت برجل حسن الوجه لان التقدير فيه
الانفصال نحو حسن في وجهه الا انك نقلت ضمة
صلب الوجه الى الحسن حتى كان الحسن قد شاع في جميع
اجزاء الموصوف به فاذا ارتفع به الضمير امكن ان

يا حسن ه

يرتفع به الوجه ولما احتيج الى تبيين موضع الحسن
اضيفت الصفة اليه ويدلك على نقل الضمير الى
الصفة تذكيرها في هند جائل الوشاح وتانيثها
في هند جائلة الوشاح قوله والاضافة تعاقب
التنوين ونون التثنية والجمع والعالم يجعلون بين
التنوين والاضافة لما ذكرنا ان المضاف اليه ينزل
من المضاف منزلة التنوين فلم يجمعوا بينهما كراهة اجتماع
الزائدتين في آخر الكلمة قوله ولا بد في المعنوية
من تجرد المضاف من حرف التعريف انما اشترط ذلك
لانه لو لم يتجرد منه لكان معرفة واذا استغنى كان
معرفة عن الاضافة المعنوية التي وضعها للتعريف
او التخصيص لان تعريف المعرف محال قوله وتقول
في اللفظية الحسن الوجه اعلم انك تقول هررت
برجل حسن الوجه فتصف به النكرة لان الاضافة
ليست بمحضة فان اردت وصف المعرفة بهذا
ادخلت عليه حرف التعريف نحو هررت بزيد الحسن
الوجه فيتعرف ولا يفضي هذا الى تعريف المعرف
لا يقال ان الخفة المطلوبة من الاضافة اللفظية
مفقودة هنا لان التخفيف في الواحد انما هو بسقوط

ان نحو الحسن الوجه ليس بمعرفة لان الخفة المطلوبة لا

كان التمييز لاجله من المساحة وانما يحصل ذلك من
بعد ان تضيفه الى الكف قلنا كذلك الملؤ
لا يتم معنى الكيل فيه حتى يضاف الى شئ مخصوص
كالاناء او الى ما هو مكيال معروف كالرزق فاذا
اراده في تمثيل الاضافة اولى منه في تمثيل
التنوين اذ العامل في التمييز هو الاسم التام
بالتنوين لان اعمال الاسم التام مشروط
بانقضاء التمييز لابهامه ولا شك ان المقتضى
للتمييز ههنا هو الموضع مضافا الى الكف لا الكف
اذ الابهام فيها يدلك على هذا انك لو جئت
بالكف منونا غير مضاف اليه شئ لفظا او
تقديرا نحو مالفلان كف مثلا لم يقتض
التمييز البتة وايضا انهم شبهوا موضع
كف سحابا بضرب زيد عمرا وأوجب ان
يكون العامل المضاف لانه المشبه لا المضاف
اليه وقال الشيخ عبد القاهر ان سحابا قد
انتصب بشيئين وجهين احدهما ثبوت التنوين
والثاني الاضافة وهذا ايضا عجيب
منه لانه ان اراد ان العامل في التمييز ههنا هو
الاسم التام بالتنوين والاسم التام بالاضافة

ايضا فهذا يؤدي الى اعمال عاملين في معمول
واحد وهذا مع انه غير معقول مما انعقد الاجماع
منهم على رفضه الا ترى انه لو اجتمع عاملان
على معمول واحد فالعمل باتفاق منهم لواحد منهما
لا غير الا انهم اختلفوا في ان العمل لايهما
على ان المنون ههنا لا يصلح عاملا لما بينا
ان شرط اعمال الاسم التام ان يكون مقتضيا
للتمييز لابهامه وقد افتقد الشرط ههنا
لعل كلام الشيخ هو الذي غر المصنف من جعله
العامل ههنا الاسم المنون لان الشيخ لما جوز
ههنا النصب بالوجهين جعل المصنف لاقرب
عاملا على ما هو المذهب الصحيح في ان المقتضيين
اذا ازدحما على مقتضى واحد فالعمل لآخرهما
وجودا الا ان ذلك خبط بظاهره بادنى تأمل مما
ذكرنا قوله ويقال للثلاثة الاول مقاديرنا
قلت كيف قال ويقال للثلاثة الاول مقاديرنا
وقد ذكر اربعة اشياء وهي المساحة والكيل
والوزن والعدد قلنا انه قسم الاسم التام الذي
ينتصب عنه التمييز اربعة اقسام وهي المنون وما

تمم بما ذكره من المثال مفصلا وما ذكر بعد ذلك اربعة اشياء لا ينبغي كون ما رجع اليه
ضمير الفصل المذكور ثلاثة اذ الوزن والكيل قد يكون مثال واحد وهو ما تم بنون التثنية اعلم
ان المصرح جعل العدد من اقسام المقادير اقتداء لخلف وابن الضايع والامدي وصاحب
اللب قسم المقدار حيث قسم المفرد الى مقدار ومساحة وعدد اتباعا لابن مالك وابن
عليّ وابن عصفور

فيه نون التثنية وما فيه نون الجمع والمضاف
قال ويقال للثلثة الاول مقادير اى لما
فيه التنوين ونون التثنية ونون الجمع وللاخير
مقيس اى للمضاف فيما ذكر من المثال وانما
سمي مقيسا لانك اذا قلت لي ملؤه عسلا فقد
قست ما عندك من العسل بملاء هذا الاناء
وكذلك مثله رجلا بخلاف في منوان سمنا فقد
قدرت ما عندك من السمن بالمنوين ولم تقسه
بشيء قوله والتمييز رفع الابهام عن المفرد
كهذا اعلم ان المفرد قد يطلق ويراد به ما يقابل
الجملة وعلى هذا فالاسم المضاف والاسم المثنى
والمجموع من قبيل المقادير وقد يذكر ويراد به
ما يقابل المضاف وقد يذكر ويراد به ما يقابل المثنى
والمجموع والمراد منه ههنا هو الاول لكونه مذكورا
في مقابل الجملة اذا تقرر هذا فاعلم ان التمييز رفع
الابهام ثم ان الابهام اما ان يكون في الاسناد
او في احد طرفيه فالتمييز للاول يسمى تمييزا عن الجملة
وبعد تمام الكلام نحو طاب زيد نفسا فالابهام
ههنا في اسناد الطيب الى زيد لا في الطيب على
الانفراد ولا في زيد على الانفراد والتمييز اللذي

قوله بخلاف الاسماء والافعال لان كلا منها اطرادا
ان الاسماء العاملة منها سماعية ومنها قياسية
وكذا الافعال فلم يتخصص والشك ان
المتخصص في شيء يستحق على غير المتخصص
في ذلك الشيء

يسمى تمييزا عن المفرد بعد تمام الاسم نحو عندي
راقود خلا فالابهام ههنا في الراقود لا في خل فارتفع
بذلك خلا **الباب الثالث في العوامل اللفظية**
السماعية قوله واما ثلثة اصناف انما قدم
الحرف على الافعال والاسماء لان الحروف هي الاصل
في العوامل السماعية اذ لم يوجد فيها اطراد بوجه ما
بخلاف الاسماء والافعال ثم قدم الافعال على
الاسماء لان الاسماء انما تعمل لمشابهة الافعال
والحروف في العمل متأخرة عنهما سواء كان ذلك
بطريق القياس او غيره ثم قدم من الحروف العوامل ما هو
العامل في الاسم على ما هو العامل في الفعل لكثرة هذا
وقلة ذلك ثم قدم من العامل في الاسماء ما هو العامل
عملا واحدا على ما هو العامل عملين لتقدم الواحد على
الاثنين ثم قدم من العامل عملا واحدا الجار على الناصب
لكون الجار عاملا بلا شبهة والاخلاف بخلاف الناصب
فانهم اختلفوا في ان النصب هو بهذا الحرف ام الفعل
وفي كونه عاملا في الجملة تجوز وتسهل والمراد عامل
في كل واحد من جزئي الجملة لان الجملة من حيث هي جملة
لا تستطيع ان تكون معمولا فيها اذ الجملة من حيث هي الجملة

قوله وقلة ذلك اي العامل في الفعل فانه كان
مستحقا ما لتأخير وذلك لان ما يعمل في
حرفا هو في الحروف اربعة وعشرون
وما يعمل في الفعل
تسعة

كما سيجيء في حروف النداء وحروف الاستثناء

وهو ضد الاحتياط يقال تجوز ولا تجوز اي
يطلب الجائز ولا يطلب اشتهر واشتهر
في كلام اهل النحو والتصاريف وقال تجوز
في كلام اي تكلم بالجائز وهذا
النسخة هذا اتم
لما فيه قلة لكن
عليه تجوز

قوله ليست باسم ولا فعل فيعمل فيها العامل قوله

أما الجار فسبعة عشر الحروف الجارة موضوعة للاقضاء بمعان الافعال الى الاسماء وكلها تشترك في افادة هذا المعنى الا ان وجوهه يختلف بها من معنا ما ابتداء الغاية في المكان نحو خرجت من البصرة تريد ان مبداء الخروج كان من البصرة وقد تكون للتبعيض في اخذت من الاموال اى بعضها وهذا لا ينفك عن معنى الابتداء لانه يدل على ان الاموال مبداء موضع اخذك كما ان قولك خرجت من البصرة يوذن بان البصرة منشاء خروجك الا انها في الاموال افادت التبعيض ايضا اذ كان ذلك ممكنا ولم تقدر في قولك خرجت من البصرة لانك اذا فارقتها فقد فارقت جميع نواحيها اذ لا يصح ان تكون خارجا غير خارج وتكون للبيان في عشرة من الدراهم لان العشرة قد تكون من الدراهم وغيرها فلما قيل من الدراهم تبين ما هو المقصود وعلى هذا قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان قالوا وهذا قريب من معنى الابتداء اذ جعل مبتداء اجتناب الرجس هو الاوثان وتكون مزيدة في المرفوع نحو ما جاءني من احد وفي المنصوب نحو ما رأيت من احد وفي المخفوض نحو ما مررت بمن احد

في حال الزيادة على المنصوب اقتضين من دخولها على المرفوع لان حروف الجر موضوعة لمعنى المفعولية حيث توصل الى الاسماء الافعال فتكون حال الزيادة تابعة لحال الاصل قالوا ومن ثم مع انها مزيدة لم تخل عن ثبوت معنى الابتداء ولهذا قال السيرافي اذا قلت ما جاءني من رجل فمعناه ما جاءني احد الى اقصاه ولهذا قالوا انها للاستغراق ولعل الصواب ان يقال انها فيما جاءني من احد زيادة نفضة زيدت لتوكيد معنى النفي اذ لا فرق في المعنى بين ما جاءني احد وما جاءني من احد لافادتهما جميعا معنى الاستغراق لان احدا اذا قرن به حرف النفي وهو منكر يفيد الاستغراق البتة اذ لا تقول ما جاءني في احد بل اثنان وأما في ما جاءني من رجل مثلا فليست بزائدة محضة حيث افادت الاستغراق قطعا بل محتملا وصحة قولهم ما جاءني من رجل بل رجلان تشهد لذلك ممن صرف الكلام الى الاستغراق وازال عنه احتمال غيره كما ان لام التوكيد صرفت صيغة المضارع الى الافادة معنى الحال قطعا بعد ان كانت محتملة لها ولغيرها ولهذا السر استشهد المصنف في

قوله ما جاءني من احد بل اثنان

يريد بهذا ان الكلام السيرافي ملا دل على ان من في ما جاءني من رجل زايدة بانه انما يكون زايدة اذا كان الاستغراق مفادا من الكلام عاريا عن من فكانه قال ما جاءني احد فقال بل اثنان لرد زعمه ان الكلام يفيد الاستغراق بدون من فقوله بل اثنان يفيد ان الكلام السيرافي انما يصح لو كان من الاستغراق لانه لا خفاء في زيادة من حينئذ لانه يصح ان يقال انه فهم من كلام احد وليس كذلك على ما تبينه الشارح

قوله ولعل الصواب ان يقال انها فيما جاءني من احد زيادة نفضة

لفظ لعل يستعمل في الظنيات والصواب مطلق الاثبات اى انك اذا قلت ما جاءني من احد فقد نفيت عنه مجيء كل واحد من آحاد الناس

قوله ما جاءني من احد بل اثنان

مثل ما جاءني من رجل بل رجلان والكلام فيه مقصود على العموم

قوله ما جاءني من احد

اقتضى قوله ما جاءني من احد بل اثنان ان من في من احد زايدة لان من تصلح ان تخاطب بها الواحد والمثنى والمجموع والمؤنث والمذكر والصحيح والمكسر

قوله ما جاءني من احد

اقتضى قوله ما جاءني من احد بل اثنان ان من في من احد زايدة لان من تصلح ان تخاطب بها الواحد والمثنى والمجموع والمؤنث والمذكر والصحيح والمكسر

قوله ما جاءني من احد

اقتضى قوله ما جاءني من احد بل اثنان ان من في من احد زايدة لان من تصلح ان تخاطب بها الواحد والمثنى والمجموع والمؤنث والمذكر والصحيح والمكسر

قوله ما جاءني من احد

اقتضى قوله ما جاءني من احد بل اثنان ان من في من احد زايدة لان من تصلح ان تخاطب بها الواحد والمثنى والمجموع والمؤنث والمذكر والصحيح والمكسر

قوله ما جاءني من احد

اقتضى قوله ما جاءني من احد بل اثنان ان من في من احد زايدة لان من تصلح ان تخاطب بها الواحد والمثنى والمجموع والمؤنث والمذكر والصحيح والمكسر

قوله ما جاءني من احد

اقتضى قوله ما جاءني من احد بل اثنان ان من في من احد زايدة لان من تصلح ان تخاطب بها الواحد والمثنى والمجموع والمؤنث والمذكر والصحيح والمكسر

الزيادة بما جاءني من احد دون ما جاءني
من رجل ثم ان زيادة من في النفي وما جرها
مجراها مستمرة ولا يزاد في الاثبات عند سيبويه
واجاز ذلك ابو الحسن مستشهدا بقوله تعالى يغفر لكم
من ذنوبكم قوله والى لانتهاء الغاية تقول سرت
من البصرة الى الكوفة تريد ان منتهى السير هو
الكوفة وقد تكون بمعنى المصاحبة نحو قوله تعالى
ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم قالوا هذا راجع الى معنى
الانتهاء لان المعنى لا تنتهبوا اكل اموالهم الى اموالكم
وفي معناها حتى الا انهما تفارقانها من وجوه وهي
ان مجرور حتى اما ان يكون ما ينتهي به المذكور نحو
اكلت السمكة حتى رأسها فان الرأس ينتهي به
السمكة او غير نحو نمت البارحة حتى الصباح
فان الصباح غير ينتهي الليلة وهذا معنى قولهم
ان مجرور حتى اما ان يكون آخر جزء من شيء او ما
يلاقي آخر جزء منه وذلك لان فعل المعدى بها
الغرض فيه ان ينقضي ما تعلق به شيئا فشيئا حتى
يأتي عليه كذا ذكره جار الله العلامة ولا يجب
ان يكون مجرورها كذلك ومن ثم جاز الي
نصفها او ثلثها ولم تجز حتى نصفها او ثلثها

وان مجرورها

قوله وحتى لا تدخل الا على المظهر استعمالا اطلاقيا حتى اه هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين
لانهم قالوا استغنوه عن الاضمار في حتى يورد وذاك بين وبالاضمار في مخالفيه اما الاول
فلان دخول اسم مبهم يوذي اذ الظن ان المخاطب عرف ما يكون في المضمر كذلك واما
الثاني فلان المعنى واحد فقيل لانه يؤدي الى اختلاط
الضمائر لانه كما يقع بعد حتى ضمير مجرور يعني ايضا
ضمير مرفوع وضمير منصوب ولو لم يمنع
من الضمير لادى الى اللبس فيه بحث
لان لازم ذلك اذ وضع الضمائر على
جميع مختلفة فنوذي في كل موضع
ضميرة وحسن ما قيل في التعليل
ما ذكره شيخ المشايخ من ان مجرور
حتى يجب ان يكون آخر جزء
من الشيء او ما يلاقيه على ما تقرر
الضمير كناية عن الاسم كله فهو
هو بعينه لا جزء منه كلهم

وان مجرورها داخل في الحكم ففي مسئلة السمكة
قد اكل الرأس ولا يجوز ان يكون الاكل قد
انقطع عند الرأس اذ لو جاز ذلك لجاز ذوقها
على ما ليس بآخر جزء من شيء او ما يلاقي آخره
ولم يجز على ما مر وان الى تدخل على المظهر والمضمر
جميعا نحو الي زيد واليه وحتى لا تدخل الا على المظهر
استعمالا اطلاقيا حتاه وان حتى لا يلزم الجر فتكون
عاطفة ومبتداء ما بعدها بخلاف الى انا العاطفة
فنحو جاء ني القوم حتى زيد وكذلك النصب والجر وانها
تخالف سائر حروف العطف في ايجاب مجانسة ما بعدها
لما قبلها لكونها موضوعة للغاية والدلالة على
احد طرفي الشيء ولا يتصور ان يكون طرف الشيء
من غيره ولهذا قالوا انها انما تذكر للتعظيم او
التحقير نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج
حتى المشاة لان الشيء اذا اخذ من ادناه فاعلاه
غاية وطرف فاذا اخذ من اعلاه فادناه طرف
له وغاية واما الابتدائية فنحو قولك خرجت النساء
حتى هند خارجة او حتى خرجت هند وقد جازت في
مسئلة السمكة الوجوه الثلاثة الجر على كونها جارة

اي مجموعة حتى حرفا بعد الكلام كانت او فعلا اي
اي كون حتى حرفا ابتدائيا
اي كون ما بعدها مرفوعا
اي كون ما بعدها منصوبا
اي كون ما بعدها مجرورا
اي كون ما بعدها مرفوعا
اي كون ما بعدها منصوبا
اي كون ما بعدها مجرورا

والنصب على كونها عاطفة والرفع على كونها
ابتدائية وتخبر محذوف حتى زاسرها ما كول
وآنا في فهي للظرف ويقال للوعاء ويقال
للاشتمال نحو المال كثير في البيت وتظرف في الكتاب
فالمثال الاول من الاعيان والثاني من المعاني
وآما الباء فهي للالصاق نحو به داء الى التصق
به وخاصرته ومنه مررت بزيد وهو وارد
على الاتساع والمعنى التصق مروري بمكان يقرب
منه زيد ومنه اقسمت فالباء للقسم وحقيقتها
الصاق معنى القسم بالمقسم به وكثيرا ما تحذف
الفعل توجبا للاختصار مع كثرة الاستعمال وروما
للاختصاص ورفع الالتباس فلو قلت اقسمت
بالله لجاز ان تكون مخبرا لا مقسما وقد اوقعوا الواو
موقع الباء بعد حذف الفعل لذلك نحو والله
لافعلن ولا يجوز استمت والله وانما ابدلت
عنها لعقار بهما في المخرج وفي المعنى اذ من الجمع والالصاق
متقاربان ثم تبدل التاء من الواو نحو تالله
لاكيدن وابدال التاء من الواو كثير في كلامهم منه
تجاه وتراث وتخمة ثم ان الباء لالصاقها في

افادة معنى القسم تستبد عن اختيها بجواز
اظهار الفعل معها وبدخولها على المظهر والمضمر
نحو به لافعلنه وبالحلف على الرجل على سبيل
الاستعطاف للمخاطب وليس بقسم على الحقيقة والتاء
كونها فرعا على الواو لم يدخل على المظهر الا على
واحد وهو الله وتكون للتعدية نحو ذهبت به
اذ المعنى اذهبته فان قلت أليست للتعدية
في أوجهها الآخر قلنا نعم الا انها في سائر الاوجه
قد افادت مع التعدية معنى آخر وههنا لم تفد
شيئا سواها فلهذا عد المصنف كونها للتعدية
قسما مفردا وتكون للاستعانة في نحو كتبت
وتسمى ايضا اداة وصلة للفعل وكملة اياه
والمصاحبة في دخلت بثياب السفر اى معها
قالوا والفرق بين الباء ومع ان مع لا تفيد المصاحبة
ابتداء والباء لا تستعمل منها وقد تزاد في المنصوب
نحو ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة على احد القولين
وفي المرفوع نحو كفى بالله وزيادتها في المنصوب
اقيس منها في المرفوع لمشابهته من وامتا اللام
فهي للاختصاص قال عبد القاهر اصل اللام ان تكون

للتملك نحو المال لزيد وقد تكون للاستحقاق
نحو الجل للفرس فانه لما اختص به ودام ملازمته
له جرى جرى مجزى المملوك وان كان الفرس
مما لا يملك له وعلى هذا جاءني اخ له وابل له وقد ترد
نحو رد كف لكم وآمار ب فهي للتعليل قال سيبويه
ان كم في الخبر نظير رب والمقصود ان رب
للتقليل وكم للتكثير تقول رب رجل يفهم وانت
تريد ان تقلل ذلك هذا اصلها ثم غلب عليها
الاستعمال بمعنى الكثرة بدليل انهم يستعملونها
في مواضع وعد المآثر نحو آلا رب يوم لك منهن صالح
وانها تستبد عن سائر حروف الجر باشياء
انها يصدر بها الكلام فلا يقال جاءني رب
رجل وذلك لانها للتقليل والتقليل والنفي من واد
واحد والنفي له صدر الكلام الا ترا هم يقولون
قل رجل يقول ذلك الا زيد بمعنى ما رجل وانما
اختص النفي والاستفهام والشرط بصدر الكلام
لانها معان تدخل الجمل لتغيير معناها فوجب ان
يشرف العناية الى ذكرها اولا لكونها مقصودة في
الكلام ومنها اختصاصها بالنكرة وذلك لانها

لما كانت موضوعة للتقليل والنكرة دالة
على الشياع والكثرة اوجب اختصاصها
بها لصحة معنى التقليل فيها ولهذا حكم بان الضمير
في ربه رجلا نكرة وذلك لانه ما اريد به شيء
معين مثل زيد وعمر وبل اريد شيء ما فلهذا
فسر بالنكرة كما ترى ولو كان معينا كما ان مثله
رجلا لجاز ان يقول ربك رجلا كما جاز لي مثلك
رجلا ومنها ان فعلها الذي تسلط على الاسم
يجيء محذوفا في الاكثر ولا يجاد يظهر الا في ضرورة
الشعر وذلك لدلالة الحال عليها لانك اذا قلت
رب رجل يقيم كان المعنى رب رجل يقيم رأيت
او لقيت والحال تدل عليه فحذف كما حذف الباء
من بسم الله ولا يظن ان يقيم هو الفعل المسلط
هي اياه على الاسم لانه مسند الى ضمير الرجل
فلو جعلنا رب مسلطة عليه لزم كون الاسم
فاعلا ومفعولا معا منها ان مجرورها يلزم
الصفة اما بجملة اذا كان مظهرا كما مر واما بمفرد
كرب رجل جواد فالوا واما لزم ليكون
عوضا عن الفعل وقيل انما لزم الوصف لانه ذهب

قوله هي اياه ضمير هي لرب واياه
اي الفعل معموله هو
قوله على الاسم متعلق بالمسلط
اي لزوال
لعموم صلاحيته

قوله فاعلا ومفعولا معا وهو محال
فاذا اوجب ذلك لم يبق للمتعلق
الا محذوفا فهذا اي حذف المتعلق
هو الغالب لانه قد يجيء مذكورا
نحو رب رجل كريم اجتمعت
بكل

ومذهب المبرد انها فعل ماض من معنى جانب نحو جاءني
القوم حاشا زيدا اى جانب بعضهم زيدا وانما
خلا وعدا فيهما للاستثناء ويكونان حرفين
تارة وفعلين اخرى وما بعدهما مجرور
في الاول منصوب في الثاني على المفعولية والفاعل
مضمر نحو جاءني القوم خلا زيدا وعدا زيدا اى
عدا بعضهم زيدا ومثله قولهم جاءني القوم
ليس زيدا ولا يكون زيدا اى ليس بعضهم زيدا
وانما لا يتصرف من الافعال لانها لما كانت
الاستثناء جرت مجرى الا وهو حرف غير متصرف
واذا ادخلت ما على خلا وعدا انتصبا البتة
لتخصصها بفعلين اذ ذاك وذلك لان القائل
الصادق في موادهما وموارد استعمالهما شاهد
بما التي تصدر ان بهما انهما لا تخلوا من ان تكون
مزيدة او مصدرية مع عدم القائل بغيرهما فان
كانت مصدرية فلا بد ان يكون الواقع بعدها
فعلا لانها لا تدخل الا على الفعل فاذا قلت جاءني
القوم ما عدا زيدا كان التقدير عدو زيد بمعنى
عدا المجيء زيدا عدوا وان كانت مزيدة فهي تدخل

الفعل ايضا ولا يتصل بآول الحرف وانما يتصل
بآخره نحو انما ورب ما واذا دخلت على الفعل دخلت
اوله نحو ما ضرب وما يضرب قوله واما ينصب
المفرد فسبعة على ما ذكر في المائة الواو بمعنى مع
قد سبق ذكر الاختلاف في عامل المفعول معه
وان ما عليه الاكثرون ان العامل فيه هو الفعل
المتقدم بواسطة الواو ويعضد ذلك انه لا يجيء
منصوبا الا وقد تقدمه فعل او معناه فلو كان ..... الواو
نفسه عاملا لما احتيج معه الى الفعل ومعناه
لانتصب قولهم كل رجل وضيعته ولما لم ينتصب
علم ان العمل للفعل لا للواو فان قلت جاز ان
يكون الفعل او معناه شرطا لعمل الواو فلا تعمل
الا عند وجودهما قلت ان الاصل في الواو ان
لا تعمل والفعل وما جرى مجراه عامل فان تجعل
العمل للفعل الذي له تاثير فيه اولى من ان تجعل
للواو الذي لا تاثير له فيه اصلا على ان المصنف
جعل المفعول معه فيما تقدم من معمول الفعل وحقا
عد الواو عاملا ولعل قوله على ما ذكر في المائة لدفع
هذا التناقض قوله وحروف القدر ايا وايا

في باب التقليل الآن رجلاً قائماً مثلاً اقل من
رجل واحد ومنها ان فعلها يجب ان يكون
ماضياً لانك اذا قلت رُبَّ رجلٍ كريمٍ لقيتُ
كنتَ مُخبراً بان الذي لقيتَهُ قليلٌ ولا تعلم ان
الذي ستلقاه فيما بعد قليل واما قوله تعالى
ربما يودُّ الذين كفروا راجع الى معنى المضي لان ما
اخبر الله تعالى بوقوعه فيما يستقبل لصدق الوعد
وتحقيقه بمنزلة الموجود الحاصل فهذه احكام
رُبَّ وقد بقي هنا سؤالٌ سؤالٌ وجوابٌ لابدَّ من
ذكرهما وذلك ان لقائل ان يقول انك اذا قلت
رُبَّ رجلٍ لقيتهم ادركتُ مثلاً كان رُبَّ موصلةً
ادركتُ الى الرجل وادركتُ فعل متعدٍ بنفسه
فكيف يقال انه يتعدى برُبَّ ولم يوجد حرف
اتصل بالفعل المتعدي الا وقد حكم بزيادتها
ولا يمكن ادعاء زيادة رُبَّ اذ لم يقل ذلك احدٌ
والجواب انها حرف جر وقع في الكلام على حدٍّ
اذا كانت للاستغراق الجنس نحو ما رأيتُ من رجلٍ
في انها مفيدةٌ للاستغراق وان لم تكن قد اوصلت
فعلاً الى الاسم الا ترى ان الفعل الذي قبلها

تتناول

مخصوصا بعن فلا يجوز ان تقول اذنت الدين
من زيد لان هذا موضع التعدى فقط واذا
كان موضع لا يجب ان يكون متمحضا للتعدى
جاز ان يقع فيه ايهما شئت نحو قولهم سقاهم
عن العيمة اى بعدن عنها وجاوز به حكمها الى الرى
فان شئت قلت ضمن على معنا سقاه من جهة
العيمة وهذا من عمل من فان كان موضع لا يناسب
معنى المجاوزة لم تجز ان تقع فيه عن فلا تقول
زيد افضل عن عمرو لانك لا تقصد ان
احدهما قد انفصل عن صاحبه اليه وتعداه وانما
تريد ان فضل زيد بدا من هذا الموضع واما
كونها اسما ففى جلست من عن يمينه اى من جانبها
واما الكاف فهى للتشبيه وتكون حرفا نحو قولك
الذى كزيد اخوك ويدل على كونها حرفا وصلهم
الذى به ولو كان اسما لما جاز ذلك اذ لا يقال
الذى مثل زيد اخوك لان الصلة لا تكون الا
جملة فاذا جئت بالحرف كان متعلقا بالفعل
والفعل لا يفارقه فاعله فتكون جملة يكون المعنى
الذى حصل كزيد لا يقال التقدير الذى هو كزيد على

حذف شطر الجملة فلا يكون الكاف اذا احرفا
بل اسما جاريا مجرى مثل لان ذلك قليل
غير متسع فلا يجوز ان يقال جاءنى الذى قائم اللهم
الا فى ضرورة الشعر ولما كان وصلهم الذى بالكاف
جائزا امتنع فى حال السعة علمنا انه حرف جر و
قد يكون اسما فى قوله يضاحكن عن كالبرد المنهم
اى عن مثل البرد واما مذ ومنذ فانهما للابتداء الغاية
فى الزمان نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة تريد ان مبتداء
انتفاء الرؤية يوم الجمعة قد حرف او صلت الفعل
فانها الى الاسم بعدها وكذلك تقول انت عندنا
منذ الليلة اى استقرارك عندنا منذ الليلة وقد
يكونان اسمين فيرتفع ما بعدهما ويكونان على معنيين
احدهما ان يراد بهما اول المدة نحو ما رأيته منذ
يوم الجمعة اى اول الوقت الذى انقطع فيه الرؤية
يوم الجمعة بمنزلة الجار فى ان الغرض الدلالة
على ابتداء الغاية وعلى هذا لا يحسن النكرة بعدهما
لانك لو قلت انت عندنا منذ وقت مثلا لما
افدت بكلامك هذا الا ما كفت الضرورة آمره اذ
كل احد يعلم ان ابتداء الكون كان فى وقت ما والثانى

وهيا واي والهمزة اعلم ان الثلثة الاول
هي لنداء البعيد او ما هو بمنزلته من نايم او
ساه والاثنان الاخيران لنداء القريب
وقيل ان يا قد يستعمل فيهما وقد اهمل ذكر
وا وهي مختصة بالندبة والندبة تشارك
النداء صورة وان لم تكن نداء حقيقة
قوله تنصب المنادى اذا كان مضافا
ذكر جار الله العلامة انك اذا قلت يا عبد
الله فكانك قلت ادعو او اعني عبد الله وانما
قال ذلك لانك اذا قلت يا فقد نادية على انك
تقصد منادى توجه الخطاب اليه ثم اردت
ان تبين ان المعني بهذا الخطاب والنداء
من هو فقلت زيدا او اعني عبد الله فنصب
المنادى لوقوع الفعل عليه ثم حذفت الفعل
لكثرة الاستعمال حذفا لازما ذا بيا
مع افادته معنى النداء والتنبيه مسد تفاديا
بذلك من الالتباس بالخبر وقال صاحب الكتاب
اذا قلت يا عبد الله فكانك قلت يا ايك
اعني وانما قال يا ليدل على النداء وايك ليدل على

قوله وهيا واي والهمزة اعلم ان الثلثة الاول هي لنداء البعيد او ما هو بمنزلته من نايم او ساه والاثنان الاخيران لنداء القريب وقيل ان يا قد يستعمل فيهما وقد اهمل ذكر وا وهي مختصة بالندبة والندبة تشارك النداء صورة وان لم تكن نداء حقيقة

قوله تنصب المنادى اذا كان مضافا ذكر جار الله العلامة انك اذا قلت يا عبد الله فكانك قلت ادعو او اعني عبد الله وانما قال ذلك لانك اذا قلت يا فقد ناديته على انك تقصد منادى توجه الخطاب اليه ثم اردت ان تبين ان المعني بهذا الخطاب والنداء من هو فقلت زيدا او اعني عبد الله فنصب المنادى لوقوع الفعل عليه ثم حذفت الفعل لكثرة الاستعمال حذفا لازما ذا بيا مع افادته معنى النداء والتنبيه مسد تفاديا بذلك من الالتباس بالخبر وقال صاحب الكتاب اذا قلت يا عبد الله فكانك قلت يا ايك اعني وانما قال يا ليدل على النداء وايك ليدل على

قوله ليدل على ان الناصب هو الفعل المضمر في تقدير يا وقيام ضمير الغايب موضع المظهر وتقدم المفعول كيدل على ان المقصد متوجه اليه لا الى غيره وما حكي عن الاصل من ان بعضهم يا ايك شاهد على هذا ومن يضع موضع الضمير المنصوب ضمير المرفوع نظرا الى المعنى اللفظي نحو يا زيد وعليه قولهم يا اقدع بن حابس يا انت انت الذي طلعت عام ضلعت وقيد انما ينصب اما لاضافة الكاف الخطاب بخلاف انت لانه مفرد وستعرف ان هذا مبني على وجه مردود

قوله لان الاسم المظهر وان كان يستعمل للغايب الا انه ههنا ينزل منزلة كاف الخطاب واعني ليدل على ان الناصب هو الفعل المضمر ثم انهم قد اختلفوا في ان العامل لهذه الحروف ام للفعل المضمر فذهب الاكثرون الى ان العامل هو الفعل المضمر وذهب آخرون الى ان العامل هو حرف النداء لنيابته منابه الفعل ويقتضي انهم اجازوا الامالة في حرف النداء فلولا انه نائب منابه الفعل وساد مسده لما جاز فيه الامالة التي لا سبيل للحروف اليها ويدل عليه ايضا تعلق لام الجر به في نحو يا لزيد والكلام لا تتعلق الا بالفعل ولهذا زعم بعضهم ان فيه ضميرا ومثل عبد القاهر الى هذا المذهب قوله او مضارعا له نحو يا خيرا من زيد المشابهة بين هذا وبين المضاف من ثلثة اوجه واحدها كون الاول عاملا في الثاني لان من لا تخلوا من ان تجعل متصلة بزيد او بخير فان كان الاول كان زيد مع الجار في موضع المفعول به مثله في مررت بزيد وان كان الثاني كان اظهر لان الثاني قد جر بالاول الجار المضاف اليه بالمضاف وان الثاني

قوله ليدل على ان الناصب هو الفعل المضمر في تقدير يا وقيام ضمير الغايب موضع المظهر وتقدم المفعول كيدل على ان المقصد متوجه اليه لا الى غيره وما حكي عن الاصل من ان بعضهم يا ايك شاهد على هذا ومن يضع موضع الضمير المنصوب ضمير المرفوع نظرا الى المعنى اللفظي نحو يا زيد وعليه قولهم يا اقدع بن حابس يا انت انت الذي طلعت عام ضلعت وقيد انما ينصب اما لاضافة الكاف الخطاب بخلاف انت لانه مفرد وستعرف ان هذا مبني على وجه مردود

قوله لان الاسم المظهر وان كان يستعمل للغايب الا انه ههنا ينزل منزلة كاف الخطاب واعني ليدل على ان الناصب هو الفعل المضمر ثم انهم قد اختلفوا في ان العامل لهذه الحروف ام للفعل المضمر فذهب الاكثرون الى ان العامل هو الفعل المضمر وذهب آخرون الى ان العامل هو حرف النداء لنيابته منابه الفعل ويقتضي انهم اجازوا الامالة في حرف النداء فلولا انه نائب منابه الفعل وساد مسده لما جاز فيه الامالة التي لا سبيل للحروف اليها ويدل عليه ايضا تعلق لام الجر به في نحو يا لزيد والكلام لا تتعلق الا بالفعل ولهذا زعم بعضهم ان فيه ضميرا ومثل عبد القاهر الى هذا المذهب قوله او مضارعا له نحو يا خيرا من زيد المشابهة بين هذا وبين المضاف من ثلثة اوجه واحدها كون الاول عاملا في الثاني لان من لا تخلوا من ان تجعل متصلة بزيد او بخير فان كان الاول كان زيد مع الجار في موضع المفعول به مثله في مررت بزيد وان كان الثاني كان اظهر لان الثاني قد جر بالاول الجار المضاف اليه بالمضاف وان الثاني

أن يراد بها جميع المدة الخ ما رأيته منذ يومان كأنك
قلت أمر ذلك المدة يومان وأول وقته وآخره
يومان ولا يجب الإتيان بالمعرفة وإنما الواجب
العدد ولو قلت منذ يوم الجمعة وتريد أول الوقت
وآخره جاز على تا، ومل رأيته منذ اثنتا عشرة
ساعة أو عشر ساعات مثلا والفصل بينه وبين
ما إذا كان المراد أول الوقت دون آخره أن
الرؤية في هذا الوجه لم تلتبس بيوم الجمعة بوجه ما
في جزء منه وهي منتفية في جميع أجزائه وفي الوجه
الأول أعني الذي يكون المراد أول المدة دون
آخرها كانت الرؤية قد انقطعت في يوم الجمعة و
يدل على أنك رأيته فيه ثم فارقك كما في الجر و
والفرق بين المرفوع والمجرور من حيث الحكم أن
الكلام في الجر على جملة واحدة وفي الرفع على جملتين
احدهما رأيته والثانية مذ يومان لأن مذ مبتدأ
ويومان خبره كأن المعنى ما رأيته وأمد ذلك يومان
كما تقول ما رأيته وأيام البين طويلة وإنما لم يسغ
تخلل العاطف بين الجملتين نحو ما رأيته مذ يومان كما سبق
ذلك مع ما قررناه بين من حيث أن الجملة الثانية كأنها

قد يرد وإما خاشا فهي للتنزيه أي تنزيه للاسم الذي بعدها عن
سوء ذكر فيما وفي غيره وكثيرا ما يراد تنزيه شخص عن سوء فيدعا
تنزيه الله تعالى من السوء فيراد تنزيه شخص عن سوء فيدعا
تنزيه منزه عن أن لا يظهر ذلك الشخص من قضيته فيكون
ذلك إيماء تنزيه نحو قوله تعالى قلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء
فلا يقال صلى القوم حاش زيد

جزء من الكلام الذي قبلها لأنه تفيد التجديد
في الفعل السابق ذكره إذا قلت ما رأيته ولم
تقل مذ يومان قيدت العموم وخصصته فلما أفرح
إحدى الجملتين بالأخرى اتحدتا وجرتا مجرى جملة
واحدة فلم يجز دخول العاطف كما في الشرط والجزاء و
غير ذلك وإنما قال المصنف ويجوز مذ يومين لأنه
قد تقرر أن الجر بمذ يقتضي أول الوقت كما ذكرناه و
إذا كان كذلك فلمتوهم أن يتوهم امتناع الجر في
قولهم ما رأيته مذ يومان فأزال المصنف هذا التوهم
وذكر أن الجر هنا غير ممتنع وذلك لأنك لو قصدت أن
انتفاء الرؤية مقدر بهذا المقدار وأنه موازن
بين المدة مبتدأ من أوله ومنقطع عند آخره
ولو أردت أن مبتداه أول من المدة إلى وقتك
الذي تتكلم فيه ولكن لا تقدر الفعل بالمدة ولا
تمسحه لأنك تريد أنه كائن بعد لم يبلغ غايته كما
قدرت فقلت ما رأيته مذ يومين من هذا الوقت
لم أيته بعد بل هو باق ممتد وأما حاشا فهي للتنزيه
وهي حرف جر عند سيبويه ويدل عليه قول الشاعر
حاشا أبي ثوبان إن به ضنا عن الملحاة والشتم

حاشا إن فإن حاشا حرف جر يجر إلى ويروى فيه النصب بكذا وقع في هذا البيت في أكثر النحاة
وأنشد ابن عصفور بحذا حاشا أبي ثوبان ليس بكثير قدم عروض
عبد الله أن به ضنا عن الملحاة والشتم ولذلك حذف ولو كان فعلا
لدخل عليه ولدخل عليه ما المصدرية كما دخلت على خلا وعدا

من تمام الاول كما ان المضاف اليه من تمام المضاف
والثاني تخصص والوجوه الثلثة متحققة في قولهم يا ضاربًا
زيدًا او يا مضروبًا غلامه ويا حسنًا وجهه الخ
والاخيران دون الاول في قولهم يا ثلثة
وثلثين في اسم رجل لان قولهم يا ثلثة ليس
بعامل في الثلاثين ولكن تخصص به قوله
او نكرة كقول الاعمى يا رجلًا خذ بيدي رجلا هنا
نكرة لانه لا يقصد به واحدًا بعينه بل كل من يأخذ
بيد فهو المنادى قوله واما المفرد المعرفة
فمضموم وقد سبقت الاشارة الى العلة الموجبة
لبنائه وهي وقوعه موقع كاف الخطاب واما المضاف
فلم يبن لما ذكرنا من ان المضاف اليه بمنزلة
التنوين لمعاقبته اياه والتنوين علم التمكن فلا
يجوز ان يبنى مع ما هو بمنزلة علم التمكن واما
النكرة فلم تبن لافتقار علة البناء فيه حيث
لم تقع موقع كاف الخطاب وفي قوله يا زيد ويا
رجل اشارة الى ان المنادى المفرد المعرفة
على ضربين احدهما ما كان معرفة قبل النداء

نحو

نحو يا زيد والثاني ما تعرف بالنداء نحو يا رجل
فانه لم يكن قبل النداء معرفة وانما تعرف من حيث
انك اقبلت على واحد من الجنس خصصته بالنداء
فجرى مجرى ان تقول الرجل بلام التعريف واحدًا
بعينه ثم اختلف اصحابنا في ان العلم هل يكون
باقيًا على علميته بعد النداء ام لا فذهب الاكثرون
الى انه نكر وجعل جنسًا نحو زيد من الزيدين
كما يقال رجل من الرجال ثم خصص بالنداء من
بين الجنس والاكثرون جمعوا بين التعريفين وهو
ممتنع يدل عليه امتناع قولهم يا الرجل وذهب آخرون
الى ان العلمية باقية بعد النداء واجتماع التعريفين
انما يمتنع اذا كانا بعلامة لفظية كحرف النداء
واللام ويعضد هذا المذهب انهم جمعوا بين حرف
النداء واسم الاشارة لا يقبل التنكير والبحث
مستقصى في المفتاح قوله ولكن محله النصب
لما ثبت ان هذه الحروف ناصبة وقد عرف علة البناء
في المفرد المعرفة لم ينتصب لفظًا لكن حكم على محله بالنصب
كما في سائر المبنيات اذا ولتها العوامل ويدل على
كونه منصوب المحل جواز النصب في وصفه نحو قوله يا

عمر الجواد قلنا لان محل الموصوف النصب لما انتصب
الصفة ونظيره ذهب امس الدابر فالوصف
مرفوع لوقوعه صفة لما هو مرفوع المحل وان
مكسورا لفظا فعلى هذا سائر المبنيات
فان التوابع التي تصاحبها محمولة على الموضع
دون اللفظ الا انهم جوزوا الرفع في صفة المنادى
حملا على اللفظ وان لم يجز ذهب امس الاحدث
بالجر وهؤلاء النظرفين لان الضم لما اطرد
في كل معرفة اشبه في الظاهر ما يرتفع بالفعل
نحو جاءني احمد فاجيز الحمل على لفظه كما في المعرب
ولم يجز ذلك في امس لانه ليس كل ما كان ظرفا
مثلا كامس يطرد فيه البناء على الكسر فان قلت
كيف جوزوا توصيف المنادى المعرفة مع
حكمهم بانه جار مجرى كاف الخطاب وهذا
ممنوعا ذلك منعهم في الضمائر لانها لا توصف
بحال قلنا انه وان وقع موقع كاف الخطاب الا
انه لم يجر مجراه في كل حال يدل على ذلك انهم قالوا
يا تميم وكلهم باعادة الضمير الى تميم بلفظ الغيبة
مع انه منادى مضموم نظرا الى الاصل اذ لم يكن

المنادى من اعلام المخاطب في الاصل كانت
اياك والحاصل ان الشيء اذا اشبه بالشيء
لم يجز على سننه في كل حال ومما تخرط به في سلك
الصفة في تجويز الرفع والنصب حملا على اللفظ
والموضع التاكيد وعطف البيان وما فيه الالف
واللام من المعطوفات نحو يا تميم اجمعون واجمعين
ويا غلام بشر وبشرا ويا زيد والحارث والحارث
وانما جاز ان يعطف ما فيه الالف واللام
على المنادى وان كان لا يجوز يا الحارث لان الواو
وان تنزلت منزلة العامل فليس بمنزلته في كونه
عملا للنداء الذي يفيد التعريف فلا يمتنع ان
يجتمع معه الالف واللام ويدل على انه لم يجر مجرى
العامل قولهم ليس زيد خارجا ولا عمرو قاعدا مع
امتناع قولهم ليس لا عمرو قاعدا واذا قلت
يا زيد وعمرو لم يجز في المعطوف الرفع والنصب
بل حكم المعطوف هنا حكم المنادى بعينه نحو يا زيد
زيد لكونه في حكم تكرير العامل هذا اذا كانت التوابع
مفردة فان كانت مضافة فالنصب لا غير لان
التابع يتنزل منزلة الجزء من المتبوع فلما لم يكن في

قال ان الموت الذي انتم منه فارون فانه ملاقيكم
شيء يدل عليه الجميع في رحيل فيكون بمنزلة
ولذا كم يتدع عليه كاللام على الزواء

المنادى اذا كان مضافا الا النصب كذلك لا
يكون فيما هو تابع له وذلك نحو يا زيد اخا عمرو
ويا خالد نفسه ويا تميم كلهم او كلكم ويا غلام ابا
عبد الله ويا زيد وعبد الله ويا بشر صاحب عمرو
قوله ويا ايتها الرجل لمثل يا زيد الظريف وانما
لم يجز الرفع لان ايا وان كان منادى صورة الا ان
المقصود بالنداء هو الرجل وانما جاءوا بايّ ليكون
وصلة الى نداء ما فيه الالف واللام لانهم كرهوا الجمع بين
التخصيص بالنداء ولام التعريف فكان المنادى هو
الصفة بخلاف يا زيد الظريف وقال صاحب الكتاب انما
صار وصفه لا يجوز فيه الا الرفع لانك لا تستطيع
ان تقول يا ايّ الا ايتها وتسكت لانه مبهم يلزمه
التفسير فكانك قلت يا رجل وضمة اللام ههنا نيابة
عن ضمة محذوفة لانا نقدر ان نسميها حركة الاعراب لان حركة
الاعراب هي التي يكون لها عامل ولا حركة البناء لان الاسم
لا يبنى مع الالف واللام ولذلك ان قلنا انها شبيهة
بحركة الاعراب كيا زيد كنا قد سوينا بينها وبين
حركة الموصوف اعني منادى المضموم فانهم يسمونه
المبني المشبه بالمعرب ومن حقها ان تفضل على ما

الحركة فاذا ينبغي ان يقال انها حركة لها منزلة
بين منزلتي الاعراب والبناء الا ان حظها من الاعراب
اكثر من حيث انها جاءت لتدل على ان موصوفها
المبني قد اعطي شبها من المعرب وان عملنا بمذهب
ابي الحسن في جعله الفاعل في الصفة كونها صفة
كان ابين لكون الحركة حركة اعراب هكذا ذكر عبد
القاهر وانما اقحمت حرف التنبيه بين اي وبين صفته
تعويضا لاي عما يستوجبه من الاضافة قوله و
لا تدخل يا على ما فيه الالف واللام قد سبق الاشارة
الى العلة الموجبة لامتناع ايلاء حرف النداء على ما فيه
الالف واللام وانما جاز ذلك في اسم الله لان الالف
لا تفارقه كما لا تفارق النجم مع انها عوض عن همزة
اله فصارت كانها قد تنزلت منزلة البعض من الكلمة
وانما جاز قطع الهمزة في النداء ولم يجز في غيره لان
الهمزة مع اللام في غير النداء وان كانت عوضا
عن الهمزة الاصلية الا انها لم تخلع معنى التعريف
رأسا فوصلوا الهمزة وانما في النداء فقد تجردت
للتعويض مضمحلا عنها معنى التعريف الندائي اعني
عن تعريفها فجرت مجرى الهمزة الاصلية فقطعت قوله

وان وصفت المضموم بابنٍ اعلم ان الابن الموصوف
المنادى المفرد المعرفة اذا وقع بين علمين كان
حقه ان يبنى مع المنادى على الفتح لانهما بمنزلة
شئ واحد لحضرموت وذلك لان الابن لا
ينفك من الاب كما انه لا ينفك من كونه ابنا
فكان صفة لازمة له والصفة والموصوف
من حيث المعنى بمنزلة شئ واحد فاذا تنزلا منزلة
شئ واحد ثبوت حركة المنادى حركة الابن ولم
يعكس لان الحركة التى استحقها الابن حالة الافراد
اذا كانت اعرابية لكونه مضافا وحركة المنادى
الضم وهى بنائية واتباع الحركة البنائية الاعرابية
اولى لكون الاعرابية اقوى هكذا ذكر الاكثرون
وذكر بعضهم ان فيه نظرا لان الفتحة فى نون ابن فى
قولنا يا زيد بن عمرو حركة الاعراب والحركة فى دال
زيد حركة اتباع الا ترى ان صاحب الكتاب شبه هذا
بامرٍ وانيم فكما لا شك ان حركة الهمزة من امرٍ حركة
اعراب كذلك يكون حركة ابن حركة اعرابٍ ولم
يوجب جعل الابن مع زيد شيئا واحدا ان يكون
الابن مبنيا لان المسمين اذا جعلا واحدا لم يكن

منها

قوله لكون الاعرابية اقوى لخلو الاعرابية عن المعارض والاتباع والحمل على ما دون الاضعف يلزم متبوعيته وهو خلاف المقصود والمخالف لا يوجب الاتباع فى المخالف كما تقرر فى محله

قوله ان يبنى مع المنادى
على الفتح قوله ان بناه
على الفتح ليس بواجب
بل هو مختار وقيل
هو واجب منه

قوله وذلك اى كون الابن
مبنيا على الفتح مع المنادى منه

قوله لحضرموت اى هما كلمتا
جعلتا كلمة واحدة منه

قوله لان الابن لا ينفك عن كونه ابنا معنى
كان الابنية صفة لازمة للابن لا
ينفك عنه تلك الاب فيكون بين الابن
وبين كلمة واحدة من الاب
مساواة منه

قوله فكان الابن صفة لازمة له
اى كان المنادى الموصوف بالابن صفته صفة
لازمة له وكونها صفة
حقيقة او حكمية
حين كان منه

قوله ثبوت حركة المنادى حركة
الابن فيه تخفيف من حيث ان
ابدال الضمة فتحة موافقة للكلمات
اذ الشك انه اخف من حيث
ان قيل الغرض من الاتباع عكسه
وهو حاصل بالعكس فلم يعكس
اجاب بقوله ولم يعكس اى لم
يتبع حركة الابن حركة المنادى لان
الحاصل من الاتباع الاول
من التخفيف بهذا الاتباع من
الوجه الثانى ولان
العكس فقدم
منه

قوله لان الاضعف يلزم متبوعيته وهو خلاف المقصود والمخالف لا يوجب الاتباع فى المخالف كما تقرر فى محله

قوله لان المسمين اذا جعلا واحدا لم يكن

منها الاول اذا عرى الثانى عن مقارنة الحرف
كما فى نحو يعلبك فقوله ببنيت المنادى مع الابن على
الفتح لك ان تحمله على ما عليه الاكثرون من بنائهما
على الفتح ذلك ان تصرف البناء فى قول ببنيت الى
المنادى دون الابن اى ببنيت المنادى حال
مقارنته بالابن وانما لم يجوزوا الاتباع فيما
لم يقع الابن بين علمين نحو يا زيد بن اخينا
ويا رجل بن زيد لان القياس ان لا يجوز الاتباع
فى كلمتين وانما هو فى كلمة واحدة نحو منخدر
الجيل الا انهم اجازوا الاتباع فيما تنزل الابن
منزلة الجزء من الموصوف لا يقال ان كل صفة فهى
كالجزء من الموصوف وذلك لان من الصفات ما هو
اشد امتزاجا واتصالا بالموصوف وذلك اذا
كانت اشد اختصاصا فلذلك من الاتصال و
الامتزاج تنزل منزلة جزء الموصوف والابن
اذا اضيف الى العلم ووصف به العلم كان له
من الاختصاص بموصوفه ما لا يكون اذا لم يكن
بين علمين لان الرجل اذا اريد نسبته الى ابيه فانهم
ما يكون من النسبة ان يذكروا حدهما باسم العلم

قوله تنزل بالرفع محذوف
على انه فعل مضارع مجهول
احد التاءين اى تنزل الصفة

قوله ووصف به العلم يعنى اذا كان
واقعا بين علمين منه

تمام هو اشد امتزاجا واتصالا
بالموصوف الى العلم اه اذا الابن اذا اضيف
منه

قوله ان يبنى مع المنادى على الفتح قوله ان بناه على الفتح ليس بواجب بل هو مختار وقيل هو واجب منه

قوله وذلك اى كون الابن مبنيا على الفتح مع المنادى منه

قوله لحضرموت اى هما كلمتا جعلتا كلمة واحدة منه

قوله لان الابن لا ينفك عن كونه ابنا معنى كان الابنية صفة لازمة للابن لا ينفك عنه تلك الاب فيكون بين الابن وبين كلمة واحدة من الاب مساواة منه

قوله فكان الابن صفة لازمة له اى كان المنادى الموصوف بالابن صفته صفة لازمة له وكونها صفة حقيقة او حكمية حين كان منه

قوله ثبوت حركة المنادى حركة الابن فيه تخفيف من حيث ان ابدال الضمة فتحة موافقة للكلمات اذ الشك انه اخف من حيث ان قيل الغرض من الاتباع عكسه وهو حاصل بالعكس فلم يعكس اجاب بقوله ولم يعكس اى لم يتبع حركة الابن حركة المنادى لان الحاصل من الاتباع الاول من التخفيف بهذا الاتباع من الوجه الثانى ولان العكس فقدم منه

قوله لان المسمين اذا جعلا واحدا لم يكن

قوله لكون الاعرابية اقوى لخلو الاعرابية عن المعارض والاتباع والحمل على ما دون الاضعف يلزم متبوعيته وهو خلاف المقصود والمخالف لا يوجب الاتباع فى المخالف كما تقرر فى محله

قوله تنزل بالرفع محذوف على انه فعل مضارع مجهول احد التاءين اى تنزل الصفة منه

قوله ووصف به العلم يعنى اذا كان واقعا بين علمين منه

تمام هو اشد امتزاجا واتصالا بالموصوف الى العلم اه اذا الابن اذا اضيف منه

ولا كذلك اذا لم يقع بين علمين الا ترى انه يجوز
ان يكون ابنا ولا يكون ابن اخ لاحد
ومما يدل على شدة اتصال الابن واقعا بين علمين
بموصوفه انهم اسقطوا التنوين من الموصوف في غير
النداء نحو هذا زيد بن عمرو وكذلك الجر والنصب
ولا كذلك اذا لم يقع بين علمين نحو هذا زيد ابن
اخينا قوله وان لم يقع بين علمين كان كسائر
الاسماء المضافة اي كان الابن كسائر الاسماء
المضافة للمنادى المضموم حيث لم يبن معها الموصوف
على الفتح قوله وملحق المنادى اللام الجارة
مفتوحة اللام الجارة تفتح مع المنادى ويكون للاستغاثة
او التعجب نحو يا لزيد للخطب الجليل وقول عمر رضي الله تعالى
عنه يا لله للمسلمين وانما فتحت مع المدعو و
كسرت مع المدعو اليه فرقا بينهما ولم يعكس لان
الفتحة المنادى اولى منها بالمدعو اليه لتنزل المنادى
على ما سبق منزلة كاف الخطاب واللام الجارة تفتح
مع كاف الخطاب نحو لك وانما فتحت مع الكاف
لان الاصل في الحروف الواردة على هجاء واحد
ان تبنى على الفتحة التي هي اخت السكون في الخفة

اذ البنا

اذ البناء على السكون ممتنع وقد كسرت اللام الجارة
فرقا بينها وبين لام الابتداء اذ لو فتحت فقيل ان
زيدا لهذا لم يعرف ان الاخبار عن زيد بانه هذا
واللام للابتداء او بانه مختص بهذا واللام
للاختصاص ثم ان هذا الالتباس لما كان زائلا
مع الضمير لاختلاف صيغتي المرفوع والمجرور في
قولك ان زيدا لك وان زيدا لانت اعيدت
اللام الى الحركة التي استحقها في الاصل وعلى هذا لام
التعجب تفتح مع المنادى ايضا لما ذكرنا نحو يا للماء
كانك قد ابصرت ماء فاعجبك فتناديه وتقول تعال
فانت عجيب الان لا يعرفك كل احد قوله و
قولهم يا للبهيتة بالكسر هذا جواب عن سؤال عسى يورد
على ما ذكره من ان اللام مع المدعو مفتوحة والعرب تقول
يا للبهيتة بكسر اللام فاجاب بان المنادى متروك
في قولهم يا لبؤس لزيد والمعنى يا لقوم للبهيتة
اي احضروها وشاهدوها والبهيتة البهتان و
هذا من امثالهم وفي معناها قولهم يا للعضيهة
ويا للافيكة قوله وترخيم المنادى قال النحويون ان
الترخيم حذف في آخر الاسم على سبيل الاعتباط

هنا لو حملت على الاستثناء كان الفعل قبل الا
غير مفرغ لما بعدها اذ الكلام قبله تام لا يفتقر
الى شيء فاذا اردت الاستثناء نصبت لتمام
الكلام واذا حملت على البدل كان الفعل الواقع
قبل الا بمنزلة المفرغ لما بعدها اذ المبدل منه
في حكم الساقط وكان قولك ما جاءني احد الا زيد
واذا كان كذلك فالبدل اولى لكونه مقصودا في
الكلام وجزء منه بخلاف النصب اذ هو فضلة ولا يكون
جزء من الكلام فالحمل على الاول اولى وانما يجوز
البدل في الموجب نحو جاءني القوم الا زيدا لان
البدل يقوم مقام المبدل منه واذا قام مقامه عمل
فيه عامله فصار كانك قلت جاءني الا زيد فرفعت
بجاءني وكيف ترفعه به وقد نفيت عنه وهذا محال
لان القصد ان تجعل زيدا خارجا من جملة القوم عاريا
عن المجيء فاذا جعلته فاعل المجيء كنت قد اسقطت
القوم واثبته وهذا عكس الغرض وان كان الكلام
غير تام تقافيه الا من حيث العمل لا من حيث المعنى نحو
ما جاءني الا زيد وما رايت الا زيدا وما مررت
الا بزيد فالفعل الواقع هنا قبل الا مفرغ لما بعدها

والا هنا بمنزلة سائر الحروف التي تغير المعاني
دون الالفاظ نحو هل وغيرها ولا يجوز هذا الا في
المنفي لا تقول في الايجاب جاءني الا زيد اذ لو ذهبت
تعوله لم تخل من ان تريد اثبات المجيء لزيد او نفيه عنه
فان اردت الاول كنت قد جعلت الا زائدة بمنزلة
اما فقط وذلك لا يجوز لان الا لا تزاد وان اردت
الثاني كنت قد جعلت الا نافية بمنزلة ما حتى
اذا جاءت بعد الفعل كقولك جاءني الا زيد جعلته
بمنزلة ما جاءني ثم ترفع زيدا بالفعل المنفي بالا كما
رفعته بالفعل المنفي بما فهذا الحكم على الاوضاع
وخروج بها على طريقها لان الام تضع لنفي الافعال
وانما وضعت لنفي الحكم عن البعض فليس لك ان تستعملها
لما لم توضع له فصل وحكم غير حكم الاسم الواقع
بعد الا اعلم ان غيرا موضوع في الاصل على الوصفية
والبقاء الاضافة للنكرة وان اضيف الى المعرفة
لانه موضوع على ان يتلو في التعريف لانك اذا قلت
مررت بغيرك وكل من عدا المخاطب غيره واذا كان
موضوعا على هذا لم يكن الاضافة معرفة له اللهم
الا اذا اضيف الى مالا ضد له واحد فتعرف اذ ذاك نحو

والاعتباط ان تنحر البعير وغيره من غير علة و

هذا ايضا حذف في آخر الاسم من غير عارض

من اضافة او اعلال او مجاورة ساكنين او غير

ذلك وهو ماخوذ من قولهم امراة رحيم وهي

التي يكون كلامها مرتلا محذوف الفصول فكلو

موافقا لهذا الحذف المسمى ترخيما وقيل انها التي تكون

لكنة الكلام حقيقة الصوت ناعمة النغمة ومن

هذا قولهم للحجر الاملس رخامة فسمي هذا الحذف

ترخيما لانه تخفيف اللفظ وتسهيله وقيل انما

اختص بالنداء لان النداء يلبث تغيير والتغيير يدرس

بالتغيير لان النداء انما يكون لامر مهم فالمنادى

يكون بالترخيم ان ذلك الامر مما لا يقبل التوقف

ريثما تتم الكلمة والشرائط احدها ان يكون

الاسم علما وذلك شرط كيلا يلتبس والثانية

ان يكون زايدا على ثلثة احرف ليبقى بعد الحذف

على ما هو اقل الاوزان والكوفيون اجازوا

ترخيم ما كان على ثلثة احرف اذا كان اوسطه

متحركا فيقال في المستي بعنق يا عنق قالوا لان

في الاسماء ما يشاكله نحو فخذ ويد وقال اصحابنا

ان

مطلوب به مجرد تخفيف ولا يترك البناء للمنع لامر جايز لاستماعه لغة

يا حار يا هضم لانه يقاس عليها المنادى لانتهاها وغيرها في المنتهيات

اللازم بناؤها والمنادى عارض وغيرها في المنتهيات اللازم فهو في حكم

المعرب

قوله لانه يتغير من الاخبار

الى الانشاء بكلام طلبي فتغير

ومثلها اي مبنيان على

قوله محذوف الفصول

لانها تشبه الكلام المرتل

لا يفيد

قوله موافقا لهذا الحذف المسمى ترخيما

لانه مبنيان محذوف الفصول

قوله لان تخفيف اللفظ وتسهيله

وترققه وتضعيفه لما فرغ عن بيان

التعريف مع اثبات المناسبة شرع

في بيان انه مختص بالنداء فقال

وقيل

قوله لان النداء يلبث تغيير من الاخبار

الى الانشاء بكلام طلبي فتغير

ان والترخيم في الاسم على سبيل

الاعتباط

لانه حذف في آخر الاسم من غير علة

قوله لا يبقى بعد الحذف

على ما هو اقل

الاوزان ما يكون على ثلثة احرف لا

يترخيم ما كان على اكثر منها لان

ما على ثلثة احرف اقل الاوزان

لان الاسم على ثلثة احرف اقل

يجاوز ترخيم ما كان على ثلثة احرف لانه

ترخيم اعجاز الكلمة

ان

ان من الاسماء قليلة الاستعمال يعين عن

القياس فلا يحسن ان يقاس عليها والثالثة

ان يكون غير مضاف لانك لو حذفت من المضاف

لوقع الترخيم في وسط الكلمة لان المضاف والمضاف اليه

بمنزلة كلمة واحدة ولو حذفت من المضاف اليه

لكنت رخمت في غير النداء والرابعة ان لا يكون

مندوبا لان الندبة انما تكون بعد عدم المنادى

والاوصاف فوجب ان يذكر على وجه الكمال والخامسة

ان لا يكون مستغاثا وذلك لان المستغاث لا

يامن من نوع تعلل من المستغاث بالالتباس و

عدم التفهم وذلك اما حقيقي منه اذ بطريق

التجاهل تعذر الحذف والترخيم ولم يتعرض الص

لذكر الشرائط الثلاث الاخيرة لاشتهارها

فيما بينهم ثم ان للعرب في الاسم المرخم مذهبين

احدهما ان يحذف آخر الاسم ويترك ما قبله

على ما كان عليه قبل الحذف من الحركة او السكون

والثاني ان يجعل ما بقي بعد الحذف كانه اسم

برأسه ولم تحذف منه شيء فيشكل بمشكل

سايرالاسماء وذلك نحو يا حار ويا هرق في

قوله ان من الاسماء قليلة الاستعمال يعين عن القياس

كما ذكر في الاصل لان الاستعمال يدل على الاصالة

والقياس على الزيادة

قوله والخامسة ان لا يكون مستغاثا

يجيء الكلام في المستغاث اذا رخم

قوله ثم ان للعرب في الاسم المرخم مذهبين

احدهما ان يحذف آخر الاسم ويترك ما قبله

على ما كان عليه قبل الحذف من الحركة او السكون

والثاني ان يجعل ما بقي بعد الحذف كانه اسم

برأسه ولم تحذف منه شيء فيشكل بمشكل

سايرالاسماء وذلك نحو يا حار ويا هرق في

قوله وهو الصحيح

ما ذكره المصنف من المذهبين

مختص بما اذا قطع المرخم عما قبله

بان لا يجعل المنادى مضافا اليه

ولا يكون ما قبله مضافا اليه

قوله ان يحذف آخر الاسم ويترك ما قبله

على ما كان عليه قبل الحذف من الحركة او السكون

ما حاصله ان المرخم اذا رخم غير مضاف

ولا مضاف اليه فله ان يحذف آخره

ويترك ما قبله على ما كان عليه قبل الحذف

من الحركة او السكون

قوله والثاني ان يجعل ما بقي بعد الحذف كانه اسم

برأسه ولم تحذف منه شيء

ما حاصله ان المرخم اذا رخم غير مضاف

ولا مضاف اليه فله ان يجعل ما بقي بعد الحذف

كانه اسم برأسه ولم تحذف منه شيء

فيشكل بمشكل سايرالاسماء

حيث ان ما قبل الحذف في مشكل

ساكن وبعد الحذف متحرك

قوله وذلك نحو يا حار ويا هرق

ان

فهو حكاية لغة انه كسر ما قبل الواو

والهمزة الاولى مكسورة فنقلت حركتها

الى الساكن قبلها وحذفت الهمزة

الثانية الرابعة

لان الهمزة الاولى مكسورة فنقلت حركتها

الى الساكن قبلها وحذفت الهمزة

الثانية الرابعة

حارث وحرقل وان شئت ياحار وترياحرق
بالضم كيا زيد وتتفق المذهبان لفظا فيما اذا
كان ماقبل آخر الاسم مضموما كمن التقدير مختلف و
ذلك نحو يا بكر بن في المستى ببكر ثم ان المرخم
لا يخلو اما ان يكون في آخره زيادتان فحكم
زيادة واحدة بان كانت قد زيد تا معا اولم
يكن كذلك والثاني اما ان يكون قبل آخره من
زايدة اولم تكن فان لم تكن لم يحذف الا الاخير نحو
ياحار بن في حارث بالكسر والضم على اللغتين و
ان كان فالاسم اما يبقى بعد الحذف على ثلثة
احرف اولم يبق فان لم يبق لم يحذف ايضا
الا الاخير نحو يا سعي في المستى بسعيد على اللغتين
الا ان الحركة مقدرة في الياء على لغة من يقول يا
حار بالضم وغير مقدرة في اللغة الاخرى وان
بقي بحذف المد ايضا نحو يا منص بالضم في
منصور على اللغتين وان كان في آخره
زيادتان في حكم زيادة واحدة حذفتا معا
نحو يا مرو بالضم والفتح في مروان قوله الا ما
في آخره تاء التانيث فانه لا يشترط فيه الزيادة

على الثلثة والعلمية انما لم يشترط هذان
الشرطان لان العلمية انما اشترطت لان
لها تاثيرا في الحذف واذا كان المحذوف تاء التانيث
لم يفتقر الى هذا الشرط لان تاء التانيث في حكم
كلمة زائدة فحذفها يهون ولذا لم يشترط الزيادة
على الثلثة لانه بالة خيم لم يلزم اجحاف في الكلمة
لم يكن قبلا ذا الاجحاف واقعا قبلها لان التاء
منفصلة غير مبنى عليها الكلمة قوله يا ثيب
اقبل او اقبلي على اختلاف للمعنيين ثبتة
اذا كان اسم رجل فالواجب ان يقال ثيب
اقبل واحد الشرطين مفقود وهو الزيادة على
الثلثة واذا كان بمعنى الجماعة فالواجب ان
يقال اقبلي ويكون كلا الشرطين مفقودا وجاز
فيه الفتح والضم قوله والا في الاستثناء
الاستثناء مشتق من ثنيت عن الامر اذا صرفته
عنه فسمي استثناء لان المستثنى مصروف
عن غير المستثنى او من ثنيت الحبل اذا اوصلت
احد طرفيه على طرفه الثاني وعلى هذا سمي استثناء لانه
ضوعف به الخبر وشفع ان كان الاول مثبتا شفع بالنفي

عليك بغير الكون ونحوه مما يوصف به النكرة نحو
قولك مررت برجل غيرك مريدا ان مرورك قد
وقع على المخاطب ورجل آخر او انك لم تمر بالمخاطب
بل بآخر او انك مررت برجل يخالف المخاطب
في المذاهب والشمائل ونحو في هذا الوجه خلاف مثل
بخلافه في الوجهين الاولين اذ المراد به فيهما
المخالفة في الذات دون الاوصاف والشمائل
فهذا معنى غير ومآله في اصله ثم انهم قد وجدوا
بينه وبين الا مشابهة من وجه فادخلوا كلا
واحد منهما على صاحبه اعني انهم استعاروا غير
لمعنى الاستثناء واعربوه اعراب الاسم الواقع
بعد الا حيث كان اسما متمكنا واستعاروا الا
لمعنى الوصفية واعربوا ما بعدها اعراب غير حيث
كان حرفا فالاول نحو جاءني القوم غير زيد
وما جاءني غير زيد احد وما جاءني احد غير حمار
وما جاءني احد غير زيد بالرفع والنصب
قلت فلم عمل فيه الفعل غير المتعدي بغير واسطة
حرف ولم يعمل في الاسم الواقع بعد الا قلنا لان
غير التوغل في الابهام اشبه الظروف المكانية

الى هي الجهات الست وما يجري مجراها فعمل فيه
غير المتعدي كما عمل فيها واما الثاني اعني دخول
الا على غير في الوصفية فنحو قوله تعالى لو كان فيهما
آلهة الا الله لفسدتا اي غير الله ولا يجوز الاستثناء
اذ المعنى حينئذ لو كان فيهما آلهة مستثنى عنهم
الله لفسدتا فلا يبقى للآية دلالة قاطعة على التوحيد
فهو ومثله سوى اعلم ان سوى في معنى غير في
انه يستثنى به والفرق بينهما ان سوى عند من ظرف
مكان في الاصل وحقه ان لا يلي العوامل لان المعنى
المقدر فيه عامل وناصب ولا يجوز ان يلي معمول عاملين
في حالة واحدة فلهذا كان الاحسن ان يقال مررت
برجل سواك وقبح ان يقال مررت بسواك لانه في معنى
مكانك وقد يدل على ظرفيته وقوعه صلة للموصول
نحو جاءني الذي سواك بخلاف غير والكوفيون اجازوا
استعماله اسما وظرفا فيجرون في التسعة مررت
بسواك وجاءني سواك **قوله** والحروف الداخلة
على الجملة ثمانية ستة منصوبها قبل المرفوع واثنان
على العكس والستة تسمى مشبهة بالفعل وانما سميت
مشبهة بالفعل لانها اشبهت الفعل من حيث دلالتها

وان كان منفيًا شفع بالا تبعات على ما ترى وهو
اخراج الشيء من حكم دخل فيه غيره لانك اذا قلت
جاءني القوم الا زيدًا فقد اخرجت زيدًا من المجيء
الداخل فيه غيره ولم يقل من حكم دخل فيه هو و
غيره لان ذلك لا يتناول المنقطع من الاستثناء
لان الحمار في قولك جاءني القوم الا حمارًا لم يدخل
في الحكم الا انه مخرج عن حكم دخل فيه غيره فان قلت
فاذا لم يدخل فكيف اخرج قلنا المراد بالاخراج
صرف الحكم عنه والتصريح به والنص عليه والمستثنى
والمستثنى منه يتناصبان في الكلام الموجب اعلم ان المستثنى
بالا لا يخلو من ان يكون في كلام موجب او غير
موجب والمعنى بالموجب ما لم يتصدر باحد الاشياء
الثلثة التي هي النهي والنفي والاستفهام وغير الموجب
ما تصدر باحدها وانما كان الاستفهام بمنزلة النفي
والنهي لان من الاستفهام ما يتناول النفي والنهي
تتراد فيه ايضا نحو قولك هل من خالق غير الله فان
كان الكلام موجبا فلا بد وان يكون المستثنى منه
مذكورا والمستثنى منصوب نحو جاءني القوم الا
زيدا وانما نصب لانه قد شابه المفعول لكونه

فضلة

وجه الشبه بينهما انه يتبين
وموقوف عليه الكلام التام
بخلاف الفاعل
المفعول به لانه غاية
ومقبل ان المفعول
فضلة

وان كان منفيا شفع بالا تبعات على ما ترى وهو
اخراج الشيء من حكم دخل فيه غيره لانك اذا قلت
جاءني القوم الا زيدا فقد اخرجت زيدا من المجيء
الداخل فيه غيره ولم يقل من حكم دخل فيه هو و
غيره لان ذلك لا يتناول المنقطع من الاستثناء
لان الحمار في قولك جاءني القوم الا حمارا لم يدخل
في الحكم الا انه مخرج عن حكم دخل فيه غيره فان قلت
فاذا لم يدخل فكيف اخرج قلنا المراد بالاخراج
صرف الحكم عنه والتصريح به والنص عليه والمستثنى
والمستثنى منه يتناصبان في الكلام الموجب اعلم ان المستثنى
بالا لا يخلو من ان يكون في كلام موجب او غير
موجب والمعنى بالموجب ما لم يتصدر باحد الاشياء
الثلثة التي هي النهي والنفي والاستفهام وغير الموجب
ما تصدر باحدها وانما كان الاستفهام بمنزلة النفي
والنهي لان من الاستفهام ما يتناول النفي والنهي
تتراد فيه ايضا نحو قولك هل من خالق غير الله فان
كان الكلام موجبا فلا بد وان يكون المستثنى منه
مذكورا والمستثنى منصوب نحو جاءني القوم الا
زيدا وانما نصب لانه قد شابه المفعول لكونه

فضلة نجي بعد تمام الكلام وله شبه خاص بالمفعول به
لان العامل فيهما يتوسط الحرف والمصنف جعل
الحرف ههنا عاملا كما جعل الواو وتمة عاملا وان كان
العمل في الحقيقة للفعل على ما هو المنصور من مذهب
النحويين وان كان غير موجب فلا يخلو من ان يكون
تاما او غير تام والمعني بالتمام ما كان المستثنى منه
فيه مذكورا فان كان تاما فلا يخلو من ان يكون
المستثنى مقدما على المستثنى منه او لا يكون فان
كان فالمستثنى منصوب اذ لا مساغ للبدل نحو
ما جاءني الا زيدا احد وان لم يكن مقدما فلا يخلو
من ان يكون المستثنى من جنس المستثنى منه او لا يكون
فان لم يكن فالمستثنى منصوب ايضا نحو ما جاءني احد
الا حمارا او على اللغة الحجازية اذ البدل مشروط فيه
عندهم ان يكون من جنس المبدل منه وان كان من
جنس المستثنى منه جاز في المستثنى النصب على ما
ذكرنا والبدل نحو ما جاءني احد الا زيد وان الا زيد
وما مررت بأحد الا زيد وان الا زيدا وما رأيت
احدا الا زيدا وههنا لا يجوز الا النصب لكنه يحتمل
البدل والاستثناء والفصيح هو البدل لان الكلام

بين المضاف والمضاف اليه في الشعر كقوله

هما اخوا في الحرب من لا اخاله ... ولا يجوز ان يتقدم

على ان لا تقول في الدار ان زيدا لانه لم يبلغ

من قوة الحرف ان يعمل فيما قبله ولم يبلغ ايضا

من ضعف الظرف ان يعمل فيه الحرف مقدما عليه

واعلم بان الاسم والخبر في هذا الباب هو المبتداء

والخبر في الاصل وقد عمل الحرف فيهما معا عند اصحابنا

البصريين لاقتضاء الحرف الطرفين على السوية

ولما وجب ان يكون عاملا وجب ان يعمل فيهما

جميعا وارتفاع الخبر عند الكوفيين بما هو مرتفع به

قبل دخول الحرف ولا عمل له فيه والخلاف يظهر فيما اذا

قلت انك وزيدا ذاهبان فانه لا يجوز عند البصريين

ان يعطف على المحل لانه يكون اذ ذاك مرفوعا بالابتداء

ويفتقر الى خبر وذاهبان خبر له ولان وحينئذ يكون

معمولا لعاملين مختلفين احدهما لفظي والآخر

معنوي ولا يخفى استحالة هذا وعند الكوفيين جائز

لانه لا عمل للحرف عندهم في الخبر فلا يفضي الى اعمال عاملين

فيه قوله ان وان للتحقيق اذا قلت ان زيدا

قائم فان تحقق مضمون الجملة وثبت قدمتها في

الاسماء وكون اواخرها مبنية على الفتح كالافعال

الماضية وانتهائها على ثلثة احرف فصاعدا كما يكون

الفعل كذلك فلما اشبهت الفعل من هذه الوجوه

اجريت مجراه فان جعل لها مرفوع ومنصوب

وقدم فيها المنصوب على المرفوع فقيل ان زيدا

اخوك كما قيل ضرب زيدا اخوك الا ان تقديم

المنصوب ههنا لازم وثمة جائز وانما التزم فيها

ذلك لانه ليس للحرف حظ في العمل وانما هو معمول

على الفعل وفرع عليه فالقياس ان يلزم طريقة

واحدة ولا يجوز فيه الوجهان لئلا يجري مجرى الفعل

نحو ضرب زيد عمرا وضرب عمرا زيد وانما كان تقديم

المنصوب اولى ليكون اقرب من مشابهة الفعل في

الاصل فيه ان يلي الفاعل فاذا اخر المرفوع صار

حصل مخالفة هذه الحروف للفعل في انحطاطها

من رتبته فان قلت فالجار اذا كان ظرفا فانما الذي

سوغ تقديمه على الاسم نحو ان في الدار زيدا

قلنا انما جاز ذلك لما في الظروف من الاتساع

والتنزل من الاشياء منزلة انفسها فاجازوا

فيها ما لا يجوز في غيرها لالتزامهم تفصلون بها

الصدق وكذلك اذا قلت بلغني ان زيدا قائم بالفتح
الا انها تنقلت معنى الجملة الى معنى المفرد على سبيل
وان المكسورة لا تفيد شيئا سوى توكيد مضمون
الجملة ولكونها للابتداء لم تجامع لامه الا اياها نحو
ان زيدا القائم وان في الدار لزيدا وان زيدا
في الدار جالس وكان القياس ان تدخل عليها
نحو لان زيدا الا انهم كرهوا توالي حرفين لمعنى واحد
فادخلوها على الخبر والاسم ايضا اذا افصل بينهما
بالظرف او على ما يتعلق بالخبر ايضا اذا تقدم فلا يجوز
ان زيدا قائم لفي الدار لان اللام لا يتأخر عن
الاسم والخبر والا لما وقع في صلة ان ولكونها مع ما
عملت فيه مرفوع المحل بالابتداء جاز في المعطوف
الرفع حملا على المحل نحو ان زيدا قائم وعمرو وانما
جاز الحمل على المحل بعد مضي الجملة وان لم تمض في النصب
ليس الا على ما مر آنفا واما قوله تعالى ان الذين آمنوا و
الذين هادوا والصابئون والنصارى فقد ذكر
سيبويه ان في الآية تقديما وتأخيرا كانه ابتداء
والصابئون كذلك بعد ما مضى الخبر وان شاهد الحال
والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق

قوله كانه قال انا بغاة وانتم كذلك البغاة جمع باغ وهو الساعي بالفساد ويجوز
ان يكون من بغى الجرح اذا ورم كما يتوارث الى الفساد والشقاق الخلاف واصله
من الشق كان كل واحد يأخذ في شق غير شق الآخر فان قلت البيت لا يصلح العطف فيه
فلا يكون اصلا للاستشهاد لان المفتوحة بغير معنى الجملة ويخرجها عن الوضع و
تجعلها في معنى المفرد
فكيف يصح العطف قلت
ان هي وان كانت مفتوحة
لفظا لكنها مكسورة حكما
لانها تقوم مع ما في خبرها
مقام المفعولين كما مر

كانه قال انا بغاة وانتم كذلك وفائدة التقديم
في الآية هي الايذان بان الصابئين الذين كانوا
ابعد منزعا في الشرك وابشع قدما في الكفر وما سموا
صابئين الا لانهم صبئوا عن الاديان كلها
لو آمنوا الصحة مع ذلك ايمانهم فضلا عن غيرهم
فقدم ذكرهم ايذانا بهذه النكتة واما البيت
فهي للاشعار بان المخاطبين اوغل في البغي فقابل
بذكرهم حيث كانوا اشد بغيا ولو قبل والصابئين
بالنصب وابالكم لما كان من التقديم والتأخير في
شيء لان التقديم والتأخير في المحال دون القار
هكذا ذكر في الكشاف قوله وكان للتشبيه كان
مركبة من كاف التشبيه وان اذ الاصل في قولك كان
زيدا الاسد ان زيدا كالاسد فلما قدمت
الكاف فتحت همزة ان ليكون داخلا على المفرد
لفظا والمعنى على الكل بدليل جواز السكوت
عليه وانما عدل الكلام عن سمته الاول ليكون الكلام
مبنيا من اول الوهلة على التشبيه الا ترى انك
اذا قلت كان عمرا الاسد فقد بنيت كلامك على
التشبيه بخلاف قولك ان زيدا كالاسد اذ التشبيه انما

يكون بعد مضي صدره على الاثبات قوله ولكن للاستدراك
اعلم ان لكن بتوسط بين كلامين تغايرا نفيا
واثباتا فيستدرك بها النفي بالاثبات والاثبات
بالنفي وذلك قولك ما جاءني زيد لكن عمرا جاءني
وجاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وقد ينزل التغاير
المعنوي منزلة اللفظي فيقال فارقني زيد لكن عمرا
حاضر وجاءني زيد لكن عمرا غائب وهي تشارك
ان في جواز العطف عليها مع ما عملت فيه محلا
لما ان معناها لا يغاير معنى الابتداء وفي جواز
دخول اللام على خبرها ايضا عند الكوفيين دون
اصحابنا قوله وليت للتمني ولعل للترجي وذلك
نحو قوله تعالى يا ليتنا نرد ولا نكذب وقوله تعالى لعل الساعة
قريب تبرح للعباد والفرق بينهما ان ليت يجوز
ان يستعمل فيما يمكن وقوعه وفيما لا يمكن نحو ليت
الشباب يعود ولعل لا يستعمل الا فيما هو ممكن نحو
الوقوع اذ المحال لا يترجى وقوعه قوله والفرق
بين ان وان ان ان المكسورة مع اسمها و
خبرها كلام تام مفيد قد ذكرنا ان المفتوحة
بمنزلة المكسورة في العمل وافادة معنى التوكيد و

مخالفة

تحقيق

قوله ما جاءني زيد لكن عمرو جاءني
وجاءني زيد بتوهم مخاطبك منه ان
عمرو لم يجئ فاردت ان ترفع ذلك
الوهم فقلت ما قلت لكن عمرو لم يجئ

لكن كلام يفيد الاستدراك قوله بالاثبات قيد به لان الاستدراك
المتولد من الواو ليس بواسطة فيستدرك النفي
بالاثبات اي بارتفاع التوهم فيستدرك النفي
بالاثبات بواسطة لكن

الاستدراك للاثبات بالنفي
قال قلت الصحيح ان لكن بين كلامين
المتغايرين نفيا واثباتا نحو ما قام زيد
لكن عمرو قاعد واثباتا نحو قام زيد
لكن عمرو قاعد بين كلامين متغايرين
لكن بتوسط نفيا واثباتا اجاب بقوله
وقد ينزل التغاير
المعنوي

قوله كما لعل الساعة قريب نبه
للعباد اي توقعوا وخافوا ان تكون لعل
لان الله تعالى اوقع بالعدل والعلم
بالشيء قبل مجيء الوقت فاعمل
ان الساعة في حصر الله تعالى
وتقريب على ما كنا نرى الوقع
حاصل لطالب ان ما كنا نرى الوقع
لفظر بالفكر الى الخ حاصل طلب ان كان الوقع
متعلق به وهم الخ طلب ان كان
قوله وان يكون الخ اي اشتد
او ينبغي ان يكون الخ على هذا
قسمة وحكم تقف بعضهم على هذا
فرد ودفع حقه الى الخ ان الشك
ان الناس في بعض الاحيان تقول ولعل
في اخبار تعالى نحو لعلكم تتقون ولعل
تقف عليه في مثل لعل الساعة
قريب تحقيق

قوله ولكن للاستدراك
اعلم ان لكن بتوسط بين كلامين تغايرا نفيا
واثباتا فيستدرك بها النفي بالاثبات والاثبات
بالنفي وذلك قولك ما جاءني زيد لكن عمرا جاءني
وجاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وقد ينزل التغاير
المعنوي منزلة اللفظي فيقال فارقني زيد لكن عمرا
حاضر وجاءني زيد لكن عمرا غائب وهي تشارك
ان في جواز العطف عليها مع ما عملت فيه محلا
لما ان معناها لا يغاير معنى الابتداء وفي جواز
دخول اللام على خبرها ايضا عند الكوفيين دون
اصحابنا قوله وليت للتمني ولعل للترجي وذلك
نحو قوله تعالى يا ليتنا نرد ولا نكذب وقوله تعالى لعل الساعة
قريب تبرح للعباد والفرق بينهما ان ليت يجوز
ان يستعمل فيما يمكن وقوعه وفيما لا يمكن نحو ليت
الشباب يعود ولعل لا يستعمل الا فيما هو ممكن نحو
الوقوع اذ المحال لا يترجى وقوعه قوله والفرق
بين ان وان ان ان المكسورة مع اسمها و
خبرها كلام تام مفيد قد ذكرنا ان المفتوحة
بمنزلة المكسورة في العمل وافادة معنى التوكيد و

مخالفة

تحقيق

مخالفة لها في انها تقلب الجملة الى حكم المفرد فتكون
معها في تاويل المصدر فلا تفيد حتى تضم اليها اسمه و
فعل الا ترى ان التقدير في بلغني ان زيدا منطلق
بلغني انطلاقه واما المكسورة فالجملة معها على
استقلالها بفائدتها تقول ان زيدا منطلق
وتسكت كما تسكت على زيد منطلق والحاصل
ان ما كان مظنة للمجمل فالواقع فيه المكسورة كما في
الكلام وبعد القول وبعد الموصول ونحو ذلك وما كان
مظنة للمفارد فالواقع فيه المفتوحة نحو مكان
الفاعل والمفعول والمضاف اليه والمبتدا نحو بلغني
ان زيدا منطلق وسمعت ان زيدا خارج وعجبت
من طول ان بكرا واقف وحق ان زيدا منطلق
الا انها لا تقع مبتدا بها في اللفظ لا تقول ان زيدا
منطلق بل التزموا تقديم الخبر وذلك لانهم لو ابتدؤا
الكلام بان لكان عرضة لدخول ان عليه نحو ان
زيدا قائم حق وهذا لا يجوز لاجتماع حرفين بمعنى
واحد قوله وتفتح بعد لو نحو لو انك جئتني لاكرمتك
لان ما بعد لو اذا كان مختصا بالفعل اقتضى ذلك فاعلا

مخالفة

تحقيق

قوله ولكن للاستدراك
اعلم ان لكن بتوسط بين كلامين تغايرا نفيا
واثباتا فيستدرك بها النفي بالاثبات والاثبات
بالنفي وذلك قولك ما جاءني زيد لكن عمرا جاءني
وجاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وقد ينزل التغاير
المعنوي منزلة اللفظي فيقال فارقني زيد لكن عمرا
حاضر وجاءني زيد لكن عمرا غائب وهي تشارك
ان في جواز العطف عليها مع ما عملت فيه محلا
لما ان معناها لا يغاير معنى الابتداء وفي جواز
دخول اللام على خبرها ايضا عند الكوفيين دون
اصحابنا قوله وليت للتمني ولعل للترجي وذلك
نحو قوله تعالى يا ليتنا نرد ولا نكذب وقوله تعالى لعل الساعة
قريب تبرح للعباد والفرق بينهما ان ليت يجوز
ان يستعمل فيما يمكن وقوعه وفيما لا يمكن نحو ليت
الشباب يعود ولعل لا يستعمل الا فيما هو ممكن نحو
الوقوع اذ المحال لا يترجى وقوعه قوله والفرق
بين ان وان ان ان المكسورة مع اسمها و
خبرها كلام تام مفيد قد ذكرنا ان المفتوحة
بمنزلة المكسورة في العمل وافادة معنى التوكيد و

مخالفة

تحقيق

قوله بلغني انطلاقه زيد حق وهي اذ وقعت
في موضع المبتدا
اي لا تقع في اول الكلام لفظا

قوله بل التزموا اخراجه قوله لا تقع
اي الا انهم لا يريد وقوعها في ابتداء
بل التزموا اي اجتنبوا

وهو فيما كان خفيفة انما لفظا لا زيادة
حرف شرط لا تقع بعده الا جملة

قوله والمضاف اليه نكرة
اي وقع مضافا اليه
لهذا قالوا
حقيقة

والفاعل لا يكون الا مفردا فالتقدير لو وقع انك
جئتني الى مجيئك الا ان هذا مما ترك استعماله لطول
الكلام بان وصلتها والطلبها الفعل وحيث في
ان الواقعة بعدها ان يكون خبرها فعلا فلا يجوز
الاسم نحو لو ان زيدا اخوك مثلا هكذا ذكره
الزمخشري وقد اعترض عليه بقوله تعالى ولو ان ما
في الارض من شجرة اقلام وقد اجيب عنه في المفتاح
بانه انما جاز من حيث ان قوله تعالى والبحر يمده لما
التبس بالعطف بقوله ما في الارض من شجرة اقلام
صار خبر الجملة المعطوفة وهو يمده كانه خبر الجملة المعطوف
عليها لاشتراكهما بها وحصول النكتة بينهما بالعطف
قال وبنظيره قولهم زيدا ضربت عمرا واخاه فان
زيدا انما يصح نصبه مع كون الفعل مشغولا بضمير
وهو اجنبي عنه من اجل ان عمرا واخاه زيد لما
التبسا بعطفا صار عمرو لاتصاله به من سببيه
فكان التضمير المتصل بالاجنبي متصلا بعمرو وانما فتحت
بعد لولا لان ما بعدها مبتدأ محذوف الخبر والمبتدأ
لا يكون الا مفردا فاذا قلت لولا ان زيدا منطلق
لكان كذا فكانك قلت لولا انطلاق زيد ولو كررت

لولا زيد منطلق والجملة لا تكون
مبتدأة فكيف والمبتدأ مخبر عنه والجملة لا يصح الاخبار
عنها وانما فتحت بعد علمت لانك اذا قلت علمت
انك ذاهب فكانك قلت علمت ذهابك حاصلا الا انه
ترك ثانيا في المفعولين مع ان لطول الكلام بان
وصلته ولا يحذف مع المصدر لانه مختصر اللفظ و
قد ذكر اصحابنا انه اذا قيل علمت ان زيدا منطلق
جرى في صلتها ذكر الحديث والمحدث عنه فيصير كانه
قيل علمت زيدا منطلقا فهذا كلام يغلط فيه
من ينظر الى ظاهره فيتوهم انهم جعلوا ان في حكم
اللغو وليس كذلك بل غرضهم ان الحديث والمحدث
عنه اذا جرى ذكرهما في صلتها دل ذلك على ان المقصود
الاخبار بعلم زيد منطلقا واذا كان كذلك علم ان
المراد علمت انطلاقه واقعا فلم يحتج الى ذكره و
اذا قلت علمت انطلاقه لم يدل على ذلك اذ
لا يكون معه حديث ومحدث عنه هكذا ذكر عبد
القاهر وانما كسرت عند دخول اللام في خبرها لان
علمت تعلق عند لام الابتداء نحو علمت لزيد قائم
على ما سيأتي بيانه فاذا دخلت صار علمت معلقا

قول اعلم ان ما تدخل على هذه الحروف الستة فتعزلها عن العمل من وجوه منها ان ما لا يدخل
على الفعل اذا دخلت عليه فلما دخلت عليها بعدت عن مشابهة الفعل ومنها
ان صارت كافة بعد ان اتصلت فاخرجتها من شبهها الذي هو بيان الاختصاص الى الفتح اتصال
الضمائر كاتصالها بها ومنها انه يقع الفصل بينه وبين معمولها بعد تحولها بهذه
الحروف فلا تعمل والباء فبما رحمة عامل لاتصاله وما كف فيه بالشبه فيضعف عن

وما بعد من فضلات الجمل قوله وتدخل ما الكافة
على جميعها فتكفها عن العمل اعلم ان ما تدخل على هذه
الاحرف الستة فتعزلها عن العمل وتتهيأ للدخول
على القبيلين نحو انما زيد قائم وانما قام زيد
وعلى هذا سائر الحروف وقد ذكر علماؤنا علم
المعاني ان انما لقصر الحكم على الشيء او لقصر
الشيء على الحكم كقولك انما زيد قائم تريد ان
زيدا مقصور على القيام وانما يقوم زيد تريد
ان القيام مقصور عليه ومنه قوله تعالى قل انما
انا بشر مثلكم وقوله تعالى انما يخشى الله من عباده العلماء
الكلام فيه لا يليق بهذا الكتاب واعلم ان هذه الحروف
كما يبطل عملها عند لحوق ما الكافة بها كذلك
يبطل عملها ما خلا ليت ولعل بالتخفيف وتتهيأ
للدخول على القبيلين الا ان المكسورة اذا خففت
لزمتها اللام فرقا بينها وبين ان النافية واذا
دخلت على الفعل فتدخل على الافعال الداخلة
على المبتدأ والخبر مثل كان وكاد وحسبت واخواتها
والمفتوحة اذا خففت يعوض عما ذهب منها
عند دخولها على الفعل احد الاحرف الاربعة التي

وسوف وقد وحرف النفي فرقا بينها وبين
ان الناصبة لانها لا تجامع ان الناصبة لكونها
للاستقبال وهذه الاحرف ايضا اما للاستقبال
او للحال وذلك نحو ان زيدا لقائم وان كان زيد
لقائما وعلمت ان زيدا منطلق وعلمت ان سيخرج
وان سوف يخرج وان لا يخرج وان قد خرج وما جاءني
زيد لكن عمرو حاضر وكان زيدا حقان قوله
والاثنان اللذان مرفوعهما قبل المنصوب ولا
المشبهتان بليس ما ولا يحملان على ليس فيجعل لهما
مرفوع ومنصوب على لغة اهل الحجاز لمشابهتهما لها
من وجهين احدهما النفي والدخول على المبتدأ
والخبر ثم ان ما اذهب في الشبه بها وذلك
لاختصاصها بنفي الحال كليس بخلاف لا فانها
لنفي الاستقبال فلذلك كانت عاملة في المعرفة
والنكرة جميعا نحو ما زيد منطلقا وما رجل افضل
منك ولم تعمل لا الا في النكرة نحو لا رجل افضل
منك وامتنع لا زيد منطلقا اظهارا لضعفها في
الشبه وانما خصت بالنكرة دون المعرفة لانها
اول بالنكرة منها بالمعرفة لكونها لنفي الجنس في الاعم

قوله قال الله تعالى ما هذا بشرا وقال الله تعالى ما هن امهاتهم وتميم تنصبها كما زعمه
الكوفيون على نزع الخافض لان ذلك انما هو في موضع نصب الفعل ومعناه حتى اذا
سقط وصل او نصب وانما في عنده فلا كما في موضع الفاعل او المبتداء ورد على الخليل من
غير اخبار المحذوف لان الكلام اذا استقام بدونه قال لا اصل فيه عدم التقدير

الاغلب وذلك لا يتصور الا في النكرة ورد عليه بنا
ذلك وان كانت بمعنى ليس وبنو تميم لا يعملونها و
يرفعون ما بعدهما على الابتداء ولغة التنزيل هي الاولى
قال الله تعالى ما هذا بشرا وقال ما هن امهاتهم و
يبطل عملها عند نقصل النفي بالا لزوال مشابهتهما
بليس وذلك لان وجه الشبه هو النفي وقد ابطلت
الا ذلك واما ليس فانها تعمل مع الا لكونها فعلا
والا لم تبطل الفعلية وكذلك يبطل عملها عند
تقديم الخبر على الاسم اظهارا لضعفها وضرعيتها
لانها قد اشبهتا فعلا غير متصرف شبها ضعيفا
من جهة المعنى فلم تقويا على العمل عند عدولهما عن
سمتها الاصلي فان قلت فما بالهم التزموا
تقديم المنصوب في باب ان اظهارا للضرعية وفي
ولا تقديم المرفوع كذلك قلنا ان واخواتها لما اشبهن
الفعل لفظا ومعنى واستعمالا اجتنبوا ايقاع
المخالفة بينهن وبين الاصل ليتلاشبهن به بخلاف
ما ولا فانهما لم يشبهاه تلك المشابهة القوية فان
فيهما الاشتباه بالاصل قوله وللا وجه آخر اعلم
ان النكرة نحو رجل وفرس تشتمل على الجنس كله بطريق

البدل

١٥١

البدل فاذا دخلت عليها لا استغرقت نحو لا رجل
في الدار قد اشتمل النفي على كل رجل حتى لا يجوز لا رجل
في الدار بل رجلان وهذا معنى قولهم يقال له
نفي الجنس ومعنى قولهم نفي الجنس نفي تجوز لانه نفي حكم
الجنس لا نفي نفس الجنس الا ترى اذا قلت لا رجل
في الدار انك نفيت حكم الرجل وهو كينونته في
الدار لا نفسه ثم ان لا هن قد استحقت عمل ان
في نصب الاسم ورفع الخبر لكونها في النفي بمنزلة ان في
الايجاب وهو تحلون الشيء على ضده كما يحلونه
على نظيره طلبا للتناسب والتشاكل وتحقيقا للتقابل
ثم ان الاسم اذا كان مضافا او مضارعا له انتصب
انتصابا صحيحا كما ذكر واذا كان مفردا يبنى على الفتح
وقد سبق الاشارة الى العلة الموجبة لبناء المفرد و
انما غير معمولة في المضاف والمضارع له لما ان
وجود المضاف اليه يمنع من بناء المضاف وكذلك ما
يضارعه فلا نعيد هنا والذي يفصل لك النصب
الصحيح من البناء في هذا الباب انك تقول لا مسلمات
في الدار فتفتح التاء لان الحركة ليست حركة اعراب
فتلحقها اختها التي هي الجر ولكن حركة بناء والتحويل

قوله ولا فانها لم تشبها تلك المشابهة القوية فان
فيها الاشتباه بالاصل قوله وللا وجه آخر اعلم
ان النكرة نحو رجل وفرس تشتمل على الجنس كله بطريق

قالوا ان الفتحة ليست للاسم وحده لكثرتها للاسم
مع لا وتقول لاثبات صدق فتكسر لان المضاف
معرب وحركته اعرابية وانما قال اذا كان الاسم
مضافا الى النكرة لان الاضافة في هذا الباب
الى المعرفة ممتنعة لتعرف المضاف والمضاف
لدخول لا منع على المعرفة اللهم الا اذا كانت الاضافة
لفظية نحو لا ضارب زيد الان او غدا في الدار
واما خبر لا هنا فمرفوع نحو لا غلام رجل كائن عندنا
كما ان خبر ان كذلك ثم انهم اختلفوا في ارتفاعه
فبعضهم على انه بالحرف كما في ان وبعضهم على انه
بالخبرية بما هو قبل دخول لا ولا عمل لها فيه حجة الاول ان
لا تحذوا بها حذو ان فوجب ان ترفع الخبر كان و
ايضا مع النفي فيها يقتضي الجملة فوجب ان تكون
عاملة في طرفيها وحجة الثاني ان لا فرع على ان فوجب
ان لا يساويه في العمل انحطاطا لرتبة الفرع عن
الاصل وايضا ان لا مع المنفي مرفوع المحل بالابتداء
فوجب ان يكون الخبر خبر المبتدأ ولا يعمل فيه اذ الخبر
لا يعمل فيه عامل لفظي وجواز لا رجل وامرأة كائنان
عندنا بالرفع عطفا على المحل قبل مضي الجملة يدل على

ان لا

ذلك على الموضع عليه جمهور جميع نوابها
ويدل على ان الخبر قبل الخبر ولولا
ان لا
لا يجوز

قوله لولا انه يدل كان لذا اي لولا زيد موجود حذفا لازما بيديه ان الخبر مراد وان حذفه
لازما مع انه يراد اذ انه غير مراد اصلا لا اصلا ولا تقديرا على لا اسم فعل بمعنى نفيت
او اشفي فح لا يحتاج الى تقدير الخبر لاستقلاله لكن الوجه الاول اظهر لموافقته
مذهبهم عند بشرط ظهور المعنى خلافا لمطلب الكشاف فانه

ان لا عمل لها في الخبر والا يلزم اعمال عاملين في معمول
واحد على ما سبق في ان واعلم ان اثبات الخبر في هذا
الباب هو لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون الخبر في
كلامهم بل يحذفونه حذفا لازما مكملا في قولهم لولا زيد
كان كذا ويجوز حذفه ايضا عند الحجازيين من
كلمة الشهادة ومعناها لا اله لنا او في الوجود
الا الله قوله فان كررت لا مع المفرد جاز في الرفع
نحو قولك لا حول ولا قوة الا بالله انما جاز الرفع
مع التكرير في قولك لا رجل فيها ولا امرأة لانه
مبني على السؤال نحو ان يقال ارجل في الدار ام
امرأة فتقول لا رجل في الدار ولا امرأة ولا لا تعمل
ههنا وقد ذكروا في لا حول ولا قوة الا بالله ستة
اوجه احدها ان يقال لا حول ولا قوة بفتح الاسمين
فيجعل لا مع كل واحد منهما نافية للجنس والثاني
لا حول ولا قوة بفتح الاول ونصب الثاني على ان
يكون الاول لنفي الجنس والثانية زائدة مؤكدة
للنفي غير عاملة والاسم بعدها منصوب عطفا
على لفظ المنفي لانه مفتوح شبه بالمنصوب والثالث
لا حول ولا قوة بفتح الاول ورفع الثاني ليكون عطفا

ابهم التزام الحذف مطلقا
هذا كله اذا كان معلوما بقرينة
لفظية او حالية اما اذا لم يكن
فلا تحو لا حد غيري الله
كذا بخط

على ان تعدد كل جملة على حدة
على ان يكون الاول
على ان يكون الاول
نوا لا تعدد كان الاول
عطفا على الاول
على ان يكون الاول
مستقلة ثم

شبها في هما جاز ان

كقوله ولا اباه وابنا مثل مروان
وابنه وانما عمل لا مع المنفي اذ حقه
ان يكون منونا الا انه لما بني
مع ذلك وظهر مزيد بعثمان وزيد

ولا يلزم على هذا ان يعمل لا في المعرفة
لان المعرفة هنا في حكم النكرة
كما يجيء به في قولك لا رجل
فان امرأة
لا يجوز
ولا يجوز ان تعدد لها
خبرا واحدا لان العامل
لا يجوز ان يعمل عاملة في خبر
فيودون ارتفاع عاملين
ومنعه بعض
النحويين لان الخبر
مختلفون
كذا بخط

في المضارع تسعة اعلم ان الاصل في نواصب المضارع
هو ان المصدرية نحو احب ان تقوم قالوا انما
اعملت لمشابهتها ان الناصبة المشبهة لفظا
ولان الحاجة بعدها في تاويل المفرد فقولك احب
ان تقوم اي قيامك كما ان زيدا يقوم في تاويل بالمفرد
قيامه واما اخواتها فقد حملت عليها في العمل لانها
للاستقبال وحكى عن الخليل ان الحرف الناصب
ان ان تحسب والباقي لا ينصب الفعل الا وهي مضمرة
والاكثرون على خلافه **محاله** ولن لتاكيد النفي في
المستقبل تقول لا افعل فاذا اردت التاكيد قلت
لن افعل غدا ولا يجوز لن افعل الآن وعند الخليل
اصلها لاان فحذفت الهمزة وسقطت الالف لالتقاء
مع النون الساكنة وصب الكتاب تجعله حرفا
برأسه وقد زيفوا قول الخليل بجواز اما زيدا فلست
اضرب اذ لو كان اصله لاان لما تقدمه وشيء مما
في حيزه وهذا لا يلزمه لان الحروف تتغير احكامها
ومعانيها عند التركيب الا ترى ان لو اذا ركبت
مع لا يبطل معنى لو ومعنى لا ويحدث معنى التحضيض
نحو لولا اخرتني وعلى هذا اكثر الحروف المركبة وعند الفراء

على محل لا مع المنفي والرابع لا حول ولا قوة برفع
الاسمين كما ذكرنا والخامس لا حول ولا قوة
برفع الاول على ان لا بمعنى ليس وفتح الثاني و
السادس عكس هذا وهو الوجه الغالث بعينه صورة
الا انه ليس به حكما لان الثانية في الوجه الغالث
زائدة غير عاملة وفي هذا الوجه بمعنى ليس والارتفاع
الاسم بها فهذه هي الوجوه الستة التي نصوا عليها
وللزيادة محال **نحو** واما المعرفة فلا يقع
بعدها اعلم ان لا موضوعة للنكرة اذا اصلها
النفي الشائع وذلك لا يتاتى مع التعريف فلم يدخلوها
على المعرفة فلم يقولوا لا زيدا عندك كما قالوا ما زيدا
عندك وان جاء شيء منه ففي ضرورة الشعر والذي
يكثر في الكلام التكرير نحو لا زيد عندك ولا عمرو
وانما جاء هذا مبنيا على السؤال نحو ان يقال ازيد
عندك ام عمرو فتقول لا زيد عندي ولا عمرو والمقدر
لا يفتقر الى ذكر الاسم فاذا قيل ازيد عندك كان
الجواب لا اي لا اصل لذلك وحكم النكرة المفصول
بينها وبين لا حكم المعرفة في ايجاب الرفع والتكرير نحو
لا فيها رجل ولا امراة **نحو** والحروف العاملة

اصلها لا فابدل النون من الالف وقول من قال
ان لن تفيد التابيد ليس بثبت والا لما جاز
تحديد الفعل بعده كقولن افعل الى وقت كذا وقد
جاز بدليل قوله تعالى فلن ابرح الارض حتى ياذن لي
ابي قوله وكي للتعليل اعلم ان كي قد تكون
حرف جر وقد تكون حرفا ناصبا فان كان الاول
فالفعل منتصب بعدها باضمار ان لان الجار لا
يعمل النصب وانما حكم بكونها حرف جر استدلالا
بقولهم كيمه على حد قولهم لمه والاصل كي ما على ان يكون
كي داخلا على ما الاستفهامية وقد حذف الالف
كما حذف مع سائر حروف الجر كقوله لمه وفيمه وان
كان الثاني كان نصب للفعل بانفسها من غير
اضمار ان وانما علم كونها ناصبة بدخول اللام
عليها في قوله تعالى لكيلا تاسوا على ما فاتكم ولو كان
حرف جر لما دخلته الجار قوله والرابع اذن اعلم
ان اذن جواب وجزاء كقولك اذن اكرمك
لمن قال انا آتيك فقد اجبته بهذا الكلام وصيرت
اكرامك جزاء لاتيانه وانها لا تعمل الا بعد
ان يكون الفعل الذي بعدها مستقبلا غير

معتمد

معتمد على شيء قبلها فان اعتمد بطل عملها
كقولك انا اذن اكرمك فالفعل معتمد على
المبتداء الواقع قبلها اعني انا فهو اولى به لكونه
جزءا عنه فيبطل عمل اذن لان خبر المبتداء اسم
والاسم اذا وقع موقع الفعل كان مرفوعا وليس
اذن قد وضع على العمل حتى لا يجوز الغاؤها البتة
كما كان ان كذلك لانها قد تقع حيث لا يكون
له عمل كقولك انا اذن فاعل كذا واذا كان مما
يلغى ووقع قبله المبتداء كان المبتداء اولى بالفعل
الواقع بعد وكذلك اذا قلت ان تكرمني اذن اكرمك
لم تجز النصب ووجب الجزم لان الشرط قبله يقتضي
الجواب ولو نصبت لبطل حكم الشرط بدون الجزاء
لا يتصور واذن يصح له معنى من غير نصب اذ تقع
حيث لا يتصور النصب بعدها وكذلك اذا قلت
والله اذن لا افعل فيلغى اذن ايضا اذ الفعل
بعدها معتمد على اليمين واعمالها يبطل حكم
الشرط قوله وكذا اذا اريد به الحال لا يجوز ان
يقول لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا بالنصب وانما
حال الظن وان كان الفعل منقطعا عما قبلها غير

اضمار ان ايذانٌ بان الاول سببٌ للآخر وكذا
النهي كما في قوله تعالى ولا تطغوا فيه فيحل عليكم
غضبي اي فان يحل والمعنى لا يكن منكم طغيان
فاحلال غضبي مني واما النفي فكقولك ما تاتينا
فتحدثنا وله معنيان احدهما ما تاتينا فكيف تحدثنا
بمعنى لو اتيتنا لحدثتنا والثاني ما تاتينا الا لم تحدثنا
اي لم يوجد منك اتيانٌ يتسبب الى الحديث وانما
الحصر معناه فيما ذكرنا لان الكلام مصوغٌ لانتفاء
مجموع الاتيان والحديث وانتفاء المجموع اما بانتفاء
كل واحد من جزئيه وهو المعنى الاول او بانتفاء احد
الجزئين وهو المعنى الثاني وذلك لا يكون الا بانتفاء
الحديث دون الاتيان ولا يمكن عكسه اذ الحديث
بدون الاتيان لا يتصور واما الاستفهام فنحو
اين بيتك فازورك والمعنى ايكون منك تعريف
بيتٍ فزيارة مني واما التمني فنحو ليت لي مالاً
فانفق منه ليت لا فانفاقا واما العرض فانه
قريبٌ من التمني نحو الا تنزل فتصيب خيرا كانه قيل
الا يكون منك نزولٌ فاصابة خير مني ومقاربته
من التمني هي انك اذا عرضت عليه النزول فقد حثثته عليه

ولا يجتثه الا على ما تودّه وتتمناه وليس هذا
باستفهام لانك لا تقصد بقولك نحو الا تنزل
ان تستفهمه عن ترك النزول وانما القصد ان تذكره
له وتعرضه عليه فقط فالفعل منصوبٌ بعد الفاء
في هذه المواضع باضمار ان ثم ان الفعل المنصوب
بعد الفاء مع ان المضمرة له اعرابٌ ولا يخلو من الرفع
والنصب وينقسم ثلثة اقسام قسم جائز فيه الرفع
فقط ايتني فاحدثك اي ليكن منك اتيانٌ فحديثٌ
مني على ما مرّ وقسم جائز فيه النصب والرفع نحو ايتني
فتحدثني ان شئت قد رُرت ليكن منك اتيانٌ فحديثٌ
وقسم جائز فيه النصب لا غير نحو ليتك تاتينا فتحدثنا
المعنى ليت اتيانا منك محدثنا وانما لزم النصب
لاجل ليت قوله وعلامة صحة الجواب بالفاء ان يكون
المعنى ان فعلت فعلتُ اراد ان الجواب بالفاء انما
يكون فيما كان الاول سببا للآخر كما ذكرنا نحو ما
تاتينا فتحدثنا جعل الاتيان سببا للحديث اي ان
تاتينا تحدثنا وهذا معنى قوله ان فعلت فعلتُ
لان يكون ذلك باضمار شرط قوله والجازمة له
لم ولما لنفي الماضي انما عملت لم لاختصاصها
بالفعل وانما وجب ان تعمل الجزم لانها شبهت بان من

معتمد على شئ لان هذا الباب مبنى على الاستقبال
الا ترى ان ان ولن ولكى لاحظ لهن فى الحال
والحاصل ان اذن بمنزلة باب ظننت حيث يعمل
تارة ويلغى اخرى الا ان الاعمال فى موضع
الالغاء جائز فى باب ظننت حيث لا يفسد
بالاعمال معنى ولا يجوز فى اذن حيث يبطل المعنى
ويفسد الغرض على ما تقدر قوله وان من بينها
تدخل على الماضى وتضمر بعد ستة احرف اعلم
ان تصرف ان اكثر فى الكلام من تصرف اخواتها
فانها اصل والبواقى فرع عليها ولذلك دخلت
على الماضى والمضارع وتعمل مع الاظهار والاضمار
فان قلت كيف عد الدخول على الماضى من خواص
ان دون اخواتها وقد وجدنا اذن ايضا
تدخل الماضى كما فى قوله اذن لقام بنصرى
معشر خشن قلنا لا نسلم ان اذن فى البيت
داخل على الماضى بل هى حرف ملغاة توسطت
بين الشرط المقدر والقسم وجوابه ولا تعلق له
بما وقع بعده والحاصل ان اذن غير داخل على الماضى
فى البيت لا لفظا ولا معنى اما لفظا فظاهر لانه

داخل

داخل على اللام المصدر بها الماضى واما معنى
فلانه لا تعلق له بالماضى من حيث المعنى بل هى ملغاة
كانه قيل لو كنت من مازن لقام بنصرى اذن
وجوب ثان وهو انه ما جعل الدخول على الماضى
من خواص ان بل مجموع الوصفين اعنى الدخول على
الماضى والاضمار ومعلوم ان مجموع الوصفين من
خواص ان وان لم يكن احدهما على الانفراد من خواصه
قوله وهى حتى اعلم ان حتى حرف جر بمنزلة الى فاذا
صادفتا الفعل بعدها وجب ان يكون منصوبا
باضمار ان اذا قلت سرت حتى ادخلها ليكون
الفعل فى تاويل المصدر مجرورا لمحل هو تمام ما دل على
ان العمل ههنا لان المضمرة دون حتى قول الشاعر
واوبت عن لبى الذى بطلة حتى المصيف
يغلو القعدان فالمصيف مجرور بحتى ويغلو معطوف
عليه ومعلوم ان النصب فيه لا يحتمل الا باضمار ان
لانه بمنزلة حتى المصيف فى غلاء القعدان ولو كان
حتى فى قولك سرت حتى ادخلها هى الناصبة بنفسها
او جب ان لا يجئ بها منصوبا بعد الجر لانه لا يكون فى
موضع واحد جارا وناصبا والمعطوف يجب ان يكون على

داخل

اعراب المعطوف عليه فاذا لم يكن قبل يغلو فعل منصوب
وكان قبله اسم مجرور علمت ان حتى فيما نحن فيه
حرف جر باق على اصلها وان النصب باضمار
ان قال عبد القاهر ات في الكلام هنا مضافا فحذف وقام
كانه قيل سرت حتى وقت ان ادخلها كقولك
اتيتك خفوق النجم ان المصدر قد اضيف اليه
الزمان ثم حذف المضاف وصار المصدر نائبا
منابه ثم الفعل بعد حتى انما ينتصب اذا كان
مستقبلا نحو سرت حتى ادخلها اي سرت
كي ادخلها فالسبب عن السير قد تقضى والمسبب
عنه الدخول لم يمض وهو مترقب بعدا وفي حكم
المستقبل نحو سرت امس حتى ادخلها يعني الى
ان ادخلها فالسبب والمسبب قد مضيا جميعا
الا ان المسبب في حكم المستقبل لانه في وقت
وجود السبب كان مترقبا وانت تحكيه الان بلفظ
واما اذا كان حالا آو في حكم الحال نحو سرت حتى ادخلها
الان او سرت امس حتى ادخلها على حكاية الحال
الماضية فلا مساغ للنصب ههنا لامتناع اضمار
ان مع فعل الحال قوله ولام كي اذا قلت جئتك

لتكرمني

هذا ان المعنيان لها موضع النصب ومثال الرابع هو مثال الثالث
بعينه اذا قدرت لكي وليكون الامثلة الاربعة مذكورة بالقوة مثل
ان رتبة المثالين المذكورين لا بأس بها حتى ادخل الجنة وسرت امس
حتى غيب الشمس

لتكرمني فالفعل منصوب باضمار ان لان اللام
الجارة لا تدخل الا على الاسم ولا تعمل في الفعل
لما ذكرنا في حتى ولا يمتنع اظهار ان معها نحو جئتك
لان تعطيني بخلاف اخواتها لانها في الاصل
للعطف اعني حتى والواو واو والفاء فلو ظهر بعدها
ان لظهر عطف الاسم على الفعل وذلك فاسد بخلاف
اللام فانها ليست من حروف العطف بل هي من حروف
الجر فلا بأس باظهار الاسم بعدها واذا دخلت
على الفعل الداخلة عليه لا وجب اظهار ان نحو
لئلا يقطني لئلا يتوالى اللامان فان اللفظ به
سمج جدا قوله ولام الجحد بها اللام المزيدة لتأكيد
النفي نحو لم اكن لاذهب وانما لم تكن عاملة هنا
بنفسها لانها في الاصل من حروف الجر وقد
زيدت ههنا لتوكيد النفي فبالحري ان لا تعمل النصب
مراعاة للاصل والتزم اضمار ان معها لانها
جعلت في النفي بازاء السين في الاثبات ولفظ
الفعل ملتزم مع السين فالتزم معها ايضا
ولم يظهر ان والالفظ الاسم وفيه بحث يطلب من
المفتاح قوله واو بمعنى الى او الا اذا قلت لاكونن

قوله مراعاة للاصل هذا مذهب اصحابنا واما الكوفيون فيجعلونها النصب ولهذا جاز
تقديم المفعول على الفعل المنصوب بها نحو ما كنت زيدا الا واشد والقد عذ تلقى ام عمرو
ولم اكن هواها ما كنت حبا لسعادا هذا الدليل على مذهبهم لاحتمال ان يكون منصوبا بفعل
بقدر فالظاهر وقفها قبل اللامين بالبيان مع ان هذا الاحتمال موجود كما ذكر جاز في كليهما
كان التعليل في لام التعليل مشكوك فيه حتى ما تقف بتدكس

او تعطيني حقي كان المعنى لا لزمتك الى ان تعطيني
حقي والاكثرون قالوا او بمعنى الى ان وتلك العبارة
معترض عليها لان ان او المضمرة بعدها ان لو كانت
بمعنى الى ان لكان التقدير في قولنا او تعطيني الى
ان ان تعطيني وهذا خلف من القول والمصنف
ترك هذه العبارة دفعا لهذا الاعتراض وانما كان
النصب بان نفسها ولم يكن بها نفسها لانها
في الاصل من حروف العطف فلا تكون عاملة في
الفعل فان قلت انها ليست ههنا للعطف
لانهم فسروها بالى او حتى او الا قلت وشئ
من هذه الحروف المقدرة هي بها ليس بعامل في
الفعل ايضا فوجب اضمار بعدها قوله واو
الصرف هي الواو في نحو لا تاكل السمك وتشرب
اللبن وتسمى واو الجمع وانما اضمرت بعدها ان
ولم تعمل بنفسها لانها لو عملت لكانت لا تخلو
من ان تعمل اعتبارا لاصلها او لمعناها الذي
عرض لها في هذا الموضع وكلا الاعتبارين لا يوجب
لها النصب اما الاول فلان معناها الموضوعة
هي لاجله هو العطف والاشراك وشئ من حروف العطف

لا تعمل

انث وان كانت
لتذكير انها اسم
الصرف
الى هي الواو
لتذكير ذلك
المعنى
الاجل ذلك
متعلق بما
قوله

قوله كما في قولهم ما صنعت واباك فالتقدير هنا لا تاكل السمكة وتشرب اللبن ولا يكون ان يكون في محل الرفع على تقدير لا يكن منك اكل السمكة وشرب اللبن اذ لم يتعاقبا الواو للجمع في زمان واحد بخلاف مع وان قدر لا يجتمع لك اكل السمكة وشرب اللبن فالرفع سبيل للبن في حمله على النصب ومنعه وهي نقيض الواو على معنى اجمع في فالرفع النصب واما في الرفع فلا استعاذ به من لفظ الفعل فيكون الواو لمجرد العطف

لا تعمل واما الثاني فلان معناها العارض هو معنى
مع ومعلوم ان مع لا تعمل النصب في الفعل وانما
قلنا انها بمعنى مع لانك اذا قلت لا تاكل السمك
او الصرف وتشرب اللبن فلا ان تاكل السمك على حدة
وتشرب اللبن على حدة وليس لك الجمع بينهما في
وقت واحد وان اردت ان تكفه عن كل واحد منهما
فقل لا تاكل السمك وتشرب اللبن بالجزم اي ولا تشرب
اللبن والفعل بعدها مع ان المضمرة منصوب المحل
على انه مفعول معه كما في قولهم ما صنعت واباك او الصرف
قوله والفاء في جواب الاشياء الستة اذا
قلت زرني فاكرمك فالفعل منصوب باضمار
ان وذلك انهم لما قالوا زرني ولم يمكنهم عطف
الفعل الذي هو اكرمك عليه اذ كان يجب دخول
فيما دخل فيه الاول لخو زرني ولاكرمك مثلا قصدوا
الى صيغ يبين ان قصدهم ان يجعلوا الزيارة سببا
الاكرام فنزلوا قولهم زرني منزلة المصدر نحو ليكن
منك زيارة ولما تنزل منزلة المصدر وجب اضمار
ان بعد الفاء ليكون عطف اسم على اسم فصار زرني
فاكرمك بمنزلة ليكن منك زيارة فاكرام مني

تعريفه والفاء في جواب الستة لانه قصد بنصب الفعل
ان يكون المقصود في جواب الشرط
ان يكون الكلام على نمط الشرط
ليكن او يدل عليه كما في قولك
ما ورد ما مع عبد يقول الا بخير
كل رجل يجيء اليك فله درهم
لا يضع استعماله
ما بالتعريف لا ينقاس شيء
فلم تاتي فيني بتم والحق تجاوز
ان يضع الا ضرورة

أحدهما شرطا والآخر جزاء وإنما وجب أن تعمل
الجزم لأنها لما كانت مقتضية للجملتين وجب أن
تكون عاملة فاختير لها عمل الجزم لطولها تقتضيه
لأنه حذف وتخفيف وإنما عنيت أن للمستقبل كما
أن لو للماضي وإنما لم تعمل الجزم لو كما عملت إن لأنها
كانت للماضي والماضي لا يستحق الإعراب فبالحرى
أن لا تعمل الحرف الذي وضع لأجله ولا يرد على هذا
لم فإنها تلزم المضارع لفظا فإن قلت كيف زعمت
أن إن للاستقبال وأنت تقول إن كنت خرجت
أمس فإني أعطيك فلنا أنه وإن كان ماضيا
لفظا إلا أن المعنى على الاستقبال كأن المعنى إن يكن
خروجك أمس على معنى أن يصح خروجك أمس لأنك تقول
ذلك مجوزا أن لا يكون قد خرج وذا كلام على وجهه

قوله وإنما جزوما إن كانا مضارعين اعلم أن
فعلي الشرط والجزاء لم يخلوا من أن يكونا مضارعين
أو ماضيين أو الشرط مضارعا والجزاء ماضيا
أو على العكس من ذلك أما الأول فنحو إن تأتني أعطك
فالفعلان مجزومان جميعا بإن لأن معناه يقتضي
الجزئين وهو عامل فوجب أن يكون عاملا فيهما

جميعا

جمعا لأن نسبته إلى كل واحد منهما على السوية
وأما الثاني فلا يظهر فيهما الإعراب نحو إن جئتني
أكرمتك لأن الكلمة إذا كانت غير موجبة للإعراب فلا
تتغير عن حالها وإن كان العامل لائقا بها
إلا أنها بنيت في محل الجزم على معنى أنها وقعا موقعا لو وقع
فيه المضارع الذي يستحق الإعراب لكان مجزوما
وأما الثالث فنحو إن تأتني أكرمتك فالأول مجزوم لاتصافه
الإعراب وملاصقة حرف الجزم إياه وأما الثاني
فلا يظهر فيه الجزم لما ذكرناه وأما القسم الرابع وهو
أن يكون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا فلأن
أن الأول لا يظهر فيه الجزم وأما الثاني ففيه وجهان
الرفع والجزم نحو إن أتيتني آتيك وإنك أما الرفع
فلأن الجزاء تابع للشرط فلما لم يظهر الجزم في الشرط
حيث كان ماضيا حمل الجزاء عليه فلم يجزم وترك
على أول أحواله وهو الرفع فهو مرفوع لفظا ومجزوم
معنى كما أن يغفر الله لزيد خير وأما الجزم فعلى
الظاهر لأن الشرط والجزاء حقهما أن يكونا مجزومين
فلما امتنع ههنا جزم الشرط ترك الجزاء مجزوما وعليه
البيت الذي أنشد وإن أتاه خليل يوم مسغبة

وأنشد بيت لزهير بن سلمى على علامة على كل حال من الحالات المتوقعة كائنا أحدها
أصبت بنو عمات إذا كانت شيئا وآلاب تلك وإن على العلات
بفتح ذو مسغبة أي ذو مجوعة عن س
ويروى من سغب بالكسر يقال سغبا إذا جاع
بفتح ذو مسغبة أي ذو مجوعة عن س
وأنشد بيت لزهير بن سلمى على علامة على كل حال من الحالات المتوقعة كائنا أحدها
أصبت بنو عمات إذا كانت شيئا وآلاب تلك وإن على العلات
بفتح ذو مسغبة أي ذو مجوعة عن س

قوله اعلم ان الجزم في الفعل الثاني خاصة لان
ما نحن بصدده البحث عنه لا يصلح ان يكون
شرطا ولان ... ان يعلم شرط فلا
حاجة الى ... بخلاف ...
قال الجزم في الفعل

يقول لا غائب مالي ولا حرم ففيه يقول جاز الرفع
والجزم والبيت لزهير ويروى يوم مسئلة ويروى في
يوم مسغبة حرم وحرم والخليل الفقير والحرم المنع
اي يقول ليس لي مالي منع عنك وقال ابو عبيد يقال
مالي حرم اذا كان لا يعطى منه شيء فصل و
يجيء الجزاء بالفاء اذا كانت جملة اسمية او
امرا او نهيا او دعاء او ماضيا صريحا اعلم
ان الجزم في الفعل الثاني في هذا الباب يدل
على كونه جزاء فكل موضع لا تقدر فيه على الجزم
تدخله الفاء لان الفاء يأتي لاتباع الشيء الشيء
ولا تكون في ابتداء الكلام فاذا قلت ان تأتني
فانت مكرم علم ان قولك انت مكرم جواب
للشرط وليس بكلام منقطع ولا يقع بعد الفاء فعل
يمكن جزمه الا على اضمار يصرفه عن الجزم نحو قوله
تعالى فمن يؤمن بربه فلا يخاف التقدير فهو لا يخاف
فيكون ممتنعا من تقدير الجزم اذ الجملة الاسمية
مما يمتنع فيها الجزم فالحاصل ان الفاء تدخل حيث
لا تقدير فيه على الجزم فصل كان ما بعده اسما
اما الاسم فظاهر ان الجزم لا يدخله واما فعل

الامر

١٦١

الامر فهو موقوف او مجزوم وان كان لا تقدر
على اسكانه مرة اخرى وكذلك النهي والدعاء و
كذا الماضي لانه لا يستحق الاعراب واحترز بالصريح
عما كان ماضيا في تأويل المستقبل نحو ان
خرجت فقد خرجت امس فقد صرحت امس بالمضي
ولا يبقى لتأويل المستقبل فيه مجال فهذه الاشياء
مما تعذر فيها الجزم ودخلتها الفاء لما ذكرنا ثم
ان الفاء مع ما بعدها واقع موقع الفعل المجزوم
لما جاء من نحو قولك ان تأتني فانا اكرمك
واعظم امرك بالجزم حملا على موضع فانا اكرمك
والفرق بين تقدير الجزم في موضع الماضي الذي لا فاء
فيه وبين الذي فيه الفاء ان الجزم هناك
اعني في الماضي المجرد من الفاء مقدر في الفعل
وحده لتنزله منزلة المضارع وفيما دخله الفاء
في موضع الجملة بمجموعها لان تقدير الجزم في
جزء الجملة الاسمية او الامر او النهي مما لا يخفى
استحالته الا ترى انك اذا قلت ان تلقه
فاكرمه فلا يتأتى لك ان تقول اكرم مجزوم في
التقدير لكنك تقدر الجزم في المجموع فتتأول الكلام

على معنى فعل آخر يظهر فيه نحو ان تلقه يجب عليك
اكرامه وعلى هذا ان تأتني اليوم فقد أتيتك
امس اذ المعنى ان تفعل ذلك يوجب او يقع
مستحقا او ما اشبه ذلك وانما فرقوا بين
خرجت فلا حاجتك ان تتأول الفعل
على فعل آخر فظهر الفرق والحاصل ان حق الجزاء اذا
كان فعلا يمكن جزمه او تقدير الجزم فيه وجب ان
يستعمل بغير الفاء والا فلا بد من الفاء فان قلت
اليس من مذهبهم ان اعراب الفعل مجاز على سبيل
التشبيه وهذا الذي ذكرت يوجبه ان يكون
الجزم دالا على معنى فيكون حقيقة ولم يكن مجازا
لانه اعني الاعراب لم يكن في الاسم حقيقة الا لكونه
مفيدا معنى لم يكن في نفس صيغة المعرب دليلا
عليه كالفاعلية ونحوها قلنا ان الجزم قد ابان ما اريد
بالحرف من المعنى وحفظه عن الالتباس نحو ان تلتبس
ان والمراد بها الجزاء بالتي هي النافية وليس اعراب
الاسم لهذا الغرض لانه يدل على معنى منفرد وليس هو
في الفعل ولا في الاسم وذلك هو الفرق بين الفاعلية
والمفعولية فليس رفع زيد ونصب عمرو في

ضرب

ضرب زيد عمرا ليعلم به معنى ضرب او معنى زيد و
كما كان الجزم في ان تخرج اخرج ليعلم به ان الحرف
معناه المجازاة وفي لا تخرج ان معنى لا النهي ولكنه لان
الفعل له طرفان في اقتضائه فاحب ان ينفصل
احدهما عن الآخر قوله وينجزم بان مضمرة اذا قلت
أئتني أكرمك فاكرمك مجزوم لانه جزاء شرط قد حذف
للدلالة الامر عليه اذ المعنى ائتني فانك ان تأتني
أكرمك لانك لما امرته بالاتيان ثم اتيت بعده
باكرامك محزوما علم انه جزاء لاتيانه ان الى وعلى
هذا الاستفهام ائتني بيتك ازرك المعنى ان عرفت
بيتك وان عرفتني ازرك لانك لما استفهمته عن
بيته ثم حيث بعد بالفعل علم انه جواب لما يقتضيه
الاستفهام من الاجابة والتعريف وعلى هذا التمني نحو
لا تفعل يكن خيرا لك لانك لما نهيته عن الفعل واتيت
بعد بجواب كان المعنى ان لم تفعل وان تنته عن الفعل
يكن خيرا لك فان قلت لا تدن من الاسد يأكلك كان
محالا لان عدم الدنو لا يقتضي الاكل ولا تدن لا يدل
الا عليه لانه نهي فلا يدل على الاثبات قالوا ولهذا
امتنع الاضمار بعد النفي مطلقا لانك اذا قلت ما تأتينا

175

تحدثنا كان معناه ان لم تاتنا تحدثنا وهذا
خلف من القول ولا يتاتى ان تقدر فعلا مثبتا
لخوان ثانيا تحدثنا لان النفي لا يدل عليه ولقائل
ان يقول لو كان علة امتناع الاضمار في النفي ما
ذكروا الوجب ان يجوز لا تفعل كيلا خيرا لك باضمار ان
لم تفعل وقد ابوا ذلك مطلقا والاولى ان يضرب
عن هذا التعليل صفحا ويعلل غيره بان يقال علة امتناع
الاضمار بعد النفي انما هي لان النفي اخبار مقطوع به غير
مشكوك فيه فلا دلالة له على الشرط الذي هو للشك وعلى
خطر ان يكون وان لا يكون بخلاف سائر الاشياء الخمسة
فانها تشارك الشرط في كونها غير ثابت الوجود على
هذا التمني كوددت لو مالا انفقه والعرض نحو الا تنزل
تصب خيرا لانك لما عرضت عليه النزول ثم حيث
بالجواب علمانه مبني على النزول فان قلت اليس
قولك الا تنزل يدل على ان لم تنزل فكيف جوزته
قلنا انه لا يدل على ذلك وانما دل عليه ان لو كان الكلام
نفيا والعرض لا يكون نفيا ثم من الواجب ان يعلم ان
المضارع الواقع في هذه المواضع انما يجزم اذا قصد به
الجزاء فان لم يقصد كان مرفوعا اما وصفا للمبهم
قوله
اي ان يكون سببا عما سبق ليصح الكلام
من امكان الشرط والجزاء ويجوز ان لا يقصد لان
وزان المخزوم في هذه المواضع وزان المنصوب بعد ضح
واخواته يجوز ان يعدل به الى جهة اخرى

نحو قوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني اي وليا
وارثا او حالا عنه نحو فذرهم يخوضوا ويلعبوا اي
لاعبين او قطعا واستبنا فالخير ان تذهب به تغلب
عليه اي ان تغلب عليه تحوله ومن السماعية اسجاء
تجزم المضارع على معنى ان وهي سبعة اعلم ان هذه الاسماء
وضعت موضع ان اضرب من الايجاز والاختصار لانه
انك اذا قلت من تضرب اضرب كان حقه ان يقال ان
تضرب زيدا اضرب زيدا وان تضرب عمرا اضرب
عمرا وان تضرب خالدا اضرب خالدا الى ما لا يمكن
حصره ولا يقدر على استيفائه فاتى به باسم عام
يشمل الجميع وترك استعمال ان معه فقيل من تضرب
اضرب فدل على كل انسان فلهذا حكم باسميته وبني
لتضمنه معنى ان وهو منصوب على المفعولية فيما ذكرنا
من المثال كانك قلت اي انسان تضرب اضربه واذا
قلت من يكرمني اكرمه كان محله مرفوعا بالابتداء على
تاويل اي انسان يكرمني اكرمه قال بعضهم والخبر هو
الجملة الجزائية وحدها اعني اكرمه والجملة الشرطية
لا يجوز ان تكون خبرا لكون كل منهما في صلة من وبعضهم على
ان الخبر هو الجملتان جميعا كانك قلت انسان ما ان يكرمني

قوله
ان لا يكون
قوله
اي ان يكن تضرب
قوله
اي فلكونه وقوعه فكان يكرمني
قوله
اي عليه

أكرمه وهي أعني من تختص بأولي العلم وعلى هذا نحو
ما تصنع أصنع إذ المعنى شيئا ما إن تصنع أصنعه
لان ما مبهم يقع على كل شئ فلما قصد الشياع
أتى به وجعل تابعا منصوب محل الشرط كما ذكرنا ومحله
منصوب بالمفعولية وإذا قلت ما يكن أخرج كان
مرفوع المحل بالابتداء وهذا يعضد قول من قال
ان الجزء مجموع الجملتين إذ لو كان الخبر هو الجزاء
وحده وجب ان يكون فيه ضمير عائد إلى المبتدأ
وقد خلا الجزاء ههنا عن العائد وفي الشرط ضمير
عائد اليه وكذلك أي تفعل إياهم يأتني أكرمه والمعنى
انسان ما إن يأتني أكرمه وههنا مرفوع بالابتداء
ولو قلت أيهم تضرب أضرب كان منصوبا على
المفعولية وعلى هذا متى وأين ومتى من الظروف
الزمانية وأين من الظروف المكانية فاذا قلت
متى تخرج أخرج كان مستعملا على جميع الازمنة واذا
قلت أين تذهب أذهب كان لاستغراق الامكنة
ويلحقها ما المزيدة فتزيدها ابهاما نحو متى ما تخرج
أخرج وأينما تكن أكن وعلى هذا أتى ومهما بمعنى
كيف الا انها يجازى بها دون كيف نحو أنى تكن

قوله لان ما مبهم يقع على كل شئ من العاقل وغيره عند الابهام لكن في العاقل يقع على كل شئ من اجناسه وانواعه دون اشخاصه الا ترى انك تقول شيء رفع لكن بيّ يفيد لا شعور به ماذا اي الى نوع ذلك فالسؤال عن نوع الشيء المرئي اما اذا تحققت انه من نوع الانسان لم يعتبر عنه الا بمن هذا على اطلاقه اما اذا كانت شرطية فلا يقع الا على شيء في غير العقلاء رفع الجملة انها مبهمة يقع على كل شيء مطلقا ش

قوله نحو ما تصنع اصنع كان حقه ان تقابل ان تفعل بان تفعل او ان تفعلها بافعلها لكن ما لما كان صنعه العذاب افعلها لك فاته بالصنع ليشمل حصره وكذلك الجميع عام بشمل الافعال فقابل بالصنع ش

قوله عائد إلى المبتدأ لانه جملة والجملة اذا وقعت خبرا فلا بد من ان يكون فيها عائد الى المبتدأ ش

قوله وكذلك اي تجازي بها كما انها مضافة ومفردة ش

قوله وهو ههنا مرفوع بالابتداء لكونها موضوعة لفظا لا نيابة خطية كما انها مستعملة ههنا بالابتداء ش

قوله أيهم تضرب أضرب اي يضرب ان تاء المخاطب ش

قوله كان منصوبا على المفعولية اي بأضرب ش

قوله وعلى هذا متى وأين ومتى من الظروف الزمانية وأين من الظروف المكانية ش

قوله ويلحقها ما المزيدة فتزيدها ابهاما نحو متى ما تخرج أخرج وأينما تكن أكن وعلى هذا أتى ومهما بمعنى كيف الا انها يجازى بها دون كيف نحو أنى تكن

قوله أذهب ان قلت أين تذهب أذهب ان تقول ان تذهب أذهب فيها وان قلت متى تذهب أذهب في الزمان الذي تذهب فيه وان قلت أذهب متى تذهب أذهب في اي زمان تذهب فيه الى ما لا يقدر عليه الصوت كذلك

أي يجازي بها عند من يقول انها لا تجازي الا مقصودا بها الاختصار كذلك

أكن وهي لاستغراق الاحوال مع انها ليست بظرف
كما أن كيف كذلك وعلى هذا متى ما نحو متى ما تصنع
أصنع وقد ذكر فيه وجهان احدهما ان يكون
الاصل ما ما على ان يكون الثانية زائدة كمثلها في أيا
ما تدعوا فأيا لالف الاولى ها ء تحسينا
للفظ والثاني في ان يكون متى واقعا قبل ما الشرطية
بمعنى الكف ثم جريا مجرى كلمة واحدة وعلى هذا حينما
وإذما ومهما بمنزلة أين ومتى الا انها لا يجازى بها
الا مع ما وذلك لانها قد لزمتا الاضافة والاضافة
تنافي معنى المجازاة لاقتضائه الابهام والاضافة
تنافيه واذا ألفيتها بما صالحتا للمجازاة قوله و
أي يكون واحدا من اثنين وضع أي على ان يكون
واحدا من اثنين وجماعة ولهذا اذا اضيف الى
المعرفة لم يضف الا الى اثنين فصاعدا ولكون
النكرة شائعة اضيف اليها واحد كانت أو
اثنين أو جماعة قوله ويدل على اسميتها الى آخره
قد استدل على اسمية هذه الكلمات باربعة اشياء
اسناد الفعل الى ضميرها نحو أيهم يأتني أكرمه والاضمار
مختص بالاسماء ودخول حرف الجر عليها نحو بمن تمر

وهي كثيرا ما يرد مع اداة الشرط
كما قوله تعالى فاما ترين من البشر احدا وميتما وأين ما تزن من شرط

لقربه منها لانه قد زال
لان الاول اسم والثاني
للتنبيه والتصرف الفعل
كريمة المؤلف

قال أبا افعل بمعنى الكف كان تمائلا
المخاطب بانه لا يقدر عليه فقال
افعل اي كف عما يشغل
منه تشغل افعل

اي ولان وضع اي على ان يكون
واحدا من اثنين او جماعة

اما مع حيث فبالوضع نحو اجلس الرجل والى
والى وامن حيث كان مع حيث نحو اجلس من
الله على وجهه وكرمه احد الله الكلام ذي
فاكرمني من كرمك وحسبي وحسبك
وجماع ان كل كان في الاثنين فصاعدا
المتعدد والتحتيق ان لا صف لم يصف الا الى
وهو الفهم على الجزء لا يضاف الا الى
كريمة المؤلف

امور وباضافتها نحو ايتهم ويدخل التنوين نحو
آيا ما تدعوا وهن الدلائل لانعم جميع هن الاشياء
بل تختص بعضها لان اذ وما وحيثما لا يدخلهن شئ
من ذلك والدليل العام على اسميتها دلالتها
مع افادتها معنى المجازاة على معان يتصور دلالة
الاسماء استقلالها بانفسها لولا مقارنة معنى المجازاة
اياها بخلاف ان الشرطية فان معناها مقتصر على
افادة معنى المجازاة ويدل على اسميتها ايضا انها
لا تتأثر عن الاعراب المحلي على ما مر والحرف لا يكون
له اعراب بوجه قوله ومنها اسماء تنصب
اسما نكرة على انه تمييز اعلم ان اسماء الاعداد
في ابهامها بمنزلة المقادير فافتقرت الى ما يبينها
لانك اذا قلت عندي ثلاثة مثلا فلم يعلم اي نوع تقصد
فوجب ان تأتي بما يبينه ويزيل ابهامه ثم ان
التبيين قد يكون بالاضافة وقد يكون بالمنصوب
فالاضافة في العشرة فما دونها فانها يجب ان
تضاف الى امثلة اقل العدد التي هي افعل وافعال
وافعلة وفعلة ومنها جمع المصحح مذكره ومؤنثه
كمسلمين ومسلمات فلا تقول ثلثة غلمان لانه

للكثرة والثلاثة الى العشرة من عقود القلة
فيجب ان تقول ثلثة غلمة فان لم يكن للاسم مثال
قلة جاز ان يضاف الى الكثرة نحو ثلثة شسوع الفقد
التسمع في التسمع والشساع وقد شذ عن هذا
الاصل ثلثمائة الى تسع مائة اذا القياس ثلث مئين
او مئتين لان المائة تبين ثلاث الا انهم استغنوا
بلفظ الواحد عن الجمع وجاز الرجوع الى القياس في
ضرورة الشعر وفيما دون الثلثة لا يجوز الاضافة
لان لفظ اسم الجنس مفردا كان او مثنى يفيد الدلالة
على الجنس والعدد جميعا نحو رجل ورجلان بخلاف
الجمع فانه لا يدل على عقد مخصوص من العدد واما التبيين
بالمنصوب فقد يكون فيما يتون من الاعداد نحو قول
بعضهم ثلثة اثواب لانهم لما تونوا نصبوا المميز تمام
الاضافة كما في موضع كف سحابا وفيما فيه التون نحو
عشرون وثلثون وقد مر ذكره وفيما ركب من الاعداد
نحو خمسة عشر رجلا وانما نصب لان فيه تقدير التنوين
لان كينونة خمسة وعشرة على ما حتى يجيء في موضعه وحق
المنصوب ان يكون مفردا نكرة لان الغرض الدلالة على الجنس و
النكرة المفردة تكفي في ذلك فاختاروها لانها اخف

وآما مائة فانها تضاف الى ما يبينها كما يضاف
الى باب عشرة الا ان المبين مفرد نحو مائة درهم
لان مائة قد يتجاذبها شبهان احدهما مع
عشرة لانها عشرة عشرة مرات ومع تسعين من
حيث انها جمع كثرة والثاني لانها تالية فجعل
ما يبينها مجرورا لتكون كعشرة ولم يجمع لتكون
كتسعين توفيرا على الاعتبارين حقها قالوا
مائتا درهم فاضافوا مثناها الى المفرد ولم
يمنع الاضافة وعلى هذا حكم الف وانما عد الاعداد
المركبة التي تنصب ما بعدها على التمييز تنحصر في اثني
عشر اعني من احد عشر الى تسعة عشر واذا
كانت تنحصر في عدد معلوم غير متجاوز الى غيرها
فبالحري ان تعد من السماعية فان قلت الاعداد
التي فيها التنوين ايضا من السماعية بين ما
ذكرتم وقد عددها في القياسية قلنا انه جعل الاسم
التام مطلقا من جملة العوامل القياسية لان كل
اسم مبهم قد امتنع من الاضافة فهو ينصب ما بعده
على التمييز فصح تعديد من جملة القياسية واما ان
احد انواع الاسم التام المبهم تنحصر في عدد مخصوص

قوله لانها عشرة اي كما انها عقد الواحد كذلك عقد العشرة

قوله جمع كثرة مثلها اي كما ان الثلثون جمع كثرة

قوله لانها تالية اي ومن حيث ان ما بعدها تالية

قوله ولم يجمع لتكون كتسعين اي كما ان المجرور واحد كذلك المجموع واحد

قوله فاضافوا مثناها الى المفرد اي وهو مائة

قوله ولم يمنع الاضافة اي وهو مائة

قوله وعلى هذا حكم الف اي في ان ما بعدها مجرور

قوله وانما عد الاعداد المركبة التي تنصب ما بعدها على التمييز تنحصر في اثني عشر اعني من احد عشر الى تسعة عشر اي لان ما بعدها مجرور بالاضافة

قوله واذا كانت تنحصر في عدد معلوم غير متجاوز الى غيرها فبالحري ان تعد من السماعية اي لان ما بعدها مجرور بالاضافة

قوله فان قلت الاعداد التي فيها التنوين ايضا من السماعية بين ما ذكرتم وقد عددها في القياسية اي لان ما بعدها منصوب على التمييز

قوله قلنا انه جعل الاسم التام مطلقا من جملة العوامل القياسية اي لان ما بعدها مجرور بالاضافة

قوله لان كل اسم مبهم قد امتنع من الاضافة فهو ينصب ما بعده على التمييز اي لان ما بعده مجرور بالاضافة

قوله فصح تعديد من جملة القياسية اي لان ما بعدها مجرور بالاضافة

قوله واما ان احد انواع الاسم التام المبهم تنحصر في عدد مخصوص اي لان ما بعدها منصوب على التمييز

فذلك لا يقدح فيما ذكرنا على ان الشبهة قائمة بعد
اذ يمكن للسائل ان يقول ان الاعداد المركبة داخلة
تحت الاسم التام المبهم الممتنع من الاضافة فما الى
ان تعد من القياسية كالذي فيه نون الجمع قوله
والثاني كم في الاستفهام عن العدد اعلم ان كم اسم
موضوع للكناية عن الاعداد وهي للكثرة وتستعمل
على وجهين في الاستفهام والخبر اما الاستفهام
فنحو كم رجلا عندك فتنصب المميز بجرها مجرى عشرين
اذ المعنى اعشرون رجلا عندك ام ثلثون والتنوين
مقدر فيها لانها اسم والكلم يستحق التنوين وقد
سقطت للبناء واما الخبرية فانها تباين بالاضافة
الى الجمع والى الواحد نحو كم رجل وكم رجال عندي بمعنى
كثير من الرجال فاضافته الى الواحد على القياس لانه
عدد كثير فهو كمائة درهم واما الى الجمع فلانها لما بينت
بالاضافة اشبهت بابي عشرة واختصوا التبيين
بالنكرة المنصوبة بالاستفهام وبالاضافة بالخبر
فرقا بينهما اذ الجر اولى بالخبرية من النصب لما انها نقيضة
رب فجر ما بعدها حملا على رب وجريا على وتيرتهم
في حمل الشيء على ما يقابله وقد يجيء النصب في الخبرية

قوله واما الخبرية فانها تباين بالاضافة الى الجمع والى الواحد اي لانها تضاف الى الجمع نحو كم رجال وتضاف الى الواحد نحو كم رجل

قوله اذ الجر اولى بالخبرية من النصب اي لان الجر يناسب الاضافة

قوله لما انها نقيضة رب اي لان رب للتقليل وكم للتكثير

قوله وقد يجيء النصب في الخبرية اي لان النصب يناسب التمييز

قوله فجر ما بعدها حملا على رب اي لان ما بعدها مجرور بالاضافة

قوله وجريا على وتيرتهم في حمل الشيء على ما يقابله اي لان ما بعدها مجرور بالاضافة

قوله اذ لو كانا على ما قبلهما اي لان ما قبلهما مجرور بالاضافة

قوله فكما انه مجرور بالاضافة اي لان ما قبلهما مجرور بالاضافة

قوله لان كم الاستفهامية اي لان ما بعدها منصوب على التمييز

قوله ووجب نصب ما بعدها اي لان ما بعدها منصوب على التمييز

قوله لان الوقوف عليه بالنون اي لان ما بعدها منصوب على التمييز

قوله فنصب اي لان ما بعدها منصوب على التمييز

قوله كما يحصل اي لان ما بعدها منصوب على التمييز

قوله واما اذا اي لان ما بعدها منصوب على التمييز

قوله فكما انه مجرور بالاضافة اي لان ما بعدها مجرور بالاضافة

قوله لان كم الاستفهامية اي لان ما بعدها منصوب على التمييز

قوله ووجب نصب ما بعدها اي لان ما بعدها منصوب على التمييز

قوله لان الوقوف عليه بالنون اي لان ما بعدها منصوب على التمييز

قوله فنصب اي لان ما بعدها منصوب على التمييز

قوله كما يحصل اي لان ما بعدها منصوب على التمييز

قوله واما اذا اي لان ما بعدها منصوب على التمييز

المنصوب وتتم بالمرفوع ومنه قولهم تعالى كيف نكلم
من كان في المهد صبيا اي وجد في المهد صبيا وصبيا
منصوب على الحال دون الخبرية اذ لا تعجب من تكليم
من كان في المهد صبيا والثالث التي فيها ضمير الشان
نحو كان انت خير من زيد اي كان الشان انت خير
منه فكان هنا ناقصة بعينها لان خبرها ان اسمها
والجملة خبرها الا انهم افردوها بالذكر وعدوها
قسما مفردا رغبة في التفهيم والتقريب والرابع
ان تكون مزيدة نحو ما حكي من قولهم ان من افضلهم كان
زيدا **قوله** وكذا اصبح واخواته اعلم ان اصبح وامسى
واضحى تجيء على ثلثة معان احدها ان يقترن مضمون
الجملة بالاوقات الخاصة التي هي الصباح والمساء والضحى
فيكون لها اسم وخبر نحو اصبح زيد قائما وعلى هذا
امسى واضحى والثاني ان يكون بمعنى الدخول في الشيء
كاعنم واظهر فتكون تامة نحو اصبح زيدا اي دخل في وقت
الصباح والثالث ان يكون بمعنى صار من غير ان
يقصد بها الاوقات المعينة ويكون لها اسم و
خبر كما كان لصار نحو اصبح زيد غنيا وامسى زيد اميرا
واما ظل وبات فعلى معنيين اما اقترانهما مضمون الجملة

قوله وكذا اصبح واخواته اعلم ان اصبح وامسى واضحى تجيء على ثلثة معان احدها ان يقترن مضمون الجملة بالاوقات الخاصة التي هي الصباح والمساء والضحى فيكون لها اسم وخبر نحو اصبح زيد قائما وعلى هذا امسى واضحى والثاني ان يكون بمعنى الدخول في الشيء كاعنم واظهر فتكون تامة نحو اصبح زيدا اي دخل في وقت الصباح والثالث ان يكون بمعنى صار من غير ان يقصد بها الاوقات المعينة ويكون لها اسم وخبر كما كان لصار نحو اصبح زيد غنيا وامسى زيد اميرا واما ظل وبات فعلى معنيين اما اقترانهما مضمون الجملة بالوقتين كان تامين اما ظل بمعنى دام او فعلا ناقصين وزاد بعضهم وآما بات فلا تكون بمعنى مات القوم اذا انتزل بهم

بالوقتين الخاصتين او كينونتهما بمعنى صار ولا يكونان
تامتين ويظهر من هذا ان المراد بقوله وكذا اصبح و
اخواته هو امسى واضحى دون ظل وبات وكان ينبغي
ينبغي ان يقول اصبح واختاها واخواه الا انه تساهل
في العبارة **قوله** وما فيه ما زال واخواتها نافية اعلم
ان ما في اوله ما من هذه الافعال بمعنى واحد وهو
استمرار الفعل فاعله في زمانه وما فيما عدا ما دام
نافية دخلت على ما فيه معنى النفي اعني زال واخواتها فجرى
مجرى لا يجيء بمنزلة كان فلهذا لم يجز ما زال زيد
الا مقيما كما لا يجوز كان زيد الا مقيما لما ان كلمة الا
انما يؤتى بها قبل تمام الكلام في النفي دون الايجاب
وعلى هذا ما يبرح وما فتئ بالهمزة ومعناه ايضا
زال وبرح الا انه لا يستعمل الا مع الحرف النافي وقد
يحذف في اللفظ للدلالة والمعنى مراد نحو قولهم تالله
تفتأ تذكر وآما ما في ما دام فمخالف لما في ما
زال لانها فيه مصدرية وهي مع ما في خبرها في تأويل
مصدر والمصدر ساد مسد الزمان كما في آتيك
خفوق النجم فاذا قلت اجلس ما دمت جالسا كان
المعنى دوام جلوسك اي مدة دوام جلوسك ولهذا

قوله اي دخل في وقت الصباح
وقوله اذا الليلة شهباء واضحى
جليدها اي دخل في وقت الضحى
والثالث ان يكون بمعنى صار

قوله وعلى هذا ما قيل ما فتئ اصبح
قوله اي ما قيل ما فتئ اصبح زيد قائما بمعنى
صار زيد قائما فيكون اصبح ناقصا واسمه
ضمير زيد وقائما خبره والجملة في محل
النصب على الحالية والعامل فيها معنى
الفعل الناقص اعني كان المحذوفة
وهي اسم فاعل من اصبح التامة
بمعنى دخل في الصباح

قوله وكذا اصبح زيد قائما اذا كان
زيد قائما في وقت الصباح
قوله اذا كان مضمون الجملة
مقيدا بالوقت الخاص فيكون
ثبوت ذلك المضمون للمسند اليه
في ذلك الوقت فقط دون غيره وقد
يقال اذا قلت امسى زيد قائما
او اضحى فقد اثبت القيام لزيد
في وقت المساء او الضحى
فقد اثبت ان مضمون الجملة
ان وقت المساء او الضحى
ظرف لها

قوله ولا يكون بمعنى ما دام
لانه يكون حينئذ ظرفا لما
بعده وما بعده لا يعمل
فيما قبله

قوله ما في اوله ما من هذه الافعال
قوله اي ما قيل ما فتئ اصبح
قوله اي ما قيل ما فتئ اصبح زيد قائما بمعنى
صار زيد قائما فيكون اصبح ناقصا واسمه
ضمير زيد وقائما خبره والجملة في محل
النصب على الحالية والعامل فيها معنى
الفعل الناقص اعني كان المحذوفة
وهي اسم فاعل من اصبح التامة
بمعنى دخل في الصباح

قوله ما في اوله ما من هذه الافعال
بمعنى واحد وهو استمرار الفعل فاعله في زمانه وما فيما عدا ما دام
قوله ما في اوله ما من هذه الافعال
بمعنى واحد وهو استمرار الفعل فاعله في زمانه وما فيما عدا ما دام
نافية دخلت على ما فيه معنى النفي اعني زال واخواتها فجرى
مجرى لا يجيء بمنزلة كان فلهذا لم يجز ما زال زيد
الا مقيما كما لا يجوز كان زيد الا مقيما لما ان كلمة الا
انما يؤتى بها قبل تمام الكلام في النفي دون الايجاب
وعلى هذا ما يبرح وما فتئ بالهمزة ومعناه ايضا
زال وبرح الا انه لا يستعمل الا مع الحرف النافي وقد
يحذف في اللفظ للدلالة والمعنى مراد نحو قولهم تالله
تفتأ تذكر وآما ما في ما دام فمخالف لما في ما
زال لانها فيه مصدرية وهي مع ما في خبرها في تأويل
مصدر والمصدر ساد مسد الزمان كما في آتيك
خفوق النجم فاذا قلت اجلس ما دمت جالسا كان
المعنى دوام جلوسك اي مدة دوام جلوسك ولهذا

قوله ما في اوله ما من هذه الافعال
بمعنى واحد وهو استمرار الفعل فاعله في زمانه وما فيما عدا ما دام
قوله ما في اوله ما من هذه الافعال
بمعنى واحد وهو استمرار الفعل فاعله في زمانه وما فيما عدا ما دام
نافية دخلت على ما فيه معنى النفي اعني زال واخواتها فجرى
مجرى لا يجيء بمنزلة كان فلهذا لم يجز ما زال زيد
الا مقيما كما لا يجوز كان زيد الا مقيما لما ان كلمة الا
انما يؤتى بها قبل تمام الكلام في النفي دون الايجاب
وعلى هذا ما يبرح وما فتئ بالهمزة ومعناه ايضا
زال وبرح الا انه لا يستعمل الا مع الحرف النافي وقد
يحذف في اللفظ للدلالة والمعنى مراد نحو قولهم تالله
تفتأ تذكر وآما ما في ما دام فمخالف لما في ما
زال لانها فيه مصدرية وهي مع ما في خبرها في تأويل
مصدر والمصدر ساد مسد الزمان كما في آتيك
خفوق النجم فاذا قلت اجلس ما دمت جالسا كان
المعنى دوام جلوسك اي مدة دوام جلوسك ولهذا

قوله ما في اوله ما من هذه الافعال
بمعنى واحد وهو استمرار الفعل فاعله في زمانه وما فيما عدا ما دام
قوله ما في اوله ما من هذه الافعال
بمعنى واحد وهو استمرار الفعل فاعله في زمانه وما فيما عدا ما دام
نافية دخلت على ما فيه معنى النفي اعني زال واخواتها فجرى
مجرى لا يجيء بمنزلة كان فلهذا لم يجز ما زال زيد
الا مقيما كما لا يجوز كان زيد الا مقيما لما ان كلمة الا
انما يؤتى بها قبل تمام الكلام في النفي دون الايجاب
وعلى هذا ما يبرح وما فتئ بالهمزة ومعناه ايضا
زال وبرح الا انه لا يستعمل الا مع الحرف النافي وقد
يحذف في اللفظ للدلالة والمعنى مراد نحو قولهم تالله
تفتأ تذكر وآما ما في ما دام فمخالف لما في ما
زال لانها فيه مصدرية وهي مع ما في خبرها في تأويل
مصدر والمصدر ساد مسد الزمان كما في آتيك
خفوق النجم فاذا قلت اجلس ما دمت جالسا كان
المعنى دوام جلوسك اي مدة دوام جلوسك ولهذا

قوله ما في اوله ما من هذه الافعال
بمعنى واحد وهو استمرار الفعل فاعله في زمانه وما فيما عدا ما دام
قوله ما في اوله ما من هذه الافعال
بمعنى واحد وهو استمرار الفعل فاعله في زمانه وما فيما عدا ما دام
نافية دخلت على ما فيه معنى النفي اعني زال واخواتها فجرى
مجرى لا يجيء بمنزلة كان فلهذا لم يجز ما زال زيد
الا مقيما كما لا يجوز كان زيد الا مقيما لما ان كلمة الا
انما يؤتى بها قبل تمام الكلام في النفي دون الايجاب
وعلى هذا ما يبرح وما فتئ بالهمزة ومعناه ايضا
زال وبرح الا انه لا يستعمل الا مع الحرف النافي وقد
يحذف في اللفظ للدلالة والمعنى مراد نحو قولهم تالله
تفتأ تذكر وآما ما في ما دام فمخالف لما في ما
زال لانها فيه مصدرية وهي مع ما في خبرها في تأويل
مصدر والمصدر ساد مسد الزمان كما في آتيك
خفوق النجم فاذا قلت اجلس ما دمت جالسا كان
المعنى دوام جلوسك اي مدة دوام جلوسك ولهذا

حيث يتعذر الاضافة وذلك عند ما يفصل
بينها وبين مميزها نحو كم في الدار رجلا وبعضهم
على أن الجر بعدها باضمار من وهي منونة ابدا في
التقدير وانما بنيت لانها استفهامية تتضمن
معنى الحرف وخبرية شبهة الحرف اعني رب وعلى
السكون لان الاصل في البناء السكون ثم انها
تقع في وجريها مبتداءة ومفعولة ومضافا اليها
نحو كم رجل او رجلا عندك بمعنى كثيرا او اعشرون
من الرجال عندك ونحو كم رجل او رجلا لقيت
اي كثيرا او اعشرين ورزق كم رجل او رجلا اطلقت
ولا تقع فاعلة الا في المعنى لاقتضائها صدر الكلام
لما فيها من معنى الاستفهام والخبرية بمنزلة الاستفهامية
في هذا المعنى لانهم اجروها مجرا واحدا في الحالين
ولانها لما كانت تقابل رب ورب صدر الكلام
فكذلك لها ثم ان كم لما كان اسما موضوعا
للكثرة جاز عود الضمير اليه حملا على اللفظ مرة و
على المعنى اخرى نحو كم رجل لقيته ولقيتهم نحوه
والثالث كاي كاي كلمة ركبت من كاف التشبيه
واي وجعلت في معنى كم الخبرية نحو كاي رجلا واتما

نصبت مميزها لانها كمت بالتنوين فاستغنت
عن الاضافة وفيها خمس لغات كاي بوزن كع و
كاين وكاء بوزن كاع وكي بوزن كيع وكاء
بوزن كيع والكثر ما تستعمل مع من وكذلك كم الخبرية
قوله والرابع كذا كذا كناية عن العدد كم وهي مركبة
من كاف التشبيه وذا التي في تولك هذا الا انها
لما ركبت تغير حكم الكاف وخلع منها معنى التشبيه كما
في كاي وذا ايضا تغير حكمها ولذلك يستوي فيها
الذكر والانثى لا يقال في كذا كن كما يقال في هذان
ثم ان ذا لما دخل عليه الكاف صار بمنزلة اسم منفرد
فنصب ما بعده نحو عندي كذا درهما كانه قيل كاي
درهما وانما قصد ان يبين لكونه عبارة عن عدد
مبهم فاذا قلت عندي كذا درهما كانك قلت عددا
درهما والله الموفق نحوه ومن اسماء الافعال
كلمك تشمي اسماء الافعال اولها رويد بمعنى اتمهل
ان من الاسماء قد يؤتى بها لضرب من الايجاز حيث
يضعون الاسماء موضع الافعال ويؤدون بها
مؤداها ولنوع من المبالغة والتوكيد لا يكون في لفظ الفعل
على البيان فاذا قلت رويد فانه ابلغ من قولك امهل واستوفى فيه

قوله وفيها خمس لغات الخ
قوله كاي بوزن كع الخ
قوله والكثر ما تستعمل مع من وكذلك كم الخبرية
قوله والرابع كذا كذا كناية عن العدد كم الخ
قوله ومن اسماء الافعال كلمك تشمي الخ

مع اعطاء معنى التوكيد وهذا مثل قولهم ضرب الرجال
فاضربه الرجال ضربا كأنك بدله الألف كانها لم تختلف
منصوبا. ومجرورا وقد سدت البوذيد عنه القلب نحو بله زيدا
اذا كان مصدرا

واذا كان مصدرا فهي اسم مجرور المحل على انه
مضاف اليه ومنها بله زيدا اي دعه واتركه وقد
يكون مصدرا فيضاف الى المفعول نحو بله زيدا اي
ترك زيد بمعنى اترك زيدا تركا ومنها دونك وهو
اسم خذ وعليك وهو اسم الزم وعلى هذا
البلك بمعنى تنح وعليك من النظر وفي اضافة ترى الاصل و
قد جعل هنا اسما للفعل لان الظروف تنوب مناب
الافعال وتغني غناءها فجعلت هنا اسما لها وعلى هذا
دونك ومنها يهمك الامر اي يعد وقيل اصله يهمهمه
فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وجاز
فيه الحركات الثلث في قرى بهن ومنهكشتان زيدا
وعمرا وايا افترقا وتباينا وقد يزاد بعدها ما توكيدا
نحو شتان ما زيد وعمرو واستقبح الاصمعي قولهم شتان
بين زيد وعمرو لان ما لو كانت موصولة لكان فاعل
شتان شيئا واحدا وهو يقتضي شيئين ولو جعلت
مزيدة لاسند شتان الى بينا وهو اسم منصوب
لازم للظرفية ولم يستبعد بعضهم عن القياس لكونها
مبهما صالحا للواحد والكثير ومنها كسر عان وهو اسم
لسرع وقد جاء في المثل سرعان ذا اماله فذا فاعل سرعان

الواحد والمذكر والمؤنث والاثنان والجمع وهذا نوع
من الاختصار ثم ان مسميات هذه الاسماء قد تكون
امرا وقد تكون اخبارا فالاول قد يكون متعديا
كرويد زيدا وغير متعد كصه بمعنى اسكت ومه بمعنى
اكفف ولم يورد المصنف هذا النوع من حيث
انه لا يعمل في اسم ظاهر والمقصود هنا ذكر العامل وانما
اسماء الاخبار فنحو هيهات وهذه الاسماء كثيرة
ولكن نقتصر على ما ذكره في الكتاب فمنها رويد وهو
مصدر اراد في الاصل اي امهل الا انه صغر تصغير
الترخيم بان حذف منه الزوائد وسمي به الفعل وجعل هذا
الحذف والتغيير دليلا على انه خلع معنى المصدرية
وبني كما ان فعل الامر مبني وانما استوى فيه الواحد
والاثنان والجمع وقوابينها وبين الفعل ولانها
في الاصل مصدر والمصدر لا يثنى ولا يجمع وقد
يستعمل مصدرا مضافا الى المفعول نحو رويد
زيد وقد يستعمل منصوبا منونا على الوصفية
للمصدر نحو سيروا سيرا رويدا وعلى الحال ايضا
نحو سار زيد اي مرودين واذا الحقه الكاف
وهو اسم فعل كان الكاف مجردا للخطاب ولا محل له
من الاعراب مثلها في ذاك وانجاك نحو رويدك زيدا

كان الواجب فيها ان تشفع بكلام قبله لانه ظرف لا بد له
مما يقع فيه **قوله** وليس الحال اعلم انك تقول ليس
زيد منطلقا الآن ولا تقول غدا فتنفي انطلاق
زيد في الحال فكانه في التقدير ما ينطلق زيد الآن
وهو فعل غير متصرف على المذهب الصحيح بدليل
لحوق الضمائر وتاء التانيث الساكنة به وقيل
ان اصله ليس كصيد البعير ولكنه لما لم يتصرف
التزم في عينه الاسكان ليكون دليلا على جموده
وكونه غير متصرف نحو ليت ولو كان متصرفا لقيل
لاس كهاب او ترك على الاصل كصيد ثم ان
هذه الافعال يجوز تقديم اخبارها على اسمائها
مطلقا وعليها ايضا الا ما كان في اوله ما فانه
لا يتقدم الخبر عليه نحو قائما ما زال زيد لان ما له صدر
صدر الكلام فلا يتقدمها شيء مما في حيزها و
اختلفوا في ليس فمذهب المتقدمين من البصريين
انه ملحق بكان في جواز تقديم الخبر عليه ومذهب
عامة الكوفيين انه ملحق بما في اوله ما وهو اختيار
اكثر المتاخرين فلم يجيزوا منطلقا ليس زيد لاقتضائه
ايضا صدر الكلام ولانه فعل غير متصرف فيه فبالحري

ان

ان لا يعمل فيما تقدم لانحطاطها الرتبة عن رتبة الافعال
المتصرفة **فصل** والنوع الثاني افعال المقاربة
اعلم ان عسى فعل ماض غير متصرف فيه بدليل لحوق
الضمائر وتاء التانيث الساكنة به وانما سلب
التصرف من حيث انه يشبه الحرف لان فيه معنى الطمع
فاشبه بذلك لعل ثم ان فاعلها على نوعين احدهما
ان يكون اسما نحو عسى زيد ان يخرج فزيد مرفوع
بالفاعلية وان يخرج في موضع نصب لانه بمنزلة
قارب زيد الخروج الا انهم الزموا ان مع الفعل
لكونها لتقريب الفعل المستقبل على سبيل الرجاء
والطمع ليكون ذلك ادل على مقتضاه واوضح للغرض
المقصود منه لان ان لا يكون الا للاستقبال والثاني
ان يكون ان مع صلتها في موضع الرفع نحو عسى ان يخرج
زيد فيكون اذ ذاك بمنزلة قرب ان يخرج اي خروجه
الا ان المصدر لم يستعمل لما ذكرنا ان مقصودهم ان
لا يتجرد اللفظ عن علم الاستقبال ولم يفتقر في هذا الوجه
الى خبر لافتقاره في الوجه الاول لانه لما ذكر ان اولا جرى
ذكر الاسم في صلته نحو عسى ان يخرج زيد فلا التباس
بعد وتجوز اسقاط ان في الوجه الاول تشبيها

موله سرعان ذا اماله روى ان اعرابيا جاء
اعرابى راع اشترى منه شاة فقال للراعى هل
عندك شاة سمينة فقال نعم عندى شاة
سمينة فجاء الراعى شاة سال
رعامتها فقال ما رعته تناعثل
ابن اللحم والشحم فقال لم تمرات
الشيخ سئل عن مزمنيخ بها
فقال اكرم سرعان
ذا اماله وذا اذا
بكينونة الشئ
فاله الميداني كذا
مثلا لهذا الزعام كذا
بضرب
فاسلمتها
فقبلتها
وقد يجيء
بكينونة الشئ عقيب وقته قوله وفى هذا المثل
مبالغة ليست فى مستهانها اراد بهلاك وشتان
وسرعان وذلك لانها وان نقص بهلاك بعد
فان فيه زيادة معنى ليست فى بعد وهى ان المتكلم
يخبر عن المقصود بانه بعيد لان تعليم المخاطب كذلك
ذلك الشئ يحسب بل بنظير اعتقاده فيه واستبعاده
له فكانه بمنزلة ان يقال بعد جدا وما ابعد من
جهة المعنى وعلى هذا شتان وسرعان قوله
من التسماعية انواع اربعة من الافعال منها
الافعال الناقصة اعلم ان هن عوامل داخلة فى
المبتدا والخبر كظننت واخواتها الا ترى انك تقول كان
زيد اخاك ثم تسقط كان فيكون ما بقى مبتدا وهو
خبرا نحو زيد اخوك ولا ينتقض هذا بضربت زيدا
قائما لان المنصوب هناك ليس بلازم بل لو سكت على

وانتصب اماله على التمييز كقولك سرع ذا اماله
وكرم زيد رجلا وقيل اصله ان اعرابيا اشترى
شاة بمخضا واخذ يسمنها فنزى رعامها سهيل
من ارضها فطفقه وذكا فقال لامه قد سمنت الشاة
فقالت امه ذلك فارسلته مثلا يضرب لمن يخبر
بكينونة الشئ عقيب وقته قوله وفى هذا المثل
مبالغة ليست فى مستهانها اراد بهلاك وشتان
وسرعان وذلك لانها وان نقص بهلاك بعد
فان فيه زيادة معنى ليست فى بعد وهى ان المتكلم
يخبر عن المقصود بانه بعيد لان تعليم المخاطب كذلك
ذلك الشئ يحسب بل بنظير اعتقاده فيه واستبعاده
له فكانه بمنزلة ان يقال بعد جدا وما ابعد من
جهة المعنى وعلى هذا شتان وسرعان قوله
من التسماعية انواع اربعة من الافعال منها
الافعال الناقصة اعلم ان هن عوامل داخلة فى
المبتدا والخبر كظننت واخواتها الا ترى انك تقول كان
زيد اخاك ثم تسقط كان فيكون ما بقى مبتدا وهو
خبرا نحو زيد اخوك ولا ينتقض هذا بضربت زيدا
قائما لان المنصوب هناك ليس بلازم بل لو سكت على

ما وراءه كان كلاما مفيدا ولو سكت على مرفوع
كان لم يكن كلاما تاما اذا لفظت بالمبتداء وحده
واتما رفعت هذه الافعال المبتداء ونصبت الخبر
لمشابهتها الافعال المتعدية فى اقتضاء معانيها
شيئين واتما سميت ناقصة لانها سلبت الدلالة
على الحدث واتما تدل على الزمان فقط لانك اذا قلت
كان زيد قائما كان بمنزلة قام زيد فى انه يدل على قيام
فيما مضى واذا سلبت الدلالة على الحدث عوضت الخبر
ليكون مع خبرها فى قوة الفعل الدال على الحدث فلم
تسكت على مرفوعها قوله والفرق بين صار وكان
اعلم ان معنى صار الانتقال من حال الى حال نحو صار
زيد غنيا والطين خزفا وهذا معنى قوله بدل على
وجود معنى الخبر فى زمان ثان مرتب على زمان سابق
لم يوجد فيه ذلك المعنى واما كان فانه يدل على الزمان
الماضى من غير تعرض لزواله فى الحال ولا لزواله وقد يستعمل
صار بمعنى ذهب وانتقل نحو صار زيد الى عمرو
فهى فى هذا الوجه تامة قوله وكان يجى تامة اعلم
ان النحويين قسموا كان على اربعة اوجه ناقصة
كما ذكر وتامة بمعنى وجد ووقع كان الامر فلان يعتد الى

قوله فى اقتضاء معانيها شيئين كما ان مفعول الفعل المتعدى يقتضى الفاعل فيرفعه والمفعول
فينصب كذلك الفعل الناقص يقتضى الاسم فيرفعه والخبر فينصبه ومن المعلوم ان
الشارح انما ذكر بكلام هذا ان رفع الاسم الناقص ونصب الخبر ايضا
تما بهتهما المفعول به الاول مذهب البصريين وقال الكوفيون لا يعلمه بل يرتفع
بعد دخول الفعل على ما هو عليه والثانى بشقه الاول متفق عليه
وشقه الثانى فيختلف فيه فان القراء قال انتصب به تشبيها له
بالحال وعن الكوفيين انه انتصب
جوازا اضمارا والصحيح الاول بدليل
ان الحال ليست بهذه الصفة وتعريفه وجوده و
بتنكير الخبر جملة وطرفا ولا يقع المفعول
لان ذلك ممنوع كالفاعل

قوله سرعان ذا اماله
قوله وفى هذا المثل
قوله والفرق بين صار وكان
قوله بدل على
قوله وكان يجى تامة

قصته والفعل لا يكون فاعلا البتة اعلم ان اعراب الفعل المصدر بان على مذاهب
احدها انه منصوب على الخبرية وهو مذهب الجمهور لان المصدر قد يجيء على طريق
المبالغة وعلى التاويل بحذف المضاف اما في الاسم او في الخبر وهما بوجهين ان العرب
لما نطقت نطقت بلسم الفاعل في قولهم عيد صالحا وثانيها على اسقاط الحافظ
او نضايا معنى قارب فيكون كعلى المفعولية

وهو مذهب سيبويه والمبرد
وثالثها انه مرفوع على انه
بدل اشتمال من الفاعل قبله
وهو مذهب الكوفيين على انها
تامة كالوجه الثاني فيكون
على طريقة واحد قال الشارح
ارادة هذا المذهب فقال
ومما يدل على ان ان مع صلته

لعسى بكاد كما في قوله عسى الكرب الذي امسيت فيه
يكون وراءه فرج قريب ولا يجوز في هذا الوجه
لان من شرط الفاعل ان يكون اسما والفعل
لا يكون فاعلا البتة ومما يدل على ان ان مع
صلته في الوجه الاول في محل النصب على الخبرية
دون الرفع على البدلية كما في قوله وما كان
قيس هلكه هلك واحد مجيء النصب صريحا
في قولهم عسى الغوير ابؤسا قوله وكاد يرفع الاسم
وخبره الفعل المضارع كاد ايضا من افعال
المقاربة وهو يرفع الاسم وخبره فعل مضارع
بغير ان تاول باسم فاعل نحو كاد زيد يخرج
اي خارجا الا انهم تركوا استعماله لان كاد موضوع
للتقريب من الحال فالتزم بعن ما يدل بصيغته
على الحال اعني المضارع ليكون ادل على مقتضاه
وقد استعمل الاصل المرفوض من قال فاثبت
الى فمي وما كدت آيبا وانما حذف ان مع كاد
واثبت مع عسى لان كاد ابلغ في تقريب الشيء من الحال
الا ترى انك اذا قلت كادت الشمس تغرب كان
المعنى قرب غروبها جدا وعسى ذهب في الدلالة

على الاستقبال الا تراك تقول عسى ان يدخلني
الجنة وان لم يكن هذا شديد القرب من الحال فلما
كان الامر على احذف علم الاستقبال مع كاد
واثبت مع عسى وقد شبهه بعسى من قال قد كاد من
طول البلى ان يمصحا وفرق آخرون بينهما بان
كاد للتقريب الشيء من الحال على سبيل الايجاب
والحصول وعسى لتقريبه منه على سبيل الرجاء والتطمع
ولذلك جرى التصديق والتكذيب في كاد ولم تجريا
في عسى ولكون كاد دال على التقريب استعملته العرب
لقرب الشبه من الشيء كما جاء في المثل كاد العروس يكون
اميرا فانك لا تريد ان قربه من الامارة قد حصل
بل تريد اثبات المشابهة الاكيدة والمناسبة الشديدة
بينهما حتى كان هذا ذاك قوله وكرب يستعمل
استعمال كاد وعسى اعلم ان ام الباب اي عسى و
كاد وقد يجري كرب مجرى كاد فحو كرب زيد يفعل
كذا وكذا جعل واخذ وطفق او شك تستعمل استعمال
عسى في مذهبيها نحو اوشك زيد ان يجيء واوشك
ان يجيء زيد واستعمال كاد ايضا نحو اوشك
زيد يجيء قوله والنوع الثالث فعلا المدح والذم

أجمع البصريون على أن نعم وبئس فعلان ماضيان
ورواه فقهم الكسائي وذهب الفراء الى انهما اسمان
فالدليل على صحة المذهب الاول لحوق الضمائر
وتاء التأنيث الساكنة بهما والمسئلة طويلة
الذيل والحاصل انهم لما ارادوا المدح العام و
استمرارهما في نفس الممدوح والمذموم ابدا
بحيث لا يوجد انتقالهما وحصولهما في زمان
دون زمان جعلوا نعم وبئس دليلين على هذا
المعنى والزموا فيهما لفظ الماضي لان الماضي
ادل على هذا المعنى من المضارع لان المضارع
يشترك فيه الحال والاستقبال وهما على شرف
الزوال والانتقال فلا يصلح للدلالة على الثبوت
والاستمرار واما الماضي فهو ماض ابدا فهو لمعنى
الاستمرار وعلى معنى الثبوت أدل فهما فعلان ماضيان
ولا بد لهما من اسم مرفوع هو فاعلها ومن اسم آخر
هو المخصوص بالمدح او الذم فالفاعل اذا كان
مظهرا وجب ان يكون اسما معرفا بلام الجنس او
مضافا الى ما فيه لام الجنس نحو قولك نعم الرجل زيدا
لا تريد رجلا دون رجل وانما تقصد الى الجنس على الاطلاق

قوله وعلى معنى الثبوت الخ
والاستمرار اول تلخيص الكلام
في هذا المقام انهم لما اراد وا
وضع الافعال للدلالة على
وضع الاشياء المذكورة وكان وضع المضارع
لمعنى الذي هو اقصر الزمانين لانها
للحال الذي هو المستقبل البعيد
نهاية الماضي وبداية المستقبل
عن الدلالة على الاستمرار المطلوب
بالوضع بنا والاستقبال الماضي كما يقتضيه
في الحال الغير الصالح ولكن الماضي
غير دال على شيء من هذه المعاني
فوضعوا

فاللام للجنس كما ترى وليس للعهد اذ لا تقول
نعم الرجل الذي تعلم زيدا تريد واحدا
معهودا فالوا ولو كان اللام فيه للعهد لجاز
وقوع سائر المعارف هنا نحو نعم زيدا انت
او نعم هو او هذا وذلك لا يقوله احد وكذلك نحو
نعم غلام الرجل زيد فانه بمنزلة ما فيه لام
الجنس الا ترى ان هذا قد افاد كل غلام رجل كما
افاد نعم الرجل كل رجل وكذلك اذا قلت نعم
الرجلان زيد وعمرو فقد قصدت كل رجلين
ولا تقول نعم الرجل زيد وعمرو وان كان المراد
باللام الجنس لانك اردت ان يكون في اللفظ
دليل على انك تريد اثنين فكانك قلت رجلان
فاذا دخلت عليه اللام فاستغرق الجنس بمجموعهما
وكذا الجمع في قولك نعم الرجال اخوتك قالوا وانما
آثروا ان يكون فاعلها معرفا بلام الجنس او مضافا
اليه لما انها موضوعان لغاية المدح وغاية الذم
فادخل على فاعلها لام الجنس ايذانا بانه في الممدوح
والمذموم بهما مثل ما لجميع الجنس من المناقب والمثالب
واما الاسم الواقع بعد الفاعل فهو المسمى بالمخصوص

لما ذكرت من اقتصد بهما الجنس لا الشيء والجمع وكون
بهما على ابنية ذكرت احد الامور الخ جزء موجبا
يلزم من تعذر احدهما تعذر الاخر تان والا
صحة نحو رجلا زيد متفق عليها مع قيام
الاحتمال مع انه لا يصح المتصود ههنا
فان زعم ان الاصل انتقل الى صيغ الاسم لذلك فلما
منقال لم صيغ الاسم جعل الضمير
فيما ظن فيه كذلك ثم وقع التغيير وان
الاصل كذلك فان تاتي كون
الكلام هو مدلوله في حالة التغيير وان
للاسناء والتحقيق في جعل
الفاعل اسما ان احدهما كون
اليه على المخصوص
واخرى مظهرا وحصل الابهام بتاخير
المفسر عنه والثاني انهم لما قصدوا
الى معهود في الذهن كان كالمسمى
كما يصح ان يقوم اسم الجنس مقام
الضمير ان يقام الاسم باعتبار
المعهود في الذهن مقامه لانه
مندرج تحته ما تقدم من
آحاده في اللفظ فاذا قصدوا بقولهم
وان قصدوا بهذا اللفظ فهو مستقيم
تفصيل فهو مردود بما تقدم
اختيار الشارح كونه للجنس
لما لكن اسند الاستدلال الى
حيث قال قالوا الا ترى ان
دفعه ويدل على ذلك
كالجحد

فهو مبتدأ والواقع صفته
بمنزلة ظرف للواقع

والحق انها تفيد الحصر فاعل
للاخر اما تقديما كما
فيهما اذا كان
كالجحد

بالمدح او الذم وفى ارتفاعه مذهبان احدهما
ان يكون مبتدأ مقدما خبره كانه قيل زيد نعم الرجل
فزيد مبتدأ ونعم الرجل جملة من الفعل والفاعل
فى موضع الخبر وقد غنى لاتم الجنس لاشتمال الاسم
الداخل هو عليه على المبتدأ غناء الضمير العائد
اليه ونظير ذلك قول الشاعر فاما القتال لا قتال
لديكم لان القتال فى قوله اما القتال مبتدأ
ولا قتال لديكم جملة واقعة خبرا له ولا ضمير الا ان
اشتمال القتال الثانى لكونه منفيا بلا التى لنفى
الجنس عليه سد مسد العائد اليه والمذهب
الثانى ان يكون خبر مبتدأ محذوف فانك اذا
قلت نعم الرجل كانه قيل من هو الذى مدحته
فقيل زيد اى هو زيد وهذا على كلا مين والاول
على كلام فوى ويضمر الفاعل انما اضمر الفاعل
قبل الذكر سدوكا لطريق المبالغة والتوكيد
لان التمام مهما اذا اورد عليه ما لا يعرفه تحرك لطلبه
ووجد من نفسه داعية الاستعداد للتنبيه
للبيان الذى يأتيه فكان ذلك بمنزلة اخلاء ذهنه
للتفهم ولا شك ان هذا اكد وابلغ من ان يبتدأ

بالبيان وذلك نحو نعم رجلا زيد والاصل نعم الرجل زيدا
ثم ترك الاول لان النكرة المنصوبة تدل عليه فرجلا
نصب على التمييز كما فى عشرون رجلا والمميز لا يكون
الا نكرة وانما اختص هذا الاضمار بباب نعم لانه
مدح والمدح من مواضع التفخيم وكذلك الذم الذى هو
ضده وهذا الاضمار يشعر بالمبالغة والتفخيم تقول
ثلاثة حبذا بنعم حبذا كلمة مركبة من فعل وفاعل
ومعنى حبذا صار محبوبا جدا واصله حبب بالضم
فاسند الى اسم الاشارة وجرى بعد التركيب مجرى نعم
فى المدح نحو حبذا الرجل زيد وحبذا المرأة هند
ويستوى فيها المذكر والمؤنث والاثنان والجمع
لانهم سلكوا بها منهاج الامثال والامثال
لا تغير عن حالها بل تلزم وتيرة واحدة وقد اختلف
فيها اسم هى ام فعل فذهب اكثرهم الى ان الغالب
عليها الاسمية لان الاسم اقوى من الفعل ولما
ركب احدهما مع الآخر كان الغالب هو الاقوى
وذهب آخرون الى ان الغالب عليها الفعلية لتصيرها
به وذهب آخرون الى انه لا يغلب عليها اسمية ولا
فعلية ولا غلبة لاحديهما تقول حبذا الرجل زيدا

قوله على المضمر واطلاق الخارج بنا على مذهب ابي عمرو بن
العلاء في الفاعل الظاهر المتقدم تفضيلا اي
ان الفاعل المضمر
على ءٍ فانه ذهب اي انتصب ما وقع على التمييز جامدا او غيره و
الاخفش والفارسي والربعي وخطاب وجماعة من البصريين
فقد ذهبوا الى انه على الحال مطلقا واجاز نصبه على التمييز الكوفيون
وبعض البصريين وبعضهم فصل
وقال حال ان كان مشتقا وتمييزا ان
كان جامدا وصحة وخولف من عليهما
ترجحه على الاول والظاهر انه ان كان
مشتقا فالاولى المتكلم فان
قصد التقصيد بالوصف فحال
اذ ليس لذي من عليه حال محال
وان قصد ثبوته متمرا وانصبه
باضمار على كما ذكر في البسيط
فقرب فلهذا جعلت المصنف
مما يلحق بنعم

محب فعل وذا فاعله والرجل صفة لذا وزيد
هو المخصوص بالمدح وتقول حبذا رجلا زيد
فيكون رجلا تفسيرا للاسم الاشارة الذي
هو في الابهام نظير الضمير في نعم رجلا ولكنك
تقول حبذا زيد ولا تقول نعم زيد تفضيلا للظاهر
على المضمر وقد ذكر وابي في ارتفاع المخصوص هنا
وجوها احدها ان يكون حبذا مبتداء وزيد خبره
وهذا انما يتأتى على قول من يغلب عليها الاسمية
والثاني ان يكون ذا مرفوعا بحبب ارتفاع الفاعل
بفعله وزيد بدل منه كانه قيل حبب زيد والثالث
ان يكون خبر مبتداء محذوف كانه قيل لما قيل حبذا
من المحبوب فقيل زيد اي هو زيد والرابع ان يكون
زيد مبتداء وحبذا خبر مقدم عليه وقد اغنى
اسم الاشارة غناء الضمير فمن جعله جملة وفيمن
جعله اسما مفردا فلا اشكال وفيمن جعله فعلا كان
متضمنا لضمير والخامس ان يرتفع زيد بفاعلية حبذا
وهذا لا يكون الا فيمن يغلب عليها الفعلية قوله
وساء يبئس اي ليحيى ساء يبئس كما يليق وحبذا
ينعم لاتفاقهما في المعنى وذلك نحو قوله تعالى ساء

قوله كل الاول قيل حبذا من المحبوب
متعلق قبل الاول حبذا من
حبذا

قوله فيكون ظاهرا لا اشكال عليه حيث لا يحتاج
لا الضمير والى هذا الوجه ذهب ابن عصفور
وذكره ابن عروف

قوله وان يرتفع خبره

وامثلة

قوله لانها للشك واليقين اي بعضها للشك وبعضها
اما ان يحتمل البعض او لا الثاني اليقين والاول اما ان متساوي الطرفين
او يترجح احد طرفيه على الآخر الاول الشك والثاني طرف الراجح الظن والمرجوح الوهم
وقد يطلق بالشك على مالبس بتعين قريبا منه وهو مراد الشارح هنا من تعلقه
في مقابلة اليقين لكنه خلاف

ومثلا تفسيره والقوم هو المخصوص بالذم ولكن
على حذف المضاف والتقدير ساء مثلا مثل
القوم الذين كذبوا ولا يجوز اجراء الكلام على
ظاهره لاشتراط تجانس الفاعل المخصوص كالمبتدإ
له والمبتدإ لابد من ان يجانس المبتدإ قوله و
النوع الرابع افعال القلوب انما سميت بذلك
بافعال القلوب لانها للشك واليقين وكلاهما
افعال القلوب قوله اذا كانت الاربعة بمعنى
الشيء بصفة يرتد بمعنى معرفة المبتدإ على كونه مخبرا
عنه بشيء وذلك نحو علمت اخاك كريما ورأيته
جوادا ووجدت زيدا ذا الحفاظ ومن الافعال
تدخل على الجملة من المبتدإ والخبر كان وان اذا
قصد بها معناها على الشك او اليقين كظننت زيدا
عالما او علمت الا ان الافعال تغير المبتدإ والخبر
لفظا ومعنى فتنصب كل واحد منهما على المفعولية
فصار الذي كان مبتدإ مفعولا اولا والذي
كان خبرا مفعولا ثانيا وتعتبر صحة الكلام بان يسقط
الفعل فان استقام ما بعده مبتدإ وخبرا كان
الكلام سديدا والا فلا وحكم ثاني المفعولين حكم خبر

قوله لانها للشك واليقين اي بعضها للشك وبعضها لليقين اعلم ان الحكم
الذي يتعلق به الافعال
كلي

اي صاحب الهمزة

مفردا كان او جملة عاملة فيها عند الجمهور

اذا قصد امضاؤها وجعلها
علما

لكنها استدراك على قوله ترتضى
على الجملة يعني انهم لا افعال
وان دخلت على الجملة لا تغيرها
ما يغير ان نفسها بل

قوله فلا اضمارها لفظا ولا نصبها
المبتدإ مفعولا اولا والخبر
ثانيا والى الاول ذهب
فتقوله فنصب

المبتدا ثم ان لهذه الافعال خلا حسبت
وخلت معان اخر لا تتجاوز عليه مفعولا
واحدا اما ظننت فهي اذا كانت بمعنى ترجيح
احد الاحتمالين او بمعنى اليقين كما في قوله
تعالى انهم ظنوا انهم ملاقوا ربهم كان من افعال القلوب
واما اذا كان بمعنى التهمة بمعنى التهمة بالقيض
المفعول الثاني في نحو ظننته اي اتهمته واما زعمت
اذا كان بمعنى ظننت فهو من هذا الباب وقد
يكون بمعنى القول من غير حجة فلا يقتضي الثاني
كقوله تعالى زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا وكذلك
علمت قد يكون بمعنى معرفة الذات فلا يقتضي
المفعول الثاني نحو علمته اي عرفته وكذلك رأيت
قد يكون من رؤية البصر ووجدت بمعنى الصياح
فلا يقتضيان الثاني نحو رأيته ووجدت الضالة
قوله ومن خصائصها امتناع الاقتصار على
احد المفعولين انما لم تجز الاختصار فيها لانها
داخلة على المبتدا والخبر فكما لا يستغني المبتدا عن
الخبر ولا الخبر عن المبتدا وكذلك لا يستغني احد
المفعولين عن صاحبه بخلاف باب اعطيت

فانك تقول فيه اعطيت زيدا ولا تذكر ما اعطيته
او اعطيت درهما ولا تذكر من اعطيته والمفعولان
معا فلك ان تسكت عنهما وتجعلهما كشيء واحد
نحو قولهم من يسمع يخل لمكاية قولهم فلان يعطي و
يمنع قوله والغاؤها متوسطة ومتأخرة علم
ان لهذه الافعال ثلث مراتب الاولى التي لا يجوز
فيها الا الاعمال ولا يجوز الالغاء البتة وذلك
اذا كانت متقدمة لان التقدم من اعلام العناية
والالغاء يدل على ضعفها فلا يجتمعان الثانية
التي يحسن فيها الالغاء والاعمال وذلك عند
التوسط نحو زيدا ظننت منطلق او زيدا ظننت
منطلقا واما ثانيا وثالثا واحدا من المفعولين
تقدم والفصل واقع بينهما فهو متأخر من جهة
ومتقدم من جهة الثالثة التي يكون الالغاء
فيها احسن وذلك عند التأخر وذلك لان
الفعل لاحظ له في التقديم بوجه فضعف امره و
حسن الغاؤه وانما اختص الالغاء بهذه الافعال
ولم تجز في غيرها من الافعال ذات المفعولين لان
الالغاء فيها يفسد معنى الكلام لانك اذا قلت زيدا

ظننتُ مقيم كان بمنزلة قولك زيدٌ مقيمٌ في ظني و
قلت زيدًا اعطيتُ درهمًا وزعمت انك
تريد زيد درهمٌ في اعطائي اخلصت حوالة و
التعليق بالاستفهام واللام انما عُلقت عند
الاستفهام لان الاستفهام يقتضي صدر
الكلام وكذا اللام وتجعلان الفعل لا يعمل
لفظًا فاذا قلت علمت ازيدٌ عندك ام
عمرٌو وعلمت لزيدٌ منطلقٌ كان الجزآن في
موضع نصب لان العلم واقع عليهما وقد عُدل الى
الابتدآء محافظةً على اللفظ ولا يكون التعليق
في غير هذه الافعال لانقول اعطيت لزيدٌ درهمٌ
لان ذلك لا يؤدي المعنى ويُفسد الكلام وانما
سمّي هذا تعليقًا لان هذه الافعال لما كانت
واقعة على الجزئين في الحقيقة كانت مُعلّقة من هذه
الجهة وهي غير مُعلّقة لفظًا فكانت مُعلّقة من جهة
غير معلّقة من جهة فشبّهت بالمرأة المُعاقة وهي
التي ليست بذات بَعْل ولا مطلقة

الباب الرابع
في العوامل المعنوية

قوله الاول الابتدآء وهو تعرية الاسم من العوامل اللفظية للاسناد

قوله التعليق في غير هذه الافعال الخ اذا لم تتعدّ الى واحد فلان ما يوجبه لا يدخل عليه وانما لم تتعدّ الى مفعولين فلانها ليس جملة حتى تنتظم كلامًا بعد ان

قوله لان العلم واقع عليهما اذ ذاك لانه يخصّهما عن ان يجوز ان يكون احدهما صدر الكلام الا بما تقدّم تقول لا ادري ايهما عندك وايهما في الدار وتقول لا ادري ايهما زيدٌ وايهما عمرٌو ولا يجوز ان تقول لا ادري ايهما قام وايهما قعد حتى تقول لا ادري ايهما قام ايهما قعد لان المبتدأ عن التصدر لانه وقع في جملة علّقت عليه كان المسند اليه في المعنى مسندًا اليه فجاز العطف عليه بالنصب

قوله والمطلقة كالمرأة المزوجة مع اختها في عقدين ولا يجوز ان تجمع بينهما في عقد واحد لان المعنى يفسد اذ ذاك بعلل الى ان يزوجها فكذلك لا يجوز ان يجمع بين المطلقة والمزوجة في شرح الباب الرابع عشر

قد

عاملا والكوفيون على انهما اعني المبتدأ والخبر ترافعا
وحجة الفريقين مذكورة في الاصل قوله
وهذا المعنى عامل فيهما يشير الى المذهب السديد
وهو كون هذا المعنى لاقتضائه الجزئين عاملا فيهما
جميعا لما ذهب اليه بعضهم من ان هذا المعنى
عامل في المبتدأ والمبتدأ هو العامل في الخبر
وما ذهب اليه آخرون من انهما جميعا اعني المعنى
والمبتدأ جميعا كالعاملين في الخبر قوله وحق الاول
ان يكون معرفة الاصل ان يكون المبتدأ معرفة
والخبر نكرة وضع الكلام على ان يخبر عما هو معلوم
عندك وعند مخاطبك بما هو غير معلوم لتحصل
الفائدة هذا هو القياس ثم انهم يبتدئون بالنكرة
المختصة نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك
وانما حسن ذلك لان الصفة تجعلها قريبة من
المعرفة بشهادة تأويل الآية وهو ان هذا الجنس
من العبيد خير من ذلك الجنس وعلى هذا كل موضع
يبتدأ فيه بالنكرة انما يصح من التأويل كما في الاستفهام
والنفي وما جرى مجريهما نحو ما احد خير منك لان النفي
يعمه النحو بالمعرفة وارجل في الدار ام امرأة

لانه مثل العبارة اي مجرى الاستفهام
مرادا منه والنفي مثل لولا اصطياد لاودى
للطف وتحكم لما سبق تعلق خطابا
قوله جواز تقديم الخبر مع صلاحية المبتدأ لان يكون مبتدأ بخلافه
الاصل هو تقديم المبتدأ على الخبر فما غير فائدة قيل ان تقديم
الخبر فوائد عرفت تفاصيلها
ما يتعلق لان يكون ضابطا وهو
محتمل فلا فائدة في تقييد

لانه متأول بأيهما وعلى هذا في الدار رجل وقد
حسن لأمنهم اللبس فيه عند التباس الصفة
بالخبر ولهذا التزم تقديمه قوله وقد يجيئان
معرفتين انما جاز تعريفهما عندما يكون المخاطب
متصورا الشيئين ولم يعرف النسبة بينهما فاقدة
تلك النسبة المجهولة عنده كما اذا عرف وجود
زيد وعرف ان شخصا قد انطلق فقلت له
زيد المنطلق اي زيد هو الشخص الذي عرفته
بالانطلاق والمعتبر في ذلك حصول الفائدة فحيث
وجدته استقام الكلام وقولهم الله الهنا ومحمد
نبينا على وجهين احدهما ان يذكر ذلك تقربا او
تعبدا والثاني ان يقال للجاحد الذي يعرف
بجحوده ذلك فتنزله منزلة من تجهله شيئا لا يعرفه
فاعلم انهما اذا كانا معرفتين لا يجوز تقديم الخبر على
المبتدأ بخلاف ما اذا كان الخبر نكرة فلو قلت
المنطلق زيد وزعمت انك قدمت الخبر على المبتدأ
لم يجز بل لو ذهبت تقول ذلك لكان المنطلق مبتدأ
وزيد خبره لا يقال ان زيدا يدل على الشخص فهو
متعين للاسناد اليه فيكون مبتدأ قدم او

ولا يعرف ان زيدا
هو الشخص
المنطلق

من باب تنازع اللفظين
ويحتمل حملا على
الاثنين

وما يدل على الشخص
متعين للاسناد
اليه

جواب للشرط المحذوف
تقديره فاذا كان
كذلك

قول
بتعين
للاسناد
ومتعلق
اليه

اي متقدما فحكم المبتدأ ان

أسامة وثعالة وغيرهما قوله والثالث ما فيه
لام التعريف للجنس اللام وحدها عند سيبويه
للتعريف والهمزة للوصل مجلوبة للابتداء بها الا
تراها اثبتت في الدرج وعند الخليل ان حرف
التعريف ال كهل وبل وانما استتم التخفيف
بالهمزة لكثرة الاستعمال ثم ان الاسم الداخل
عليه اللام اما ان يكون المراد به الحقيقة مع قطع
النظر عن عوارضها او فردا من افرادها فان كان
الاول كان لتعريف تلك الحقيقة ويسمى تعريف
الجنس وان كان الثاني كان لتعريف ذلك الفرد
وهو المسمى بتعريف العهد هذا هو الاصل ثم ان الحكم
على الحقيقة قد يكون بشيء يمكن ارتباطه بجميع
افراده كحوات الانسان لفي خسر فيقال ان اللام
لاستغراق الجنس وقد يكون لشيء لا يمكن ذلك فيه
وليسمى الاستغراق نحو قوله تعالى واخاف ان
تأكله الذئب فاللام للجنس دون العهد والاستغراق
قوله والرابع المبهم وهو شيئان قالوا ان المبهم
ما كان متضمنا للاشارة الى غير المتكلم والمخاطب
من دون شرطان يكون سابقا في الذكر ثم ان

قوله عين شيء ولا جنسه كالمضمرات
ويمكن ان يقرر علة البناء بهذا الوجه بان الاشارة تمنع من المعاني
التي يعبر عنها بالحروف كالاستفهام والتنبيه والترجي والنسبة والنفي وغير ذلك
فطلب ان يوضع له حرف فلما وضع اسم الاشارة واسم الموصول تضمن معنى الحرف
الذي كان ينبغي ان يوضع له بنيها لتضمنها معنى الحرف المتقدم وهذا احسن على التقدير
الاول لانه سالم عما يرد على الاول

المبهم اما ان يكون بحيث يستغني عن قصة او لا يكون
والاول اسماء الاشارة والتي في الموصولات
وانما بنيت المبهمات لانها اشبهت الحروف
في عدم استقلالها وافتقارها الى الصفة
او الصلة ولانها اذا اطلقت
لم يفهم منها عين شيء ولا جنسه كالمضمرات قالوا
ان هذه الاسماء اذا كانت مبنية فكيف قالوا في
تثنيتها هذان في حال الرفع وهذين في حال
الجر والنصب كما قالوا مسلمان ومسلمين ولذا الذان
والذين قلنا عن ذلك جوابان احدهما التسليم
ان هذين وهذان تثنية هذا على حد مسلم ومسلمان
وانما ذلك صيغة موضوعة للتثنية هذا كما ان ما
لفظ موضوع للتثنية هو وانقلاب الالف ياء
في حال الجر والنصب ليس للاعراب بل هي صيغة
اخرى موضوعة للتثنية في حال النصب والجر كما انهم
صاغوا الضمائر في الاحوال الثلث فوضعوا للرفع
ضميرا وللنصب ضميرا اخر لك ههنا وان شك ان
اختلاف الصيغة لا يكون اعرابا وما يدل على ان
هذان ليس بتثنية هذا حذف الالف من هذا اذا الف

أخر والمنطلق يدل على المعنى النسبي متعلق الخبرية
متقدمًا كان او متأخرًا لانا لانجعل المنطلق مبتدأ
الا على تاويل الشخص الذي ينطلق ولانجعل
زيدًا خبرا الا على تاويل المسمى بهذا الاسم فكل
واحد منهما صالح لان يكون مبتدأ وخبرًا
فانبهما يقدم يكون هو المبتدأ كما ذكرنا هذا مذهب
السيرافي وذكر ابو علي انه يجوز تقديم الخبر وان كانا
معرفتين فانك اذا قلت زيد اخوك وعرفت
ان المخبر عمن يعرفه المخاطب باخوته بانه مسمى بزيد
كان اخوك مبتدأ وزيد خبره وان كان مقدمًا
ثم الاختلاف انما هو في موضع الالتباس عنها
اذا كان كل واحد منهما صالحًا لان يكون مبتدأ
وخبرًا واما في غير موضع الالتباس فالتقديم جائز
بالاتفاق لحد قوله نبونا بنو ابنائنا وبناتنا
بنوهن ابناء الرجال الاباعد فههنا لا يلتبس
ان المراد هو الاخبار عن ابناء الابناء بانهم
بمنزلة الابناء لا عن الابناء بانهم بمنزلة ابناء
الابناء قوله والمعنى الثاني رافع الفعل
المضارع اكثر الكوفيين على ان الفعل المضارع

انما يرتفع لتعريه من العوامل الناصبة والجازمة
وذهب الكسائي الى انه يرتفع بما صدر به من
أوائله من الزوائد الاربع ومذهب اصحابنا ان
رافع الفعل المضارع وقوعه بحيث يصح وقوع
الاسماء نحو زيد يكتب فيكتب ارتفع لانه وقع
وقوعا يصح وقوع الاسم اذ لو قلت زيد
كاتب كان اسد كلام فعامله اذن معنوي او
هو المعنى الذي ذكرناه وانما وجب ان يعلل الرفع
لان الفعل لقيامه مقام الاسم وقع في اقوى
احواله من المشابهة بالاسم فعلل اقوى الحركات وهو
الرفع ثم من الواجب ان تعلم انه ليس من شرط صحة
وقوعه موقع الاسم كونه في معناه او قريبا منه كما
زيد يكتب بل يكفي مجرد وقوعه موقع جنس الاسم لان
يقع موقعا يصح وقوع اسم الفاعل موقعه ولهذا قال
لانك تقدر ان تقول في زيد ضارب زيد يضرب
ويضرب زيد فوقع الفعل موقع الخبر وهو اسم الفاعل
مرة وموقع المبتدأ اخرى وهو اسم محض وهما
يدل على انه وقوعه موقع اسم الفاعل غير مشروط
انك تقول يقوم الزيدان ويقعد الزيدون وليس

وقوع اسم الفاعل هناك نحو قائم الزيدان
وقائم الزيدون لكونه غير معتمد ولكنه ارتفع
ههنا لوقوعه ابتداء والابتداء من مظان صحة
وقوع الاسم لايقال فعلى هذا وجب ان لا
يرتفع الفعل في قولهم كاد زيد يقوم اذ
الفعل ملتزم في خبر كاد ولا يصح الاسم
لانا نقول ان الاصل ان يقال كاد زيد
قائما على ما سبقت اليه الاشارة فان قلت
فعلى هذا وجب ان يرتفع الماضي في قولهم زيد
ضرب لوقوعه موقعا يصح وقوع الاسم لكنا
هذا مغالطة محضة لان العامل انما يعمل
بعد استحقاق الكلمة الاعراب فاين يعمل
فيه العامل الا ترى تقول من اين جيء فتفتح
اين وان كان قد دخله الجار لانه مبني غير متمكن
للاعراب قوله والمعنى الثالث عامل الصفة
اعلم ان صاحب الكتاب يجعل العامل في الصفة
هو العامل في الموصوف والاخفش يجعل العامل
فيه معنويا فاذا قلت مررت بالرجل الكريم و
جاءني الرجل الكريم ورايت الرجل الكريم

قوله بواسطة الموصوف وما قيل فانه يلزم الجمع بين اعرابين في اسم واحد
فليس شيء لانهما ليا بواحد على الحقيقة بل كانهما واحد من حيث ان بينهما
امتزاجا شديدا فيهما من حيث الحقيقة شيء غير الحقيقة شيئان فلا عجب
الاول كان عاملهما واحدا آخرا بالاعتبار الثاني في يمتنع الاعراب فيه

فالعامل في الكريم عندي كونه صفة مجرورا او مرفوعا
او منصوبا وهو معنى يعرف بالقلب وليس للسان
فيه حظ كما ان وقوع المضارع موقع الاسم
وتعري المبتدأ من العوامل اللفظية للاسناد
كذلك وكان ابو علي يختار هذا المذهب بحجة
سيبويه ان الصفة قد تنزل منزلة الجزء من
الموصوف فالعامل شامل عليهما في المعنى فيكون
عاملا فيهما الا ترى انك اذا اهللت اناء فيه ماء
كنت حاملا للماء الا ان العامل يصل الى الموصوف
بلا واسطة ويصل الى الوصف بواسطة الموصوف
قوله ويحتج للاول بقولهم يا عمر الجواد اتدل
ابو علي على اختياره من مذهب الاخفش بانا
قد نجد من الصفات ما اعرابه يخالف حال
الموصوف نحو قولك نحو يا زيد العاقل ويا عمر
الجواد من زيد مضموم وصفته مرتفعة ارتفاعا
صحيحا فلو كان العامل في الصفة هو العامل
في الموصوف لم يختلف حركاتهما فكان احدهما
اعرابا والاخرى بناء وهذا معنى قوله في ان المؤثر
لو كان فيهما واحدا لما اختلف حكمهما ومن روى يا

قوله وان كان الواحد الخ يستحق ذلك اى الحركة والتنوين اعلم ان الجملة تتم عند قوله
فيعود معربا فذكر بهذا تتميما للفائدة وذكر سيبويه ان علة البناء شبه الحرف الموضوع على
فاشتبهت الحروف وذكر ابن الطراوة علة البناء عدم البقاء على المعنى الاصلى ان ذا
لا يقع الا حال الاشارة وما لا يلزم لزوم زيد وعمرو الذى ليس موضوعا لمعنى يزول بزواله
فيلزم بناء الصفات اجمع لعدم ثباتها
على مسمياتها الآن ضاربا مثلا كذلك
مرفوع عن اسم الاشارة مشبع
باسم الموصول فتأمل
والموصولات

فى التثنية لا يحذف بل ينقلب اما واوا او ياء
نحو عصوان ورحيان والجواب الثانى ان الكلام
اذا ثنى فى التثنية تزيل عنه شبه الحرف وتثبت
قدره فى الاسمية لاختصاصها بالاسماء
فيعود معربا وعلى هذا النون بدل من الحركة و
التنوين لانه لما صار معربا بالتثنية استحق الحركة
والتنوين وان كان الواحد لا يستحق ذلك قوله
والموصولات نحو الذى والتى الموصول مالا بد له من
تمامه بما من جملة تقع صلة له نحو الذى ابوه قائم
زيد وانما تعرفت بصلاتها ولهذا قيل ان اللام فى
الذى زيادة واصلها لذى على وزن عمى وانما زيدت
لتحسين اللفظ نحو ان تقول مررت بالرجل الذى
فعل كذا فيكون اللفظ متماسكا اذ لو قلت مررت
بالرجل الذى فعل كذا لم تجد له ذلك الانتظام ويدل
على زيادة اللام هنا ان ما ومن يمتنع لتثنية ويثنى منهما
الف ولام جاءت من عرفته فيكون بمنزلة الذى
عرفته قوله فانها لا تتم الا بصلة وهى احدى
الجمل الاربع وذلك نحو الذى ابوه منطلق زيد او
الذى ذهب ابوه عمرو والذى فى الدار اخوك خالد

قوله الجملة التى يتطرق اليها التصديق والتكذيب لان وضعه لا يطلق على معتقدانه
او متعلقه محكوم عليه بحكم يعرف المخاطب خصوصه او محكوم به على شئ
فلما كان اقتضاء الخ الحكم بالوضع الاصلى وجب ان لا يستعمل منه جميع ما تضمن الحكم
الا ما تضمن له اصلى وهو الجملة الخبرية

والذى ان تكرمه يكرمك بكر والجملة التى تقع صلة
يجب ان تكون من الجمل التى تقع صفات اعنى انها
من الجمل التى يتطرق اليها التصديق والتكذيب
فلا يصح وقوع الامر والنهى والاستفهام والتمنى
وامثالها صلة فلا يقال جاءنى الذى اضرب زيدا
عمرو اذ لم يكن فى اضرب زيدا بيان للمعنى الذى كما
يكون اذا قلت الذى ضربته وكذلك لو قلت
جاءنى الذى اضربه لان الاستفهام ليس شئ
معلوم فتكون تبيينا للمبهم كما كان الخبر وعلى هذا
التعجب لو قلت جاءنى الذى ما اكرمه او اكرم به لم تجز
لان التعجب مبهم عار عن البيان اذ الانسان يتعجب
مما يشتبه عليه سببه بالقول مع هذه الاشياء
جاز لانه تصير اخبارا نحو الذى اقول فيه اضربه بزيد
اضربت القول جاز لكنت الجيد اظهاره ثم انه لابد
فى الجملة الواقعة صلة من ضمير يرجع الى الموصول كما
فى الخبر والصفة وغيرهما بل هو ههنا اوجب لان
الصلة مع الموصول قد تنزل منزلة اسم واحد فلا بد
من شئ يصل بينهما ويجوز حذف العائد للعلم به وهذا
متسع فى كلامهم نحو قوله تعالى اهذا الذى بعث الله

قوله وان كان الواحد الخ يستحق ذلك اى الحركة والتنوين اعلم ان الجملة تتم عند قوله
فيعود معربا فذكر بهذا تتميما للفائدة وذكر سيبويه ان علة البناء شبه الحرف الموضوع على
فاشتبهت الحروف وذكر ابن الطراوة علة البناء عدم البقاء على المعنى الاصلى ان ذا
لا يقع الا حال الاشارة وما لا يلزم لزوم زيد وعمرو الذى ليس موضوعا لمعنى يزول بزواله
فيلزم بناء الصفات اجمع لعدم ثباتها
على مسمياتها الآن ضاربا مثلا كذلك
مرفوع عن اسم الاشارة مشبع
باسم الموصول فتأمل
والموصولات

فى التثنية لا يحذف بل ينقلب اما واوا او ياء
نحو عصوان ورحيان والجواب الثانى ان الكلام
اذا ثنى فى التثنية تزيل عنه شبه الحرف وتثبت
قدره فى الاسمية لاختصاصها بالاسماء
فيعود معربا وعلى هذا النون بدل من الحركة و
التنوين لانه لما صار معربا بالتثنية استحق الحركة
والتنوين وان كان الواحد لا يستحق ذلك قوله
والموصولات نحو الذى والتى الموصول مالا بد له من
تمامه بما من جملة تقع صلة له نحو الذى ابوه قائم
زيد وانما تعرفت بصلاتها ولهذا قيل ان اللام فى
الذى زيادة واصلها لذى على وزن عمى وانما زيدت
لتحسين اللفظ نحو ان تقول مررت بالرجل الذى
فعل كذا فيكون اللفظ متماسكا اذ لو قلت مررت
بالرجل الذى فعل كذا لم تجد له ذلك الانتظام ويدل
على زيادة اللام هنا ان ما ومن يمتنع لتثنية ويثنى منهما
الف ولام جاءت من عرفته فيكون بمنزلة الذى
عرفته قوله فانها لا تتم الا بصلة وهى احدى
الجمل الاربع وذلك نحو الذى ابوه منطلق زيد او
الذى ذهب ابوه عمرو والذى فى الدار اخوك خالد

قوله الجملة التى يتطرق اليها التصديق والتكذيب لان وضعه لا يطلق على معتقدانه
او متعلقه محكوم عليه بحكم يعرف المخاطب خصوصه او محكوم به على شئ
فلما كان اقتضاء الخ الحكم بالوضع الاصلى وجب ان لا يستعمل منه جميع ما تضمن الحكم
الا ما تضمن له اصلى وهو الجملة الخبرية

والذى ان تكرمه يكرمك بكر والجملة التى تقع صلة
يجب ان تكون من الجمل التى تقع صفات اعنى انها
من الجمل التى يتطرق اليها التصديق والتكذيب
فلا يصح وقوع الامر والنهى والاستفهام والتمنى
وامثالها صلة فلا يقال جاءنى الذى اضرب زيدا
عمرو اذ لم يكن فى اضرب زيدا بيان للمعنى الذى كما
يكون اذا قلت الذى ضربته وكذلك لو قلت
جاءنى الذى اضربه لان الاستفهام ليس شئ
معلوم فتكون تبيينا للمبهم كما كان الخبر وعلى هذا
التعجب لو قلت جاءنى الذى ما اكرمه او اكرم به لم تجز
لان التعجب مبهم عار عن البيان اذ الانسان يتعجب
مما يشتبه عليه سببه بالقول مع هذه الاشياء
جاز لانه تصير اخبارا نحو الذى اقول فيه اضربه بزيد
اضربت القول جاز لكنت الجيد اظهاره ثم انه لابد
فى الجملة الواقعة صلة من ضمير يرجع الى الموصول كما
فى الخبر والصفة وغيرهما بل هو ههنا اوجب لان
الصلة مع الموصول قد تنزل منزلة اسم واحد فلا بد
من شئ يصل بينهما ويجوز حذف العائد للعلم به وهذا
متسع فى كلامهم نحو قوله تعالى اهذا الذى بعث الله

عمر الجواد ظاناً انه عجز البيت المشهور الذي
هو فما انقلب بنو سعدى بمكرم منك يا عمر
الجواد افقدتها اذ لا احتجاج للاخفش في النصب
اذ يصح ان يقال حينئذ ان العامل قد عمل في محل
المنادى النصب حيث كان مبنياً وعمل في
وصفه النصب لفظاً حيث كان معرباً فيكون
العامل فيهما واحداً كما في ذهب امس الدابر الباب
الخامس في فصول من العربية الفصل الاول في
المعرفة والنكرة قوله المعرفة ما وضع ليدل
على شيء منه وهي خمسة الاول المضمر قالوا ان
الاصل في الاسماء التنكير والتعريف طارٍ
عليه على ما قد سلف في باب ما لا ينصرف والنكرة
ما لم يختص بواحد من جنسه فتكون شائعاً في امته
نحو رجل وفرس وما اشبههما والمعرفة ما وضع
ليدل على شيء بعينه وهي خمسة اضرب الاول المضمر
قالوا انه عبارة عن اسم يتضمن الاشارة الى
المتكلم او المخاطب او غيرهما بعد سبق ذكره
اما تحقيقاً او تقديراً والفرق بين ضمير المعرفة
والنكرة في انه لا يكون واحد منهما نكرة نحو ضربته
زيد

فيكون

قدس لا يكون لغيره في هذا الكلام والضمير في ربه رجلا معرفة والزمه التمييز لكونه
مبهما للرعاية وضع ولهذا اتحد في جميع الوجوه كما في نعم عمر غلاما فالكرماني
وبعض النحويين ذهبوا الى ان ضمير النكرة نكرة والصحيح ما تقدم

١٨١

فيكون معرفة كزيد لانه لا يكون في هذا الكلام
الا لزيد وكذا اذا قلت جاءني رجل فضربته لان
رجلا وان كان نكرة في اول كلامك الا انك لما ذكرته
فقد عرفته بعض التعريف وصار اخبارك عنه
عنه بالمجيء من الاسباب التي تقرر له عند السامع
معرفة فاذا اضمرته فقد قلت ضربته من حيث انه
لا يكون لغيره في هذا الكلام قالوا واعرف
انواع المعارف هو الضمائر لانها بمنزلة وضع
اليد اذ الشيء انما يضمر بعد ما عرف واعرف
انواع الضمائر ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم ما هو
لغيرهما قوله والثاني العلم الخاص كزيد وعمرو
قالوا في تعريف العلم انه الذي علق على شيء بعينه
غير متناول ما اشبهه وانما قيد بالقيد الاخير
احترازاً عن المضمر والمبهم لانك اذا قلت لزيد مثلا هو
لا تمنع ان يتناول بكراً او خالداً بخلاف زيد او
عمرو وانما قيد بقيد الخاص احترازاً عما ينكر من
الاعلام نحو كم من زيد لقيته ونحو ذلك فان
لفظة العلم تطلق على امثاله باعتبار ما كان عليه
العلم والعلم كما يكون للافراد يكون للاجناس نحو

رسولاً ولحذف ذلك وقلما يجئ في التنزيل آية من هذا الجنس
الا وحذف العائد قراءة فيه الا في موضعين احدهما قوله تعالى بناءه الذي آتيناه ثم اعلم ان الذي ووصوله
لا يوصف به الا وصف المعارف بالجمل لان الجمل لا يكون الا نكرات
فلا يجوز ان توصف المعارف بها لان المعرفة لا توصف
بالنكرة ولما كان كذلك وقد ستهم الحاجة الى ان يصفوا
المعارف بالجمل توصلوا به الى وصفها بالجمل كما توصلوا
الى الوصف بالاجناس بذو ولما لم يمكنهم ان يقولوا
مررت برجل فرس عشلا قالوا مررت برجل ذي فرس عشل
ثم ان الجملة التي توصل بها وجب ان تكون معلومة المخاطب
نحو هذا الذي قدم من الحضرة لمن بلغه ان انسانا قدم من
الحضرة الا انه لم يعرف عينه فافادته بذلك انه ذاك
ولو لم تبلغ المخاطب ذلك فقلت هذا الذي قدم من
الحضرة اجللت ثم ان الفرق بين الذي وبين ما ومن
ان الذي يقع وصفا وهما لا يقعان وصفان والفرق
بينها ان من يختص بأولي العلم وما يعمهم وغيرهم
قوله والخامس المضاف الى احدهن الاربعة اضافة
معنوية وذلك نحو هذا غلامك او غلام زيد او غلام
الرجل او غلام هذا الرجل او غلام من عرفته وقد

ذكر في باب الاضافة ان كل نكرة اذا اضيفت
الى معرفة اضافة معنوية فالمضاف يكتسي من
المضاف اليه التعريف الا اسيماء ضربت في الابهام
بفرق فانها نكرات وان اضيفت الى المعارف
اعني نحو غير ومثل وشبه وقد سبقت اليه الاشارة
فيما تقدم الفصل الثاني في المذكر والمؤنث المذكر
ما ليس فيه تاء التانيث وهي الموقوف عليها هاء
احترز بذلك عن التاء في بنت واخت فانها بدل
عن الواو وكتبت للتانيث الا ان ابدالها
جعل مختصا بحال التانيث والوقف على بنت و
اخت بالتاء نحو بنت واخت وبعضهم يقف
على تاء التانيث ايضا بالتاء ولا يقلبها هاء نحو
ظلمت ومنه قول الشاعر بل جوزتيها كظهر الجحفت
ثم ان من التاء اعني المنقلبة هاء في الوقف كما
يجئ للتانيث يجئ لشبه التانيث كما يجئ للفرق
بين الجنس والواحدة نحو تمر وتمرة ومنه ضربة وقتلة
وللمبالغة في نحو علامة ونسابة ولتاكيد معنى الجمع نحو حجارة و
للدلالة على النسب او التعريب نحو مكية ومؤاجرة
وغير ذلك وقيل فضلت التاء علامة ونسابة للتانيث

قوله وما يطول تفصيله وذكر معنى التأنيث كنحو لأنه تما جاء لفظ المذكر ههنا غير لفظ المؤنث اعني ذلك عن تاء التأنيث فلذلك السبب جاء الت ولئلا كيد التأنيث المستفاد عن اللفظ والتعويض عن محذوف لازم نحو عدة واقامة وثبة ش

فكأنه قيل جماعة علامة اى لبين بعلام واحد كأنه جماعة من العلماء وغير ذلك مما يطول تفصيله وشبهها بالتأنيث كونها فروعا لاصول فرعية التأنيث للتذكير قوله ولا الفه الالف تجيء للتأنيث مقصورة وممدودة كحبلى وصحراء والابنية التي تكون فيها الالف المقصورة قد تكون مخصوصة كفعلى بضم الفاء وسكون العين وفعلى بفتح الفاء والعين وفعلى بضم الفاء وفتح العين وقد يكون مشتركة كفعلى وفعلى بفتح الفاء وكسرها وسكون العين فان الفهما قد يكون للتأنيث كسلمى وشيزى وقد يكون للالحاق كأرطى وعزهى وعلامة كونها للتأنيث امتناع العلمية من لحاق التاء ووروده غير منصرف في الاستعمال واما الممدودة فكثيرة ايضا يورث عدها سآمة فائدة وهو على ضربين اعلم ان التأنيث الحقيقي هو ما يازائه ذكر من الحيوانات كالمرأة والناقة وغير الحقيقي هو ما لم يكن كذلك بل يتعلق بالوضع والاصطلاح كالارض والظلمة وغيرها

قوله والعين الظاء والعين

قوله وفعلى بفتح الفاء والعين لو ركب لكان فعلى بضم الفاء وسكون العين

قوله وقد يكون مشتركة بفتح الواو

قوله وقد يكون مشتركة بفتح الفاء وضم العين وفتحها وكسرها لابد ان يكون الاسم مشتركا بين شيئين فصاعدا وليس كذلك ههنا لان الالف تجيء للتأنيث مقصورة وممدودة فكيف يكون مشتركا بين شيئين فصاعدا

قوله ولا الفه الالف تجيء للتأنيث مقصورة وممدودة فكيف يكون مشتركا بين شيئين فصاعدا

قوله فائدة وهو على ضربين اعلم ان التأنيث الحقيقي هو ما يازائه ذكر من الحيوانات كالمرأة والناقة وغير الحقيقي هو ما لم يكن كذلك بل يتعلق بالوضع والاصطلاح كالارض والظلمة وغيرها

ثم ان الحقيقي لما صالته اقوى من غيره فاوثر موه الحاق العلامة بالفعل المسند اليه نحو جاءت هند ولم يجز جاء الآنية ضرورة الشعر وانما في غير الحقيقي فقد جاز طلع الشمس جوازا متساويا وان كان الاحسن طلعت فان وقع بين الفعل وبينه فصل جاز في الحقيقي ايضا ترك العلامة نحو حضر القاضي اليوم امرأة لان الفاعل اذا بعد عن الفعل ولم يل لم يبق له تلك القوة فيستدعي الحاق العلامة لا محالة واستحسن ذلك في غير الحقيقي نحو قوله تعالى فمن جاءه موعظة ولو كان بهم خصاصة لانه اذا كان جائزا بغير الفصل من غير قبح فمع الفصل احسن ثم ان تأنيث البهائم وان كان حقيقيا الا انه دون تأنيث الآدميين لان البهائم لا يتميز اعيانها بل يجمعها صورة متحدة ولا يقصد تأنيثها وتذكيرها ذلك القصد فاشبه تأنيث غير الحقيقي فاجيز سار الناقة ولم يجز جاء هند قوله واللفظ على ثلثة اضرب التأنيث غير الحقيقي قد يكون فيه علامة التأنيث لفظا كالظلمة والبشرى والصحراء وقد لا يكون ثم انه ان كان واحدا لفظا قدر فيه التاء

قوله الثلث ضرورة

قوله كقوله عليه السلام الخ اى ان بعيش ابو هما الخ فانه لا يجوز الا في الشعر

قوله طلع الشمس من هذا الخ علامة التأنيث ليست بالفعل

قوله وطلعت الشمس لان العلامة هي التي في نفس المسند اليه ش

قوله جواز امتساوي بغير الاخفش جوازه ضرورة الشعر كالحقيقي ش

قوله حضر القاضي اليوم امرأة الخ اذا فصل المؤنث الحقيقي عما اتصل به مؤنث فانه يجب الحاق العلامة بفعله نحو قام الزيدان هند وقام اليوم زينب هند فصل المؤنث الحقيقي عما اتصل به مؤنث فانه يجوز الحاق العلامة بفعله وتركه نحو قام اليوم زينب هند وقام زينب هند

قوله ولا الفه الالف تجيء للتأنيث مقصورة وممدودة فكيف يكون مشتركا بين شيئين فصاعدا

قوله فائدة وهو على ضربين اعلم ان التأنيث الحقيقي هو ما يازائه ذكر من الحيوانات كالمرأة والناقة وغير الحقيقي هو ما لم يكن كذلك بل يتعلق بالوضع والاصطلاح كالارض والظلمة وغيرها

قوله ثم

قوله ولم يجز جاء هند

قوله واللفظ على ثلثة

قوله ولا يقصد تأنيثها وتذكيرها ذلك القصد اى بفعل القصد فتأنيث الآدميات وتذكيرهم

قوله المؤنث اللفظ

قوله الحقيقي علامة التأنيث

نحو ارض ونعل بدليل اريضة ونعيلة وانما
قدرت التاء دون غيرها من علامات التانيث
لكثرتها ولانها ام العلامات وبهذا يسمى
مؤنثا سماعيا لانه يحفظ من العرب ولا يقاس
عليه ثم الاسم المقدر فيه التاء ان كان
ثلاثيا فاكثره يظهر شيئين بالاسناد نحو طلعت
الشمس وبالتصغير اذ التاء يظهر فيه وان كان
رباعيا فصاعدا اعني ما كان على اربعة احرف
سواء كان الجميع اصولا او لم يكن نحو عقرب وعناق
فاكثره لا يظهر الا بالاسناد نحو لدغتني عقرب
والتاء لا يظهر في التصغير لتنزل الحرف الرابع منزلة
تاء التانيث على ما قد سلف في باب ما لا ينصرف
وقد شذ قديدة ودريئة حيث اظهر التاء في
الرباعي وعكسه غريب وعريس ثم انهم جعلوا
الجمع الذي لا يكون بالواو والنون مؤنثا وجهين
احدهما ان الجمع فرع على التوحيد كما ان التانيث
فرع على التذكير والثاني ان جمع التكسير فرع على
جمع التصحيح فاجتمع فيه فرعيتان ولما كان ثانيه
لاجل المشابهة كان تانيثا غير حقيقي فجاز

في فعلها الحاق العلامة وتركه نحو فعل الرجال
وفعلت الرجال ولا فرق بين جمع المذكر و
بين جمع المؤنث نحو قوله تعالى اذا جاءك المؤمنات
وقوله تعالى وقال نسوة في المدينة قال جار الله
العلامة نسوة اسم مفرد لجمع المراة وتانيثه
غير حقيقي كتانيث الكمء وانث اسم لجماعة النساء
وقيل انما قال وقال نسوة على تاويل جمع من
النساء وقيل حملت على معنى الجماعة وتانيث
الجماعة ليس بحقيقي وانما لم يجعل الجمع بالواو و
النون مؤنثا لانه لم يشابه التانيث الا من وجه
واحد بخلاف التكسير كما عرفت ولانه مخصوص
بالمذكور ولم يتغير صيغته عما عليه بل الحق باخوات الواحد
واو ونون بخلاف التكسير فانه قد استوفت
له صيغة قوله هذا اذا كان الفعل مسندا الى
الظاهر علم ان ترك العلامة في المؤنث غير الحقيقي
انما يسوغ عند اسناد الفعل الى ظاهر الاسم
نحو طلع الشمس اما اذا كان مسندا الى ضميره
فلا يسوغ الا الحاق العلامة نحو الشمس طلعت
فههنا ان لم تلحق العلامة لم يعرف اسناد الفعل الى ضميرها

ام الى اسم آخر بحيث بعد نحو طلع شعاعها
او ثمة شهما مثلا وقيل انما امتنع الشمس طلع
لامتناع قولك الشمس طالع ووجه الامتناع
هناك ان الخبر المفرد حكمه حكم المخبر عنه في تذكيره
وتأنيثه وتثنيته وجمعه من حيث كان المخبر عنه
فلما كان حكم هناك هكذا وهذا واقع موقعه
نجعل في ذلك وتهكذا اذا اسند الى ضمير الجمع لم
تجز الا الحاق العلامة نحو الرجال جاءت
والمسلمات فعلت هذا اذا اسندت الى ضميره
البارز نحو الرجال جاءوا والمسلمات فعلن قال
ابو عثمان العرب تقول الجزوع انكسرت و
الاجذاع انكسرن وهكذا الخمس خلون وخمس عشرة
خلت وما ذاك بضربة لازب قولهم الناس
والانام والرهط مذكر لان الناس اسم جمع وليس
بجمع الانسان من لفظه لان الانسان لا يجمع
هكذا واهله اناس قال الجوهري خففت الهمزة
ولم يجعلوا الالف واللام عوضا عن الهمزة والا
لم يجتمعا معوضا في قولهم ان المنايا يطلعن على
الاناس الآمنينا وقال غيره الالف واللام فيه

بدل كما في الله ولا يقدح اجتماعهما في ذلك
بدليل قوله معاذ الاكه ان نكون ساوناكم
الناس اسم مذكر لانه ليس بجمع له واحد من لفظه
بل هو اسم مفرد بمعنى الجمع وكذلك الرهط والنفر
فانهما لم يستعملا الا مذكرين مع انهما اسما جمع
قال الله تعالى تسعة رهط ولو كان مؤنثا لقيل
تسع رهط واما القوم فهو ايضا اسم مفرد
موضوع للجمع الا انه قد يذكر ويؤنث بدليل الآتيين
اللتين اوردهما المصنف الا ان تأنيثه ليس
لمعنى الجمع بل لمعنى مقدر فيه والا لوجب ان يكون
الرهط والنفر مثله قال الجوهري والقوم الرجال
دون النساء لا واحد له من لفظه قال زهير وما
ادري وسوف اخال ادري اقوم آل حصن ام
نساء وقال الله تعالى لا يسخر قوم من قوم ولا
نساء من نساء فربما دخل النساء فيه على سبيل
التبع قال والقوم يذكر ويؤنث لان الجموع التي
لا واحد لها من لفظها اذا كان للآدميات مثل
قوم ورهط يذكر ويؤنث وان صغرت لم يدخل التاء
وانما يلحق التانيث فعله ويدخل الهاء فيما يكون

لغير الآدميين مثل الغنم والابل لان التأنيث
لازم له هذا ما ذكره الجوهري وما ذكره المصنف
يخالفه حيث فرق بين القوم وبين الباقي
والجوهري لم يفرق قوله ونحو النخل والتمر
بينه وبين واحده التاء يذكر ويؤنث اعلم
انهم وضعوا بعض الاسماء للجنس ثم فصلوا
بينه وبين الواحد منه بالتاء كنخل وتمر وغيرها
فما كان من هذا الجنس يذكر ويؤنث اما
التذكير فلحكم اللفظ لان اللفظ وان افاد
معنى الجمع الا انه واحد صورة وذلك نحو اعجاز
نخل منقعر واما التأنيث فعلى المعنى اذ معناه
معنى الجمع مع ان له واحدا فاشبه سائر
الجموع وذلك نحو اعجاز نخل خاوية والنخل
باسقات وهذا البناء لا يكون له مذكر من لفظه
لالتباس الواحد بالجمع لانك اذا قلت نخلة
مثلا اردت الواحد المذكر فقد التبس
بالجمع لان الجمع شاع ايضا قال يونس اذا
اراد واذلك قالوا هن شاة ذكر وهن
حمامة ذكر قوله وتأنيث الثلاثة الى العشرة

عكس تأنيث جميع الاشياء انما انعكست قضيته
التأنيث والتذكير في الثلاثة الى العشرة
نحو ثلثة رجال وثلث نسوة لان رجالا اخذت
في الاعتبار على النسوة نظرا الى الافراد وقد انثها
التكسير فانث العدد ثم لما انتهى الامر الى
اعتبار النسوة واستهجن الغاء الفرق ومنع
عن زيادة تاء اخرى لامتناع اجتماع علامتي
التأنيث لزم حذف التاء هذا في الثلاثة
الى العشرة واما الواحد والاثنان فقد سلك
فيهما سبيل القياس فقالوا للمذكر واحد واثنان
وللمؤنث واحدة واثنتان وثنتان واما ما فوق
العشرة فاحد عشر الى تسعة عشر تؤنث الاسم
الاول دون الثاني لان الاسمين اعني العشرة
مع ما ينيف عليها لما تنزلا منزلة اسم واحد كره
ان تلحق علامة التأنيث فيهما لامتناع اجتماعهما
في اسم واحد فتقول احد عشر رجلا واحدى عشرة
امراة تؤنث احدى ولم تسقط التاء التي هي سقوطها
علامة التأنيث من العشرة ليئلا يجتمع علامتا تأنيث
اعني الف التأنيث في احدى وتسقط التاء من عشرة

وفي المذكر سقط التاء من عشرة كيلا يجتمع علامتا
تذكير في اسم واحد لان ذلك ممتنع ايضا وانت
عشرة اعراة واثنا عشر رجلا وثلثة عشر رجلا
وثلثة عشرة اعراة وهلذا الى تسعة عشر تثبت
التاء في الاسم الاول في المذكر وتسقطها
من الاسم وفي المؤنث بالعكس وعشرين عند
يسكنها اهل الحجاز ويكسرها بنو تميم واما ما لحق
بآخره الواو والنون من الاعداد نحو عشرون
وثلثون فالمذكر والمؤنث فيه سواء نحو عشرون
رجلا وعشرون اعراة قوله والاسمان
مبنيان على الفتح قد سبق الاشارة الى العلة
الموجبة لبناء الاسمين في الاعداد المركبة
واما اثنا عشر فانهم اعربوه اعراب الاسم
المثنى نحو هذا اثنا عشر ورايت اثني عشر ومررت
باثني عشر وذلك لانهم جعلوا آخر شطريه
اعني عشرة بمنزلة النون من التثنية وعوضا
بدليل انه لا يجوز الجمع بينهما فكما لا يجوز الاضافة
مع قيام النون فلا تقول اثنا نك كذلك لا يجوز
اثنا عشرك كما تقول خمسة عشرك واذا كان بمنزلة

العشرة

تذكير واسقطوا التاء من الاسم الذي
ما هو من اجزاء هذا العدد لان
علامة التذكير لا تجتمع علامتا
التذكير وهو ممتنع

تقدم الكلام في المؤنث بالعكس اي
تسقط التاء من العدد المركب الذي
للمؤنث لان التاء في الاسم الاول
وانما اختص هذا العدد بعلامتين
لانه اختص بتركيبين

قوله يسكنها اهل الحجاز الخ
استثقالا للكسرة على الياء
كما في جاري

قوله ويكسرها بنو تميم لئلا يلتبس
اربع فتحات في الصحة الواحد
كما تجد

قوله عشرون رجلا وعشرون امراة
انما كان كذلك لان الجمع بين
الواو والنون وعلامة التانيث
ممتنع

قوله والاسمان مبنيان على الفتح
جمع بين الاسمين لان كل واحد
منهما مركب

قوله في الاعداد المركبة
احتراز عن نحو خمسة عشر
درهما

قوله واما اثنا عشر فانهم اعربوه
اعراب المثنى لانه لما سقط
بالتركيب النون التي هي علامة
التثنية اعيد اليه

قوله وذلك لانهم جعلوا آخر شطريه
اعني عشرة بمنزلة النون من التثنية
وعوضا عنها لان النون تسقط
بالاضافة وعشرة لا تسقط
بالاضافة فاذا كان الوجه
باثنا عشر وآخر به
كما في النون

النون لم يكن الاسم مركبا فلا يكون مبنيا
الفصل الثالث في التوابع وهي الكلمات التي لا
يمسها الاعراب الا على سبيل التبع لغيرها وهي
خمسة **قوله** اما التاكيد فمختص بالمعرفة ويكون
بالتكرير فائدة التوكيد التقرير والتحقيق وازالة
التجوز والسهو لان في كلامهم المجاز نحو مررت
بزيد اي بالمكان الذي يقرب منه زيد وقوله
فسجد الملائكة فانه ذكر ذلك مجازا ولم يزده الا
جبرئيل فاذا قلت مررت بزيد نفسه ازلت التجوز
الذي في مررت بزيد وقوله تعالى فسجد الملائكة
كلهم لازالة التجوز الذي في قوله تعالى فنادته
الملائكة ثم انه مختص بالمعرفة نحو جاءني زيد نفسه ولا
يسوغ في النكرة لا تقول جاءني رجل نفسه عند
اصحابنا لوجهين احدهما انهم قالوا ان النكرة
شائعة غير ثابت لها عين كالمعرفة فلا يفتقر الى
تاكيد لان تاكيد ما لا يعرف لا فائدة فيه والثاني
ان التاكيد يدل على التخصيص والتعيين والنكرة تدل
على الشيوع والعموم فبينهما تدافع والكوفيون اجازوا
ذلك فيما كان محدودا نحو قمت ليلة كلها لان الليلة موقتة

(تاكيد النكرات)

مطلقة على سبيل التبع لغيرها وهذا التوصيف ليس بدوري لامكان الاختلاف بين التبع
والمتبوع بان يكون الاول لغويا والثاني اصطلاحيا فما لا يكون اعرابه
بالاستقلال ولا يبالي بعدم تناولها للافعال والحروف والجمل فان التاكيد
كما سيجيء يتجدد فيها كما يجري في الاسماء لان ذكرها في التاكيد يمكن
ان يكون استطرادا

قوله كالمعرفة فانها تثبت
لها عين في الخارج

قوله فسجد الملائكة كلهم اجمعون لما كان احتمال ان يكون
ذلك مجازا كالشائع في كلام العرب احتمل ان يكون
ذلك التجوز لاحتمال

قوله عين من الاعيان

ومرض من التاكيد حصول احدى
الفائدتين المذكورتين
لان فائدة التاكيد بدون الامرين
رفع الاحتمال عن اصل النسبة
عن عمومها واذا كان المتبوع نكرة
يكون الابهام آكد فاحتاج الى مزيد
هذه الصفة فازالة الاحتمال عن
النسبة الحاصل بعد معرفة
المتبوع

ليس بمعتبر

اي نكرة كان محدودا او غير محدود
كيوم وليلة ودينار
وموقتا

تنكير

تمامه قد صرح البكرة يوما اجمعا الخطاف جديدة حجتا ويكون في جاء في البكرة فيها المحور لتيقع النجرش الفرق الضيقة والضيقة والبكرة البيد ترنو ما سقي عليه ومعنى البيت ظاهر والشاهد منه قوله اجمعا فذلك جوز تاكيد المنكر المحدود

فيجوز ان يقام في بعضها فاذا قيل ليلة كلها صح المعنى الذي وضع التاكيد لاجله وهو ازالة التجوز • وانشدوا • قد صرت البكرة يوما اجمعا • وهذا شاذ عند البصريين ثم ان التاكيد يجي في الكلام على وجهين تكرير صريح نحو جاء ان زيد زيد وهو الذي عبر عنه المص بالتكرير مطلقا وانه جار في كل شيء من الاسم والفعل والحرف والجملة والمفرد وتكرير غير صريح نحو جاءني زيد نفسه وهو الذي عبر عنه بغير التكرير فانه وان كان تكريرا معنى الا انه ليس به لفظا ثم ان لفظ النفس مثله العين يؤكد به الواحد والتثنية والجمع والمذكر والمؤنث ويسند الفعل اليهما اسنادا متسعا نحو جاءني نفسه وعينه وكلا لا يؤكد به الا المثنى لما سبق في صدر الكتاب • انه مثنى المعنى وكل لا يؤكد به الا الجمع او شيء ذو اجزاء مقصودة نحو قرات الكتاب كله ولا يسند اليه الفعل الا نادرا وكذلك اجمعون ولا يسند اليه الفعل البتة واكتعون في معناه وهو اتباع له لا يجيء الا على اثره لو قلت جاءني

١٩٠

يعني اذا ذكر اجمعون واخواته لم يجب ذكر من الاربعة على ما هو اكثر النحاة عليه وعن ابن كيسان تبتدي باتيهن شئت بعدها اي بعد اجمعين فتقديم اجمعين اوجب عندهم لانه ادل على المعنى المقصود من هذا التوكيد الى ترتيب لحج قريبا من هذا المناخ ومنهم من ذهب الى جواز الابتداء باتيهن كان نظرا الى ضعفه في غير اجمعين

القوم اكتعون لم يجز وكذلك ابتعون وابصعون بالصاد الغير المعجمة وروي بالضاد المعجمة قال الازهري انه تصحيف وعن ابن كيسان تبتدي باتيهن شئت من هذه الثلثة بعدها اي بعد اجمعين وعن بعضهم جاءني القوم اكتعون • وليس بالاعرف و انما جمع بين كل واجمعين في قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون لانه اذا قال كلهم افاد ذلك الاحاطة بالجنس وانه لم يبق فيه واحد الا وقد سجد الا انه لو ترك غير مضموم اليه اجمعون لكان لا يدري انسجدوا في وقت واحد او في اوقات مختلفة فقرن به اجمعون ليفيد الاجتماع ويدل على انهم سجدوا عن آخرهم في وهلة واحدة هكذا ذكر ابو العباس قوله الصفة وهي الاسم الدال على بعض احوال الذات ذكر بعضهم ان الصفة هي ما يذكر بعد الشيء من الدال على بعض احوال فانه تخصيصا له في المنكرات نحو جاءني رجل عالم وتوضيحا في المعارف نحو جاءني الرجل العالم وقيل هي التفرقة بين المشتركين في الاسم نحو مررت برجل طويل ورجل قصير فتفصل بين

شخصين مشتركين في اسم رجل وقد تجيء
لمجرد الثناء والتعظيم كالاوصاف الجارية
القديم سبحانه وتعالى او لما يضاد ذلك من الذم
والتحقير ولمجرد التاكيد كقولهم ذهب امس
الدابر ثم اعلم ان الصفة اما ان تكون بحال
الموصوف او بحال ما هو من سببه فالاول
نحو مررت برجل عاقل واما الثاني فنحو
مررت برجل كثير عدوه فالكثير ليس بحال الرجل
وانما هو حال العدو وهو من سببه والغرض
السبب ان يتصله ضمير راجع اليه انا عرفت هذا
فاعلم ان الشيء يوصف بخمسة اشياء الاول
ما كان فعلا للموصوف او شيء هو من سببه نحو
مررت برجل عالم وامراة قاعدة فان مثل
هذا فعل يزول ويحدث وفي الوصف هنا
ضمير عائد الى الموصوف وكذلك مررت برجل
قائم ابوه فيرفع الاب باسم الفاعل وهو صفة
للذي قبله لان الفاعل من سببه وفعل ما
هو من سببه بمنزلة فعل نفسه فلو قلت مررت
برجل قائم غلامٌ لم يجز لان الفاعل ليس من سبب

الرجل فلا يكون فعله صفة له والثاني في ما كان
حلية من الموصوف او من شيء هو من سببه
نحو رجل طويل او طويل ابوه والثالث
ما كان غريزة كالفهم والكرم والعاقل والفرق
بين هذا وبين الاولين ان الصفات قد
تكون علاجا وقد تكون حلية فالعلاج ما كان
من افعال الجوارح كالذهاب والقيام والقعود
وغير ذلك واما الحلية فصفتان ضربين احدهما
ما يعرف بالعين كالطول والقصر والحمرة و
الزرقة والثاني ما لم يكن للعين فيه نصيب
بل كان يعرف بالتجربة والنظر المتعلق بالقلب
كالعلم والجهل والظرافة والكرم وهذا هو
المعنى بالغريزة اصطلاحا والمشاحة فيه
والرابع النسب نحو هاشمي للعربي والاسم
المحض اذا نسب اليه صار وصفا تقول
هاشمٌ وبصرةٌ فلا يصح الوصف به فاذا نسبت
فقلت هاشمي فاخرط في مسلك الصفات فتقول
مررت برجل هاشمي وامراة هاشمية وتقول
رجل هندي غلامه فيرفع به الفاعل لانه لما صار

صفةً بالنسب جرى مجرى سائر الصفات
في الحاق علامة التأنيث والتثنية والجمع و
ينزل منزلة حسن وشديد في مشابهته اسم
الفاعل والخامس ما وُصف باسماء الاجناس
بتوسل ذو نحو مررت برجل ذي مالٍ فانهم
اذا اَرادُوا اَن يَصِفُوا بالاجناس لم يتأتَّ
لهم ان تقولوا رجلٌ مالٍ وامراة سوارٌ
فاجتلبُوا هذه الكلمة فتوصَّلوا بها الى الوصف
باسماء الاجناس وقالوا رجل ذو مال وامراة
ذات سوارٍ فيصح لهم المعنى واللفظ وصار
بمنزلة صاحب مالٍ وصاحبة سوارٍ الا اَن صاحبًا
لا يلزم هذا المعنى لانك تقول مررت بزيد
صاحبك بمعنى رفيقك وذو موضوع لان
يضاف الى اسماء الاجناس فقط ولا يضاف
الى المضمرات والاعلام وذلك لان الاشياء
تتَّصِفُ بالاَعيان لانك اذا قلت رجل ذو علم
فيكون صفة له وكذا امراة ذات سوار لان
القصد الجنس فهي تتصف به حتى كانه قيل
امراة متحلية او متزينة واما الذوات باعيانها

ان يتصف صح

فلا يتصور ان يصبها الشيء الا ترى ان زيدًا لا
يكون صفة في شيء كما يكون العلم ولا يوجب
معنى كالوصف بالملابسة كما يوجب السوار
فلهذا لم يجز اضافة ذو الى نحو زيد وعمرو وانما
جاز ان يضاف الى المعرف باللام نحو مررت
بزيد ذي المال لانه كان نكرة في الاصل فكان
اسم جنس فاجيز اضافته اليه مع كونه معرفة
لان التعريف ليس باول احواله فالجنسية موجودة
فيه بخلاف المضمر والعلم ثم ان اعراب هذا الاسم
حالة الافراد والتذكير كاعراب ابوه واخوه على ما
قد سلف في صدر الكتاب واما في المؤنث
فانها يلحق التاء ويكون الاعراب فيه نحو مررت
بامراة ذاتِ مالٍ ومررت بذواتِ مالٍ ورايت ذواتِ مالٍ بالكسر حال النصب والجر كسائر
واما في التثنية والجمع فكمسلمان ومسلمون وقوله
وكل صفة تتبع موصوفها اعلم ان الصفة اذا
كانت فعلًا للموصوف فهي توافق الموصوف في
جميع الاحوال من التعريف والتنكير والاعراب
والتذكير والتانيث وغيرها لان الصفة لما كانت

هي الموصوف في المعنى نحو زيد الظريف وجب
ان يدخلها ما يدخل الموصوف من التذكير و
التانيث والافراد والجمع اذ الشيء الواحد لا
يكون واحدا وجمعا ومذكرا ومؤنثا في حالة
واحدة وهكذا حكم التنكير لا التعريف لان
الشيء الواحد لا يجوز ان يكون واحدا وجمعا
لا يجوز ان يكون شايعا ومخصوصا فلا يجوز ان
تقول جاءني الرجل ظريف لان الرجل اذا كان
يدل على واحد مخصوص وظريف على الشياع و
العموم لم يكن احدهما موافقا لصاحبه وكان
بمنزلة الرجل الظريف فاء هكذا ذكر ابو علي ولذلك
حكم الاعراب فان الصفة لما كانت الى الموصوف
وجب ان تنصب عمل العامل عليهما جميعا
فتوافقه لا محالة في الاعراب هذا اذا كانت
الصفة فعلا للموصوف اما اذا كانت
لسببيه فانها موافقة في الاعراب والتعريف
والتنكير دون ما سواها فلك ان تقول مررت برجل
حسنة جاريته وبامراة قائم غلامها وبرجلين
ذاهب غلامهما وبرجال قائم اخوهم وذلك لان الصفة

الى هي فعل لسببيه لم تكن هي هو حقيقة فيجوز
ان لا تطابقه تذكيرا وتانيثا وافرادا وجمعا
اذ لا يمتنع ان يكون المؤنث مذكرا انفسها
الا ان هنا الصفة بعد عود الضمير من معمولها
الى الموصوف تنزل منزلة صفة كانت من فعل
الموصوف اذ الرجل كما يوصف بكرم نفسه يوصف
بكرم ابيه فاذا قيل رجل كريم ابوه كانه قيل
كريم الاب فيكون الصفة فعلا له اعني كريم
الاب بدليل احتماله ضميره وتانيثها في امراة
كريمة الاب يدل على ذلك واذا تنزل الصفة
بفعل سبب الشيء منزلة الصفة بفعل ذلك الشيء
وجب ان تطابق الموصوف في التعريف والتنكير
والاعراب لما ذكرنا عطف والبدل على اربعة
اوجه المقصود من البدل التبيين والايضاح
ورفع الالتباس وهو المقصود من الكلام والاول
كالبساط لذكره وهو في تكرير العامل فاذا قلت
مررت بقومك ثلثيهم كان ثلثيهم مجرورا بحرف
جر آخر كانك قلت مررت بقومك بثلثيهم
بدليل مجيء ذلك صريحا في قوله تعالى للذين استضعفوا

من جملة حروف العطف وشيخنا ابو علي لم يعدها
منها لوقوعها قبل المعطوف عليه ولدخول
العاطف عليها وافقه المصنف حيث لم يذكرها
وجعل حروف العطف تسعة قوله وام للاستفهام
متصلة اعلم ان ام تجيء على ضربين احدهما
ان تكون متصلة ولا يكون ذلك الا في الاستفهام
نحو ازيد عندك ام عمرو والمعنى ايتهما عندك و
كذلك اضربت زيدا ام عمرا والحاصل انها اذا
وقعت بين مفردين فهي متصلة واذا كانت
متصلة صح ان يقال ايتهما والاتصال ان تكون
معادلة لهمزة الاستفهام وقرينة لها حتى
يكونا جميعا بمعنى اي والفرق بينها وبين او
انك مع ام تعلم وجود احدهما عند من تخاطبه
بالتعيين ومع او لا تعلم وجود احدهما عند
ولهذا كان الجواب مع ام بذكر احدهما نحو زيد
ان كان عندك زيدا او عمرو ان كان عند عمرو
والجواب مع او لا او نعم والثاني ان تكون منقطعة
وتقع في الاستفهام والخبر اما الاول فنحو قولك
ازيد عندك ام عمرو فكانك استفهمت

عن وجود زيد عندك ثم بدا لك عن هذا السؤال
فاضربت عنه واستأنفت سؤالا آخر فقلت
ام عندك عمرو والمعنى بل أعندك عمرو فام المنقطعة
في معنى بل مع الهمزة ولا بد معها من اعادة الخبر
فرقا بينها وبين المتصلة واما الثاني فقولك انها
لابل شاء كانك رأيت شيئا من بعيد وظننته ابلا
فاضربت بانه ابل على حسب اعتقادك ثم اعترضك
شك جوزت له ان يكون شاء فاضربت عن الاخبار
آخذا في السؤال عن كونه شاء فقلت ام شاء
اي بل اهي شاء فقوله ولا للنفي بعد الاثبات
اعلم ان لا وبل ولكن تشترك في ان المعطوف
بها يخالف المعطوف عليه اما لا فهي للنفي بعد الاثبات
نحو جاءني زيد لا عمرو فتدل على ان المجيء صدر
من زيد لا من عمرو ولا تجيء الا بعد الاثبات لا
تقول ما جاءني زيد لا عمرو واما بل فهي للاضراب وهو
الاعراض عن الشيء بعد الاقبال عليه فاذا قلت
ضربت زيدا بل عمرا كنت قاصدا الاخبار بضرب
زيد ثم ظهر لك انك غلطت في ذلك فاضربت عنه الى عمرو
قالوا بل تقتضي لا الا ان لا تنفي عن الثاني ما وجب للاول

بالنقل والكاف حرف من حروف المشبهة
جيء به لمعنى في اسمه وغلط

لمن آمن منهم وقوله لجعلنا لمن يكفر بالرحمن
لبيوتهم سقفا من فضة وانما كان البدل
في تكرير العامل لان البدل تتركب اليه المبدل منه
فاذا قلت جعلت متاعك بعضه فوق
بعض كان المعنى جعلت بعض متاعك فوق
بعض ولهذا قالوا انه في حكم تنحية الاول
قال جار الله العلامة وقولهم انه في تنحية الاول
ايذان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته
التاكيد والصفة في كونهما تتمتين لما
يتبعانه لا ان يعتنوا بالاول واطراحه الا
ترى انك تقول زيد رايت غلامه رجلا صالحا
فلو ذهبت تهدر الاول لم يبق كلامك بعني لا
يجوز ان تقول زيد رايت رجلا صالحا اذ
لا ضمير عائد من الخبر الى المبتدا ثم ان البدل
يجيء على اربعة اضرب احدها بدل الكل من
الكل نحو رايت زيدا اخاك اذا الاخ هو زيد
وعلى هذا قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم
صراط الذين والثاني بدل البعض من الكل نحو
ضربت زيدا راسه اذ الراس بعض زيد ولابد

قوله صراط الذين انعمت عليهم
الصراط المستقيم طريق الحق والدين
انعمت عليهم الموصوفون واطلق الانعام ليشمل كل انعام لان من انعم عليه نبيه الاعلى
اصابته كل نعمة واشتملت وقال ابن عباس هم اصحاب موسى عليه السلام قبل ان
يغيروا وقبل هم الانبياء وهؤلاء كلهم على طريق الحق فاخاف الطريق اليهم
وهو بدل من الصراط المستقيم بدل الكل كانه قيل اهدنا الصراط المستقيم
اهدنا الذين انعمت عليهم

فيه من ضمير يرجع الى المبدل والثالث بدل الاشتمال
نحو سلب زيد ثوبه فثوبه بدل من زيد لانه
لاتصاله به واشتماله عليه صار بمنزلة ما هو
جزء منه والرابع بدل الغلط نحو قولك مررت
برجل حمار اردت ان تقول مررت بحمار
فسبق لسانك الى رجل فتداركته بان
اتبعته المقصود ولا يتاتى الا في بدء الكلام
والاحسن ان يستعمل فيه بل نحو مررت برجل بل
حمار فهذا انواع البدل الاربعة ووجه الحصر
على ما ذكره بعض المتاخرين هو ان البدل اما ان
يكون عين المبدل او لا يكون والثاني
اما ان يكون بعضه او لم يكن والثاني اما ان يكون
له بالمبدل تلبس ما او لم يكن فالاول بدل الكل من
الكل والثاني بدل البعض والثالث بدل الاشتمال
والرابع بدل الغلط وبهذا يندفع اعتراض من يقول
ان ها هنا قسما خامسا وهو بدل الكل من البعض
نحو نظرت الى القمر فلكه لان هذا من بدل الاشتمال
ثم ان البدل لكونه مقصودا في الكلام مستقلا
بنفسه كانه ليس من التوابع الا من جهة اللفظ دون

المعنى ولهذا لم يشترط ان يطابق المبدل منه
تعريفا وتنكيرا كما اشترط في الصفة بل لك
ان تبدل اي النوعين شئت من الآخر نحو قوله
تعالى الى صراط مستقيم صراط الله وقوله تعالى بالناصية
ناصية كاذبة الا انه لا يحسن ابدال النكرة من المعرفة
الا ان تكون موصوفة او تختص او تصلح تبيينا او
ايضا حا قوله وعطف البيان هو اسم غير
صفة اعلم ان عطف البيان اسم وارد لايضاح
والتبيين والكشف عن المراد كشف الصفة نحو
جاءني ابو عبد الله زيد فيعلم المخاطب انك
تريد من جملة من يكنى ابا عبد الله الرجل الذي
يعرف بزيد او تقول جاءني زيد ابو عبد
الله اذا كانت الكنية اشهر اذ يعلم المخاطب
انك تريد ممن سمي بزيد هو الذي يكنى ابا
عبد الله والفرق بينه وبين الصفة ان الصفة
مشتقة غالبا من معنى لوجود ذلك المعنى في الموصوف
وانه لا يكون مشتقا وان عطف البيان يدل
على المقصود لو افرد عن متبوعه والصفة لا
تدل اذا لو افرد طويل عن الموصوف في قولك
جاءني رجل طويل ولم يقدر جريه عليه لم يدل

عليه وانما يدل على شيء من صفته الطويل عا
الجملة وان العطف والمعطوف لما جعلا بمنزلة
اسم واحد لافادة خصوص بل احدهما اسمان
كان احدهما عند السامع اعرف من الآخر واما
الصفة والموصوف فهما اسمان اجريا مجرى
واحد لافادة خصوص والفرق بينه وبين البدل
ان البدل هو المقصود بالكلام وورود الاول
كالبساط لذكره وليس كذلك عطف البيان او المعتمد
بالحديث هو الاول وورود الثاني لاجل ان
يوضح امره وان البدل في حكم تكرير العامل بخلاف
عطف البيان ويوضح ذلك قولك المراد انا ابن
التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا
فبشر عطف بيان من البكري ويمتنع ان يكون
بدلا والا لكان التارك داخلا عليه في التقدير
نحو التارك بشرا وهذا لا يجوز كالتضارب زيدا
وقد ذكرنا ذلك في باب الاضافة قوله والعطف
بالحروف حروف العطف تسعة الواو ومع المطلق اعلم
ان الواو والفاء وثم وحتى من حروف العطف
يشترك في جمع المعطوف والمعطوف عليه على حكم واحد الا

190

وبل تثبت للثاني ما وجب للاول وتنفيه عنه وقد تقع بعد المنفي كما تقع بعد الموجب نحو ما جاءني زيدٌ بل عمرٌو فابطلت نفي المجيء عن زيد واخبرت ان الذي لم يجيء عمرٌو دون زيد ونقل عن عبد القاهر ان هذا على وجهين احدهما ان يكون التقدير ما جاءني زيد بل ما جاءني عمرو فكانك قصدت ان تثبت نفي المجيء لزيد ثم استدركت فاثبتّه لعمرو والثاني ان يكون المعنى ما جاءني زيدٌ بل جاءني عمرٌو ويكون نفي المجيء اثباتاً لزيد واثباته لعمرٍو ويكون الاستدراك في الفعل وحده دون الفعل وحرف النفي معاً واما لكن فهي للاستدراك بعد النفي خاصةً نحو ما جاءني زيد لكن عمرٌو فهي اخص من بل لاختصاصها بالاستدراك بعد النفي دون الايجاب لا تقول ضربت زيداً لكن عمراً انما تعطف المفرد على المفرد واما في عطف الجملة على الجملة فهي نظيرة بل في جواز الاستدراك بها بعد الايجاب ايضاً نحو جاءني زيد لكن عمرو ولم يجيء والفرق بين الاستدراك والاضراب مذكور في المتن

الفصل

الرابع في الاعراب الاصلي وغير الاصلي الكلام مداره على ثلثة معان انما جعل الرفع علماً للفاعلية والنصب علماً للمفعولية والجر علماً للاضافة لان الفاعل اقوى من المفعول لكونه غير مستغنٍ عنه والمفعول فضلة يتم الكلام بدونه فاختص بالرفع الذي هو اقوى لانه من الشقين وتحتاج في النطق به الى تحريك عضوين واختص المفعول الذي هو ضعف بالنصب هو اخف واضعف لكونه من اقصى الحلق والمنصوب اليه وهو بينهما لكونه نارة فاعلاً في المعنى وتارة مفعولاً بالجر الذي هو المتوسط بين الرفع والنصب لكونه من وسط الحنك سلوكاً لطريق التوافق والتشاكل او يقال ان الفاعل اقل من المفعول لكونه واحداً ليس الا وكون المفعول واحداً فصاعداً الى التسعة فاختص الاقل بالاقل والاكثر بالاخف انتهاجاً لمنهج التوازن والتعادل

قوله والملحق بالفاعل خمسة جمهور النحويين على ان الفاعل اصل والمبتداء فرع عليه خلافاً لابن فضال لنا ما روي عن علي

ثم لكه تفترق احدها تختص كل واحد منها بمعنى اعلم ان حروف العطف على ثلثة اقسام قسم
تشترك بين التابع والمتبوع في الحكم ومن هذه الحروف المذكورة وقسم يثبت به الحكم لاحدهما
بتعيين فاراد ان يبين كلا منها فذكر ان الواو للجمع المطلق ش

انها بعد اشتراكها في هذا المعنى تفترق فقالوا
الواو للجمع المطلق وهي الاصل في الحروف
العاطفة لدلالتها على محض الاشتراك بخلاف
اخواتها فانها تفيد مع الاشتراك معنى
آخر فتكون هي اصلا والدلائل على انها تفيد
الجمع المطلق من غير ترتيب وتعقيب كثيرة
لا يليق استقصاؤها بهذا الكتاب وما عزي
الى الشافعي رحمه الله من ان الواو تفيد الترتيب
فهو افتراء عليه فانه ارفع شانا واعلى كعبا
في علم العربية من ان يخفى عليه مثل هذا واما الفاء
وثم فانها تفيدان الترتيب الا ان الفاء
توجبه من غير مهلة وثم توجبه مع التراخي
ومن ثم لم تجز ضربت زيدا يوم الجمعة فعمرو بعده
شهر وقوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها
بأسنا بياتا وقوله تعالى واني لغفار لمن تاب
وآمن وعمل صالحا ثم اهتدى فمتاول بانه لما
اهلكها حكم بان الناس قد جاءها وبلغهم
الاهتداء ودوامه واما حتى فهي موضوعة لانتهاء
الغاية وقد ذكر في حروف الجر ولهذا لم يذكرها

فصل

فلذلك لم تقدم منها على غيرها ش

تقدم ان تكون من هذا اصلا

اهتدا اوه ثم دام
موقوف كان الغفران
على الخاتمة

الاصل

فصل

ثم لكه كما في الخبر فواو التخيير ان يجعل الامر مخيرا فيه ان يفعل
احدهما او هذا مثل الشارح لما يجوز
بينهما ش

المصنف هنا قوله واو لاحد الشيئين او الاشياء
او يجيء على ثلثة اوجه احدها الشك نحو ضربت
زيدا او عمرا اردت ان تخبر بضربك زيدا
فاعترضك شك جوزت له ان تكون ضربت
عمرا فاتيت بأو وافدت انك ضربت واحدا
منهما وقد يقع في الاستفهام نحو ازيد عندك
او عمرو فدل على انك تستفهم المخاطب عن
احدهما والثاني التخيير نحو اضرب زيدا او عمرا
فقد امرته بضرب احدهما لا بعينه ولم تجوز
ان يضربهما فلبس في ذلك شك وانما هو تخيير
اذ لم يكن هناك شيء موجود يشك فيه كما
يكون في الخبر والثالث الاباحة نحو جالس
الحسن او ابن سيرين والفرق بين هذا
وبين التخيير انه لو جالسهما معا لم يكن عاصيا
كما انه لو جالس احدهما بخلاف التخيير فان الاتيان
لا يكون الا بالاقدام على احدهما وانما يتميز له
او في هذه المعاني نحو جاءني اما زيد وانما عمرو
واضرب اما زيدا وانما عمرا وجالس اما الحسن
وانما ابن سيرين والجمهور على انها ايضا

تعترض الشك في الخبر

في الاباحة

بالفعل او في حروف المشبهة
في جملة خبر المتصل السهو

في الاباحة

في الشك في الخبر

كائنك قلت او جدت ضربا واحدة فيكون مفعولا على الاطلاق بخلاف ما اذا قلت
ضربت زيدا فانك لست بفاعل زيد على الاطلاق وانما وقعت فعلا وعلى هذا سائر
المفاعيل مثلا اذا قلت ضربت تأديبا له فانك لست بفاعل زيد على الاطلاق
بل انما اوقعت لاجله فعلا، على هذا

فصل في نظائره

كرم الله وجهه انه قال الفاعل رفع ومايشبهه
به والمفعول نصب ومايقوم مقامه والمضاف
اليه خفض ومايجري مجراه وايضا ان الفضل
تقدم على الكسم في باب الاسناد لما
تقدم فيكون الجملة الفعلية متقدمة على الاسمية
فيكون الفاعل مقدما على المبتدا وايضا ان
الفاعل ابدا او في الغالب ثاني اثنين لانه
لايحتاج الا على شئ واحد وهو الفعل والمبتدا
ابدا او في الغالب ثالث ثلثة لافتقاره الى
الخبر والى العائد منه اليه ولاشك في تقدم
الاثنين على الثلثة وقد ذكرنا فيما تقدم مشابهة
هذه الملحقات بالفاعل فلا نعيدها قوله والـ
المفعول خمسة انما سمي المصدر مفعولا مطلقا لانه
مفعول على الاطلاق الاترى اذا قلت ضربت
ضربا كانك قلت اوجدت ضربا واحدة
فيكون منصوبا مطلقا لانه مفعول على الاطلاق بخلاف
ما اذا قلت ضربت زيدا فانك لست بفاعل زيد
على الاطلاق وانما اوقعت به فعلا وعلى هذا
سائر المفاعيل وانما لحق الحال والتمييز والمستثنى

المنصوب بالمفعول لمجيئهن فضلة في الكلام
مثله وللحال شبه خاص بالظرف لكونها
مفعولا فيها وللمستثنى بالمفعول معه لان العامل
فيه بتوسط حرف قوله والجر الاصلي للمضاف اليه
بالاضافة المعنوية انما كان الجر فيه كفى بانه ولا
تلقوا بايديكم غير اصيل لانه مجرور لفظا مرفوع
او منصوب معنى اذ المعنى كفى الله ولا تلقوا ايديكم
على احد التأويلين وكذلك المضاف اليه في الاضافة
اللفظية لانه فاعل او مفعول على ما سبق قوله
واعراب الفعل كله غير حقيقي اذ ليس فيه فاعلية
ولا مفعولية قد ذكرنا فيما سبق ان حق الاعراب
للاسم في اصله لان وضع الاعراب على ان يكون
بين المعاني المختلفة ومحل توارد المعاني هو الاسم
دون الفعل والحرف اذ الافعال والحروف
تدل صيغها على معانيها فوجب ان يكون الاعراب
للاسم لا غير واما الفعل فاعرابه غير اصيل وانما
هو بسبب المضارعة التي سبق ذكرها
في صدر الكتاب قوله وقد يقال الاعراب صح
ان اختلاف الصيغة لا يكون اعرابا وانما هو

اختلاف الآخر باختلاف العوامل فاذا قلت
هو فعل كذا فلفظ هو مبنى لانه كناية
عن اسم مرفوع ولهذا استتر ضمير المرفوع
وكذا اذا قلت اياك ضربت فلفظ
اياك مبنى لانه كناية عن اسم منصوب
كما كانت نوع الاسماء تنوب مناب
الاسماء الظاهرة وقعت الحاجة فيها
الى تمييز ما كان كناية عن مرفوع عما كان
كناية عن منصوب او مجرور ولم يكن اعرابها
لعلة اوجبت بناء ها صيغ لكل واحد من اثنين
الاحوال صيغة ليكونوا لم يبطلوا بناءها
ويحصل لهم الغرض المقصود من التمييز بين اثنين
الاحوال فكان اختلاف الصيغة فيها للدلالة
على ما يدل عليه الاعراب نوع اعراب الا انها
لما لم توجد فيها اختلاف الآخر باختلاف
العوامل لم يحكم باعرابها صريحا فقيل انه اعراب
غير صريح **قوله** وهي على ضربين متصل وهو ما
لا ينفك عن اتصاله بشيء فان قلت كيف عرف
المتصل بالاتصال وهل هو الا تعريف الشيء بنفسه

قلنا

قلنا عرف المتصل المصطلح عليه بالاتصال
وهذا غير ذلك فلا يلزم ما ذكرتم ثم ان الضمير المتصل
اما ان يكون مرفوعا او منصوبا او مجرورا اما
المرفوع فقد يكون بارزا وهو ما لفظ به نحو ضربت
وضربا وضربوا او مستكنا وهو ما نوي فيه نحو
زيد ضرب اي ضرب هو ثم المستكن اما ان يكون
لازما اي لا يسند الفعل الا اليه وذلك في اربعة
افعال وهي افعل ونفعل وافعل وتفعل اذا كان
للمخاطب المذكور دون الغائب المؤنث فهي لا
فعال ابدا مستكن الا ما استكن فيه من انا ونحن
وانت او غير لازم وهو ما يسند اليه الفعل تارة
والى غيره اخرى كالمنوي في فعل الواحد الغائب
نحو زيد فعل وهند فعلت فانه كما يسند اليه
يسند الى المظهر والبارز من الضمائر نحو ضرب
زيد وما ضرب الا هو ومنه المستكن في الصفات
نحو زيد ضارب لانك تسند حالي المظهر ايضا
نحو زيد ضارب غلامه والى البارز اذا جرى على
غير ما هو له نحو هند زيد ضاربته هي في الصفة جارية
على زيد لكونها خبرا له وهي لهند فابرزت ضميرها

وذلك لازم في الصفات بخلاف الفعل نحو
هند زيد ضربته الخطاب لرتبة الافعال
وأما ضمير المنصوب والمجرور فلا يكونان الا بارزين
لان الاستتار من خواص المرفوع لانه يضمر اذ
الفعل يدل عليه لكونه كالجزء منه بخلاف
المنصوب والمجرور فانهما لا يضمران بل يحذفان
لجنبتها فضلة يتم الكلام بدونهما وأما المنفصل
فهو جار مجرى المظهر في استقلاله والتلفظ
به وحده ويكون مرفوعا هو فعل كذا ومنصوبا
نحو اياك اكرمت وللمجرور له البتة اذ لا يمكن
انفصال المجرور عن الجار بخلاف المرفوع
والمنصوب الا ترى انه يجوز في كل واحد منهما
ان يفصل بينه وبين عامله نحو ما ضرب الا زيدا
وما ضربت الا زيدا وان يصدر به الكلام نحو
زيدا فعل كذا وزيدا اكرمت بخلاف المجرور قوله
والفاظ المنفصلة والمتصلة كسبوه والزمون
لفظا انا موضوع ليكون كناية عن المتكلم
والوقف عليه بالالف تارة وبالهاء اخرى
نحو انه وقد الحق الالف حالة الدرج اجراء

للوصل مجرى الوقف نحو قوله انا سيف العشيرة فاعرفوني
وأما نحن فهو جمع انا على غير لفظ الواحد كما
قالوا المرأة والنساء والخلفة والمحاض وكذا
قبل التثنية نحن وانما لم يثن ولم يجمع على لفظه
لان المتكلم لا يقترن اليه متكلم وانما يقترن اليه
غائب او مخاطب الا ترى انك اذا فصلت
في قولك نحن فعلنا قلت انا وزيد فعلنا
او انت وانا فعلنا ولا يمكن ان تقول انا
وانا فعلنا فلهذا استوفى للتثنية بلفظ
يدل على الاثنين فما فوقه فبني على الضم لانه يبنى
عن معنيين فقوى ومثله قط وقبل وأما
انت فهو ضمير الخطاب والاسم باتفاق منهم
انت والتاء للخطاب لا محل لهما من الاعراب
بخلافهما في ضربت وانما حركوا التاء كيلا
يجتمع ساكنان وقالوا انت وانتم
تقولوا انت بالضم لانهم وضعوا انا للاول
مراتب الحاضر وهو المتكلم وحركوا فيها النون
اظهارا لمخرجها اذ لو سكنت لكانت غنة
في الخيشوم واذن خفيت وآثروا الفتحة لخفتها

ثم زادوا التاء للخطاب وقالوا أنتَ وأنتِ
لو فعلوا مثل هذا في ضربَ لزمهم حذف
التاء من المتكلم وهو بين الفاء والعين
اختص الفتحة بالمذكر والكسرة بالمؤنث
تقديما لجانب المذكر على جانب المؤنث
والفتح خير من الكسرة لخفته ثم قالوا في التثنية
انتما وفي الجمع انتم وفي الغائب هما وهم وكان
القياس انتا وانتوا الا ان علم التثنية هو
الالف وعلم الجمع هو الواو الا انهم عدلوا
عن القياس لانهم لو قالوا انتا لالتبس
فيمن تقول انت ولانهم لو قالوا انتا انتوا
لزمهم ان يقولوا هوا هوا وكان يفضي الى اجتماع
معتلتين في آخر غير متمكن فلم يفعلوا بل لما
كانوا ابدلوا من الواو في هو اميما لان الميم من
مخرج الواو وهي أجلد على الحركة التزموا الميم
في جميع الباب وقالوا في الواو في الجمع انتم والاصل
انتموا بدليل مراجعته في الضرورة والاختيار
ووجوبه في مثل انلز مكموها ونصرتموه وانما
حذفوا الواو تخفيفا حين أمن الالتباس ولم يحذف

الف التثنية للالتباس بالجمع ولم يعكس لان الجمع اثقل
من التثنية فالتخفيف به اولى وانما ضم ما قبل
الميم في هما وانتما في المذكر والمؤنث لان الميم
شفوية فجعلوا حركة ما قبلها من جنسها وهو
الضم الشفوي اتباعا ولانهم جعلوا حركة ما
قبل حرف التثنية من جنسها في المظهر
مصطرين فيه نحو زيدان فجعلوا هنا حركة
ما قبل الميم الشفوية من جنسها واشركوا
بين المذكر والمؤنث في التثنية ولم يشركوا
في الجمع جريا على منوال المظهر وقالوا في جمع
المؤنث هن وانتن ولم يجمعوا ههنا بالالف
والتاء ايقاعا للمخالفة بين الفرع والاصل
اعني المظهر والمضمر وخصوا النون لانها
علم الجمع في ضربنا ونصرنا وشددت لان
الاصل منن وانتمن فقلبت الميم وادغمت
واما منفصل المنصوب فهو انا عند جمهور
اصحابنا وما يتصل به من الكاف ونحوها كالهاء
حرف للدلالة على احوال المرجوع اليه ولا محل
لهن اللواحق من الاعراب وهي نظير التاء في انت

وعند الخليل انها مجرورة المحل باضافة آيا اليها
لانه اسم مبهم فيخص امره بالاضافة واستدل
بما حكاه عن العرب اذا بلغ الرجل الستين
فاياه واياها الشواب حيث اضاف آيا الى الاسم
المظهر واما الضمير المتصلة فما كان للمرفوع منها
هو التاء في ضربت وهي مضموما للمتكلم ومفتوحا
للمخاطب المذكر ومكسورا للمخاطبة المؤنث
وقد استوى المتكلم باقوى الحركات وانما
فتحت في خطاب المذكر وكسرت في خطاب
المونث لما ذكرنا في المنفصل وقالوا ضربت
وضربنا لانهم قالوا في المنفصل انا نحن ثم جمع ما
ذكرنا في انتما وانتم وانتن جار في ضربتما وضربتم
وضربتن ثم ضمير الغائب الواحد لا يكون الا
مستكنا نحو زيد ضرب اي هو وهند ضربت
اي هي ولم يبرز لان الفعل يدل عليه واما
في التثنية والجمع فتقول ضربا وضربوا وضربتا
وضربن ولم يزيدوا الميم فرقا بين المستكن
والبارز اذ قولك ضربا تثنية المستكن في
زيد ضرب وضربتما للبارز في ضربت ولم يسووا

بين

بين المذكر والمونث اذ لم يمكنهم الفرق هنا
بالحام التاء نحو ضربتا ولم يمكنهم هنالك لانه
قد دخلت هنالك التاء للخطاب فزيادة
قوة بمانية تفضي الى اجتماع التاءين وهو مستثقل
جدا وقالوا في الجمع ضربن بنون واحد بخلاف
ضربتن لان احدى النونين هنالك بدل من
الميم في الواحد ولا ميم هنا فتبدل منها فهذا
حكم الضمائر اللاحقة بالماضي واما اللاحقة بالمضارع
فضمير الواحد الغائب مستكن نحو زيد يضرب وكذا
ضمير الغائبة نحو هند تضرب وكذا ضمير المخاطب
الواحد والمتكلم والجمع نحو انت تفعل وانا افعل
ونحن نفعل ويتميز من الاحوال بالزوائد التي
اعتقبت في صدره وتقول في الغائبين و
الغائبتين يضربان ويضربون كما قالوا ضربا وضربوا
الآن المضارع لما كان معربا عوضوا عن حركته
الاعرابية النون وتقول في الغائبتين تضربان
ولم يلحقوا آخره النون لان في اوله يغني عن
ذلك وفي الجمع يضربن كما قالوا في الماضي ضربن وتقول
في تثنية المخاطب وجمعه تضربان وتضربون ولا يزيدون الميم

لما ذكرنا من الفرق بين البارز والمستكن
وتقول في المؤنث المخاطب تضربين فتلحق
الياء بآخره علما للمؤنث لان التاء
في اوله علامة للخطاب تمنع من زيادة تاء
أخرى فجاءوا بالياء لانها علم للمؤنث
ايضا في هند وتقول في تثنيته تضربان ولم يفرق
بينها وبين المذكر كما لا يفرق في الماضي
ضرورة وتقول في الجمع تضربن كما قالوا يضربن
في الغائب سواء وفي المتكلم لا يبرز الضمير
لان حرف المضارعة في اوله يغني عن ابرازه
ويؤمن الالتباس وحكم الامر حكم مخاطب
المضارع الآتي في اتصال نون الاعراب لانه
مبني او مجزوم وهن النون تسقط في الجزم الامر
واما متصل المنصوب فهو الكاف في اكرمك
والياء في اكرمني والهاء في اكرمه ولفظ المجرور
كلفظ المنصوب على ما تقدم فواحد الا آن
ياء المتكلم في المنصوب له نون عماد اعلم
آن ياء المتكلم اذا كان ضميرا منصوبا يعذ نون
قبلها نحو ضربني ويضربني صيانة للفعل من اخي

الجر اعني الكسر فلا يكون في بنات كسر كما
لم يكن في اعرابه جر ثم حمل على الفعل ان
واخواتها في ذلك فقيل اننى ولذا اخواتها
واجازوا حذفها للتضعيف مع كثرة الاستعمال
عما عدا ليت نحو اني وكاني ولكني ولعلي ولا
يقال ليتني الا في ضرورة الشعر واما اذا كان
ضمير مجرور فلا يعمد نحو غلامي مري في لان الاسم
والحرف لم تجب صونهما عن الكسر الا في من و
عن وقد وقط لانها لما كانت مبنية على
السكون عمد الياء مقهما ابقاء على سكونها
وتفاديا من ان تزيله الكسرة فوجب ونا
للمتكلم اذا كان معه غيره يكون ما قبله ساكنا
في المرفوع انما سكن آخر الفعل مع ضمير الفاعل
لما سبقت اليه الاشارة من التحرز من توالي اربع
حركات فيما هو في حكم كلمة واحدة نحو ضربنا
وعلى هذا دعونا ورمينا فلم تقلب الواو
والياء الفا لسكونهما فلم يفعل هذا مع ضمير المفعول
نحو ضربنا واكرمنا ودعانا ورمانا لان ضمير
المنصوب ليس كالجزء من الفعل بل هو في حكم الانفصال

وإن اتصل بالفعل لفظاً **قوله** خاتمة الكتاب
وكما يضمر المعمول يضمر العامل علم أن اضمار
الجار من قبيل الشواذ ولا يكون الا نادراً بما
تبين أن الجار تنزل من المجرور منزلة الجزء من
الكلمة فمنها اضمار رُبَّ بعد الواو نحو قوله
وقاتم الأعماق خاوي المخترق اي ربَّ
مَهْمَهٍ مسود الجوانب خالي الطرائق والكوفيون
على أن الاسم مجرور بالواو لتنزلها منزلة
رُبَّ والبصريون على أن رُبَّ مضمرة أضمرت
بعدها لكثرة الاستعمال وبعد الفاء نحو قوله
فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فألهيتها عن
ذي تمائم محول اي فرب امرأة مثلك في
سياق الكلام يدل عليه ومرضع بمعنى ذات
ارضاع ولهذا لم يؤنثه ومعنى ألهيتها
أشغلتها وقوله عن ذي تمائم اي عن صبي
ذي تمائم وهي جمع تميمة وهي المعاذة ومحول
الذي أتى عليه الحول وبعد بل نحو قوله بل بلد
ذي صعد واصبات اي بل رُبَّ بلدٍ وهو ههنا
بمعنى المفازة والأصبات جمع صَبَب وهو ضد

الصعد **قوله** ومن ذلك كان في قولهم أكثر
مجزيون باعمالهم ذكر سيبويه في اعراب
هذا المثل اربعة أوجه أحدها وهو أجودها
أن يقال ان خبراً فخبر بنصب الاول ورفع
الثاني على معنى ان كان عمله خيراً فخبراً وهو خيراً
باضمار كان مع اسمها لدلالة حرف الشرط
عليها وحذف المبتدأ من الثاني لدلالة حرف
الجزاء عليه لاقتضائها في الاغلب جملة
اسمية والثاني أن يرفعا معاً على أن
الأول اسم كان المضمرة والخبر محذوف و
الثاني خبر مبتدأ محذوف والتقدير ان كان
في عمله خير فخبراً وهو خير وهذا الوجه دون الاول
لقلة حذف خبر كان والثالث ان تنصبهما جميعاً
نحو ان خيراً فخيراً فالاول على ما ذكرنا في الوجه الاول
والثاني على انه مفعول به والتقدير ان كان
عمله خيراً فهو يجزى خيراً والرابع ان ترفع الاول
على ما ذكر في الوجه الثاني وتنصب الثاني
على ما ذكر في الوجه الثالث **قوله** وهن التمائم
لا تضمر الا مع شيء آخر العامل السماعي اذا

أضمر فلا بد من قرينة في اللفظ تدل عليه مثل ما
ترى في اضمار ان من الفاء التي تدل عليه
وفي اضمار الجازم من الاشياء الخمسة
وفي اضمار رب من الحروف وفي اضمار
كان من حرف الشرط وقد حكم على قولهم
ائتني لافعلن بالنون وذا ذكر لاشيء في
اللفظ يدل عليه قوله والقياسية لا تضمر
الا بدليل الحال اعلم ان الفعل يضمر ويترك
معمولة بحاله وذلك حيث يكون عليه دليل
من الحال او المقال فالاول نحو قولك وقد
رأيت من يتهيأ للسفر مكة يريد مكة فالحال
اذا الحال تدل على ذلك وهكذا اذا سمعت
المستهلين قد كبروا فقلت الهلال باضمار
ابصروا فعله للمتهيئ وللمستهلين معناه
لاجل المتهيئ اوضح حقه لا ان يكون المتهيئ المخاطب
ولهذا كان المضمر يريد وابصروا على الغيبة
دون تريد وابصرتم واما الثاني فنحو قوله
تعالى بل ملة ابراهيم حنيفا فملة منصوب باضمار
نتبع وقد اضمر لدلالة ما سبق من الكلام عليه

وهو قوله تعالى كونوا هودا او نصارى لانك لما
اضربت عن قولهم كونوا هودا او نصارى
الاسم بعد دل ذلك انك تريد نتبع ومنه
قولك لمن يقول لك من فعل زيدا باضمار
فعل زيدا ورفعه بالفاعلية اولى من رفعه
بالابتداء وذلك لان جواب من فعل فعل زيدا
زيدا فعل لمطابقة الجواب السؤال كما ان جواب
من ضربت زيدا باضمار ضربت زيدا لا يريد
بالرفع قوله وقريب من هذا الاضمار على
شريطة التفسير الاضمار على شريطة التفسير هو
قبيل القسم الثاني وهو ما يكون الدليل عليه من
الالفاظ الا ان الدليل على اضمار الفعل في قولك
بل ملة ابراهيم متقدم عليه وهو قوله كونوا هودا
وفيما يضمر على شريطة التفسير متأخر عنه
فهذا معنى قوله الا انه يعقبه وفي الاول يسبق
ثم ان الاسم قد يكون مرفوعا بفعل مضمر يفسره
الظاهر وقد يكون منصوبا ايضا اما المرفوع
فنحو قولهم هل زيد خرج فارتفاع زيد بفعل مضمر
يفسره الظاهر اي هل خرج زيد خرج الا انه اضمر

تقصد فلا يليه الاسم الواقع بعد نحو لو ذات سوار نطمتني واحتماله للتمرد لا يخرجه
عن التمثيل به وان نحو فوقه توبي وان احد منا المشربية الستجار كي

استعنا آ بتفسيره عنه وليس ارتفاعه
بالابتدا الا ان هل يقتضي الفعل فلا يليه
الاسم الا نادرا وهكذا حكم الاسم الواقع
بعد لو وان واذا او اما وانما يكون ذلك
لما فيهن من اقتضاء الفعل واما المنصوب
فنحو تولك عبد الله ضربته فعبد الله منصوب
باضمار فعل يفسره الظاهر المعنى ضربت
عبد الله ضربته لان انتصابه بالفعل المؤخر
عنه لكونه مشغولا عنه بضميره غير ممكن فلزم
اضمار الفعل قبله ثم ان المضمر اما ان يكون
عين المظهر نحو ما ذكرنا او فعلا في معناه
نحو زيدا مررت به اي جزته ولا يصح اضمار
مررت لانه لا ينصب المفعول او ما هو لازم
معناه نحو زيدا ضربت غلامه اي اهنت
زيدا ضربت غلامه لان اهانة المكني
من لوازم ضرب الغلام وهذا باب للاطناب
فيه مجال لكنه يفضي الى الاهمال فاقتصرت
على هذا القدر فليس الري عن التشاقي

تمت بعون الله الملك الوهاب

قوله فلا يليه الاسم الخ اي بل الفعل

قوله ولا يصح اضمار مررت الخ اي لان المضمر لا يفسر بما يخالفه في المعنى

قوله او ما هو لازم معناه نحو زيدا ضربت غلامه اي اهنت زيدا الخ اي لان ضرب الغلام ولوازمه كاهانته وشتمه وتحقيره ونحو ذلك يستلزم ضرب صاحبه وايذاءه فكأنه ضربه فيصح ان يفسر ضربت بما يرادفه من الفعل المتعلق بالمكني عنه بضميره او بما يلازمه

قوله من التشاقي الري هو الامتلاء والمراد به الشبع والتشافي من التشافة وهي بقية الماء تبقى في الاناء اذا شربت كله ولم تبرئه ومنه هذا المثل الذي يضرب للشارب الذي ليس بمارو فالمقصود من هذا الكلام في هذا المقام من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير

والله

والله المرجع والمآب حرره الفقير
اليه سبحانه وتعالى عمر بن مصطفى
وانا ارجو ان يغفر لي
ولوالدي
سنة ١١٦٥

كاتبي نه مهر كم ايلرسه دعا
ايلر محشرده شفاعت مصطفا

كم كم
م م
ا

بسم الله الرحمن الرحيم

رب زد في علما ضابطة نافعة من آمال
الاستاذ العلامة درة صدف الشرف و
غرة وجه الكرامة كاشف غوامض اسرار
العربية ناشر درر اللطايف العربية الآدابية
صدر جزيرة الفضلاء ربيبة قصيص المجد
والعلياء تاج الملة والحق والدين محمد بن
محمد بن احمد بن السيف الاسفرايني المعروف
بالفاضل تغمد الله بالرضوان روحه وحلل
الغفران وهي هذه اعلم ان الجملة اما
ان لا يحتمل الصدق والكذب كالامر
والنهي والاستفهام والتمني والنداء واما
ان يحتمل ذلك كله كالجملة الخبرية والقسم
الاول لا محل له من الاعراب اصلا الا ان
يؤول بشيء في بعض المواضع وذلك تمام كلمة
له وقوعه جدا واما القسم الثاني فلا يخ اما
ان لم يكن معطوفا على جملة اخرى او كان اما
الاول فلا يخ اما ان كان مضافا اليه شيء
من اسماء الزمان او المكان او ما يجري مجراهما
او لم يكن فان كان محل الجملة الجر لاضافة واي

في تاويل

في تاويل المصدر نحو هذا يوم يقوم زيد او يوم زيد
قايم اي يوم قيامه واجلس حيث زيد جالس
وحيث جلس زيد اي مكان جلوسه ونحو ذلك
وان لم يكن فالجملة لا تخلو اما ان كان فيها ضمير
عايد الى شيء تقدمها تحقيقا او تقديرا او
لم يكن فلا محل للجملة اصلا البتة نحو قولك
مبتدئا يا زيد قايم مثلا وان كان فيها ضمير
فالمعود اليه لا يخ اما ان يكون اسما
موصولا لم يتم بعد بصلته او لم يكن فان كان
فلا محل للجملة لكونها صلة والصلة لا محل لها
لكونها تتمة للموصول وفي حكم جزء للاسم وجزء
الاسم لا اعراب له وان لم يكن فاما ان يكون
مبتدا او اسم كان واخواتها او اسم ان واخواتها
او اسم لا التي لنفي الجنس واسم ما ولا بمعنى
ليس او المفعول الاول لظننت واخواتها او لم
يكن شيء من ذلك فان كان المعود اليه احد
الاشياء المذكورة فالجملة ح لا يخفى محلها
من الاعراب لانها تكون خبرا اما للمبتدا او اما للاشياء
المذكورة او المفعول الثاني وان لم يكن المعود اليه

بشيئا مما ذكرناه فلا يخ اما ان يكون اسما
نكرة او معرفة فان كان نكرة فلا يخ اما ان
تسبقها لفظا بل سبقها تقديرا وفي
الاولى محل الجملة محل تلك النكرة بان تكون
وصفا لها نحو مررت برجل ابوه كريم محل
الجملة الجر على الوصفية لرجل وفي الثانية
محلها النصب على الحال جاءني على جبته رجل
وان كان معرفة فمحل الجملة النصب ايضا على الحال
نحو جاء زيد بغدو غلامه بين يديه واما
الثاني وهو ان كانت معطوفة فحكمها حكم
المعطوف عليها هذا حكم الجمل اما حكم الجار والمجرور
فمتعلق الجار من الفعل او معناه ان كان شيئا
من خارج مذكورا او في حكم المذكور فالجار
مع المجرور لغو نحو مررت بزيد مثلا واختلف
في انه هل له محل أم لا الاكثرون على انه في محل
النصب على المفعولية وبعضهم على انه لا
محل له واختياري قول هؤلاء على ما لخصه
في مؤلفاتي واقمت الدليل عليه واما ان
لم يكن متعلق الجار معنى من خارج بل هو

معنى

معنى للجار مع المجرور دلالة عليه وقد سد به
مسد نحو زيد في الدار مثلا اي استقر
او مستقر على اختلاف فيه فيقال للجار مع
المجرور انه مستقر وحكمه حكم الجملة بعينه
بان ينظر هل فيه ضمير عائد الى مذكور سابق
تحقيقا او تقديرا اولا ولا محل له البتة
نحو في الدار زيد وما فيها عمرو فالاسم
الواقع ههنا بعد الجار والمجرور فاعل بالظرف
ولا ضمير هنا فلا محل للجار مع المجرور وان
كان فيه ضمير فله محل لا محالة على ما تبين في
الجملة الا اذا كانت صلة للموصول وذلك
نحو زيد في الدار فانه مرفوع المحل على الخبرية
وكذا ان زيدا في الدار وكان عمرو على
السطح ولا رجل في الدار وما زيدا ولا رجل
فيها وحسبت زيدا فيها ومررت برجل في
الدار وجاءني على فرس رجل وجائني زيد على
فرس ثم ان الاسم الظاهر الواقع بعد الجار و
المجرور مستقرا لا يخ من ان يسبق الجار الواقع
هو بعده مبتدأ سواء دخل عليه عامل لفظي او لم

يدخل او موصوف او موصول او ذو حال
او حرف استفهام او نفي او لم يسبقه شئ
من ذلك فان سبقه فالاسم الظاهر فاعل
وفاقا لنحو زيد في دار عمرو ومررت برجل
في كمه كتاب والذي في دار زيد اخوك
وجاءني زيد عليه درع وانا في الدار زيد
وما فيها عمرو وان لم يسبقه شئ من
ذلك نحو في الدار زيد فالاسم مبتداء عند
البصريين والجار مع المجرور خبر في نية
التقديم والتاخير وفيه ضمير وعند الكوفيين
هو فاعل ولا محل للجار مع المجرور اذ الضمير
وحكم الظرف حكم الجار مع المجرور من غير فرق
فهذه عجالة الوقت فما سئلت واقترحت
من الكلام المضابط لجمل والجوازم
مجرورانها ومواقعها التي لها محل
من الاعراب فيها والتي لا محل
لها فيلخصها فاعرفها حق العرفان
فانها جديرة ان يكتب
بالتبر لا بالحبر
تم